المجلة العلمية السنوية
لجمعية الخدمة الاجتماعية
في اتحاد الجامعات العربية

MUBS

اتحاد الجامعات العربية

جمعية الخدمة الاجتماعية
اتحاد الجامعات العربية AARU

مجلة عربية علمية محكّمة تصدر سنوياً

العدد 6 2018م

مسؤولية التربية والتعليم العالي في تفعيل التوجهات الإيجابية للأمم المتحدة في العمل الإجتماعي

إعداد: الأمـانة العامة

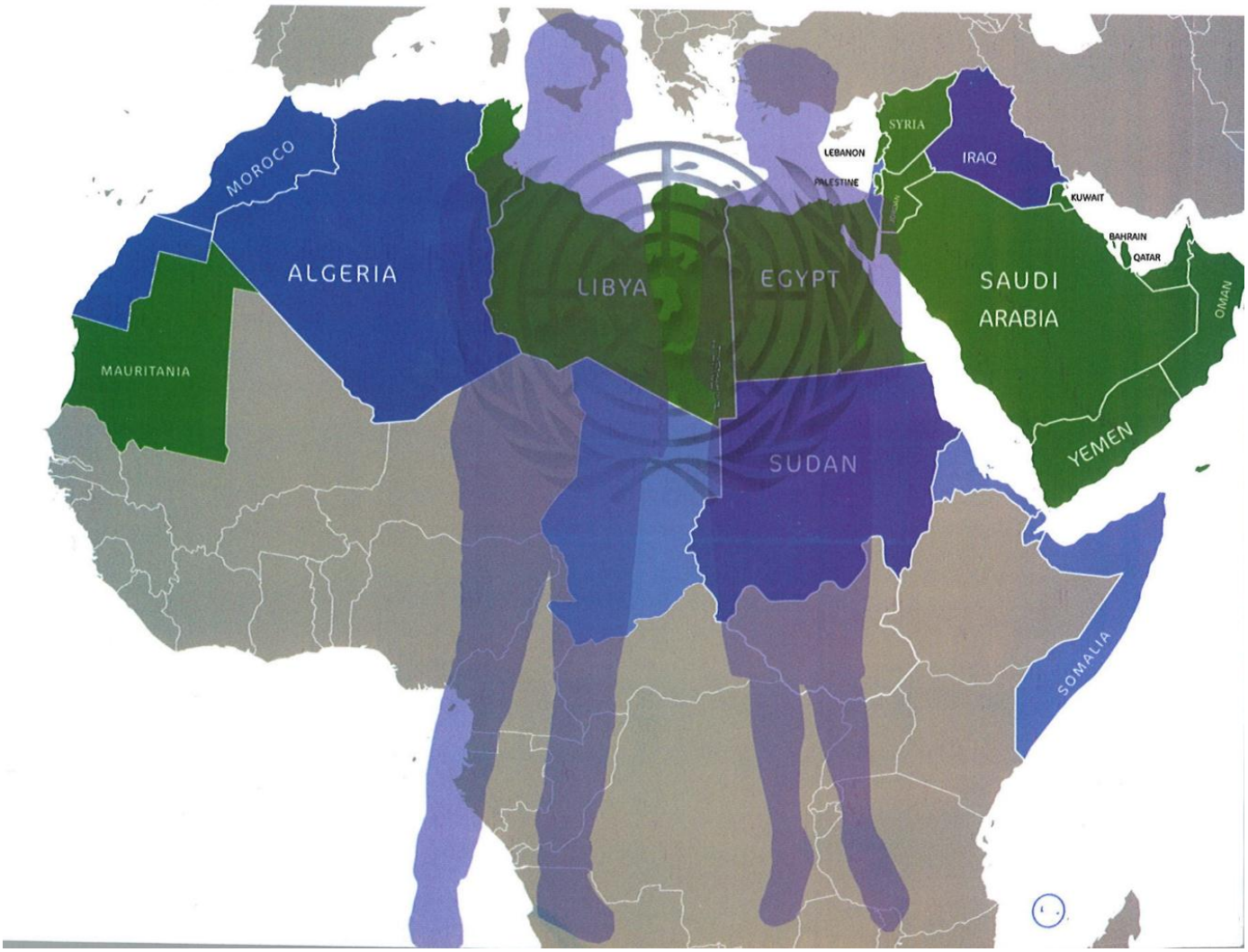

المجلة العلمية السنوية
لجمعية الخدمة الاجتماعية
في اتحاد الجامعات العربية

مجلة عربية علمية محكّمة تصدر سنوياً

العدد 6
2018م

مسؤولية التربية والتعليم العالي في تفعيل التوجهات الإيجابية للأمم المتحدة في العمل الإجتماعي

الهيئة العلمية

رئيس الهيئة العلمية

أ. د. هدى سليم - لبنان

أعضاء الهيئة العلمية

أ. د. عواطف عبد الحميد - السودان

أ. د. حمدي منصور - مصر

أ. م. د. كريم همام - مصر

أ. د. حسين الخزاعي - الأردن

أ. د. أنطوان سعد – لبنان

أ. د. خالد صميلي - لبنان

أ. د. صلاح هاشم – مصر

د. عماد إشتيه – فلسطين

د. نائل علامي - لبنان

د. أديب خطار – لبنان

د. علي حمدون - لبنان

د. فهد رباح – فلسطين

د. خليل هلالات – الأردن

د. جميلة اللعبون - السعودية

د. علي محمد نور محمد علي - السودان

هيئة التحرير

رئيس التحرير

د. حاتم علامي - لبنان

نائب الرئيس

أ. د. هدى سليم – لبنان

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عواطف عبد الحميد - السودان

أ. د. حسين الخزاعي - الأردن

أ. د. عبد الناصر عوض - مصر

أ. د. إبراهيم عز الدين – مصر

أ. م. د. كريم همام - مصر

د. عماد إشتيه – فلسطين

د. ماريز جمعة - لبنان

سكرتير التحرير

د. أديب خطار – لبنان

للمراسلات:

جمعية الخدمة الاجتماعية في اتحاد الجامعات العربية

الدامور، حرم الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم

هاتف: 05/601801 - فاكس: 05/601667

بريد إلكتروني: swa@mubs.edu.lb

الموقع الإلكتروني: www.mubs.edu.lb/swa

سياسة التحكيم والنشر في المجلة العلمية السنوية لجمعية الخدمة الاجتماعيةفي اتحاد الجامعات العربية

أولاً: القواعد العامة لقبول التحكيم:

1. تعنى المجلة العلمية السنوية لجمعية الخدمة الاجتماعية في اتحاد الجامعات العربية بالبحوث العلمية في مجال الخدمة الاجتماعية.
2. تنشر المجلة البحوث العلمية وفق المعايير المتعارف عليها عالمياً في كتابة البحث العلمي.
3. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفق الشروط التالية:

- أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر لأي جهة أخرى.
- أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة.
- أن تتم الإشارة إذا ما كان البحث مستلاً من رسالة علمية.
- أن يكون البحث مطبوعاً بواسطة الحاسوب.
- بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة العربية: تكون المسافة بين السطور مزدوجة بنوع خط (Traditional Arabic) وبحجم (14).
- بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية: تكون المسافة بين السطور مزدوجة بنوع خط (Times New Roman) وبحجم (12).
- أن تكون هوامش الصفحة (2.50) سم لجميع الجهات.
- أن توضع الجداول والأشكال بأماكنها الصحيحة وأن تشمل على العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية وبحجم خط (12) للكتابة باللغة العربية أو الإنجليزية.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (25) صفحة أي ما يعادل (7000) كلمة متضمنة المتن والمراجع والملاحق من نوع (A4).

ثانياً: إجراءات التقديم للنشر:

4. يلتزم الباحث بترتيب البحث وفق الخطوات الآتية:

- الملخص باللغة العربية: تخصّص له الصفحة الثانية من البحث بحيث لا يتجاوز (250) كلمة وأن يتبعه الكلمات المفتاحية التي لا تقل عن ثلاث كلمات.
- الملخص باللغة الإنجليزية Abstract: تخصّص له الصفحة الثالثة من البحث للملخص بحيث لا يتجاوز (250) كلمة وأن تتبعه الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا تقل عن ثلاث كلمات.
- المقدمة Introduction: تتضمن الإطار النظري والدراسات السابقة بحيث يتم دمج الإطار النظري والدراسات السابقة معاً بطريقة علمية ناقدة، وتشمل المقدمة على العناوين الفرعية الآتية: (مشكلة الدراسة، وأسئلتها / فرضياتها، ومصطلحات الدراسة وحدودها).
- المنهج والإجراءات Methods: ويتضمن (منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة، وإجراءات الدراسة).
- النتائج Results: يتم التطرق للنتائج المتعلقة بالسؤال الأول / الفرضية الأولى، تليه النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني / الفرضية الثانية هكذا.
- مناقشة النتائج Discussion: وتتضمن العمق في مناقشة النتائج بالإستناد إلى الدراسات السابقة والإطار النظري الذي تمت الإشارة إليه في المقدمة أو غير ذلك من دراسات أخرى.
- الإستنتاجات والتوصيات Conclusion & Recommendations: بحيث يقدم الباحث ملخصاً لأبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة وفي ضوء النتائج ومناقشتها يقدم التوصيات والمقترحات.
- المراجع References: توثيق المراجع: تعتمد المجلة التوثيق المتبع لدى الجمعية الأمريكية لعلم النفس (النسخة السادسة) (American Psychological Association, APA 6). وحسب ما يأتي:
    - ترتيب المراجع أبجدياً والبدء بالاسم الأخير للباحث ثم باسمه الأول.

- إبراز عنوان المرجع أو اسم المجلة بالتسطير المحدد: وعدم ترقيم المراجع.
- عند استخدام الكتب بوصفها مراجع للبحث: يتم كتابة اسم المؤلف كاملاً / المؤلفون، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، يليه عنوان الكتاب «بخط مائل»، ثم يذكر اسم مكان ودار النشر.
- عند استخدام الدوريات (المجلات) بوصفها مراجع للبحث: يذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة ورقم المجلد «بخط مائل»، ثم رقم العدد ورقم الصفحات.
- الإلتزام بقواعد وأخلاقيات التوثيق بالرجوع إلى مصادرها الرئيسة حيث سيتم عرض البحث على برنامج الكشف عن السرقات والانتحالات الأدبية والعلمية (Plagiarism).

5. ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة على العنوان الآتي:

جمعية الخدمة الاجتماعية في اتحاد الجامعات العربية

البريد الإلكتروني: swa@mubs.edu.lb

ثالثاً: إجراءات التحكيم والنشر:

1. تتعهد المجلة بإبلاغ الباحث / الباحثين عند استلام البحث، وحال قبوله، أو عدم قبوله للنشر.
2. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكمين من ذوي الإختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
3. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن يُعاد إرسال البحث إلى المجلة بعد التعديلات خلال مدة أقصاها شهر، وإلا فسيتم استبعاد البحث من النشر.
4. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال ثلاثة أشهر – على الأكثر – من تاريخ استلام البحث، وبموعد النشر، ورقم المجلد الذي سينشر فيه البحث.

5. في حال الموافقة على نشر البحث؛ للمجلة الحق في إخراج البحث بما يتناسب وأسلوبها في النشر.
6. تؤول حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة العلمية السنوية لجمعية الخدمة الاجتماعية في اتحاد الجامعات العربية بعد موافقة هيئة التحرير على نشر البحث.
7. ما يرد في البحث من معلومات يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجمعية أو الهيئة العلمية للمجلة.

محتويات العدد

الموضوع	الصفحة
الإفتتاحية	**11**
أبحاث الأساتذة الباحثين	**13**
دور مكاتِب الأُمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية «مكتب غزة الإقليمي نموذجاً» أ.م.د. محي الدين فايد دياب حرارة / جامعة القدس المفتوحة - فلسطين د. أمير فايد دياب حرارة / جامعة حلوان – مصر	15
تقييم التأهيل المهني للمعاقين عقليا من وجهة نظر العاملين معهم في الأردن الأستاذ الدكتور قحطان أحمد الظاهر / جامعة عمان الأهلية - الأردن	35
استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب وإجراءات وزارة التعليم العالي في الأردن معالي الوزير الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة / الجامعة الأردنية - الأردن	61
دور أنشطة خدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي في دعم التوجهات الإيجابية للأمم المتحدة في الخدمات الاجتماعية المقدمة للفئات الضعيفة والمهمشة «الجامعة الأردنية نموذجاً» الدكتورة رانيه أحمد جبر / الجامعة الأردنية - الأردن	75
دور المؤسسات التعليم العالي وإدارة العمل الإجتماعي وسياسات الأمم المتحدة في تقديم الأفضل للمستفيدين العرب عن طريق دعم المختصين مهنياً أ. د. عبد الرحمن إبراهيم حمد الغنطوسي/ كلية التربية - الجامعة العراقية	131

التدخل الاجتماعي مع كبار السن الدكتورة ختـــــــام حسين تميم / جامعة عجمان - الإمارات	153
اتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية «دراسة ميدانية بجامعة الملك سعود في مدينة الرياض». د. هند عقيل محمد الميزر / جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية	165
مناهضة العنف ضد المرأة في ضوء سياسة الأمم المتحدة - رؤيه نقديه تحليلية (معالجة قضايا المرأة وسياسة الأمم المتحدة) أ. د. حمدي محمد منصور / جامعة حلوان - مصر هدى محمد شوقي محمد / جامعة حلوان - مصر	207
NEURO AND PSYCHO TERRORISM Prof. Antoine Saad / Modern University for Business & Science - Lebanon	235
القوة الناعمة الامريكية وتأثيرها في السلوك الحضاري لطلبة الجامعات العراقية / جامعة بغداد انموذجا الإختصاصي الاجتماعي والباحث حسن طعمه الربيعي / الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم - لبنان	241
المؤتمر السنوي	**267**
كلمات إفتتاح المؤتمر	**267**
أمين عام جمعية الخدمة الإجمتاعية في اتحاد الجامعات العربية أ. د. هدى سليم	268
سعادة رئيس مجلس أمناء الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم د. حاتم علامي	271
عطوفة أمين عام اتحاد الجامعات العربية أ. د. سلطان أبو عرابي العدوان	272
الأمم المتحدة د. أنس بوهلال، إختصاصي برامج التعليم العالي بالمنطقة العربية في اليونيسكو	274
صاحب الرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الحريري	276
بعض المشاهد من المؤتمر	279

ورش عمل	**283**
التدخل الاجتماعي للحد من الفكر الإرهابي أ. د. أنطوان سعد - الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم / لبنان	285
التدخل الاجتماعي مع كبار السن د. ختام تميم - جامعة عجمان – الإمارات	287
التدخل الاجتماعي مع أطفال الشوارع الإختصاصية الاجتماعية منال رمضان وجمعية سوا - البقاع	289
التدخل الاجتماعي للحد من الإدمان على المخدرات أ. د. سليمان جاري - الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم والجامعة اللبنانية	291

الإفتتاحية

يسر مجلة العمل الاجتماعي لجمعية الخدمة الاجتماعية في اتحاد الجامعات العربية أن تقدّم أصدق وأجمل التحيّات بعد إصدار ستة أعداد متتالية على مدى ست سنوات تتحف بها القارئ باذلةً جهداً ملحوظاً يساعد على تعزيز وتنمية ثقافة العمل الاجتماعي عند الأساتذة والطلبة ويزيد مداركهم المهنية.

مجلة الخدمة الاجتماعية ما هي إلا منفذاً لنشر الإنتاج العلمي الأكاديمي المتخصّص يقدّم في المجالس العلمية ولجان الترقية وفقاً لضوابط علمية في جامعات الوطن العربي وهي تسعى إلى الإحاطة بنشر كل المواضيع المتعلقة بالعمل الاجتماعي المهني من حيث المؤتمرات والندوات وورش العمل ونشر الأبحاث بعد مناقشتها من الهيئة العلمية المؤلفة من أساتذة كفؤين في مجال العمل الاجتماعي من جميع الدول العربي.

إن ردود الفعل الإيجابية للباحثين العرب والأصدقاء والجامعات كانت الحائز الرئيسي لمواصلة الجهود والإستمرار في تصوّر البحث العلمي العربي.

إن جمعية الخدمة الاجتماعية في إتحاد الجامعات العربية حديثة التكوين وبالرغم من ذلك، فقد قطعت أشواطاً ملحوظة في الوصول إلى الهدف المقصود من إنشائها، إذن أن آداءها كان متميّزاً فقط نظمّت الكثير من المؤتمرات وورش العمل كما ساهمت في إعداد برامج علمية وناقشت أكثر من مائة بحث علمي لباحثين عرب ساهمت الجمعية في ترقية البعض منهم في مراتبهم الجامعية الأكاديمية.

تتقدّم جمعية الخدمة الإجتماعية بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الخبراء في الهيئة العلمية وهيئة التحريري، كما تشكر الباحثين العرب على جهودهم المؤثرة في تحقيق رؤيا هادفة في العمل الاجتماعي المهني.

كذلك تشكر الجمعية دعم اتحاد الجامعات العربية والجامعة الحديثة للإدارة والعلوم الذي ساهم تطوير مسار الجمعية لتصبح مرجعاً علمياً ومهنياً للأساتذة الباحثين والمهنيين للمشاركة في بناء مجتمع عربي سليم ركائزه المعرفة، العدالة والمساواة.

أ. د. هدى سليم

أمين عام جمعية الخدمة الاجتماعية ونائب رئيس هيئة التحرير

الأبحاث

دور مكاتِب الأُمم المُتحدة في الرد على الحاجاتِ المحلية والإقليمية

«مكتب غزة الإقليمي نموذجاً» 1439هـ - 2018م

أ.م.د. محي الدين فايد دياب حرارة
أُستاذ ورئِيس قِسم تنمية المُجتَمع المحلي، كُلية التنمية الاجتماعية والأُسرية، جامِعة القدس المفتوحة.

د. أمير فايد دياب حرارة
أُستاذ الخدمة الاجتماعية غير المُتفرغ، دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أولاً: المُلخص:

لا شك ولا جِدال أن لِمكاتب الأُمم المُتحِدة دور مرموق على صعيد العمل الاجتماعي وعلامة فارقة في خِدمة الإنسان والسعي وراء تقديم ما يلزم مِن المُساعدة في سبيل إشباع حاجته ومِن ثُم تخطيه لمُشكلاته، ولكن ما حجم هذا الدور؟ وما طبيعة الحاجات التي يُقابلها؟ وما هي أبرز المُتغيرات التي يُمكِن أن تُهدِد هذا الدور؟، مجموعِة تساؤلات جاءت الدراسة الحالية في إطار المُحاولة للبحث عن إجابة عليها والمعنونة بـ«دور مكاتب الأُمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية (مكتب غزة الإقليمي نموذجاً)».

وتكمُن أهمية الدراسة الحالية في كونها تعكُف على تحديد دور مكاتب الأُمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية في ظِل تعالي وتنامي بعض الأصوات الدولية المُعادية لدورها ووجودها والمُنادية بوجوب وقف عملياتها.

وتهدُف الدراسة الحالية إلى تحديد دور مكاتب الأُمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية (مكتب غزة الإقليمي نموذجاً)، ولاسيما تلكَ الحاجات المُتعلقة بالصحة والتعليم والإسكان والتشغيل والتي تُمثِل عصب سياسات الرعاية الاجتماعية.

وتُعتبر الدراسة الحالية مِن الدراسات الوصفية، التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتقرير خصائص ظاهرة مُعينة أو موقف يَغلُب عليه صِفة التحديد «تحديد دور مكاتب الأُمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية (مكتب غزة الإقليمي نموذجاً)»، انطلاقا مِن جَمع البيانات والحقائق وتَحليلها وتَفسيرها لاستخلاص النتائِج، وصولاً إلى إصدار التعميمات بِشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحثان بدراستِها.

هذا وتوصلت الدراسة إلى مجموعة مِن النتائج المُتعلِقة بِدور مكاتب الأُمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية، وخرجت بناءاً على تِلكَ النتائج بِمجموعة مِن التوصيات والقضايا البحثية المُستقبلية التي يُمكِن للدارسين والباحثين تناولها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية «الدور – مكاتب الأمم المتحدة – الحاجات».

Second: Abstract:

It is obvious that the United Nations offices play an essential role at the level of social work and achieving a distinct effect in the field of human service. The offices seek to provide necessary assistance in order to satisfy the social needs and then overcome the social problems. What is the volume of this role? What is the nature of the needs that challenge this role? What are the key variables that threaten this role? Thepresent study, entitled “The Role of the UN Offices in Responding to Local and Regional Needs” (Gaza Regional Office as an Example), attempts to answer these questions.

The significance of the current study lies in determining the role of the United Nations offices in responding to the local and regional needs in light of the increasing international voices opposing the UN role and presence and calling for preventing the Agency operations.

The current study aims at identifying the role of UN offices in responding to local and regional needs (eg, Gaza Regional Office), particularly those

related to health, education, housing and employment, which are the core of welfare policies.

It is a descriptive study based on an analytical descriptive approach aiming to determine the characteristics of a specific phenomenon or a position that is more specific: "Determining the Role of United Nations Offices in Responding to Local and Regional Needs." This is achieved through the collection and analysis of data and facts to derive the resultsleading to generalizations on the phenomenon examined by the researchers.

The study concludes with a number of findings related to the role of UN offices in responding to local and regional needs. Based on these findings, the researchers proposed recommendations and future research issues that students and researchers can take into consideration in relation to this field.

Keywords " role - United Nations offices – needs".

ثالثاً: مُقدمة الدراسة:.

أ- الإطار النظري والدراسات السابقة:

يُعتبر الاهتمام بالفرد والمُحيط الاجتماعي الذي يَعيش فيه من أكثر الأوصاف المُباشرة لمِهنة الخدمة الاجتماعية في تَحقيق التنمية «Development» **(John 2010AD :13 P)**، التي فرضَت نفسها كقضية على الفكر العالمي اعتباراً من النصف الثاني للقرن العشرين، نتيجة لما أصاب المُجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية من تَغيُرات عميقة كان أهَمُها، تزايُد حركات الاستقلال الوطني من ناحية، وتقسيم العالم إلى دول اشتراكية "Socialism" مُتقدمة ودول رأسمالية غربية «Western Capitalism» مُتقدمة، ثُم دول تَحتل ثُلثي العالم تقريباً تُعرف بالدول النامية «Developing» لتسعى جاهدة الآن لتلحق بركب التقدُم، وخاصة بعد أن برزت الفوارق الحادة بين نمطي الحياة في دول هَذين المُعسكرين ودول العالم الثالث **(السمالوطي، إقبال 2007م: ص 27)**، فوارق واكبت خسائر العمالة لنصيبها من الدخل، فنسبة الدخل القومي المدفوعة كأُجور ومزايا تسير في اتجاه تنازلي حول العالم **(يوفانوفيتش، ماريا 2017م: ص 34)**.

رافق هذا السعي الحثيث جهود على المُستوى المحلي والإقليمي وعلى المُستوى الفردي والجماعي وعلى المُستوى المُؤسسي الرسمي وشبه الرسمي والأهلي، رافق هذه

المُحاولة الدءوبة مُنظمات أُممية دولية لا تعرف للعمل الاجتماعي وتقديم المُساعدة حدود جغرافية ولا تمييز على أساس ديني أو عرقي أو سياسي وكانت مُنظمة الأمم المُتحِدة أحد أبرز عناوين هذه المُنظمات.

في الوقت الذي وصلت فيه الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم إلى مستويات غير مسبوقة، فمنذ يناير / كانون الثاني «2017م»، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونات الإنسانية بمقدار «12.5» مليون ليصل إلى «141.1» مليون شخص في «37» دولة، ومن بين هؤلاء، أعطت الأمم المتحدة وشركاؤها الأولوية لتقديم المساعدات إلى «101.2» مليون شخص من بين أشد الناس ضعفاً **(الأُمم المُتحدة 2017م: ص 1)**.

واكب الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على هذا الصعيد العديد من الدراسات والأبحاث العلمية، التي تطرقت لمسيرة الأمم المتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية، والتي كان من بينها:

1 ـ دراسة إباء خريوش (2010م) بعنوان:

«فعالية خدمات الرعاية الاجتماعية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» بالضفة الغربية» (خريوش، إباء 2010م: ص 333).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية خدمات الرعاية الاجتماعية (وتحديدا خدمات الصحة - التعليم - الطوارىء) لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الاونروا».

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الخدمات التعليمية من وجهة نظر أرباب الأسر فعالة إلى حد ما بينما الخدمات الصحية وخدمات الطوارئ غير فعالة، أما من وجهة نظر المسؤولين فالخدمات التعليمية فعالة بينما الخدمات الصحية وخدمات الطوارئ فعالة إلى حد ما.

2 ـ دراسة شيماء وادي (2013م) بعنوان:

«العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج المساعدات الغذائية من وجهة نظر المستفيدين دراسة حالة برنامج طوارئ الأونروا بغزة» (وادي، شيماء 2013م: ص 12).

وتهدف الدراسة إلى التعرف على مدى كفاءة البرنامج على تحديد الفئة المستحقة للمساعدة الغذائية المقدمة، سواء كانت مساعدة من نوع طارئة أو مساعدة مضاعفة ممن تقدم لمن هو ضمن الفقر المدقع.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البرنامج يخدم الفئات ممن لا يوجد لهم دخل ومن هم أقل من 1000 شيكل، ويخدم أصحاب العائلات الكبيرة أكثر من العائلات الصغيرة، وذلك لكثرة استهلاكهم ومصاريفهم التي لا تتناسب مع دخول البعض منهم.

3 ـ دراسة صبحي النمرة (2014م) بعنوان:

«دور الأونروا في إعادة الاعمار في قطاع غزة» (النمرة، صبحي 2014م: ص 133).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الأونروا في إعادة الاعمار وبخاصة في قطاع الإسكان، لما لها من أهمية خاصة على الصعيد الوطني والإنساني في الوقت الحاضر.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دور الأونروا الإغاثي والتدخل المبكر ووضع خطط الانعاش المبكر يتأثر بمدى فعالية الدعم المادي الذي يقدم لها من المانحين، كذلك توصلت النتائج إلى أن خطط الأونروا وتكاملها وتوافقها مع خطط التنمية المستقبلية كانت ولازالت بحاجة إلى تطوير مستمر، كذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية عامة بما فيها الأونروا على صعيد العمل الإنساني والإغاثي ضعيف نسبياً مقارنة بالمعاناة القائمة.

ب ـ مشكلة الدراسة:

يشعر الإنسان بتحقيق ذاته إذا نجح في الوصول إلى هدفه الأساسي في الحياة، وكل شخص لهُ غاية رئيسية في الحياة، تدور حولها أفكاره، وتتجه نحوها أعماله، وتتركز حولها آماله وطموحاته، فإذا حقق هذه الغاية أو اقترب منها شعر بتحقيق ذاته بحسب درجة قربه منها، ويرتبط تحقيق الذات «والذي يتماثل في مفهومه مع الأنا المثالية عند كارل روجزر Carl Rodzr وتكامل الشخصية عند آريك اريكسون Eric Ericsson في علم النفس المعاصر»، بمشاعر النجاح والرضا في إشباع الحاجات الإنسانية Humanitarian Needs، فالشخص الذي ينجح في إشباع حاجاته، وتحقيق مُعظم أهدافه التي توصله إلى غاياته في الحياة، يشعر بتحقيق ذاته، ومن العوامل التي تساعد الإنسان على تحقيق ذاته، نجاحه في الحصول على عمل يرضيه، ومركز اجتماعي يناسبه، ومسكن يلائمه، وزوجة يطمئن إليها، إلخ (سيد، عبد المجيد 2002م: 325).

لا شك ولا جِدال أن لِمكاتب الأُمم المُتحِدة دور مرموق على صعيد العمل الاجتماعي وعلامة فارقة في خدمة الإنسان والسعي وراء تقديم ما يلزم مِن المُساعدة في سبيل إشباع

حاجته ومِن ثُم تخطيه لمُشكلاته، ولكن تكمن مشكلة الدراسة الحالية في معرفة ماهية هذا الدور، ما طبيعة الحاجات التي يُقابلها؟ وما هي الطرق التي يستخدمها للتعرف على الحاجات التي يقابلها؟ وما المجهودات المبذولة في سياق هذا الدور للرد على هذهِ الحاجات؟ وهل الخدمات المقدمة في سياق هذا الدور تُشبع هذهِ الحاجات؟، وما هي الصعوبات التي تحول بين هذا الدور وإشباعه لهذه الحاجات؟، مجموعِة تساؤلات جاءت الدراسة الحالية في إطار المُحاولة للبحث عن إجابة لها.

ج- أهمية الدراسة:

1. كونها تعكُف على تحديد دور مكاتب الأُمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية في ظِل تعالي وتنامي بعض الأصوات الدولية المُعادية لدورها ووجودها والمُنادية بوجوب وقف عملياتها.
2. كونها تُعتبر إضافة علمية للإرث العلمي التراكُمي في مجال الدراسات التي تطرقت للمُنظمات الدولية المُهتمة بِالعمل الاجتماعي الهادف لخدمة ومُساعدِة الإنسان.
3. كونها تعكُف على تحديد الصعوبات التي تحول دون اشباع الأمم المتحدة لحاجات الفئات المستهدفة.

د- أهداف الدراسة:

الهدف الرئِيسي للدراسة هو تحديد دور مكاتب الأُمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية (مكتب غزة الإقليمي نموذجاً)، ولتحديد الهدف الرئيسي يتفرع مِنهُ عدة أهداف فرعية، تتمثل فيما يلي:

1. تحديد الحاجات المحلية والإقليمية التي تحظى باهتمام مكاتب الأمم المتحدة في الرد عليها.
2. تحديد الطرق التي تتعرف من خلالها مكاتب الأمم المتحدة على الحاجات التي تقابلها.
3. تحديد الجهود التي تبذلها مكاتب الأمم المتحدة للرد على الحاجات التي تقابلها.
4. تحديد نسبة اشباع خدمات مكاتب الأمم المتحدة للحاجات التي تشبعها.
5. تحديد الصعوبات التي تحول دون اشباع مكاتب الأمم المتحدة لحاجات الفئات المستهدفة.

هـ ـ تساؤُلات الدراسة:

1. ما الحاجات المحلية والإقليمية التي تحظى باهتمام مكاتب الأمم المتحدة في الرد عليها؟
2. ما الطرق التي تتعرف من خلالها مكاتب الأمم المتحدة على الحاجات التي تقابلها؟
3. ما الجهود التي تبذلها مكاتب الأمم المتحدة للرد على الحاجات التي تقابلها؟
4. هل الخدمات المقدمة من قبل الامم المتحدة للفئات المستهدفة تشبع حاجاتهم؟
5. ما الصعوبات التي تحول دون اشباع الأمم المتحدة لحاجات الفئات المستهدفة؟

و ـ مفاهيم الدراسة:

1 ـ الدور:

هو مجموعة السلوكيات والتوقعات المرتبطة بِموقع الفرد داخل الجماعة والذي قد يحتلهُ الفرد بِطريقة رسمية أو غير رسمية (بني يونس، محمد 2004م: ص 526)، فيما يُعرفه بروس بيدل «Bruce Biddle» بأنهُ قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية (مخلوف، مريم 2018م: ص2).

2 ـ مُنظمة الأُمم المُتحدة:

الأُمم المُتحِدة هي مُنظمة دولية أُنشئت في عام «1945م»، وتتكون حتى الآن مِن «193» دولة عضو، وتسترشِد الأُمم المُتحِدة في مُهمتِها وعملِها بِالأهداف والمقاصد الواردة في مِيثاق تأسيسها، ونظراً للصلاحيات المخولة في ميثاق المُنظمة وما تتمتع به من طابع دولي فريد، فإن بإمكان الأُمم المُتحِدة العمل على قضايا تواجِه الإنسانية في القرن الـ«21»، مِثل قضايا السِلم والأمن وتغيُر المناخ والتنمية المُستدامة وحقوق الإنسان ونزع السِلاح والإرهاب وحالات الطوارئ الصحية والإنسانية والمُساواة بين الجنسين والحوكمة وإنتاج الغِذاء وغيرها كثير (الأُمم المُتحدة 2018م: ص 1).

3ـ الحاجات الاجتماعية:

يُشير المُنجد في اللغة العربية إلى أن «الحاجة» هي جمع حاجات وحوائج وتعني ما يفتقر إليه الإنسان ويطلبهُ، أو ما يكون ويُعتبر ضرورياً ولازماً (الشايب، خولة وآخرون

2014م: ص4)، ويرى كُل مِن برسون Pirson"» وتوماس Thomas"» أن الحاجة تُعد مُتطلبات لازمة للحِفاظ على الحياة عند معيار مُعين، ويجب أن تكون مُنظمة بِحيثُ تبدأ حسب ماسلو «**Maslow**» بِالحاجات الأساسية مِثل الحاجة للطعام، والمأوى والأمن، ثم الانتماء والحُب وفي النِهاية تحقيق الذات، ولعل الجِدال الدائِر حول مفهوم الحاجة يُركِز دوماً على مسألة إن كان هذا المعيار يجب ولازم تحديدهُ، وغالباً فإن معايير تحديد الحاجة تتحدد وفق تأثيرات عدة، مثل الإحصاء الاجتماعي، وقوانين البرلمان، وجماعات النشاط، والمُحترفين في هذا الميدان (Pierson, John And Thomas, Martin 2010AD: P 353).

ز- مجالات الدراسة:

1 ـ المجال المكاني:

مكتب غزة الإقليمي.

2 ـ المجال البشري:

اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

3 ـ المجال الزمني:

فترة جمع البيانات من الميدان، وهي الفترة الممتدة من تاريخ «15 مارس 2018م» وحتى تاريخ «5 ابريل 2018م»، بِما يُعادل الـ«22» يوم.

رابعاً: المنهج والإجراءات المنهجية:

أ- المنهج المُستخدم:

تَعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة ومتاحة للدراسة دون أن يتدخل الباحث في مجرياتها، وعلى الباحث أن يتفاعل معها بالوصف والتحليل.

ب- مجتمع وعينة الدراسة:

1 - إطار المُعاينة:

جميع الأعضاء العاملين في مكاتب اللجان الشعبية للاجئين في محافظات غزة.

2 - وحدة المُعاينة:

العامل في مكاتب اللجان الشعبية للاجئين في مخيمات قطاع غزة.

3 - نوع عينة الدراسة:

اتبع الباحث طريقة العينة القصدية في انتقاء عينة الدراسة، حيث قام بتطبيق أدوات الدراسة على جميع العاملين في مكتب اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين.

4 - مبررات الاعتماد على العينة العمدية في خطة المُعاينة لاختيار العينة:

كون مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين هو أكبر مخيمات اللاجئين عدداً في قطاع غزة.

5 - عينة الدراسة:

جميع العاملين في مكتب اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، والبالغ عددهم 14 فرداً، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (1)

خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	1	7.1
	من -30أقل من 40 سنة	4	28.6
	من -40 أقل من 50 سنة	6	42.9
	أكثر من خمسين سنة	3	21.4
الجنس	ذكر	6	42.9
	أنثى	8	57.1
الحالة الاجتماعية	أعزب	1	7.1
	متزوج	10	71.4
	مطلق	3	21.4
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	3	21.4
	دبلوم	6	42.9
	بكالوريوس	5	35.7
المجموع		14	100

يظهر من الجدول السابق أن:

ما يقارب من نصف العاملين (42.9) من الفئة العمرية الممتدة بين الـ(40 – 50) سنة، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على نتائج الدراسة، لما يمتلك العاملين من سنوات ممارسة ودراية بدور مكاتب الأمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية.

كذلك نسبة (57.1%) من العاملين إناث، ونسبة (42.9%) من العاملين إناث، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على نتائج الدراسة، لما يمتلك العاملين من تنوع متقارب تقريباً من عدد الذكور والإناث وبالتالي أكثر دقة وأعلى قدرة على التعبير عن دور مكاتب الأمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية لكلا الجنسين.

أيضاً نسبة (71.4%) من العاملين متزوجين، ونسبة (21.4%) مطلقات، ونسبة (7.1%) عُزاب، يظهر فيما سبق أن أعلى نسبة من العاملين متزوجين حيث أكثر من ثلاثة أرباعهم وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على نتائج الدراسة، لما يتمتع فيه العاملين من استقرار يساهم في توضيح أدق لدور مكاتب الأمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية.

ويظهر أن نسبة (35.7%) من العاملين حاصلين على درجة البكالوريوس، و(42.9%) حاصلين على درجة الدبلوم، و(21.4%) حاصلين على درجة الثانوية العامة، ما يعني أن أكبر نسبة من العاملين حاصلين تعليم عالي، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على نتائج الدراسة، لما يتميز به العاملين من درجة علمية على قدر يُعتد به للتعرف على دور مكاتب الأمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية.

كذلك العاملين من تخصصات علمية مختلفة، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على نتائج الدراسة، لما يمتلك العاملين من دراية بمجالات علمية عدة توضح دور مكاتب الأمم المُتحدة في الرد على الحاجات المحلية والإقليمية ضمن مظلة علمية غير محصورة بتخصص معين.

ج- أداة الدراسة:

وهي عبارة عن الأداة التي يعتمد عليها الباحثان في حصولهما على البيانات المتعلقة بدور مكاتب الأمم المتحدة في الرد على الحاجات المحلية والاقليمية، واتساقاً مع نوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، فقد اعتمدت الدراسة الحالية على الأداة التالية:

1 - دليل مقابلة شبه مقننة:

كأداة مستخدمة مع العاملين في مكتب اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين.

د- إجراءات الدراسة:

1 - أسلوب التحليل الكيفي:

بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة، حيثُ ربط نتائج الدراسة بالدراسات السابقة، وكذلك ربطها في الإطار النظري، وأيضاً ربطها في بعضها البعض.

2 - أسلوب التحليل الكمي:

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V.17.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طُبقت الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المُتوسط الحسابي: وتم حسابه للمقياس الثلاثي عن طريق:
- المتوسط المُرجح = ك (نعم) x 3 + ك (إلى حد ما) x 2 + ك (لا) x 1 / ن
- الوزن النسبي.
- المدى.
- معامل ثبات (ألفا. كرونباخ).
- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين Independent – Samples T-Test.
- تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way ANOVA.
- طريقة الفرق المعنوي الأصغر LSD TEST.
- الأعمدة التكرارية.

خامساً: نتائج الدراسة ومناقشتها:

أ- ما الحاجات المحلية والإقليمية التي تحظى باهتمام مكاتب الأمم المتحدة في الرد عليها؟

للإجابة على السؤال الأول قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية

والمتوسطات والانحرافات المعيارية على السؤال رقم 6 من أسئلة المقابلة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة

على السؤال الخاص بتصنيف الحاجات

م	المجال	1		2		3		4		الترتيب
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
1	حاجات صحية	6	42.9	1	7.1	7	50.0	-	-	2
2	حاجات تعليمية	-	-	4	28.6	3	21.4	7	50.0	4
3	حاجات اسكانية	-	-	7	50.0	3	21.4	4	28.6	3
4	حاجات تشغيلية	8	57.1	2	14.3	1	7.1	3	21.4	1

يتضح من الجدول السابق أن الحاجات التشغيلية حصلت على اعلى النسب للخيار الأول بنسبة مئوية مقدارها (57.1%) يليها الحاجات الصحية بنسبة (42.9%) للخيار الأول تليها الحاجات الاسكانية بنسبة (50.0%) للخيار الثاني وفي المرتبة الأخيرة الحاجات التعليمة بنسبة (28.6%) للخيار الثاني مما يدل على ان أكثر الحاجات التي تحظى بالاهتمام هي الحاجات التشغيلية ثم الحاجات الصحية فالحاجات الاسكانية وأقلها الحاجات التعليمية وهو ما يتفق مع نتائج دراسة إباء خريوش (2010م) بأن الخدمات التعليمية التي تقدمها مكاتب الأمم المتحدة لم تصل إلى درجة الفعالية وإنما فعالة إلى حد ما، الأمر الذي انعكس على دور الأمم المتحدة في الرد على الحاجات التعليمية فجعل هذهِ الحاجات في أدنى درجات الاشباع.

ب- ما الطرق التي تتعرف من خلالها مكاتب الأمم المتحدة على الحاجات التي تقابلها؟

للإجابة على السؤال الثاني قام الباحثان بحساب التكرارات والنسب المئوية على السؤال رقم 7 في المقابلة والخاص بالطريقة التي تتعرف من خلالها مكاتب الامم المتحدة على الحاجات التي تقابلها، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والأوزان النسبية لاستجابات

عينة الدراسة على جميع عبارات السؤال رقم 7 من المقابلة

م	الفقرة	نعم		إلي حد ما		لا		المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية			
1	إجراء البحوث والمسوح.	7	50.0	7	50.0	-	-	1.50	75	2
2	الاعتماد على الإحصائيات الرسمية.	3	21.4	11	78.6	-	-	1.21	60.5	6
3	إجراء مُقابلات مع الفئات المُستهدفة.	9	64.3	5	35.7	-	-	1.64	82	1
4	عقد لقاءات مع الأخصائيين المُختصين.	5	35.7	9	64.3	-	-	1.36	68	5
5	مُراجعة سجلات الطلبات التي تقدمت بها الفئات المُستهدفة مُسبقاً.	8	57.1	5	35.7	1	7.1	1.50	75	2
6	الاعتماد على التقارير الدورية المرفوعة عن أوضاع الفئات المُستهدفة.	8	57.1	5	35.7	1	7.1	1.50	75	2

يتضح من الجدول السابق أن الفقرة رقم (3) (إجراء مُقابلات مع الفئات المُستهدفة) بوزن نسبي مقداره (82) في حين حصلت الفقرة رقم 2 (الاعتماد على الإحصائيات الرسمية) على أقل الأوزان النسبية بوزن نسبي مقداره (60.50) مما يدل على أن أكثر الطرق التي تستخدمها الأمم المتحدة في التعرف على الحاجات التي تقابلها هي اجراء المقابلات مع الفئات المستهدفة، وأقل هذه الطرق هي الاعتماد على الإحصائيات الرسمية، وفيما يتعلق بالمقابلة تُعتبر من أفضل الطرق وأكثرها واقعية ودقة في التعرف على حاجات المستفيدين، أما عن الاحصائيات الرسمية وإن كانت مُعبرة إلا أن المعضلة تكمن في أن مستوى التنسيق

وتبادل المعلومات من الأساس بين مكاتب الأمم المتحدة والمؤسسات الرسمية وغير السمية شبه معدوم ولا تعتمد مكاتب الأمم كثيراً على مخرجات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بقدر ما تعتمد على جهودها الذاتية، وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة صبحي النمرة (2014م) بأنهُ يجب على الاونروا تبادل المعلومات والبيانات بين الجهات الفاعلة المختلفة، وكذلك تفعيل التقارب مع المجتمع المحلي بما يضمن اعطائها دفعة قوية فيما يتعلق بتنفيذ مشاريعها.

ج- ما الجهود التي تبذلها مكاتب الأمم المتحدة للرد على الحاجات التي تقابلها؟

للإجابة على السؤال الثالث قام الباحثان بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والاوزان النسبية لاستجابات عينة الدراسة على جميع عبارات السؤال رقم (8) من المقابلة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والأوزان النسبية لاستجابات عينة الدراسة على جميع عبارات السؤال رقم 8 من المقابلة

م	الفقرة	نعم		إلي حد ما		لا		المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية			
1	إجراء بحوث لتقدير حاجات الفئات المُستهدفة.	8	57.1	6	42.9	-	-	1.57	78.5	2
2	تحديد أولويات هذه الحاجات.	9	64.3	5	35.7	-	-	1.64	82	1
3	حصر الحاجات التي لا يتوافر لها خدمات لإشباعها.	8	57.1	6	42.9	-	-	1.57	78.5	2
4	فرض رقابة على الخدمات لضمان تقديمها بفعالية.	6	42.9	7	50.0	1	7.1	1.36	68	4
5	وضع خطط مُستقبلية مُقترحة مِن واقع الخبرة تُلبي حاجات الفئات المُستهدفة.	5	35.7	9	64.3	-	-	1.36	68	4
6	تقييم الخدمات المُقدمة لتوفير تغذية عكسية لصانع القرار في الأُمم المُتحدة.	5	35.7	8	57.1	1	7.1	1.29	64.5	6

يتضح من الجدول السابق أن الفقرة رقم (2) (تحديد أولويات هذه الحاجات) بوزن نسبي مقداره (82) في حين حصلت الفقرة رقم 6 (تقييم الخدمات المُقدمة لتوفير تغذية عكسية لصانع القرار في الأُمم المُتحدة.) على أقل الأوزان النسبية بوزن نسبي مقداره 64.5 مما يدل على أن أكثر المجهودات التي تقوم بها مكاتب الأمم المتحدة لإشباع الحاجات هي تحديد أولويات هذه الحاجات وأقل هذه المجهودات هي تقييم الخدمات المُقدمة لتوفير تغذية عكسية لصانع القرار في الأُمم المُتحدة، وفيما يتعلق بتحديد الأولويات ليس مستغرب أن يتربع على عرش المرتبة الأولى، فهو يُعتبر جوهر الدور في الرد على الحاجات وفقاً للتراث النظري في مهنة الخدمة الاجتماعية، فالأولويات تُعتبر عماد رئيسي من أعمدة التخطيط قبل التنفيذ، وهو ما أكدت عليه كثير كتب الخدمة الاجتماعية على غرار كتاب ممارسة الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والعائلات (2) (متولي، ماجدة سعد وآخرون 2010م: ص 25)، بينما فيما يتعلق في تقييم الخدمات فكثير من المؤسسات يخشى العاملين فيها من التقييم وليس الأونروا فقط، فالنظرة القائمة للتقييم عند العاملين ليست مرتبطة بالتغذية العكسية أو المرتدة او الرجعية، بقدر ارتباطها بأنهُ سيكشف مساوئ العمل وسيعرض العاملين للمسائلة من قبل المسئولين الأعلى سلطة إلخ.

د- هل الخدمات المقدمة من قبل الامم المتحدة للفئات المستهدفة تشبع حاجاتهم؟

للإجابة السؤال الرابع قام الباحثان بحساب الكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على السؤال رقم 9 من المقابلة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية على السؤال رقم 9 من المقبلة

الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	7	50.0
الى حد ما	6	42.9
لا	1	7.1
المجموع	14	100.0

يتضح من الجدول السابق أن نسبة من أجابوا بنعم تساوي 50% بينما من أجابوا الى حدما 42.9% و نسبة من أجابوا لا 7.1% مما يدل على ان نصف افراد العينة يرون ان الخدمات التي تقدمها الامم المتحدة تشبع تلك الحاجات و42% من أفراد العينة يرون انها تشبع الحاجات الى حد ما بينما 7.1% يرون انها لا تشبع تلك الحاجات، النتيجة

في المحصلة تُعتبر مرضية من حيثُ نسبة من أجابوا بلا، مقارنة مع خصائص الحاجات الإنسانية التي تُعتبر بأنها متجددة، وكذلك مقارنة مع حجم المعاناة الموجودة التي ساهم فيها الاحتلال، مع ما أكدته أيضاً دراسة شيماء وادي (2013م) على أن كمثال 80% من الأسر المعيشية في غزة تعتمد على المساعدات الغذائية التي تُقدمها الأونروا.

هـ- ما الصعوبات التي تحول دون اشباع الأمم المتحدة لحاجات الفئات المستهدفة؟

للإجابة على السؤال الخامس قام الباحثان بحساب المتوسطات والأوزان النسبية والتكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة على جميع فقرات السؤال الحادي عشر من المقابلة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والأوزان النسبية لاستجابات عينة الدراسة على جميع فقرات السؤال رقم (11) من المقابلة

م	الفقرة	نعم		إلي حد ما		لا		المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية			
1	نقص المُخصصات المالية لتوفير الخدمات.	11	78.6	2	14.3	1	7.1	1.71	85.50	1
2	عدم وجود مُختصين لتقديم الخدمات.	2	14.3	9	64.3	3	21.4	0.93	46.50	5
3	صعوبة إجراءات الحصول على الخدمات نتيجة لتعقُّد القوانين.	8	57.1	5	35.7	1	7.1	1.50	75.00	2
4	نقص الوعي الموجود لدى الفئات المُستهدفة بالخدمات المُقدمة.	1	7.1	12	85.7	1	7.1	1.00	50.00	4
5	تقديم الخدمات بطرق ارتجالية تُبددها دون وضع خطة مُسبقة.	-	-	11	78.6	3	21.4	0.79	39.50	6
6	نقص الخبرة الموجودة لدى العاملين عن تقديم الخدمات.	6	42.9	6	42.9	2	14.3	1.29	64.50	3

يتضح من الجدول السابق أن الفقرة رقم (1) (نقص المُخصصات المالية لتوفير الخدمات) بوزن نسبي مقداره (85.50) في حين حصلت الفقرة رقم 5 (تقديم الخدمات بطرق ارتجالية تُبددها دون وضع خطة مُسبقة.) على أقل الأوزان النسبية بوزن نسبي مقداره

39.50 مما يدل على أن أكثر الصعوبات التي تحول دون اشباع الأمم المتحدة لحاجات الفئات المستهدفة هي نقص المُخصصات المالية لتوفير الخدمات وأقل هذه المجهودات هي تقديم الخدمات بطرق ارتجالية تُبددها دون وضع خطة مُسبقة.

فأكثر الصعوبات التي تحول دون اشباع الأمم المتحدة لحاجات الفئات المستهدفة هي نقص المُخصصات المالية لتوفير الخدمات تليها صعوبة إجراءات الحصول على الخدمات نتيجة لتعقُّد القوانين ثم نقص الخبرة الموجودة لدى العاملين عن تقديم الخدمات ثم نقص الوعي الموجود لدى الفئات المُستهدفة بالخدمات المُقدمة تليها عدم وجود مُختصين لتقديم الخدمات وفي المرتبة الاخيرة تقديم الخدمات بطرق ارتجالية تُبددها دون وضع خطة مُسبقة.

سادساً: استنتاجات وتوصيات الدراسة:

أ- الاستنتاجات:

1 - تُعتبر الحاجات التشغيلية من أكثر الحاجات التي تُركز مكاتب الأمم المتحدة في الرد عليها، يليها الحاجات الصحية ومن ثم الحاجات الاسكانية ومن ثم الحاجات التعليمية.

2 - يُعتبر اجراء المقابلات من أكثر الطرق التي تعتمد عليها مكاتب الأمم المتحدة في التعرف على الحاجات التي تقابلها، بينما الاعتماد على الاحصائيات الرسمية من أقلها.

3 - يُعتبر تحديد أولويات الحاجات من أكثر المجهودات التي تبذلها مكاتب الأمم المتحدة لإشباع الحاجات التي تقابلها، بينما تقييم الخدمات المقدمة لتوفير تغذية عكسية لصانع القرار في الأمم المتحدة من أقلها.

4 - 50% يرون أن الخدمات التي تقدمها مكاتب الأمم المتحدة للفئات المستهدفة تُشبع حاجاتهم، بينما 42% يرون أنهُ إلى حد ما، بينما 7.1% يرون أنهُ لا تُشبع الحاجات.

5 - يعتبر نقص المخصصات المالية من أكثر الصعوبات التي تحول دون اشباع مكاتب الأمم المتحدة لحاجات الفئات المستهدفة، وتقديم الخدمات بطرق ارتجالية تبددها دون وضع خطة مسبقة أقلها.

ب- التوصيات والمقترحات:

1 - ضرورة أن تولي مكاتب الأمم المتحدة اهتمام أكبر للحاجات التعليمية.

2 - حث الباحثين في دور مكاتب الأمم المتحدة على البحث في قطاع التعليم وسُبل تطويره.

3 - ضرورة أن تولي مكاتب الأمم المتحدة اهتمام أكبر لتقييم الخدمات المقدمة لتوفير تغذية عكسية لصانع القرار في الأمم المتحدة.

4 - ضرورة أن تولي مكاتب الأمم المتحدة اهتمام أكبر لوضع خطط مُستقبلية مُقترحة مِن واقِع الخبرة تُلبي حاجات الفئات المُستهدفة.

5 - حث الباحثين والدارسين على إجراء بحوث ودراسات تقييميه للخدمات التي تقدمها مكاتب الأمم المتحدة.

6 - مساندة المنظمات الحكومية والأهلية لمكاتب الأُمم المُتحدة في الرد على حاجات الرعاية الاجتماعية لحين سد العجز المالي.

7 - تشكيل جماعات ضغط محلية ودولية، للضغط على الساسة الأمريكيين من أجل الكف عن زج مُقابلة حاجات الرعاية الاجتماعية للأفراد في أُتون الصراعات السياسية.

8 - تشكيل شبكة أمان عربية قادرة على سد العجز المالي الناتج عن وقف الدعم الأمريكي.

سابعاً: المراجع:

- الأُمم المُتحدة (2017م)، لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي، نيويورك، الأُمم المُتحدة.
- الأُمم المُتحدة (2018م)، تعريف بالمُنظمة، نيويورك، الأُمم المُتحدة.
- بني يونس، محمد (2004م)، مبادئ علم النفس، رام الله، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- خريوش، إباء (2010م)، فعالية خدمات الرعاية الاجتماعية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» بالضفة الغربية، مصر، جامعة حلوان.
- السمالوطي، إقبال (2007م)، التنمية الاجتماعية مَفاهيم وقضايا، القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة.

- سيد، عبد المجيد (2002م)، السلوك الإنساني بين التفسير الإسلامي وأسس علم النفس المعاصر، القاهرة، مكتبة الإنجلو الأمريكية.
- الشايب، خولة وآخرون (2014م)، الحاجات الإرشادية للتلاميذ وعلاقتها بدافعيتهم للتعلم، الجزائر، جامعة بكسرة.
- متولي، ماجدة سعد وآخرون 2010م، ممارسة الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والعائلات (2)، عمان، جامعة القدس المفتوحة.
- مخلوف، مريم (2018م)، نظرية الدور في العلاقات الدولية، بدون مكان نشر، الموسوعة السياسية.
- النمرة، صبحي (2014م)، دور الأونروا في إعادة الاعمار في قطاع غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية.
- وادي، شيماء (2013م)، العوامل المؤثرة في تحديد الفئة المستهدفة في برنامج المساعدات الغذائية من وجهة نظر المستفيدين دراسة حالة برنامج طوارئ الأونروا بغزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية.
- يوفانوفيتش، ماريا (2017م)، التمويل والتنمية، واشنطن، صندوق النقد الدولي.

Pierson, John And Thomas, Martin (2010AD), Dictionary Of Social Work, New York, McGraw-Hill.

Sudbery, John (2010AD), Haman Growth And Development, New York, Oxford University, Sudbery.

تقييم التأهيل المهني للمعاقين عقليا من وجهة نظر العاملين معهم في الأردن

الأستاذ الدكتور قحطان أحمد الظاهر
أستاذ متخصّص في التربية الخاصة، عضو هيئة تدريس جامعة عمان الأهلية

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم التأهيل المهني للمعاقين عقليا من وجهة نظر العاملين معهم، وذلك للتعرف على مجالات القوة ونقاط الضعف فيه، وهل يوجد فروق وفق متغيرات، الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

تكونت أفراد الدراسة من (70) فردا من العاملين في الميدان، تضمنت (32) أنثى و(38) ذكرا (48)منهم يحملون درجة البكالوريوس و(22) يحملون درجة الدبلوم و(36) لدية خبرة اقل من خمس سنوات و(34) أكثر من خمس سنوات).تطلب البحث بناء استبيان للعاملين في تأهيل المعاقين عقليا طبقت بعد التحقق من صدقهما وثباتهما.

تم استخراج النتائج بمعالجة البيانات إحصائياً باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المستجيبين، واستخدام الاختبار (ت) لمعرفة الفروق وفق متغيرات الجنس، المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

أشارت نتائج الدراسة إلى:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $a \leq 0.05$ وفق متغير الجنس على الفقرات الكلية، ولكن ظهر فرق دال إحصائيا وفق بعد التدريب والتوجيه والإرشاد وبعد التشغيل وأصحاب العمل ولصالح الإناث.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $a \leq 0.05$ وفق متغير المؤهل العلمي على الأبعاد الأربعة والكلية.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ≥a وفق متغير سنوات الخبرة على الأبعاد الكلية ولكن ظهر فرق دال إحصائيا في بعد التدريب والتوجيه والإرشاد ولصالح ذوي الخبرة التي تقل عن خمس سنوات , وبعد التشغيل وأصحاب العمل ولصالح ذوي الخبرة التي تزيد عن خمس سنوات.

أما ما يتعلق بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ففيها الجوانب الايجابية ولصالح عملية التأهيل المهني وفقرات سلبية بحاجة إلى تدخل من قبل الجهات ذات العلاقة وخصوصا وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والأعلام التي يمكن أن تحسن من موقف المجتمع وأصحاب المهن.

الكلمات المفتاحية: التقييم، التأهيل المهني، العاقون عقلياً

Assessment of vocational rehabilitation for mentally handicapped

persons from employees point's of view in Jordan

Abstract

The aim of research was to assess vocational rehabilitation for mentally handicapped persons from employees point's of view in order to identify points of strength and weakness.

The research population consisted of (70) persons in Amman and Al-salt and Arbid. The population included (32) women and (38) men , and (48) with BA , (22) diploma ,(36) less than five years experience and (34) five years and more experience.

A questionnaire for vocational rehabilitation for mentally handicapped persons from employees point's of view was built and applied, after its validity and reliability were verified.

Means and standard deviations and T test were used

The research reached to the following results:-

There are no significant differences at the level of a≤ 0.05 according to gender on total but there is significant differences at the level of a≤ 0.05 in two dimensions (training and guidance and counseling ,employment and job owners on behalf of women.

There are no significant differences at the level of a≤ 0.05 according to qualified degree.

There are no significant differences at the level of a≤ 0.05 according to years of experience on total but there is significant differences at the level of a≤ 0.05 in two dimensions(training and guidance and counseling)on behalf of persons with less than five years experience(employment and job owners on behalf of persons with more than five years experience.

Means and standard deviations showed accepted items but don't represent the level of ambition. Other items indicated the need of improvement.

Key Word ; Assessment , vocational rehabilitation , mentally handicapped

التأهيل المهني للمعاقين عقليا

إن التأهيل المهني مرحلة أساسية وضرورية للمعاقين عقليا إذ تجسد الحس الإنساني ومدى التطور والتحضر لأي بلد من البلدان، فهي علامة واعية تتسم بالشمولية وبعد النظر لشريحة من شرائح المجتمع الذي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات على الرغم من وجود فارق في نسبة انتشار هذه الشريحة بين البلدان الراقية والنامية. وإذا تكلمنا عن النظرة إلى المعاقين عقليا يمكننا القول إنها بشكل عام نظرة دونية، أو على أقل تقدير أنها لا ترقى أن تكون بمستوى النظرة إلى الأفراد الاعتياديين انطلاقا من الأسرة إلى المجتمع المحلي والمجتمع الكبير.

إن عملية التأهيل لا تقتصر جدواها بالنفس الإنساني فحسب لكنها تتعدى ذلك لينعكس تأثيرها في الجانب الاقتصادي على المدى الطويل من خلال تحويل الفرد المعاق عقليا من إنسان مستهلك إلى إنسان منتج يحس بكينونته، ويعتمد على نفسه في كسب قوته، الأمر الذي يحسن النظرة إلى الذات، كما تتغير النظرة الأسرية، فبعد أن كان عالة عليها في كل شيء، يصبح معيلا لنفسه، ويمكن أن يشترك كبقية أفراد الأسرة في توفير متطلباتها، كما يمكن أن تتغير اتجاهات المجتمع المحلي والمجتمع الكبير نحو الفرد المعاق عقليا. ويمكن كذلك تحقيق رغباته وميوله بعد توفر المال الذي يمكنه من شراء مستلزمات أي ميل أو رغبة، لذلك يمكن أن ينمي قدراته الجسمية والنفسية.

إن التأهيل المهني هو عملية تمكن الفرد من الحصول على مهنة تتناسب مع قدراته الجسمية والذهنية ورغباته وميوله، ويحتفظ بها. يتطلب ذلك بشكل أساسي تقييما وإرشادا وتوجيها وتدريبا وتشغيلا ومتابعة.

وقد أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى حقوق المعاقين في هذا الصدد ومنها:-

- احترام المعاقين حق طبيعي لضمان كرامتهم الإنسانية إذ لهم جميع الحقوق التي يتمتع بها أقرانهم الآخرون.
- للمعاقين الحق في العناية الطبية والنفسية والعلاجات الوظيفية، وإعادة تأهيلهم طبياً واجتماعياً وتعليمهم وتدريبهم من قدراتهم إلى أقصى درجة ممكنة، ودمجهم في الحياة العامة بأسرع وقت ممكن.
- للمعاقين الحق في الضمان الاجتماعي وتأمين مستوى حياتي لائق، كما لهم الحق

في تأمين عمل يتناسب مع قدراتهم الذهنية والجسمية، يكون له نفع وللمجتمع الذي يعيش فيه.

أما أهم المبادئ التي تستند اليها عملية التأهيل فهي:-

- توفير الفرص التي تحقق المساواة إذ أن المعاقين وغير المعاقين يشتركون أولا في الإنسانية، والمساواة بينهم هو حق إنساني.
- العدالة الاجتماعية: من خلال توفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها الأفراد المعاقون لتأهيلهم في المجتمع الذي يعيشون فيه.
- تعزيز الاندماج في المجتمع ليشعروا أنهم أفراد لهم الحق بالعيش كأقرانهم وفق قدراتهم الذهنية والجسمية والتي يمكن أن يحققوا ذواتهم.
- حماية وتوفير الأمن الاجتماعي.
- تعويض المعاقين أي خسارة في حياتهم سببتها الإعاقة (Helander,1999).

ولكن قد يواجه المعاقون عقليا مشكلات في عملية تشغيلهم ومنها:-

- النظرة السلبية المسبقة من المجتمع على أنهم غير قادرين على أداء أي مهنة كما هو الحال بالنسبة للفرد غير المعاق.
- انخفاض المستوى الاقتصادي في بعض المجتمعات الأمر الذي يجعل تشغيل المعاقين بعد التأهيل مسألة صعبة لوجود التنافس الشديد.
- عدم وجود قوانين من قبل الدولة لتوفير فرص عمل للأفراد المعاقين.
- قد لا يمتلك أصحاب العمل الفكرة الحقيقية عن الأفراد المعاقين عقليا، وقد يفضل بعضهم تشغيل غير المعاقين لكي يعكس انطباعا ايجابيا من الذين يتعاملون معهم، وخصوصا تلك المهن التي تكون على مرأى ومسمع الجمهور.
- قد يجد تشغيل المعاقين عقليا عدم القبول من أقرانهم غير المعاقين، وقد يعتبرون ذلك الحال انحطاط من قدرهم لأنهم متساوون معهم في الامتيازات لكنهم قد يختلفون بعض الشيء بالحقوق إذ قد يكون هناك تسهيلات لهم من خلال العطف والشفقة.
- قد يمتلك أصحاب العمل فكرة أن هؤلاء الأفراد معرضون للمرض أكثر من غيرهم مما يؤثر سلبا في سير عملية الإنتاج.

قد يعتقد بعض أصحاب العمل بأن إنتاج هؤلاء الأفراد أقل من أقرانهم لأن هناك علاقة بين القدرة الذهنية والإنتاج، فكلما ازدادت القدرات الذهنية ازدادت عملية الإنتاج والعكس صحيح.

قد يخشى أصحاب العمل إصابة هؤلاء الأفراد في العمل الأمر الذي يجعلهم يتحملون المسؤولية القانونية كحال الأفراد غير المعاقين.

تركيز أصحاب العمل على نوعية الإنتاج والابتكارات التي تكون من خلال العقول النيرة والتي تثبت موجودية في سوق العمل، وخصوصا أن التنافس على أشده في سوق التسويق، والذي يؤثر بشكل كبير في استمرارية وتطور المصنع أو المعمل. ويعتقد أصحاب العمل أن المعاقين عقليا غير قادرين على فعل ذلك.

إن النقاط الآنفة الذكر تتماشى مع التشغيل الاختياري أكثر من التشغيل الإجباري الذي تفرضه الدولة من خلال الكوتة، أو التشغيل المحمي والذي يتماشى مع المعاقين إعاقة شديدة (الظاهر، 2012).

ولابد من الإشارة إلى التأهيل المستند على المجتمع المحلي Community-Based Rehabilitation (CBR) والذي يمكن أن يحقق المساواة في الفرص والاندماج الاجتماعي فهو نهج شامل يشمل المادية والاجتماعية، الاحتياجات الوظيفية والتعليمية والاقتصادية وغيرها.

ويفترض أن تقدم الخدمات التأهيلية لكل فرد وخصوصا أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية والقرى، وحتى أولئك الذين يعيشون في المناطق الفقيرة داخل المدن، إذ غالباً ما تتوفر مؤسسات التأهيل داخل المدن.

لذلك جاءت فكرة التأهيل المستند على المجتمع المحلي والتي ترى أن كل معاق له الحق في العيش بحياة جيدة عن طريق تقديم أو تحسين الخدمات المقدمة لتكون فرص للتطور والاندماج بالمجتمع علما أن الهدف الرئيسي من عملية التأهيل هو التكافؤ بالفرص والاندماج الاجتماعي وبالتالي يستطيع هؤلاء الأفراد استغلال كوامنهم الذاتية وتحقيق ذواتهم بالقدر الذي يستطيعون.

يتم ذلك من خلال التعاون الوثيق والجهود المشتركة بين الأفراد المعاقين أنفسهم وأسرهم والمجتمع المحلي لتوفير الخدمات الصحية والتربوية والمهنية والاجتماعية

المناسبة. وهذا ما تؤكد عليه منظمة الصحة العالمية ((World Health Organization 1996,

أما أهم المبادئ الأساسية للتأهيل المجتمعي المحلي:-

- استخدام الموارد المتاحة قي المجتمع.
- نقل المعرفة حول الإعاقات والمهارات في إعادة التأهيل للمعاقين والأسر والمجتمع.
- مشاركة المجتمع في التخطيط وصنع القرار والتقييم.
- استخدام وتعزيز خدمات الإحالة في المقاطعة أو الإقليم والمستويات الوطنية القادرة على لقيام بتقييمات حصيفة والمشاركة في خطط إعادة التأهيل والمشاركة في التدريب والإشراف.
- التنسيق والتنظيم بين التربية والصحة والعمل الاجتماعي2007) Turnbull,& (Mannan).

إن التأهيل المجتمعي يجسد التعاون المثمر من بعضهم البعض إذ تقع المسؤولية على الأسرة والمجتمع المحلي في توفير كل الاحتياجات التي يحتاجها المعاقون وخصوصا في مجال التعليم والتدريب والعلاج، كما يعزز التأهيل المجتمعي فكرة النهج اللامركزي لتقديم الخدمات (Sonu ,2007).

إن الموضوع في غاية الأهمية لشريحة هي بأمس الحاجة إلى العون والمساعدة وهذا مما حدا بالمهتمين بذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام والمعاقين عقليا بشكل خاص إلى إجراء الدراسات التجريبية والتقييمية، فقد أجرى عبدات (2007) دراسة هدفت إلى التعرف على المشكلات التي تواجه تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية من وجهة نظر أولياء أمورهم والمدربين , أظهرت نتائجها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية من وجهة نظر أولياء الأمور والمتدربين المهنيين سواء على الدرجة الكلية للاستبيان أو بين الأبعاد الفرعية لهذه الصعوبات. وتبين أيضا أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية يواجهون صعوبات في التشغيل بمستوى متوسط وأهمها عدم الوعي المجتمعي وصعوبات بيئة العمل.

وقام الشمري (2010) بدراسة هدفت إلى التعرف على الصعوبات والمشكلات التي تحول دون تحقيق برامج التأهيل المهني داخل مراكز التأهيل المهني للمعاقين لنتائجه المرجوة من وجهة نظر المعاقين والمشرفين ورجال الأعمال.

تكونت عينة الدراسة (412) تضمنت (140) معاقا و(72) مشرفا و(200) رجل أعمال في الرياض والطائف والدمام.

أشارت الدراسة إلى أن البرامج التي تقدمها برامج التأهيل المهني مناسبة لهم حيث أشار (89%) من المعاقين بأنه لا توجد صعوبات ومشاكل في البرامج المقدمة لهم. وأشار (41%) من المشرفين إلى وجود صعوبات ومشاكل في برامج التأهيل المهني تتجلى في عدم وجود متخصصين لتوجيه المعاق نحو المهنة المناسبة، ووجود برامج التأهيل المهني التي لا تناسب سوق العمل. أما رجال الأعمال فقد كان رأيهم موافقا مع المعاقين من حيث عدم وجود مشاكل وصعوبات بخصوص البرامج المقدمة في المراكز.

وأجرت الخطيب (2012) دراسة هدفت إلى التعرف على مشكلات التأهيل المهني لدى المعاقين عقليا من وجهة نظر المشرفين عليهم.

تكونت عينة البحث من (75) مشرف ومشرفة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:-

1. بلغت نسبة مشكلات التأهيل المهني للمعاقين بشكل عام (70%)وكانت أعلى نسبة المشكلات المتعلقة بالتشغيل ثم المشكلات المتعلقة بالكوادر المهنية وبعدها المتعلقة بالبرامج تليه المتعلقة بمراكز التأهيل المهني وأخيرا المتعلقة بالفرد نفسه.
2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المشرفين والمشرفات على الدرجة الكلية ومجالاتها الفرعية.
3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المشرفين والمشرفات وفق متغيرات التأهيل العلمي، العمر.

أما دراسة موراي ودورين (Murray&Doren ,2013) فهدفت تقييم أثر منهج العمل في اكتساب المهارات الاجتماعية والمهنية للمراهقين ذوي الإعاقة.

قسمت العينة إلى مجموعتين تجريبية وضابطة تعرضت المجموعة التجريبية إلى البرنامج واستمر التدخل أربعة أشهر ونصف، أما المجموعة الضابطة فاستمرت على وضعها ضمن التعليم الخاص، أكمل الطلاب والمعلمون إجراءات موجزة تتعلق بالمهارات المهنية السابقة.

أشارت النتائج إلى أن لمجموعة التجريبية أفضل من المجموعة الضابطة في التوقعات للنتائج المهنية ومهارات مهنية أفضل، كذلك الحال في المهارات الاجتماعية مثل التعاون والتعاطف والمساندة.

من الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا الجانب دراسة السرطاوي، المهيري والناطور (2016) التي هدفت إلى معرفة مدى فاعلية برنامج تدريبي مهني قائم على تدريب المهارات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في مرحلة التأهيل المهني. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثون على منهاج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة، الذي تم إعداده وتصميمه من قبل إدارة رعاية وتأهيل المعاقين بوزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة (2009). تكونت عينة الدراسة من مجموعتين تجريبية وضابطة، اشتملت كل مجموعة منهما على عشرة طلاب ذكور من ذوي الإعاقة الذهنية القابلين للتعلم الملتحقين بمركز دبي لتأهيل المعاقين بدولة الإمارات ممن حصلوا على درجات ذكاء على اختبار وكسلر (الصورة الإماراتية) بين 55-69، وقد تراوحت أعمارهم بين 15-20 سنة. وقد أعد الباحثون استبيان المهارات المهنية، وقاموا بتطبيقه قبل بدء البرنامج التدريبي، ومن ثم تطبيقه مرة أخرى بعد مرور 8 أسابيع عقب تطبيق البرنامج التدريبي خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2013/2012. تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المهارات المهنية والاجتماعية والسلوكية بين درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد تطبيق منهاج التأهيل المهني، فيما لم يكن هناك فروق لدى المجموعة الضابطة التي اتبعت طريقة التدريب التقليدية.

يظهر من خلال الدراسات السابقة منها ما هو محدد بجانب واحد كما هو الحال في دراسة عبدات التي اقتصرت على مشكلات بعد التشغيل. أما الدراسات الأخرى فانقسمت إلى وصفية كدراسة الشمري (2010) والخطيب (2012) وتجريبية كدراسة موراي ودورين (Murray&Doren ,2013) ودراسة السرطاوي والمهيري والناطور (2016). وقد اتفقت الدراسات على ان هناك مشكلات في متغيرات الدراسات.

ويمكن القول أن الدراسات التجريبية أفضل حظا في تحقيق الصدق الداخلي من الدراسات الوصفية. وقد تكون دراسة موراي ودورين (Murray&Doren ,2013) أكثر دقة من دراسة السرطاوي والمهيري والناطور(2016) لكونها استمرت أربعة أشهر ونصف بينما دراسة السرطاوي والمهيري والناطور ثمانية أسابيع إضافة إلى ان دراسة موراي ودورين اقتصرت على اكتساب المهارات الاجتماعية والمهنية. أما الدراسة الحالية فاتسمت بالشمول لتغطي جميع الأبعاد المتعلقة بالتأهيل المهني حيث تطرقت إلى تقييم مواطن القوة والضعف في حين تعلقت دراسات بالمشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التأهيل

كدراسة عبدات،2007؛ الشمري، 2010؛ الخطيب،2012) فضلا عن عدم شموليتها جميع الأبعاد المتعلقة بعملية التأهيل.

إنَّ الدراسة الحالية تهدف إلى تقييم واقع حال التأهيل المهني للمعاقين عقليا، من وجهة نظر العاملين معهم في الأردن. وذلك لأهمية الموضوع المتعلق بشريحة في أمس الحاجة إلى العون والمساعدة، والحياة بشكل عام متطورة بشكل متسارع أكثر من أي وقت مضى في جميع المجالات وخصوصا عند ظهور التقنيات والألكترونيات الحديثة حيث أصبح العالم قرية صغيرة. والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة واحدة من المجالات التي ألقت بظلالها على الساحة في كل بقاع العالم وخصوصا المتحضر. وهذا ما يدعونا إلى تقييم عملية التأهيل للتعرف على مواطن القوة والضعف مستفيدين من التجارب الحديثة في العالم.

أسئلة الدراسة

- هل راعى التأهيل المهني قدرات ورغبات المعاقين عقليا ؟
- ما دور المؤسسات والمراكز المهنية في عملية التقييم والإرشاد والتوجيه والتدريب ؟
- ما موقف أصحاب المهن المختلفة من تشغيل المعاقين عقليا ؟
- ما دور المجتمع والمؤسسات الحكومية من تشغيل المعاقين عقليا ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية وفق متغيرات الجنس، المؤهل العلمي , سنوات الخبرة ؟

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية البحث في تقييم شريحة من المجتمع هي بأمس الحاجة إلى العون والمساعدة تجسد الجانب الإنساني وتنقلهم من حال إلى حال الأمر الذي يرجع بالفائدة على المعاقين عقليا وعلى أسرهم وتغيير نظرة المجتمع كذلك. إن لاهتمام بهذه الشريحة إضافة إلى الجانب الإنساني فهي تنقل المعاقين عقليا من مستهلك فقط إلى منتج وبالتالي يمكن أن يساهم في عملية البناء وفق قدراته من خلال استغلالهم بالمهن التي تناسبهم واستغلال أصحاب القدرات العقلية العادية والعالية في مهن أخرى تناسب قدراتهم. إن ذلك ينعكس بشكل ايجابي على نظرتهم لأنفسهم ويمكن أن تكون منطلقا لاستغلال

كوامنهم الذاتية، وتحقيق رغباتهم من خلال ما يحصلون عليه من مال، كما يمكنهم مشاركة الأسرة في توفير مستلزماتها الأمر الذي يغير من نظرة أسرهم نحوهم.

مصطلحات الدراسة

التقييم (Assessment) توجد تعريفات كثيرة للتقييم يركز بعضها على الأهداف أو العملية أو النواتج فمثلا هناك من يعرف التقييم بأنها عملية قياس النواتج المرغوبة وغير المرغوبة أو أنشطة معينة تهدف لإحداث تغييرات مرجوة في الأفراد أو المؤسسات (Lembert &Lines,2001)

أما التعريف الإجرائي للتقييم فيركز على الجوانب السلبية والايجابية لعملية التأهيل التي مرت من خلال التدريب والتوجيه والإرشاد والتشغيل وموقف أصحاب العمل والمجتمع المحلي.

التأهيل المهني: التأهيل عملية مستمرة تهدف إلى تحقيق الكفاية الاقتصادية عن طريق العمل بمهنة أو حرفة أو وظيفة والاستمرار بها، كما تشمل هذه العملية المتابعة ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على التكيف والاستمرار والرضا عن العمل والاستفادة من قدراتهم الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية.

ويمكن تعريف التأهيل المهني هو تمكين المعاقين عقليا من الحصول على عمل يحقق من خلاله الكفاية الاقتصادية يتم ذلك من خلال التقييم والتدريب والإرشاد والتوجيه والتشغيل.

الإعاقة العقلية

عرفت الجمعية الأمريكية للاضطرابات الذهنية الإعاقة العقلية بأنها «نقص جوهري في الأداء الوظيفي الحالي يتصف بأداء ذهني وظيفي دون المتوسط مرافقا جوانب قصور في اثنتين أو أكثر من مجالات مهارات التواصل، مهارات العناية الذاتية، مهارات الحياة المنزلية، المهارات الاجتماعية والاستفادة من مصادر المجتمع، والتوجه الذاتي، ومهارات الصحة والسلامة، والمهارات الأكاديمية الوظيفية، وقضاء وقت الفراغ، ومهارات العمل والاستقلال في الحياة، يظهر ذلك قبل سن الثامنة عشرة». وفي عام (2002) عرفت الجمعية الآنفة الذكر الإعاقة العقلية على أنها» نقص في الأداء الوظيفي والسلوك التكيفي والذي يظهر من خلال المهارات الاجتماعية، والمفاهيم، والمهارات التكيفية التطبيقية، ويظهر ذلك قبل سن الثامنة عشر (Smith ,Patton &Kim,2006)).

ويمكن تعريف الإعاقة العقلية بأنها قصور تطوري ذهني يؤثر بشكل سلبي في السلوك التكيفي بما يتناسب بشكل عام وذلك القصور والمتمثل بالجوانب المفاهيمية والاجتماعية والتدريبية.

الطريقة والإجراءات:

أفراد الدراسة: تكونت من عينة متاحة بلغت (70) فردا من العاملين في مراكز تأهيل المعاقين عقليا في عمان والسلط وأربد، تضمنت (38 ذكر و32 انثى، 48 منهم يحملون درجة البكالوريوس و22 يحملون درجة الدبلوم، و36 لدية خبرة اقل من خمس سنوات و34 أكثر من خمس سنوات).

تطلب البحث تطوير استبيان لتقييم عملية التأهيل المهني للمعاقين عقليا، تكونت من أربعة أبعاد هي:

- البعد الأول: تقييم المعاق عقليا
- البعد الثاني: التدريب والتوجيه والإرشاد
- البعد الثالث: التشغيل وأصحاب العمل
- البعد الرابع: المجتمع والمؤسسات الحكومية

الصلاحية (الصدق): تم عرض الاستبيان على مجموعة من المختصين في مجال التربية الخاصة من أعضاء هيئة التدريس وقد أبدى المحكمون ملاحظاتهم حول الاستبيان من تعديل وصياغة، وقد أبقيت (50) فقرة التي أتفق عليها المحكمون، وبذلك تحقق الصدق الظاهري.

ثبات المقياس: تم استخدام الاختبار وإعادة الاختبار بفترة استغرقت (12)يوما بين التطبيق الأول والثاني من خلال تطبيق الاستبيان على عينة مكونة (30) فردا (15) ذكرا و(15) أنثى

جدول (1) معاملات الثبات

البعد	الإعادة
تقييم المعاق عقليا	0,72
التدريب والتوجيه والإرشاد	0,74
التشغيل وأصحاب العمل	0,76
المجتمع والدولة	0,74

تصحيح الاستبيان

تعطى الفقرات الايجابية (5) درجات ل(أوافق بدرجة كبيرة جدا) و(4) درجات ل(أوافق بدرجة كبيرة)(3)درجات ل (أوافق بدرجة متوسطة) ودرجتان (أوافق بدرجة قليلة) ودرجة واحدة ل (لا أوافق). وتعكس الدرجات في الفقرات السلبية. تتراوح الدرجات ما بين (-50 250) على المقياس الكلي، أما بالنسبة للأبعاد الفرعية فتكون كالآتي

- بعد تقييم المعاق عقليا ما بين (9-45).
- بعد التدريب والتوجيه والإرشاد (14-70).
- بعد التشغيل وأصحاب العمل (16-80).
- بعد التشغيل وأصحاب العمل(11-55).
- الدرجة الكلية (50-250).

وقد حددت نقاط القطع بين وحدات التدرج للأبعاد ذات التدرج الخماسي وفق الآتي

5-1=4÷3=1,33 وبهذا يعني أنّ

4. أقل من 2,33 تعني أن الدرجة منخفضة.
5. ما بين 2,34-3,66 تعني أن الدرجة متوسطة.
6. أكثر من 3,66 تعني أنّ الدرجة مرتفعة.

إجراءات البحث

بعد التحقق من صدق وثبات الاستبيان تم تطبيقه على الأفراد العاملين مع المعاقين عقليا.

نتائج البحث ومناقشتها

السؤال الأول:- هل راعى التأهيل المهني قدرات ورغبات المعاقين عقليا

جدول (2)المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات بعد تقييم المعاق عقليا

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
5	لا يستطيع المعاقون عقليا ألعمل في جميع الأعمال وخصوصا تلك التي تحتاج إلى قدرات عقلية.	4.04	789.	مرتفعة	1
9	دافعيتهم واطئة للإقبال على التدريب المهني.	4.00	816.	مرتفعة	2
6	لا يستطيع المعاقون عقليا منافسة أقرانهم لقلة خبرتهم	3.91	847.	مرتفعة	3
4	الأعمال التي تناسب قدرات المعاقون عقليا محدودة.	3.10	663.	متوسطة	4
1	تراعي برامج التأهيل قدرات المعاقين عقليا.	3.03	722.	متوسطة	5
3	تدني مستوى الذكاء عندهم يكون عائقا لتعلم مهن متطورة.	2.89	772.	متوسطة	6
8	تخضع برامج التأهيل المهني للمعاقين عقليا إلى تقييم مستمر ,	2.57	809.	متوسطة	7
2	تراعي برامج التأهيل المهني رغبة وميل المعاقين عقليا	2.51	717.	متوسطة	8
7	تسير عملية تقييم قدرات المعاقين المهنية وفق أسس علمية.	2.11	713.	منخفضة	9

يظهر من خلال الجدول انَ الفقرات 5،9،6 كانت مرتفعة وهي منطقية إذ لا يستطيع المعاق عقليا أن يعمل في جميع الأعمال وخصوصا تلك التي تحتاج إلى قدرات عقلية , كما أنهم لا يستطيعون منافسة أقرانهم، لذلك فإن الأعمال التي تناسبهم وفق قدراتهم العقلية محدودة. وأظهرت النتائج أن هناك مراعاة لقدرات ورغبات وميول للمعاقين عقليا حيث كانت درجة الفقرتين (1،2) متوسطة وهي مقبولة. أما الفقرة السابعة فكانت درجتها منخفضة اي تحتاج عملية التقييم إلى أسس علمية دقيقة يبعدنا عن التخبط في تأهيل المعاقين عقليا. إن الأمر يحتاج إلى أفراد متمرسين في حقل التأهيل من جهة ولهم الخبرة الكافية في خصائص المعاقين عقليا وقياس القدرات القلية التي ترتبط ارتباطا وثيقا

بالسلوك التكيفي، والطرق العلمية في التأهيل. وقد وافقت هذه النقطة بالخصوص نتائج دراسة الشمري (2010). ولا بأس الاستفادة من التجارب التي أجريت في البلدان المتقدمة في حقل التأهيل وقد يتطلب الأمر تعديلا بما يتناسب الواقع الذي نعيشه.

السؤال الثاني: ما دور المؤسسات المراكز المهنية في عملية التقييم والإرشاد والتوجيه والتدريب ؟

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات بعد التدريب والتوجيه والإرشاد

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
14	يحتاج المعاقون عقليا إلى تدريب أضعاف ما يحتاجه الإفراد الاعتياديون.	3.97	780.	مرتفعة	1
19	يوفر المركز فرصا للزيارات الميدانية للمصانع والورش ذات العلاقة.	3.96	806.	مرتفعة	2
22	توفر المراكز الخدمات الطبية والاجتماعية والنفسية التي تناسبهم.	3.61	906.	متوسطة	3
10	لا يوجد مدربين أكفاء للتدريب المهني.	3.41	732.	متوسطة	4
18	يتوفر في المركز جميع الأجهزة والأدوات الضرورية للتدريب.	3.17	701.	متوسطة	5
11	قد يفتقر المدربون المهنيون إلى معرفة خصائص المعاقين عقليا.	3.10	640.	متوسطة	6
17	يزود المعاقون عقليا بمعلومات واسعة عن المهنة التي يتدربون عليها.	3.04	731.	متوسطة	7
15	يتم تدريب وتهيئة المعاقين عقليا بشكل كافَ قبل تشغيلهم.	3.01	602.	متوسطة	8
21	يقوم المركز بإدخال الأخصائيين دورات لغرض التطوير	2.91	408.	متوسطة	9

23	تحتاج المراكز إلى الدعم المادي والفني.	2.71	663.	متوسطة	10
16	تتماشى المهنة التي يتدرب عليها وسوق العمل.	2.70	906.	متوسطة	11
13	تفتقر عملية التأهيل المهني إلى الإرشاد والتوجيه إثناء التدريب.	2.64	704.	متوسطة	12
12	تفتقر مراكز التدريب المهني إلى منهجية علمية.	2.50	532.	متوسطة	13
20	يوجد تعاون فعال بين المركز وأسر المعاقين عقلياً ,	2.04	600.	منخفضة	14

تشير نتائج البحث إلى أن المعاقين عقليا بحاجة إلى تدريب مكثف ومضاعف لما يحتاجه الاعتياديون، كما أن الفقرة 19 أشارت إلى أنّ زيارات المصانع والورش مهمة للغاية بالنسبة للمعاقين عقليا إذ تعد تهيئة لهم بحيث تجعل بيئة العمل مألوفة لهم. أما درجات الفقرات الباقية فهي متوسطة إلا واحدة كانت منخفضة.

أما الفقرات التي حصلت على درجة متوسطة فهذا يعني انها تحتاج إلى مزيد من المنهجية العلمية والتوجيه والإرشاد إثناء عملية التدريب والمعرفة الواسعة للمهنة المزمع العمل فيها والدعم المادي والفني، كما يحتاج المدربون المهنيون خبرة أكثر عن خصائص المعاقين عقليا وخصوصا العقلية والجسدية. إن المعرفة المعمقة لبرامج التدريب المهني والمدرب الذي يتصف بالاستشعار هو الذي يمتلك الحس الإنساني للتعامل مع هذه الشريحة التي هي بأمس الحاجة إلى الدعم والمساندة، كما أنَ توفر كل المستلزمات التي يتطلبها التأهيل المهني كفيل بأعدادهم للمهنة بشكل صحيح. ولابد هنا من الإشارة إلى الدراسة التي قام بها السرطاوي والمهيري والناطور(2016) وكيف حققت فروقا ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التجريبية التي اتبعت برنامجا تأهيليا والمجموعة الضابطة التي اتبعت البرنامج القديم ولصالح التجريبية. ويمكن أن نستشف أن وجود مدرب مؤهل بشكل علمي يمتلك الحس الإنساني ومركز تتوفر فيه جميع المستلزمات والأدوات المطلوبة في عملية التأهيل والتعاون المثمر بين العاملين في المركز كفيل بإعداد طاقات بشرية قادرة على القيام بالمهن التي تناسبهم عقليا وجسديا وخصوصا المعاقين إعاقة بسيطة ومتوسطة.

السؤال الثالث: ما موقف أصحاب المهن المختلفة من تشغيل المعاقين عقليا.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات بعد التشغيل وأصحاب العمل

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
27	نظرة أصحاب العمل إلى المعاقين عقليا سلبية.	4.30	688.	مرتفعة	1
30	قد يتعرض المعاقون عقليا إلى السخرية والاستهزاء من قبل أقرانهم.	4.20	734.	مرتفعة	2
28	يخشى أصحاب العمل من المخاطر التي قد يحدثها المعاقون عقليا.	3.96	770.	مرتفعة	3
32	نظرة زملاء العمل إلى المعاقين عقليا سلبية.	3.96	770.	مرتفعة	4
26	يعتقد أصحاب العمل أن المعاقين عقليا معرضون للمرض أكثر من غيرهم مما يؤثر سلبا في سير عملية الإنتاج.	3.89	843.	مرتفعة	5
29	قد لا يفهم المعاقون عقليا طبيعة العمل .	3.89	692.	مرتفعة	6
35	رفاق العمل غير مهيئين لتقبل المعاقين عقليا قبل تشغيلهم.	3.74	829.	مرتفعة	7
39	يتم تهميش المعاقين عقليا في بيئة العمل.	3.71	684.	مرتفعة	8
31	وجود المعاقين عقليا في العمل يقلل من شأن العمال الاعتياديين.	3.69	627.	مرتفعة	9
34	يتعاون زملاء العمل مع المعاق عقليا.	3.36	483.	متوسطة	10
38	قد يكون المعاقون عقليا اقل التزاما بأنظمة وأوقات العمل.	2.90	705.	متوسطة	11
37	لا يمتلك رفاق العمل المعرفة عن خصائص المعاقين عقليا.	2.74	634.	متوسطة	12

24	ترتبط برامج التأهيل المهني بحاجة السوق المحلي.	2.73	588.	متوسطة	13
25	يتابع المعاقون عقليا بعد ا لتشغيل .	2.63	802.	متوسطة	14
33	يعتمد على المعاقين عقليا في مجال العمل كأقرانهم الآخرين.	1.94	657.	منخفضة	15
36	يكون إنتاج المعاقين عقليا بقدر الأفراد الاعتياديين.	1.50	504.	منخفضة	16

يظهر من خلال الجدول أن من أهم المشاكل التي يواجهها المعاقون عقليا هي النظرة السلبية من قبل أصحاب العمل وزملاء العمل ووجودهم قد يقلل من شأنهم كما يعتقدون متناسين أنه إنسان لم يكن بإرادته أن يكون كذلك ولكن في الأغلب يكون خطأ أولياء الأمور وقد تكون للمؤسسات الصحية والإعلامية ضلع في ذلك من خلال توعية الأمهات عن الأسباب التي تؤدي إلى الإعاقة. لذلك جاءت الفقرات المتعلقة بهذا الجانب مرتفعة الأمر الذي يتطلب توعية أصحاب العمل وزملاء العمل إلى الجوانب الإنسانية والدينية والأخلاقية، وهي مهمة وسائل الأعلام المختلفة. وقد حصلت فقرتي 33و36 على وزن منخفض مما يشير إلى أن أصحاب العمل والزملاء العاملين معهم لا يعتمدون عليهم، ويعتقد الباحث أن المعاق عقليا إذا ما أتقن المهنة بشكل كاف فقد يكون أفضل عطاء من الآخرين وخصوصا المهن التي تحتاج إلى قدرة جسدية لأن المعاق عقليا لا يستخدم الطاقة الذهنية التي يستخدمها الفرد الاعتيادي، لذلك فهو يستثمر طاقته في الجانب الجسدي إضافة إلى أنَ المهنة تجعله يشعر بكينونته وانه فرد منتج بعد أن كان مستهلك، كما أنه يتسم بالرضا والقناعة أكثر من الفرد الاعتيادي، ويمكن أن يغير الآخرون نظرتهم إليه وخصوصا الأفراد المهمين في حياته كأولياء الأمور إذا ما تحول من حال إلى آخر. وكانت درجة فقرتي (24، 25) متوسطة ويفترض أن تكون أعلى من ذلك لأنه مهم جدا أن ترتبط عملية التأهيل بحاجة السوق المحلي , كما يفترض متابعة المعاق عقليا بعد التشغيل، إذ يتطلب في بعض الأحيان التدخل لتقديم الإرشاد والتوجيه وخصوصا إذا لم يتكيف مع البيئة، أو قد يحتاج أحيانا إلى مزيد من التدريب.

السؤال الرابع: ما دور المجتمع والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة من تشغيل المعاقين عقليا؟

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات بعد المجتمع والدولة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
43	النظرة إلى المعاقين عقليا لا تتسم بشكل عام بالقبول.	4.27	.635	مرتفعة	1
50	أجور المعاقين عقليا أقل من أقرانهم.	4.27	.563	مرتفعة	2
42	يفتقد المعاقون عقليا التمثيل المباشر في مراكز القرار.	4.26	4.36	مرتفعة	3
47	قد يتعرض المعاقون عقليا إلى الاستغلال أكثر من غيرهم.	3.71	.540	مرتفعة	4
40	عدم التزام مؤسسات الدولة بنسبة تشغيل المعاقين عقليا.	3.56	.879	متوسطة	5
44	نظرة المجتمع بشكل عام أن المعاقين عقليا غير قادرين على العمل.	3.56	.879	متوسطة	6
49	توجد توعية مجتمعية بقضايا المعاقين عقليا.	3.56	.555	متوسطة	7
46	تتناسب مراكز التأهيل مع أعداد المعاقين عقليا.	3.04	.624	متوسطة	8
41	نقص برامج التأهيل في القرى والأرياف.	2.81	.587	متوسطة	9
48	يرفض الكثير من أولياء أمور المعاقين عقليا تشغيل أبنائهم.	1.87	.721	منخفضة	10
45	يوفر القطاع الخاص فرصا للتد ر يب .	1.69	.753	منخفضة	11

يتبين من خلال الجدول أن الفقرات 43، 50،،42، 47حققت قبولا عاليا من قبل المستجيبين وقد تمثل الواقع الذي يعيشه المعاقون عقليا، ولكن قد لا يقبل من الناحية الأخلاقية والدينية والاجتماعية والإنسانية أن يستغل لقدراته العقلية المحدودة بل على

العكس يفترض أن يساند ويدعم لأنه بحاجة ماسة إلى ذلك. وكانت استجابة المستجيبين للفقرات 41،46،49،44،40 متوسطة، أي أن المجتمع يجب أن يغير من نظرته إلى المعاقين عقليا من خلال التوعية المستمرة لإنسانية هذه الفئة وخصوصا وسائل الإعلام المختلفة، كما يفترض أن تسهم المؤسسات الحكومية في تشغيل المعاقين عقليا من خلال التشريعات على سبيل المثال المؤسسة التي تستوعب عددا من المعاقين يمكن التخفيف عنها ضريبيا. أما الفقرتان اللتان حصلتا على الدرجات الدنيا من قبل المستجيبين فهي «يرفض الكثير من أولياء الأمور تشغيل أبنائهم» ولا أعتقد بشكل عام أن هناك أب يرفض تشغيل ابنه لأن فائدة العمل ليس فقط اقتصاديا وإنما يؤثر بشكل ايجابي على مفهوم الذات. والفقرة الأخرى التي حصلت على قبول واطئ يوفر القطاع الخاص فرصا لتدريب المعاقين عقليا، وهذا لا يمثل الواقع ولكن وفي ذات الوقت يفترض أن توجه الدولة إلى الشركات والمصانع وغيرها من توفير فرص لتدريب هؤلاء الأفراد وتكون ضمن إطار خدمة المجتمع المحلي.

السؤال الخامس: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية وفق متغيرات الجنس، المؤهل العلمي , سنوات الخبرة.

جدول (6) الفروق بين المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية للأبعاد الأربعة وقيمة (ت) وفق متغير الجنس

الأبعاد	الذكور وعددهم (38)		الإناث وعددهم (32)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
تقييم المعاق عقليا	3.1053	26211.	3.1597	25856.	871.	387.
التدريب والتوجيه والإرشاد	3.0075	19352.	3.1116	15914.	2.428	018.
التشغيل وأصحاب العمل	3.3651	20371.	3.2617	17991.	2.231	029.
المجتمع والدولة	3.3923	19152.	3.4744	18143.	1.830	072.
الكلي	3.2242	09394.	3.2481	09757.	1.042	301.

درجات الحرية 68 للأبعاد الفرعية

لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية على الأبعاد الكلية حيث كانت قيمة (ت) ((1.042 وهي غير دالة، وهذا ما وافق نتائج دراسة الخطيب (2012)، ولكن ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في بعدي التدريب والتوجيه والإرشاد والتشغيل وأصحاب العمل ولصالح الإناث، وقد يعزى ذلك إلى أن المرأة أكثر استشعارا بهذه الشريحة، كما هي أكثر عاطفية من الرجل، وتحس بشكل خاص بالبنت المعاقة أكثر من الرجل، وتعرف تماما أثر الإعاقة على مستقبلها، وتأثيرها في مستقبل أفراد الأسرة وخصوصا البنات.

جدول (7) الفروق بين المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية للأبعاد الأربعة وقيمة (ت) وفق متغير المؤهل العلمي

الأبعاد	البكالوريوس وعددهم (48)		الدبلوم وعددهم (22)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
تقييم المعاق عقليا	3.1019	26811.	3.1919	23553.	1.353	180.
التدريب والتوجيه والإرشاد	3.0283	19197.	3.1136	15689.	1.823	073.
التشغيل وأصحاب العمل	3.3451	20385.	3.2585	17709.	1.715	091.
المجتمع والدولة	3.4261	20471.	3.4380	15780.	241.	810.
الكلي	3.2304	10054.	3.2455	08512.	608.	545.

درجات الحرية 68

لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في جميع الأبعاد الفرعية والكلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي ويبرر ذلك إلى عدم وجود فارق كبير جدا بين حامل البكالوريوس والدبلوم

وخصوصا وهم يتعاملون مع هذه الشريحة لأن الخبرة العملية هي في غاية الأهمية في هذا الجانب , فهم يشتركون معا في كل الأمور المتعلقة بالتدريب والتوجيه والإرشاد.وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة الخطيب(2012) فيما يتعلق بالمؤهل العلمي.

جدول (8) الفروق بين المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية للأبعاد الأربعة وقيمة (ت) وفق متغير سنوات الخبرة

الأبعاد	أقل من خمس سنوات وعددهم (36)		أكثر من خمس سنوات وعددهم (34)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
تقييم المعاق عقليا	3.1636	24558.	3.0948	61852.	1.108	.272
التدريب والتوجيه والإرشاد	2.9958	19338.	3.1111	15967.	2.727	008.
التشغيل وأصحاب العمل	3.2465	17800.	3.3934	19373.	3.305	002.
المجتمع والمؤسسات الحكومية	18374.	3.4520	3.4064	19669.	1.003	319.
الكلي	3.2389	10119.	3.2312	09081.	335.	738.

درجات الحرية 68

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفق متغير سنوات الخبرة على البعد الكلي، ولكن ظهر فرق دال إحصائيا في بعد التدريب والتوجيه والإرشاد وبعد التشغيل وأصحاب العمل ولصالح الذين لديهم خبرة أكثر من خمس سنوات. وبطبيعة الحال أن الخبرة لها الأثر الكبير في جعل الفرد أكثر استيعابا وإدراكا لعملية التأهيل المهني. ويتعرف كذلك على دقائق الأمور المتعلقة بالمعاقين عقليا من حيث الخصائص الشخصية والاجتماعية والسلوكية.

ومن خلال ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات الآتية:-

1. توعية المؤسسات ومراكز التأهيل المهني بخصائص المعاقين عقليا لكي يتعاملوا معهم بشكل سليم

2. حث المؤسسات الحكومية والخاصة على تدريب المعاقين عقليا في المجالات التي لا تحتاج إلى قدرات عقلية.
3. منح المراكز والمؤسسات الخاصة تسهيلات ضريبية في حال تشغيلها عددا من المعاقين عقليا.
4. تشغيل المعامل للمعوقات عقليا في المنازل بعد تدريبهم على بعض المهن البسيطة كالحياكة والتجليد والخياطة البسيطة.
5. إشراك المجتمع المحلي في تأهيل المعاقين عقليا في أماكن العبادة كالجوامع، ويكون لأئمة الجوامع دور كبير في ذلك، فتعليمه لمهنة أفضل من إعطاءه مالاً يعينه لبعض الوقت.
6. اختيار مدرب التأهيل الكفء مهنيا ومن يمتلك استشعارا بهذه الفئة وخصوصا ممن تكون لديه إعاقة أو في أسرته.

المراجع العربية

- الخطيب، لينا برهان.(2012).**مشكلات التأهيل المهني لدى المعاقين عقليا من وجهة نظر المشرفين عليهم**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية.
- السرطاوي، عبد العزيز، المهيري، عوشة، الناطور، ياسر (2016). فاعلية برنامج تدريبي مهني قائم على تدريب المهارات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في مرحلة التأهيل المهني. **مجلة الدراسات التربوية والنفسية**، سلطنة عمان، 10(1) 66-82.
- الشمري، مشوح بن هذال (2010). **تقويم فاعلية برامج التأهيل المهني للمعاقين. رسالة ماجستير غير منشورة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
- الظاهر، قحطان أحمد.(2012). **الإعاقة الذهنية وبطء التعلم**. عمان: دار وائل للنشر.
- عبدات، روحي (2007). المشلات التي تواجه الأشخاص ذوي الاعاقة الذهنية في دولة الامارات العربية المتحدة.**سلسلة دراسات واقع الاعاقة في دولة الامارات**. العدد (1)، دبي نشورات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

المراجع الأجنبية

Helander, E.,(1999). *An introduction to community based rehabilitation*, (2ed) U.S.A:UNDP

Lambert,D &Lines,D.(2001).*Understanding assessment: Purposes ,perceptions.*N.Y, Routledge Falmer.

Turnbull,H &Mannan,A.P.(2007). A Review of community based rehabilitation evaluations: Quality of life as an outcome measure for future evaluation. *Asia Pacific Disability Rehabilitation Journal.*18,1,pp:2945-.

Murray,C.J.L.& Doren ,B.(2013).Resilience and disability: Concepts,examples, cautions and prospects, In M.L Wehmeyer (ed) *The oxford handbook of positive psychology and disability* (PP.182197-) oxfoed. Oxford university press.

Smith, M., Patton ,.& Kim, S.H.(2006). Introduction to mental retardation: An introduction to intellectual disabilities (7thed). New Jersey:Merrill Prentice Hall.

Sonu Goel ,(2007). An Introduction to community – based rehabilitation continuing for children with disability in urban slums of Kalkata, India. International Journal of Disability Development and Education.524/.

Who (1996). Guideline for conducting,monitoring and self assessment of community based rehabilitation programs. Geneva, *World Health Organization.*

استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب وإجراءات وزارة التعليم العالي في الأردن

أ.د. أمين المشاقبة
الجامعة الأردنية، قسم العلوم السياسية / وزير التنمية الاجتماعية الأسبق

هدفت الدراسة إلى التعريف باستراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب، والتي تستند لمجموعة من المبادئ والأسس التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، واحترام كرامة الانسان وحقوقه وحرياته الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948، فالأمم المتحدة عرّفت الإرهاب عام 1999 بأنه «كافة الأعمال الإجرامية التي من شأنها إثارة الرعب في نفوس العامة أو مجموعة من الأشخاص المعينين لأغراض سياسية غير مبرّرة تحت أي ظرف ومهما كانت طبيعة الاعتبارات السياسية أو الفلسفية أو الأيديولوجية أو العرقية أو الدينية أو أية اعتبارات أخرى تُستغلّ لتبريرها».

وكان من أهداف الدراسة أيضاً إبراز الإجراءات المتخذة من قبل وزارة التعليم العالي في الأردن استناداً للاستراتيجية الوطنية في مكافحة الإرهاب والتطرف المستندة في أساسها إلى الاستراتيجية الأممية في هذا السياق، فقد طبّقت وزارة التعليم العالي إجراءات عملية في محاولة لإدراج المفاهيم الأساسية في احترام كرامة الانسان وحقوقه الأساسية وحرياته، وآليّات مجابهة الإرهاب والتطرف في العديد من المساقات الأكاديمية التي تُدرّس في الجامعات الرسمية وغير الرسمية والنشاطات اللامنهجية في هذا السياق.

وقد أجابت الدراسة عن أسئلتها التي تمحورت حول بيان مفهوم الإرهاب، ورصد مضامين وأسس استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب، ومضامين التدابير العملية

المتخذة من قبل الأمم المتحدة في هذا السياق، ومضامين الإجراءات المتعلقة بمواجهة الإرهاب المتخذة من قبل وزارة التعليم العالي لكافة الجامعات والمعاهد الرسمية والأهلية.

كلمات مفتاحية: الإرهاب، التطرف، استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب، إجراءات وزارة التعليم العالي الأردنية لمكافحة الإرهاب.

Abstract

The study aimed to define the United Nations strategy in facing Terrorism, which is based on a set of principles stated in the Charter of the United Nations for maintenance the international peace and security, and respect human dignity and fundamental rights and freedoms according to the Universal Declaration of Human Rights in the 1948.

In 1999, United Nations defined Terrorism "all criminal acts which may cause terror in the public's minds or a group of persons appointed for political purposes are unjustified under any circumstances and whatever the nature of political, philosophical, ideological, racial, religious or other considerations And other skills used to justify them."

The study also aimed to highlight the actions taken by the Ministry of Higher Education in Jordan based on the national strategy in the fight against Terrorism and Extremism, where the Ministry of Higher Education applied practical measures in an attempt to include the basic concepts of respect for human dignity and basic rights And the mechanisms of countering terrorism and extremism in many academic courses taught in official and non-official universities and extracurricular activities in this context.

The study answered it's questions regarding the concept of Terrorism, the contents of the United Nations strategy in the face of terrorism, the contents of the practical measures taken by the United Nations in this context, and the contents of counter-terrorism measures taken by the Ministry of Higher Education for all universities and public and private institutions.

Keywords: Terrorism, Extremism, United Nations Strategy against Terrorism, Jordanian Ministry of Higher Education's Counterterrorism Measures.

مقدمة

إن الأمم المتحدة تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانةً مستمرةً وقاطعةً أيّاً كان مرتكبوه، وأيّاً كانت أغراضه وأهدافه؛ لأن الإرهاب بكل أشكاله من أشد الأخطار التي تهدد المبادئ الأساسية التي قامت عليها هذه المنظومة، وتسعى الأمم المتحدة من خلال استراتيجيتها لمواجهة الإرهاب باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنعه وحماية المدنيين والأبرياء من شروره وآثاره، وقد سعت الأمم المتحدة من خلال وكالاتها وهيئاتها المتخصصة والمفوضية السامية لحقوق الانسان في تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للدول المتأثرة بالإرهاب ومناطق النزاعات والحروب، وخصوصاً في المنطقة العربية، حيث وضعت الأمم المتحدة عدّة تدابير، منها:

1. التدابير الهادفة لمعالجة الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب.
2. تدابير منع الإرهاب ومكافحته.
3. التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة.
4. التدابير إلزامية في ضمان حقوق الانسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون.

وقد جاءت هذه المقاربة لمحاولة التعرف على الإجراءات المتخذة من قبل وزارة التعليم العالي في الأردن استناداً للاستراتيجية الوطنية في مكافحة الإرهاب والتطرف المستندة في أساسها إلى الاستراتيجية الأممية في هذا السياق، فقد طبّقت وزارة التعليم العالي إجراءات عملية في محاولة لإدراج المفاهيم الأساسية في احترام كرامة الانسان وحقوقه الأساسية وحرياته، وآليّات مجابهة الإرهاب والتطرف في العديد من المساقات الأكاديمية التي تُدرّس في الجامعات الرسمية وغير الرسمية والنشاطات اللامنهجية في هذا السياق.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تحليل ودراسة استراتيجية الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والتدابير المتخذة استناداً لهذه الاستراتيجية، وآليّات العمل التي تم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء، ناهيك عن تحليل الاستراتيجية الأردنية لمكافحة الإرهاب، والمتخصصة

في مجال وزارة التعليم العالي والدور المُناط بالجامعات الأردنية الرسمية وغير الرسمية بتنفيذ بنود تلك الاستراتيجية لمواجهة الإرهاب والتطرف بكل أشكاله، ومحاولة لعب دور أساسي من قبل مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية في الأردن.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية، وهي:

1. التعريف بالأسس التي ترتكز عليها استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب.
2. التعريف باستراتيجية وزارة التعليم العالي الأردنية لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف.
3. إبراز دور الجامعات الأردنية الرسمية وغير الرسمية في مكافحة الإرهاب.
4. إبراز أهم التدابير المتخذة من قبل الأمم المتحدة في هذا السياق للحفاظ على الأمن والسلم الدوليْن واحترام حقوق الانسان وحرياته.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما الإرهاب؟
2. ما مضامين وأسس استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب؟
3. ما التدابير العملية المتخذة من قبل الأمم المتحدة في هذا السياق؟
4. ما مضامين الإجراءات المتعلقة بمواجهة الإرهاب، والمتخذة من قبل وزارة التعليم العالي في الأردن؟

منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة أكثر من منهج علمي، منها المنهج التاريخي الذي يركز على دراسة الأحداث والظواهر التاريخية والسياسية من خلال جمع المعلومات والحقائق وتقويمها وتمحيصها، حيث يتم عرض الحقائق عرضاً سليماً للوصول إلى استنتاجات وأدلة علمية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يركز على دراسة الواقع السياسي والاجتماعي ووصفه وتحليله والتعبير عنه كمياً وكيفياً، وعليه فإن منهجية الدراسة العملية

تقوم على دراسة وتحليل الاستراتيجية الخاصة بالأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب، وكذلك الاستراتيجية المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي في الأردن، والمطبّقة عملياً في الجامعات والمعاهد الرسمية وغير الرسمية.

تعريف الإرهاب

هو أي عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة بُغية تحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية والدولية[1].

وعرّفت اتفاقية جنيف عام 1936 في المادة الأولى من الفقرة الثانية الإرهاب بأنه «الأعمال الإجرامية الموجّهة ضد دولةٍ ما وتستهدف أو يُقصد منها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور»، وحدّدت الاتفاقية الأعمال الإرهابية بما يلي:

- كل عمل متعمد يسبب الوفاة أو الضرر الجسماني أو فقدان الحرية لرؤساء الدول وأزواجهم والأشخاص الذين يتولون مهاماً أو مناصب عامة أو التدمير المتعمّد أو إحداث أضرار بالممتلكات العامة أو أي عمل متعمد يُقصد به تعريض أرواح الجمهور للخطر[2].

أما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1999 بشأن إجراءات مكافحة الإرهاب الدولي فقد تضمّن التأكيد على أن الأعمال الإجرامية التي من شأنها إثارة الرعب في نفوس العامة، أو مجموعة من الأشخاص المعنيين لأغراض سياسية غير مبرّرة تحت أي ظرف، ومهما كانت طبيعة الاعتبارات السياسية أو الفلسفية أو الأيديولوجية أو الراديكالية أو العرقية أو الدينية أو أية اعتبارات أخرى تُستغل لتبريرها[3].

التطرّف لغةً هو حدّ الشيء أو طرفه، ويدلّ على الابتعاد عن الوسطية والخروج عن المألوف، وتجاوُز الاعتدال في العقيدة والفكر والسلوك، وبشكلٍ عام، فإن التطرف هو الخروج عن القيم والمعايير والعادات الشائعة في المجتمع، وتبنّي معايير مخالفة لها، أو

(1) أمين، مشاقبة، (2015)، **الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية**، عمان: المؤلف، ص14.

(2) **نفس المرجع**، ص15.

(3) أمين، مشاقبة، (2008)، المخاطر والتحديات في الاتجاهين العربي والغربي: منظور عربي، **دورة شوقي لامارتين، الأبحاث**، الكويت، ص51.

اتخاذ الفرد أو الجماعة موقفاً متشدّداً تجاه فكر أو أيديولوجيا سياسية أو عقيدة دينية، ومن أهم أسباب التطرف ما يلي:

1. الظلم والتهميش والإقصاء والاستبداد.
2. الأزمات والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3. التخلف والجهل والأميّة والفساد والفقر.

ومن الممكن أن يقود التطرف لاستخدام الإرهاب وترهيب الأبرياء والعزل إذا ما اتُخذ العنف ووسائل العنف المادي سبيلاً لتحقيق أهدافه ومراميه وغاياته[1].

استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب

إن الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب يستند لمجموعة من المبادئ والأسس التي أنشئ عليها ميثاق الأمم المتحدة في إطار حفظ الأمن والسلم الدوليْن، واحترام كرامة الانسان وحقوقه وحرياته الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948، وعليه فإن الأمم المتحدة تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانةً مستمرةً وقاطعةً أيّاً كان مرتكبوه، وحيثما ارتُكب، وأيّاً كانت أغراضه وأهدافه؛ لأن الإرهاب بكل أشكاله يمثل أهم خطر يهدد المبادئ الأساسية التي قامت عليها هذه المنظومة، وهي حماية الأمن والسلم الدوليْن، واحترام حقوق الانسان وحرياته.

وتسعى الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة الإرهاب بجميع مظاهره وأشكاله، ومن تلك الإجراءات دعوة الدول الأعضاء إلى الانضمام دون تأخير إلى الاتفاقيات والبوتوكولات الدولية وتنفيذها، وكذلك تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب وحماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

وتؤمن الأمم المتحدة بأهمية التعاون الدولي، واتخاذ التدابير المشتركة لمكافحة هذه الآفة في ضوء احترام قانون حقوق الانسان، وقانون اللاجئين، والقانون الانساني الدولي[2]،

(1) محمد بن عبدالرزاق، الحسيني، (2008)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط(2)، الكويت: دار الهداية، وانظر **المعجم الوسيط**، (2004)، ط(4)، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ص555.

(2) **الإطار الاستراتيجي وخطة العمل استناداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/A/Res/60**

وعليه فقد وضعت الأمم المتحدة عدة تدابير إلزامية لمواجهة الإرهاب.

التدابير الهادفة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب

قررت الأمم المتحدة اتخاذ تدابير تهدف إلى معالجة انتشار ظاهرة الإرهاب، وذلك من خلال المساهمة الفاعلة في حل الأزمات طويلة الأمد، والتي لم تحل دون نشوب الصراعات والحروب، واعتماد التفاوض والوساطة والتوفيق والتسوية القضائية وحفظ سيادة القانون وحفظ السلام والإيمان بأن هذه الوسائل السليمة لحل النزاعات ستساهم في تعزيز مكافحة الإرهاب.

ومن تدابير الأمم المتحدة أيضاً الاستمرار في مواصلة الترتيبات والمبادرات والبرامج التي تعزّز الحوار والتسامح والتفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان، وتعزيز الاحترام المتبادل بين الشعوب، والترويج لثقافة السلام والعدالة والتسامح العرقي والديني والوطني، والعمل على تشجيع ودعم برامج التثقيف والتوعية العامة لجميع قطاعات المجتمع، وتحث منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على القيام بدور رئيسي في حوارات الحضارات وحوارات الأديان.

وتركز الأمم المتحدة أيضاً على الأبعاد الإنمائية والتنموية في الدول التي تعاني من صراعات ونزاعات؛ لأن التركيز على الأبعاد التنموية يدخل في باب الحلول وتقليص شدة التطرف والتصارع، وبالتالي مكافحة الإرهاب، وتسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق وتعزيز خطط التنمية والاندماج الاجتماعي، وزيادة مستوى التعاون والمساندة بين الدول من خلال الأمم المتحدة، ورفع مجالات سيادة القانون وحقوق الانسان والحكم الرشيد دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة ضحايا الإرهاب وأسرهم وتسيير إعادة حياتهم كما كانت في السابق.

تدابير منع الإرهاب ومكافحته

أبرزت الاستراتيجية تدابير لمنع الإرهاب وذلك بالامتناع عن تنظيم أنشطة إرهابية أو التحريض عليها أو المشاركة فيها أو تمويلها، واتخاذ تدابير عملية مناسبة تكفل عدم استخدام أراضي الدول لإقامة أية معسكرات أو منشآت تدريب إرهابية أو أية تنظيمات ذات صلة، وتكفل القبض على مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم وفقاً للقانون الانساني الدولي وإبرام الاتفاقيات لهذه الغاية، وتبادل المعلومات الدقيقة المتعلقة

بمنع الإرهاب ومكافحته في الوقت المناسب، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول لمكافحة الجرائم ذات الصلة بالإرهاب، وتشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على إنشاء آليّات ومراكز لمعالجة الإرهاب ومضاعفة الجهود الرامية إلى تحسين وحماية الأهداف المعرضة للخطر.

1. التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة.

إن بناء القدرات في جميع الدول عنصر أساسي في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، والنظر في إنشاء آليّات مناسبة لترشيد احتياجات الدول فيما يتعلق بالإبلاغ والتخلص من ازدواجية التبليغ، وعقد اجتماعات رسمية وغير رسمية بصفة منتظمة تعزز تبادل المعلومات.

2. التدابير إلزامية في ضمان حقوق الانسان وسيادة القانون بوصفه لركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب

التأكيد على حقوق الانسان وحمايتها وسيادة القانون أمر أساسي لجميع لجميع العناصر بهذه الاستراتيجية، وإن اتخاذ تدابير صارمة وفعّالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الانسان لا يتعارضان بل هما متكاملان ويعزز كل منهما الآخر، مما يعزز حماية حقوق ضحايا الإرهاب وحمايتها.

لقد اتخذت الأمم المتحدة العديد من القرارات ذات الصلة والتدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرّض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودي بها، أو يهدد الحريات الأساسية، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضيم والقهر واليأس، فالسعي الحثيث للهيئة الدولية هو وقف النزاعات والصراعات الدائرة، وإرسال المندوبين والمفوضين كرسُل سلام في العديد من مناطق النزاع من أجل إيجاد الحلول السلمية الكفيلة للجميع بالعيش الكريم والمشترك، وحماية حقوق الانسان وحرياته وكرامة الانسان، وتقليص أعداد الضحايا البريئة التي تقع ضمن دوائر الصراع أو النزاع[1].

(1) القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، 30/A/Res/38، 102/A/Res/31، 59/A/Res/391، وانظر

وفي قرارها رقم 219/57، والمتعلق بحماية حقوق الانسان في سياق مكافحة الإرهاب تؤكد على الأسس والمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومسؤولية المفوض العام للأمم المتحدة لحقوق الانسان عن تعزيز وحماية التمتع الفعّال بجميع حقوق الانسان، وترى أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هي أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الانسان والحريات الأساسية والديمقراطية وتهدد السلامة الإقليمية للدول، وتزعزع استقرار الحكومات المشكّلة بصورة مشروعة، وأن على المجتمع الدولي اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته، وهي تطلب من المفوض السامي لحقوق الانسان بدراسة مسألة حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وعليه تقديم التوصيات العامة بشأن التزام الدول بتعزيز وحماية حقوق الانسان وحرياته وتقديم المساعدة والمشورة للدول بناءً على طلبها بشأن حماية حقوق الانسان[1].

إجراءات وزارة التعليم العالي في مجابهة التطرف والإرهاب

ترى الاستراتيجية الوطنية الأردنية ضرورة مواجهة التطرف والغلو والإرهاب، وهذا يتطلب جهوداً مشتركة تشمل كل جوانب هذه الظاهرة تربوياً، وثقافياً وسياسياً واجتماعياً، ودعت إلى تأصيل قيم التسامح والتعددية وثقافة احترام حقوق الانسان وحرياته وقبول الآخر وترسيخها من خلال إجراءات عملية من خلال المؤسسات المعنية بالتوجيه والتربية، وشدّدت على أهمية إشاعة ثقافة مجتمعية سياسية ومدنية وديمقراطية تدين التطرف والإرهاب وتسعى لاجتثاثه.

إن الإسلام دين الوسطية والاعتدال والتسامح الذي جاء رحمة للعالمين، ولعل هذه المنظومة الفكرية المتوازنة هي التي تعبر عن حقيقة هذا الدين، وهي التي ينبغي أن تشكل ملامح صورته دون تبديل أو تغيير أو مبالغة، ولعلها هي أيضاً سر الدور الكبير الذي لعبه المسلمون في بناء الحضارة الإنسانية على مر التاريخ. وإن المحافظة على هذه المنظومة وصفائها شرط أساس لنهضة المسلمين ولحاقهم بركب الحضارة

استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب وخطة العمل الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 288/A/Res/50.

(1) انظر القرارات رقم 2017 ألف (5-3)، والقرار 2200 ألف (5-2)، 2003.

الإنسانية المعاصرة ومساهمتهم فيها، كما أنها صمام أمان لبناء المجتمع السليم على أسس قوية من الاعتدال والتسامح والتعاون والعيش المشترك، تحافظ على تماسك مكوناته التي عاشت قروناً عدة في حالة من التعاون والتفاهم والسلم الاجتماعي، ولما كان هذا كله فإن من واجب الأمة العربية والإسلامية الدفاع عن الإسلام، والإسهام في نشر مبادئه وتجلية صورته المشرقة الناصعة، وإزالة ما علق بها من تشويه. من المؤكد أن تفعيل هذه المنظومة المتكاملة هو الأساس في معالجة مظاهر الغلو والتطرف والإرهاب التي بدأت تغزو المنطقة مستهدفة الشباب بشكل رئيس نتيجة ظروف عالمية وإقليمية ومحلية، وما يشكله ذلك من بذور فكر متطرف قد يستخدم في أعمال وممارسات تسيء إلى أمن الوطن والمواطن، وتنقل عدوى الإرهاب الذي نراه يجتاح المنطقة من حولنا، لأجل ذلك كله كان لا بد من أن تتجه جهود المؤسسات المعنية في الدولة الأردنية سواء أكانت مؤسسات حكومية أم أهلية إلى المحافظة على هذه المنظومة القيمية الفكرية أمام موجات الغلو والتطرف التي شوهت هذا الدين ومفاهيمه وصورته الناصعة المشرقة انطلاقاً من أن الدفاع عن صورة الإسلام ومفاهيمه الأصيلة واجب من واجبات الدولة الأردنية والقيادة الأردنية التي تتشرف بالانتساب إلى بيت النبوة.

لا يمكن أن يتعلق التطرف بأمة بعينها أو مجمع بعينه كما هو الإرهاب، بل هو اليوم كما نرى ونشاهد ظاهرة إنسانية عمومية، لأسباب عرقية إثنية ودينية وثقافية واقتصادية وسياسية، ولا شك أنه وتجلياته الأكثر عنفاً ودموية المتمثلة بـ»الإرهاب»، أخذ يتصدر المشهد الدولي ويتفاقم دوره في العقود الاخيرة، بيد ان الامر الاكثر قسوة بالنسبة الينا نحن العرب والمسلمين هو ان هذه الصفة (التطرف أو الإرهاب) قد اصبحت ملازمة للمسلمين في الانطباعات السياسية والإعلامية بأشكالها وصورها كافة مع انهم من اكثر المتضررين منها في هذا العالم.

إن التطرف والعنف والإرهاب الموجود في العالم العربي والإسلامي يجب التصدي له ومواجهته ومحاصرته لمنع انتشاره وتوسعه في الاوساط الاجتماعية، لا سيما فئة الشباب منها، وهذا يتطلب جهوداً مشتركة تشمل كل الجوانب التي تتعلق بهذه الظاهرة، تربوياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً ودينياً، وإن هذه الجهد وهذا العمل في المقام الاول دفاع عن الإسلام وصورته النقية التي يشوهها المتطرفون بتصرفاتهم البعيدة عن روح الدين ومقاصده الاصلية، فالإسلام جاء رحمة للعالمين كما قال تعالى عن النبي المصطفى صلى

الله عليه وسلم: «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين".

هناك ثلاثة مجالات وعناوين اطارية عامة يمكن ان تقدم لنا حلولاً ناجعة ونجاحات حقيقية في مواجهة التطرف والإرهاب ثقافةً وسلوكاً وممارسةً، وهذه المجالات تتعامل مع ثقافة التطرف التي تسبق التطرف والإرهاب سلوكاً وممارسة، وهذه المجالات هي:

المجال الاول: ثقافة دينية إسلامية صحيحة اصيلة منطلقة من مقاصد الشريعة الإسلامية التي جاءت لحفظ المقاصد الخمس الاساسية التي نضمن بالمحافظة عليها السعادة في الدارين الدنيا والآخرة، وهي ما يسميها الاصوليون المقاصد الكلية التي جاء الدين لتحقيقها، وهي ان نحفظ للناس دياناتهم وأنفسهم وأعراضهم وعقولهم وأنسالهم وأموالهم، ويمكن القول ان جانباً مهماً من اسباب التطرف الديني يكمن في التفسير الخاطئ للدين وتأويله من قبل الاكثرين الذين يتصدون للعمل الإسلامي، وينصبون انفسهم حراساً للعقيدة والشريعة فيتوهم هؤلاء أنهم الممثلون الشرعيون الوحيدون للإسلام.

من الواضح ان جانباً من الثقافة الدينية التي يتم نشرها في المدارس والمؤسسات الدينية والاوساط الاكاديمية الجامعية ترسخ وعي امتلاك فئة أو طائفة حقيقة الإسلام، وانها وحدها التي تستطيع ان تستنبط الاحكام الشرعية الصحيحة للوصول إلى الشريعة الصحيحة أو الدين الحق، وذلك فإنه من الواجب التنوير بثقافة دينية منفتحة ومتسامحة من شأنها ان تسمح بالتعددية وقبول الآخر سواء أكان رأياً أم فرداً أم مجتمعاً أم ديناً أم ثقافة، وتؤمن بالقيم الديمقراطية النبيلة، وأن تعزز فرص فهم افضل للدين والشريعة وأحكامها.

المجال الثاني: اشاعة ثقافة مجتمعية سياسية ومدنية ديمقراطية، فحيثما تضعف هذه الثقافة تزدهر ثقافة العنف والتطرف بأشكالها المختلفة: الدينية والعرقية والفئوية والجهوية. وتلك مسؤولية «تربوية وأكاديمية وفكرية وإعلامية»، بالدرجة الاولى، ولكن يجب ان يرعاها جهد وطني تؤسس له الدولة بأركانها الرسمية والأهلية كافة.

المجال الثالث: تأصيل قيم التسامح والتعددية وثقافة احترام حقوق الانسان وقبول الآخر والثقافة الديمقراطية واحترام الحريات الأساسية العامة وترسيخها من خلال المؤسسات المعنية بالتوجيه والتربية كافة مثل وزارة التربية والتعليم والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووزارة الثقافة والمؤسسات الشبابية والاعلامية ودائرة الافتاء.

ينبغي ان تكون هذه الخطة خطة مستمرة متكاملة لا آنية تسعى إلى نشر فكر سليم متوازن يضمن مجتمعا آمناً متماسكاً امام الاخطار المحدقة، حصيناً أمام التحديات المختلفة ومنها التطرف والإرهاب.

أهم إجراءات **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن في مكافحة التطرف والإرهاب**

1. التنسيق مع الجامعات وكليات المجتمع بشأن مراجعة مادة التربية الوطنية لتضمينها نصوصاً تحصن الطلبة من الفكر المتطرف والتكفيري والإرهاب ونشر القيم التي تحترم وتقدس حقوق وقبول الآخر والتسامح.
2. وضع التدابير اللازمة لضمان عدم تأثر أي من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات وكليات المجتمع بالأفكار المتطرفة، ومتابعة الطلبة المتأثرين بهذا الفكر ومعالجتهم منه، والعمل بشكل تدريجي على استبعاد المدرسين والموظفين الاداريين المتأثرين بهذا الفكر المتطرف.
3. مراجعة المناهج وخطط المساقات وتطويرها بما ينسجم مع ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ومحاربة التطرف والتكفير والإرهاب.
4. تشجيع طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئات التدريس على اعداد بحوث في موضوع التطرف والفكر التكفيري والإرهاب وإيجاد الآليّات والحلول المناسبة للقضاء عليه.
5. توظيف المنتديات واللقاءات الثقافية والتجمعات الطلابية والأيام العلمية والنشرات الاعلامية والاذاعات الجامعية وغيرها في الجامعات وكليات المجتمع لمناهضة التطرف والفكر التكفيري والإرهاب، ونشر القيم الديمقراطية المبنيّة على التسامح وقبول الآخر.
6. تفعيل دور عمداء شؤون الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع في محاصرة أنشطة بعض الاتجاهات الفكرية، التي تروج للتطرف من خلال إجراءات عملية ونشاطات مؤثرة في الجسم الجامعي، والعمل على توفير المنشورات الهادفة لمجابهة الفكر المتطرف والإرهاب.
7. التأكيد على منع دخول غير المعنيين الحرم الجامعي إلا بتصريح مسبق.
8. رفد مكتبات الجامعات وكليات المجتمع بآخر ما كتب عن التطرف والتكفير والإرهاب والآليّات وطرق مجابهته والديمقراطية وحقوق الانسان، وتفعيل آليات المراقبة لمتابعة

أي منشورات أو كتب من شأنها أن تروج لهذا الفكر المنحرف.

9. وضع الخطط والبرامج والمساقات والتدابير التي من شأنها أن تضمن تحصين طلبة التخصصات الدينية في الجامعات بالمعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من ممارسة دورهم النهضوي في الارشاد والتوعية، ونشر الفكر المتسامح المنفتح على الآخر.
10. ضبط عمليات الخطابة والتدريس والأنشطة الدعوية التي تقام في مساجد الجامعات وكليات المجتمع، والتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لمتابعة ذلك والاشراف عليه، وتطبيق أحكام القانون على المخالفين.

قائمة المصادر والمراجع

- استراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب وخطة العمل الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 288/A/Res/50.
- **الإطار الاستراتيجي وخطة العمل استناداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم /A 288/Res/60**
- انظر القرارات رقم 2017 ألف (5-3)، والقرار 2200 ألف (5-2)، 2003.
- الحسيني، محمد بن عبدالرزاق، (2008)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط(2)، الكويت: دار الهداية.
- القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، 30/A/Res/38، 102/A/Res/31، A/ 59/Res/391.
- المشاقبة، أمين، (2008)، المخاطر والتحديات في الاتجاهين العربي والغربي: منظور عربي، **دورة شوقي لامارتين، الأبحاث**، الكويت.
- المشاقبة، أمين، (2015)، **الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية**، عمان: المؤلف.
- **المعجم الوسيط**، (2004)، ط(4)، القاهرة: مجمع اللغة العربية.

دور أنشطة خدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي في دعم التوجهات الإيجابية للأمم المتحدة في الخدمات الاجتماعية المقدمة للفئات الضعيفة والمهمشة الجامعة الأردنية نموذجاً

الدكتورة رانيه أحمد جبر
أستاذ مساعد في قسم علم الاجتماع، مديرة مركز تنمية وخدمة المجتمع، الجامعة الاردنية

ملخص

هدفت الورقة إلى التعرف إلى دور مؤسسات التعليم العالي: الجامعة الأردنية نموذجاً- في دعم التوجهات الإيجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة، مستخدمة المنهج الوصفي والتاريخي التحليلي لدراسة وتحليل البرامج والأنشطة التي نفذها الطلبة في مجال خدمة المجتمع منذ عام 1999 ولغاية 2017، وذلك من خلال مراجعة تلك برامج وأنشطة خدمة المجتمع ومدى إسهامها في تحقيق التوجهات الايجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة باستناد إلى مراجعة التقارير الخاصة بانجازات الأداء بالإضافة الى مراجعة التعليمات والدراسات والأدبيات ذات العلاقة بدور الجامعة الاردنية في خدمة المجتمع. أظهرت النتائج بأن الجامعة الأردنية تبنت وظيفة خدمة المجتمع في مرحلة مبكرة من خلال انشاء المراكز المعنية بتحقيق هذه المهمة، وتفعيل خدمة المجتمع وإصدار التعليمات الناظمة لذلك، وجعلها متطلباً اجبارياً للتخرج في مرحلة البكالوريوس في جميع التخصصات، ونفذت الجامعة عشرات البرامج والأنشطة في خدمة المجتمع شملت محاور التعليم والصحة والتنمية والخدمات العامة وبناء القدرات، مستهدفة الفئات الضعيفة

والمهمشة من الفقراء، والأيتام، والأطفال المعرضين للخطر، وكبار السن والمرضى وذوي الإعاقة والنساء في الظروف والأوضاع الصعبة، حيث أسهمت هذه البرامج والأنشطة في دعم التوجهات الايجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة. و فسرت نظرية الأعمدة المتوازنة أن ما تقدمه الجامعة من خدمات اجتماعية وأخرى رعائية للفئات المحتاجة يتمم ما تقدمه الدولة لمواطنيها في هذا المجال، ويحقق نوعاً من الرفاهية المحتملة لتلك الفئات. أوصت الدراسة بضرورة التوجه لوضع مؤشرات يمكنها قياس الدور التنموي للجامعة بشكل دوري وأن يتم تخطيط الانشطة والبرامج في ضوء الاحتياجات الفعلية للفئات الضعيفة والمهمشة، إضافة الى تطوير هذا الدور بحيث يتم أخذه بعين الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج التنموية على المستوى العام للدولة.

الكلمات الدالة: خدمة المجتمع، دور الجامعات في خدمة المجتمع، التوجهات الايجابية للأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة.

The Role of Community Service Activities in Higher Education Institutions in Supporting the United Nation Positive Directions for Social Services Provided to Vulnerable and Marginalized Groups - University of Jordan as a Model

Rania Ahmad Jaber (PhD)[1]

ABSTRACT

This research paper aimed to identify the role of higher education institutions "the University of Jordan as a model", in supporting the positive directions of the United Nation and the sustainable development goals. The study used descriptive and historical analytical methodology to study and analyze the programs and activities implemented by students in the field of community service from 1999 to 2017 based on the reports of achievements of the Community Service Center, in addition to reviewing the instructions, studies and literature related to the role of the Jordan University in community service. The study shows the role of community service at an early stage through the establishment of specialized centers for community service and

(1) Assistant Professor, Department of Sociology, Director of Community Development and Service Center, University of Jordan

issuing the instructions governing it, and making the community services mandatory to graduate from the bachelor's degree in all disciplines. Through this it was possible to implement hundred of programs and activities in education, health, public services and capacity-building, targeting vulnerable and marginalized groups, poor, orphans, children at risk, the elderly, the sick, the disabled and women in difficult circumstances. These programs and activities had a noticeable impact for the development goals of the United Nation. The study also showed the critical role that the university can play as one of the most important educational institutions in the country by providing services that can meet the needs of the weakest individuals and groups. The balanced columns theory explained that the university's social and welfare services to the needy groups complement the state's offering to its citizens in this field, and do not contradict it, and achieves potential welfare for these groups.

The study recommended the need to develop indicators that can measure the developmental role of the university and the extent of the actual contribution that the activities and programs of community service can contribute to the goals of sustainable development. In addition to the need to plan activities and programs in light of the actual needs of the vulnerable and marginalized groups and to be in line with government strategies and plans.

Key words: Community Service, Role of Universities in Society Service, Positive Directions of the United Nation, Sustainable Development Goals.

مقدمة

يعد الشباب عماد التنمية في مجتمعاتهم بما لديهم من طاقات ودوافع ورؤى واعدة لإحداث التغيير الاجتماعي الإيجابي، خاصة إذا ما توفرت لهم الفرص الكافية في تعليمهم الأساسي والجامعي، وتطبيقهم للمعارف والمهارات التي يكتسبونها ويتعلمونها في مجتمعاتهم عبر إسهامهم في تحقيق التنمية، فيشكل الشباب في العالم حسب منظمة اليونسكو ما نسبته 18% من سكان العالم عام 2017، ويتوقع ان يزيد عددهم عن (720) مليوناً مع حلول عام 2025(UNESCO, 2017). وبالتالي هناك حاجة لتطوير أساليب التدريس والمحتوى التعليمي وإدماج العديد من الانشطة اللامنهجية التي تسهم في رفع قدرات الشباب بما يتواكب مع ما هو جديد وفاعل، فعلى الشباب أن يكيفوا أنفسهم ويطوروا معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم ليثبتوا وجودهم أولاً ومن ثم فاعليتهم في بناء وتطوير وتنمية مجتمعاتهم.

هذا وتعد مؤسسات التعليم العالي أحد أهم أعمدة بناء المجتمع الأساسية بما تقدمه من وظائف تعنى بإعداد الشباب وتجهيزه للعمل لتحقيق التنمية بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتسهم هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال وظائفها القائمة على التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وتعتبر الجامعات الصرح العلمي الأبرز الذي يعسى الى تطور المجتمع وينمي الابداع ويشجع الابتكارات والأبحاث والإنجازات العلمية المختلفة، وتقوم الجامعات من خلال وظيفتها بخدمة المجتمع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتوجهات الايجابية للأمم المتحدة؛ وإن كان ذلك بشكلٍ غير مباشر من خلال تطبيق برامجها الموجهة ضمن مجالات التنمية كالتعليم والصحة والبيئة والخدمات العامة بالإضافة إلى مساعدة الفئات الضعيفة والمهمشة من النساء والفقراء والأطفال والمرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة؛ كالمشاركة في تقديم الدعم العيني المباشر وتوزيع الإعانات وبرامج مساعدة الفقراء وزيارة الايتام والمرضى وكبار السن وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة وللعديد من الفئات المحتاجة.

وحرصت الجامعة الأردنية الى تفعيل وظفية خدمة المجتمع منذ العام 1981 وتأسيس مكتب متخصص في خدمة المجتمع عام 1999، وبالتالي سعت الى فتح قنوات التعاون المباشر بينها وبين المجتمع من خلال التخطيط المبني على تلمّس الاحتياجات الفعلية

للمجتمع وإتاحة الفرصة للخدمة المجتمعية الطوعية للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في ضوء رؤية الجامعة لخدمة المجتمع التي تنطلق من أسس وقواعد تنموية، ويتدرج من تلمّس احتياجات المجتمع ومشاكله، وتحديد أولوياته وفق ما هو متاح من موارد وإمكانات، واقتراح مشاريع وبرامج وفعاليات تسهم في سد تلك الاحتياجات، وبالتالي ضرورة التعرف على دور أنشطة خدمة المجتمع للجامعة الاردنية في دعم التوجهات الإيجابية للأمم المتحدة في الخدمات الاجتماعية المقدمة للفئات الضعيفة والمهمشة.

مشكلة الدراسة

تتناول هذه الورقة البحثية دور برامج وأنشطة خدمة المجتمع التي نظمها طلبة الجامعة الأردنية بعد تأسيس مكتب خدمة المجتمع في عام 1999 والذي ما زال يعمل الى 2017، تحت اسم مكتب تنمية وخدمة المجتمع، في دعم التوجهات الايجابية للأمم المتحدة من خلال مراجعة البرامج والخدمات الاجتماعية الموجهة للفئات الضعيفة والمهمشة كالفقراء والمعوقين والمرضى وكبار السن والأيتام والأطفال المعرضين للخطر والنساء ضمن الظروف والأوضاع الانسانية الصعبة خلال الفترة من 1999-2017، ورصد أبرز البرامج والأنشطة التي نفذها الطلبة في دعم هذه الفئات ومدى إسهام هذه البرامج والأنشطة في تحقيق الدور الانمائي للجامعة الذي يصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما البرامج والأنشطة التي تنظمها الجامعة الأردنية في مجال خدمة المجتمع والموجهة لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة ؟
2. ما علاقة البرامج والأنشطة التي تنظمها الجامعة الأردنية في مجال خدمة المجتمع والموجهة لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة بالتوجهات الايجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة؟

ما المجالات الممكنة لتطوير البرامج والأنشطة التي تنظمها الجامعة الأردنية في مجال خدمة المجتمع والموجهة لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. رصد برامج وأنشطة خدمة المجتمع التي تنفذها الجامعة الأردنية والموجهة لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة.
2. التعرف إلى طبيعة علاقة برامج وأنشطة خدمة المجتمع التي تنفذها الجامعة الأردنية والموجهة لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة بالتوجهات الايجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة.
3. الخروج بمقترحات وتوصيات تسهم في توجيه الأنشطة والبرامج الخاصة بخدمة المجتمع لتحقيق التوجهات الايجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات التي تبين دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع، والجامعة الاردنية نموذجاً، باعتبارها أقدم جامعة في الاردن وأول جامعة أولت اهتماماً خاصا بوظيفة خدمة المجتمع، من خلال قيام طلبتها بتنفيذ أنشطة تطوعية في المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث بادرت الجامعة الأردنية ومنذ عام 1981 بإنشاء مركز الاستشارات المعني بخدمة المجتمع آنذاك، ومن ثم أوجدت برنامج الأسر الجامعية وخدمة المجتمع، وبعد ذلك تم تأسيس مكتب خدمة المجتمع عام 1999 لينفذ البرامج والأنشطة في مجالات الصحة والتنمية والتعليم والخدمة العامة ومن ثم مركز التنمية والتواصل مع المجتمع الذي كان يتبع لمعهد العمل الاجتماعي، وأخيراً تحت مسمى مركز تنمية وخدمة المجتمع عام 2017. كما وتعنى هذه الدراسة بربط البرامج والأنشطة التطوعية الموجهة للفئات الضعيفة والمهمشة والمقدمة في مجال خدمة المجتمع بالتوجهات الايجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد الدور التنموي للجامعة ومدى إسهامه في تحقيق الأهداف التنموي على المستويين المحلي والوطني. ويؤمل أن تسهم الدراسة في توجيه المعنيين في رسم سياسات الجامعة على تطوير البرامج والأنشطة في ضوء الآليات المقترحة للنهوض بخدمة المجتمع وتقديم خدمات نوعية تتناسب والمستجدات المجتمعية.

مفاهيم الدراسة

خدمة المجتمع (Community Service): كل نشاط وجهد تطوعي ينفذه والطلبة و/أو أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بشكل منفرد أو جماعي داخل الحرم الجامعي مع كليات ومراكز ودوائر الجامعة، أو خارجه مع مؤسسات المجتمع في المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية أو الصحية أو البيئية أو الثقافية أو الفنية أو الرياضية من خلال البرامج والمشاريع التي تلبي الاحتياجات الفعلية للأفراد والجماعات التي تخدمها تلك المؤسسات

خدمة الجامعات للمجتمع (University's Community Service): ما تقدمه الجامعة من أبحاث تطبيقية وخدمات تعليمية وأنشطة وبرامج لإحداث تغيرات مجتمعية تنموية شاملة على مختلف الأصعدة الأفراد، الجماعات، المؤسسات).

الفئات الضعيفة والمهمشة (Vulnerable and Marginalized Groups: الأفراد أو الجماعات التي في خطر نتيجة أوضاع صحية أو اجتماعية أو سياسية أو بيئية معينة ويمكن أن يلحق بهم نوع من الأذى مثل: الأطفال، كبار السن، المعاقين، النساء، المشردون وضحايا التمييز العنصري، النازحون، المهاجرون.

التوجهات الايجابية للأمم المتحدة (Positive Attitudes of the United Nations): ولإغراض هذه الدراسة فإننا نقصد بها تلك الجهود الأممية التي تبذلها منظمات الأمم المتحدة المختلفة لتحقيق المزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم، من خلال الاولويات التنموية التي وضعتها وشكلت إطاراً عاماً لسياستها الرامية الى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتتمثل بالعمل على تحقيق الأهداف الانمائية للألفية (2000-2015) وأهداف التنمية المستدامة (2015-2030).

أهداف التنمية المستدامة :(SDGs)والمعروفه رسمياً باسم تحويل عالمنا:جدول أعمال 2030 للتنميه المستدامه، وهي مجموعه من 17 هدف و169 غايه تم وضعها بواسطه الأمم المتحده وتتعلق بمستقبل التنمية العالمية. تشمل على: القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم، وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة تغير المناخ، وحماية المحيطات والغابات.

الاطار النظري والدراسات السابقة

يتم ربط برامج وأنشطة خدمة المجتمع في علم الاجتماع من خلال عده نظريات تفسر الدور الايجابي للأعمال التطوعية التي تسعى الى تطوير المجتمع وتنميته، ومن هذه النظريات:

النظرية السلوكية ((Behaviorism Theory: تركز النظرية السلوكية والتي هي جزء من النظرية التبادلية على العلاقة بين تأثير سلوك الشخص على البيئة المحيطة وأثرها على سلوك الفرد اللاحق، وترى أنها علاقة تمر بمراحل يتم تعلمها، فالسلوك يتم تعديله بناء على النتائج؛ فالبيئة التي يحدث فيها السلوك سواء كانت اجتماعية ام نفسية تتأثر بالسلوك اللاحق بطرقه المختلفة فتأثير البيئة سواء كان سلبي او إيجابي او محايد يؤثر على سلوك الفرد اللاحق (Ritzer, et. al, 2004). وهذا يوضح السلوك المجتمعي التطوعي في خدمة المجتمع والأثر الذي يتركه عند توظيفه في المؤسسات التعليمية منذ المراحل الأساسية وصولاً للجامعات فيتعلم الطلبة والمعلمون ويتركون أثر سلوكهم في تنمية المجتمع وخدمة فئات المجتمع وخاصة الضعيفة منها وتحقيق عملية التنمية على المجال الأوسع.

نظرية الأعمدة المتوازنة Balance Columns Theory)): تقوم هذه النظرية على فكرة أن الحكومة تتعهد أمام مواطنيها بتنفيذ خطط وبرامج الرعاية، وقد لا تستطيع مع إمكانياتها المتواضعة الوفاء بها، لذا فإن الهيئات الأهلية التطوعية تؤدي دوراً في رعاية الحالات التي تتقدم لها تماثل ما تقوم به الهيئات الحكومية، فهناك شراكة وتعاون ما بين الهيئات الحكومية والأهلية فكلاهما متمم للآخر، شريطة أن لا تتكرر الخدمات التي تقدم للمواطنين من كلتا الجهتين وأن لا تتعارض مع بعضهما البعض، وبذلك تتحقق الرفاهية من خلال التعاون والشراكة ما بين الهيئات الحكومية والأهلية معاً (الرشود: 2007).

نظرية السلم الامتدادي Theory of Stretch Ladder)): تستند هذه النظرية إلى افتراض أساسي مفاده؛ أن على الدولة أن تكفل الحد الأدنى من مستوى المعيشة لمواطنيها، وواجب الهيئات والمؤسسات الحكومية ينحصر في إيصال هذه الخدمات للمواطنين لضمان الحد الأدنى للمعيشة بالنسبة لهم، وإلا تصبح الدولة مقصرة في توفير حقوق مواطنيها، أما الهيئات والمؤسسات الأهلية فيكون دورها في رفع الحد الأدنى من الخدمات بمقدار معين حسب ما لديها من إمكانات، وبذا يتكامل العمل لخير المجتمع، فالجهود الحكومية تأتي

في البداية والجهود التطوعية تكون امتدادا لها (الرشود: 2007). ووضع سيدني ويب لهذه النظرية الافتراضات التالية:

الافتراض الأول: ينبغي على الدولة إعلان مسئولياتها الاجتماعية، محددة دور وزارات الخدمات في التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والتموين، والمرافق، والإسكان، والداخلية.. إلخ، حيث تكون هذه المسئوليات حقوقاً لا بد من أدائها لمواطنيها جميعاً، وإلا فتكون قد قصرت في حق مواطنيها.

الافتراض الثاني: وهذا يعني أن تحافظ الدولة على ما نسميه بالحد الأدنى لمستوى المعيشة، وعلى هذا الحد الأدنى من المستوى تتضح الحدود لمجموعة الخدمات التي يجب أن تلتزم الدولة بأدائها للناس، بحيث لا يكون هناك أي مواطن محروم من هذه الخدمات، ما دام شرط الانتفاع متوفراً فيه. فإن سقط أي مواطن على غير إرادته، ولأي سبب عن هذا الحد الأدنى، فإن من حقه أن يقاضي الدولة.

الافتراض الثالث: يجب أن يوضع في الاعتبار، أن كل ما تقدمه الدولة من خدمات، مرتبط دائماً بما تملكه من موارد وإمكانات، ومن ثم فسوف يظهر على خط الحد الأدنى لمستوى المعيشة بعض الثغرات، الناتجة من قلة موارد الدولة، وقصور إمكانياتها. وهنا، يجب أن ينطلق الشعب بالجهود التطوعية عن طريق الجماعات، والهيئات، والتنظيمات الأهلية، لسد هذه الثغرات، وبذلك تكون هناك شراكة في المسئولية الاجتماعية بين ما هو حكومي من جانب، وبين ما هو أهلي من جانب آخر.

الافتراض الرابع: إن الهيئات الأهلية، لا تستطيع تعميم خدماتها لكل الناس كالأجهزة الحكومية وذلك لضعف مواردها، وقصور إمكانياتها فهي إذن تقتصر خدماتها على مناطق معينة، أو على فئات خاصة، إلا أن أهم ما يميز هذه الجهود الأهلية، أنها تنطلق بصورة مرنة في الابتكار والإبداع والتجديد. وتسمح هذه النظرية بوجود التنافس بين القطاع الحكومي والقطاع التطوعي لما فيه الخير بالنسبة للمجتمع. هذا ويمكن تأويل مشاركة الجامعات في تقديم الخدمات الاجتماعية التطوعية للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع من باب التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية التي تعانيها تلك الفئات والرغبة في سد وإشباع بعض حاجاتها للتخفيف من معاناتها وتحقيق نوع من الرضى لديها عن واقع الحال، وتأتي الجهود التطوعية التي تتمثل في المشاركة في البرامج والمشاريع والأنشطة الموجهة لهذه الفئات من أجل تحقيق التكافل الاجتماعي والإسهام في تخفيف أعباء العيش على تلك الفئات.

وضمن الدور الذي بينته هذه النظريات، يتم استعراض وظائف الجامعة، ودور الجامعة في خدمة الجتمع، كآلاتي:

وظائف الجامعة

تعتبر الجامعات الأرضية التدريبية الأساسية للحكومات بما تقدمه في مجال التعليم والتطوير للكفاءات، وترجع طبيعة العلاقة بين الجامعات والحكومات الى القرون الماضية وما صحب ذلك من توسع في الحكومات الذي أدى الى زيادة الترابط بين الحكومات والتعليم العالي إضافة الى زيادة السكان والتبادل التقني والعلمي الذي ساهم في توطيد هذه العلاقة، فبدأت الحكومات في التركيز على البرامج والمشكلات الاجتماعية المحلية خاصة الأبحاث التي تعالج المشكلات التي تقع بين العلم البحت والمجتمع مثل البيئة والطاقة والمواصلات والصحة مما أدى الى ظهور أبحاث السياسة الاجتماعية.(Jacob et al, 2015)

وتكمن أهم اهداف مؤسسات التعليم العالي في تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات العلمية واجراء البحوث العلمية والنظرية والتطبيقية والقيام بالتجارب وتنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التطبيقية وتقديم الخدمات العلمية والفنية والاستشارية. أما وظائف الجامعات بإعتبارها إحدى مؤسسات التعليم العالي فتتمثل؛ بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع (عامر، 2012). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوظائف التعليمية والبحثية يجب أن تصب في خدمة المجتمع فهناك علاقة مباشرة ما بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي، وهذا بحد ذاته أصبح ضرورة مستجدة مع المتغيرات المتسارعة والتطور العلمي والبحثي، ليس لتحقيق عملية التنمية المستدامة فحسب ولكن لنمو الجامعات ونهوضها بهذا الدور الخدماتي في التصنيفات العالمية لمؤسسات التعليم العالي، فهدف الجامعة الرئيسي من خلال وظيفتها في خدمة المجتمع نشر المعرفة وإحداث تغييرات سلوكية ومعرفية في المجتمع على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

دور الجامعة في خدمة المجتمع

ترجع بديات مصطلح خدمة المجتمع إلى ما يسمى بالخدمة العامة وهي تضم ما تقدمه الكليات والجامعات من خدمات فيما يتعلق بالتنمية والبرامج والسياسات وخدمات مهنية (أكاديمية ومهنية) وخدمات عامة (خارج النطاق الأكاديمي). فحسب كروسون (1986) فإن

قانون موريل عام 1861 بتوفير الاعتمادات المالية للحكومات المحلية في اميركا آنذاك كان من أوائل الطرق التي ساهمت في انشاء مؤسسات تعليمية هدفها الاستجابة للحاجات العلمية المتزايدة للسكان وتحقيق التقدم الصناعي والزراعي والحضاري، وقد نتج عن هذا القانون فرض بعض المناهج الدراسية الجديدة لتمكين المزارعين وأصحاب المهن والمهارات اليدوية كفئات مستهدفة. وفي عام (1884) جندت مجموعة من قادة الاصلاح الاجتماعي الذين كانوا يدرسون في الجامعة أكسفورد أعداداً من الطلبة للقيام بأعمال تطوعية في الأحياء الفقيرة واستطاعت أن تنشئ مركزاً جامعياً تحت أسم توينبي هول (Toynbee Hall) الذي وضع ثلاثة أغراض رئيسة لنشاطه، تمثلت في: تعليم الفقراء ورفع مستواهم الثقافي، تزويد طلاب الجامعات بالمعلومات الضرورية عن أحوال الفقراء، واستشارة الرأي العام الانجليزي بالمشكلات الاجتماعية والصحية والتشريع الاجتماعي، وقد أسهم المركز في إيجاد صلة بين الفئات المثقفة والفقيرة أسهمت في النهوض بالمستوى الثقافي والصحي في الأحياء الفقيرة (جامعة القدس المفتوحة، 2004) ويضاف إلى ذلك قانون هاتش (1887) والذي هدف إلى توفير مساعدات مالية لإقامة مراكز للتجارب في الأراضي التي تم اعطاءها للكليات الجامعية لمعالجة المشكلات الزراعية التي تتعرض لها المناطق المعنية.

هذا وتستطيع الجامعة أن تخدم المجتمع عن طريق ربط البحث العلمي باحتياجات قطاع الإنتاج والخدمات وتوظيف المفاهيم الجديدة التي أفرزتها التطورات العلمية مثل التعليم المستمر وتكامل العلوم، فوظائف الجامعة من تعليم وبحث علمي وخدمة المجتمع هي تبادلية تكاملية تفاعلية، فعندما يحصل الطلاب على المعرفة يقومون بالأبحاث العلمية التي تخدم المجتمع مما يؤدي إلى انخراطهم بخدمة المجتمع عندما يقوموا بربط النظرية بالتطبيق لمواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع. وتظهر دراسة (Purwadi & Trantra, 2007) دور الجامعات الاندونيسية في تطوير المجتمع من خلال البرامج التي تقوم بها هذه الجامعات هناك من فعاليات تطوعية ميدانية ليعيش الطلاب التجربة في خدمة المجتمع في المناطق الريفية، وبرامج المساعدات الحكومية المخصصة لمساعدة المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية والتي تركز على الصناعات المنزلية ومشاريع الشباب الجديدة والتي تطبق من خلال الجامعات، إضافة لبرامج وحدة الخدمات والصناعة والتي تهدف الى تحقيق الجامعات لاستقلاليتها من خلال تطبيق نتائج الأبحاث العلمية مثل خلق أدوات إنتاجية جديدة وبراءات الاختراع.

يرى عامر(2012) أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق القيام بحملات محو الامية للكبار والصغار، والقيام بتقديم الخدمات الصحية من تطعيم وتلقيح وزيارة ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والمساعدة بحل مشاكل البيئة والمساهمة بحملات التوعية الوطنية والاجتماعية وجمع التبرعات للبرامج الخيرية والإنسانية. ويضيف الرواشده (2011) أن الجامعة عليها أن تربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والتنموية وخاصة واقع وقضايا المجتمع المختلفة، كما وعليها التنويع في برامج خدمة المجتمع من محاضرات ومؤتمرات وندوات وورش عمل وتنويع البرامج الاكاديمية والتخصصات التي تطرحها لتصبح مواكبة للتطور والاستجابة بفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة وتوفير المدربين والمتعلمين كل بمجال تخصصه.

وتعتبر العلاقة بين الجامعة وخدمة المجتمع وثيقة ومترابطة، فالجامعة تخدم المجتمع عن طريق حل مشكلاته وتمكين التنمية الشاملة لمختلف مجالاته ووصول الافراد والمؤسسات الى أقصى افادة ممكنة مما تقدمه الجامعة من خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية. كما وأن دور الجامعة يتمثل في ترسيخ العلاقة مع المجتمع بربط الواقع بالبحث العلمي والتطبيقي وإعداد الكفاءات التي يحتاجها سوق العمل في المجتمع وتزويدها بمختلف الخبرات والمعارف (باكير،2011).

وتتمثل وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع بكل ما تقدمه من برامج وانشطة لها علاقة بالأبحاث التطبيقية والتدريب والتعليم المستمر والاستشارات وذلك بغية احداث تغيير مجتمعي تنموي، ولكي تستطيع الجامعة أن تقوم بهذا الدور عليها ان تكون مستقلة إدارياً ومالياً. فيوضح طوقان (2006) ان أهم تحديات التعليم العالي في الأردن تتمثل بتزايد اعداد مؤسسات التعليم العالي وتعدد برامجها وتخصصاتها وتكرارها، كذلك تناقص الدعم الحكومي للجامعات الرسمية، والربحية في الجامعات الخاصة والتي تؤدي الى زيادة نسبة عدد طلبة الى أعضاء التدريس فتخرج الجامعة خريجين بمستوى ضعيف وبحث علمي متدن.

ويضيف الطراونة (2014) أن مؤسسات التعليم العالي في الأردن تواجه تحديات عديدة خاصة الرسمية منها، فهي لا تزال تسعى إلى الاستقلالية وتطبيق الحاكمية الرشيدة؛ فهناك تحديات مالية ومحدودية للمصادر البديلة، كما وتواجه مؤسسات التعليم العالي في الأردن تحديات أكاديمية من حيث نوعية وجودة وطبيعة البرامج التعليمية ونقص الكفاءة

المطلوبة بين أعضاء هيئة التدريس وهذا يظهر في غياب منافسة الجامعات الأردنية في قوائم التصنيف لأفضل الجامعات عالمياً، إضافة لضعف وقدم الهياكل التنظيمية للجامعات والتي تعاني أصلاً من تداخل الصلاحيات والازدواجية. وهذا يتفق مع دراسة العاجز (2002) فيما يتعلق بأهم التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية من غياب الاستقلالية والحريات الاكاديمية من حيث البرامج والأنشطة والمناهج، وغياب الاستقرار الإداري فهي خاضعة لتنظيمات رسمية، وتزايد أعداد الطلبة بشكل يفوق اعداد الهيئة التدريسية ولعل أهمها ضعف الإمكانات المادية للجامعات والتي من شانها أن تؤثر على خدمة الجامعة للمجتمع.

وأولت العديد من الدراسات خدمة الجامعة للمجتمع أهمية كبيرة فهناك العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي عنت بدراسة هذه الوظيفة لمؤسسات التعليم العالي.

فعلى المستوى الوطني جاءت دراسة (بينو، 2017) المعنونة درجة الانفتاح على التغيير في الجامعات الأردنية وعلاقتها بمستوى خدمة المجتمع لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الهاشمية». مستخدمة المنهج الوصفي وأداة الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث جامعات حكومية؛ اليرموك لإقليم الشمال، والهاشمية لإقليم الوسط، ومؤتة لإقليم الجنوب، وتكونت عينة الدراسة من (354) عضو هيئة تدريس. وخرجت الدراسة أن درجة الانفتاح على التغيير في الجامعات الأردنية لعينة الدراسة كانت مرتفعة، في حين كان مستوى خدمة المجتمع لدى أعضاء هيئة التدريس لصالح الكليات الإنسانية وكانت أهمية خدمة المجتمع لا تقل أهمية عن التدريس والبحث العلمي. أما دراسة (مساعدة، 2015) الموسومة ب «دور جامعة الزرقاء في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها». فقد هدفت الى التعرف الى دور جامعة الزرقاء في خدمة المجتمع المحلي حسب أعضاء هيئة التدريس فيها، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي لقياس الاختلافات في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس، كما واستخدمت أداة الاستبانة على عينة مكونة من (699) عضو هيئة تدريس، وخرجت الدراسة الى أن مساهمة جميع محاور الخدمة المقدمة للمجتمع المحلي من بحث علمي وبرامج تدريبية وتأهيلية واستشارات وتقديم الخبرات كانت بدرجة عالية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وخلصت الدراسة كذلك الى ضرورة الاهتمام بمحور الاستشارات وتقديم الخبرات للمجتمع المحلي بسبب حصوله على المرتبة الأخيرة في أولويات تقييم أعضاء هيئة التدريس مع ضرورة عقد

الندوات العلمية وورش العمل التدريبية. وبينت دراسة (الرواشده، 2011) «دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهه نظر اعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الشخصية لديهم، جامعة البلقاء التطبيقية نموذجا» الى ان دور الجامعة في خدمة المجتمع متوسط ومتواضع، واوصت على ضرورة ايجاد تشريعات خاصة تحدد وتنظم دور الجامعة في خدمة المجتمع وادراج الانشطة الاجتماعية ضمن السياسات المعتمده في الجامعة، وان تضع الجامعة كافة امكانياتها وجميع مرافقها في خدمة المجتمع.

وفي سياق متصل جاءت دراسة (محافظة، 2011) بعنوان: «دور الجامعة الهاشمية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها». والتي هدفت الى التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في خدمة المجتمع والتعرف على الأنشطة والبرامج والمشاريع الخدمية التي تقدمها الجامعة من خلال مراكزها ودوائرها المختلفة. استخدمت الدراسة أداة الاستبانة على عينة تكونت من (123) عضو هيئة تدريس من حملة درجة الدكتوراه. وخرجت الدراسة أن دور الجامعة في خدمة المجتمع كان متوسطاً، وإلى ضرورة اعلام أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالمجالات التي تقدمها للمجتمع وأهمية ربط مشاريع الأبحاث العلمية في الجامعة بحاجات المجتمع وقضاياه وإنشاء مراكز للبحوث الإدارية والاقتصادية والطبية لتدريب القائمين عليها. أما دراسة (الرشيد، 2005) الموسومة ب «دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور»والتي هدفت الى تحديد دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور، مستخدمة أداة الاستبانة وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئات التدريسية والموظفين الإداريين في الجامعات الأردنية، فتكونت عينة الدراسة من (350) مشارك ومشاركة توزعت على (204) عضو هيئة تدريس و(146) موظف اداري. وخرجت الدراسة ان درجة قيام الجامعات الأردنية بدورها في خدمة المجتمع حسب اراء عينة الدراسة متوسطة وأرجعت الدراسة ذلك الى غياب الصورة الحقيقية لدور الجامعة المطلوب، كما وخرجت الدراسة ان واقع خدمة المجتمع في الجامعات الرسمية والخاصة متشابه.

أما على مستوى الجامعات العربية فقد قدمت دراسة (سعيد وآدم، (2016 تصور مقترح في تطوير دور الجامعات السودانية لتطبيق وظيفة خدمة المجتمع، في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي، وبالتركيز على المجال الخاص بخدمة المجتمع، والذي

جاء في محورين: الأول إدارة خدمة المجتمع، والثاني برامج خدمة المجتمع والتي من خلالها قدمت الدراسة تصور لآليات تطبيقية لوظيفة خدمة المجتمع للجامعات السودانية من خلال توصيات الورقة العشر، ومن أبرزها ضرورة نشر ثقافه الجودة، وتطوير خدمة المجتمع بالجامعات السودانية، وضرورة توفير الدعم المالي الحكومي للجامعات لتنفيذ برامج خدمة المجتمع، ومنح جائزة سنوية من وزارة التعليم العالي لافضل جامعة تنفذ برامج لخدمة المجتمع. اما دراسة (الحرون، 2015) المعنونة ب»دور جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع المحلي (دراسة تقويمية)». والتي هدفت الى معرفة واقع جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع وتحديد المعوقات التي تواجهها في هذه الوظيفة. استخدمت الدراسة أداة الاستبانة على (88) عضو هيئة تدريس من وكلاء وأعضاء شؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. خرجت الدراسة الى ان دور الجامعة تجاه خدمة المجتمع كان في مجال ارسال قوافل طبية للكشف عن الحيوانات الحقلية، وتفعيل برامج التعليم المفتوح وتقديم الاستشارات العلمية لبعض المؤسسات والمصانع. أما دراسة (الحربي، 2012) بعنوان: «دور جامعة جازان في تنمية وخدمة المجتمع المحلي: دراسة ميدانية». استخدمت الدراسة أداة الاستبانة على عينة مكونة من (82) مشاركاً ومشاركة يمثلون 14 محافظة بمنطقة جازان. وخرجت الدراسة إلى أن إسهام الجامعة في إعداد أفراد المجتمع المحلي وتدريبهم بشكل يواكب التحديات المجتمعية المعاصرة جاء في الدرجة الأولى، كما وأظهرت النتائج ان هناك دور للجامعة في رعاية اسر المسجونين في المجتمع المحلي وإعادة تأهيلهم وتنفيذ مشروع الاسرة المنتجة داخل سجون النساء، إضافة لدور الجامعة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء المجتمع المحلي خاصة في مجال التربية الخاصة، كما وتسهم الجامعة في عقد الاتفاقيات مع مؤسسات المجتمع المحلي مثل الصندوق الخيري لمساعدة محدودي الدخل والمتعافين من الإدمان والخارجين من السجون، وفي برامج رعاية الاسرة والطفولة والبرامج التوعوية والوقائية. ومن أهم المعوقات التي تواجه الجامعة في تحقيق التنمية المجتمعية المحلية ندرة البرامج التدريبية في تطوير الذات وقلة إمكانات الجامعة والاهتمام بتعدد الأنشطة وعدم تركزها.

وفي دراسة **(محمد، 2010)** بعنوان: «رؤية مستقبلية لتطوير وحدات الجامعة الخاصة بخدمة المجتمع» هدفت الدراسة الى وضع مقترح خطة مستقبلية لتطوير وحدات الجامعة الخاصة بخدمة المجتمع والتسويق للخدمات التي تقدمها جامعة بنها في مصر. استخدمت

الدراسة أداة الاستبانة على عينة مكونة من (100) من الخبراء والموظفين العاملين في (33) وحدة من جميع الكليات في الجامعة. وخلصت الدراسة الى ان الوحدات الخاصة بخدمة المجتمع والجامعة عليها ان تحقق أهدافاً مستقبلية وذلك بشكل يوائم حاجات المجتمع المحلي، كما أنه على هذه الوحدات أن تحظى بوظائف إدارية وتقنية ومهارات لتعزيز العمل فيما بينها وعليها ان تعتمد على مؤسسات لمساعدتها في التسويق لهذه الخدمات المجتمعية، كما وينبغي الحصول على دعم إضافي لتحقيق هذه الخدمات لتطبيق الخطط وتحقيق الأهداف ومن ثم التقييم لتطوير نوعية هذه الخدمات.

أما الدراسات الأجنبية التي عنت أيضاً بهذا المجال فقد جاءت دراسة **(2010 Meinhard and Brown)** الموسومة ب «برامج خدمة المجتمع المدرسية معالم رئيسية للنجاح»"School Community Service Programs: Essential Features for Success" والتي هدفت الدراسة الى رصد مدى الانتشار لبرامج الخدمة المجتمعية المدرسية في كندا ومعرفة أنواع البرامج المقدمة أو المطبقة في المدارس الثانوية هناك. استخدمت الدراسة منهجية المراجعة الأدبية ل (205) مقال وكتاب وتقرير منشور حول الموضوع، إضافة لإجراء مسح اجتماعي ل (321) مدرسة وإجراء مقابلات معمقة لخمسة مسؤولين تعليمين على صلة بهذه البرامج التعليمية. أظهرت نتائج المسح الاجتماعي أن برامج خدمة المجتمع المتوفرة في مدارس كندا غير متطورة بشكلٍ كاف، ويمكن ارجاع ذلك إلى قلة دعم وزارة التعليم لها. كما أظهرت النتائج أن الطلاب المشاركين في هذه البرامج تعلموا المسؤولية وأصبح لديهم وعي اجتماعي أعلى، فقد تعرضوا لقضايا العدالة الاجتماعية، وكان هناك اتفاق ان الخدمة المجتمعية تعلم الطلاب أكثر من الدروس النظرية في المدارس، كما وأظهرت النتائج ان برامج الخدمة المجتمعية تعتبر مبادرة فعالة خاصة عندما يكون العمل التطوعي شاملاً.

أما دراسة)**Colby et.al) 2009**, بعنوان: «من خدمة المجتمع الى قيادة تعلم الخدمة: منظور برامجي» وهدفت إلى التعرف إلى مدى إمكانية ان يترك برنامجاً تعليمياً واحد أثراً لدى الطلبة في تخصص تدريس المراحل الابتدائية خلال فترة قصيرة وهي 15 أسبوع في الفصل الواحد، فيبدأ الطلبة في السنة الدراسية الثانية الانخراط في خدمة المجتمع ثم يصبحون معلمين في سنوات دراستهم العليا من مشاريع تعلم الخدمة.

المنهج والإجراءات

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والتاريخي لدراسة وتحليل البرامج والأنشطة التي نفذها طلبة الجامعة الأردنية في مجال خدمة المجتمع، وطبيعة العلاقة الى تربطها بالتوجهات الايجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وذلك بالرجوع الى التقارير والتعليمات والوثائق المتاحة الخاصة بخدمة المجتمع منذ عام 1999 ولغاية 2017. فتناولت الدراسة البرامج والأنشطة التي نفذها الطلبة في مجال خدمة المجتمع ومدى إسهامها في تحقيق تلك التوجهات والأهداف في ضوء التقارير الخاصة بانجازات مركز خدمة المجتمع في الجامعة الاردنية. بالإضافة الى مراجعة الدراسات والأدبيات ذات العلاقة بدور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع وتحقيق اتجاهات التنمية المستدامة.

النتائج:

أولاً: فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الأول للدراسة والمتمثل برصد برامج وأنشطة خدمة المجتمع التي تنفذها الجامعة الأردنية والموجهة لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة، فقد توصلت الدراسة الى ما يلي:

دور الجامعة الأردنية في خدمة المجتمع

أولت الجامعة الأردنية اهتمامها بخدمة المجتمع منذ فترة بعيدة وذلك من خلال مراكز ووحدات إدراية متخصصة في هذا المجال لتتولى مهام الادارة والتخطيط والإشراف المباشر على الخدمات المتنوعة التي تلبي احتياجات المجتمع وتسهم في تنمية:

مركز الاستشارات والتدريب: يظهر دور واهتمام الجامعة الأردنية، والتي تأسست عام (1962) لتكون أول مؤسسة تعليمية بحثية شاملة في الأردن، في مجال خدمة المجتمع وتحقيق التنمية والتواصل والتشبيك مع مؤسسات المجتمع على المستوى المحلي والوطني؛ فقد أسست الجامعة عام (1981) مركز الاستشارات والتدريب الذي يعمل على تطوير ومراجعة الخطط التدريبية والبرامج والدراسات و الاستشارات، وتتمثل رؤية المركز في الريادية بتقديم خدمات التدريب والاستشارات والدراسات وتوثيق التعاون مع الشركاء استجابة للاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.

مكتب خدمة المجتمع:

منذ عام 1999 استحدثت الجامعة الاردنية متطلب خدمة المجتمع كشرط من شروط التخرج لطلبة البكالوريوس، وأنشئت آنذاك مكتباً لخدمة المجتمع في بداية العام الجامعي 2000/1999 وجاء إنشاء المكتب بقرار رئيس الجامعة رقم 12337/1/2/13 وتم إقراره من مجلس العمداء في جلسته رقم (99/223) تاريخ 1999/9/12 وقد نص قانون الجامعات الأردنية الموحد رقم (9) للعام (1987) على أن الجامعة مؤسسة وطنية للتعليم الجامعي والبحث العلمي تهدف الى خدمة المجتمع الأردني وتلبية حاجاته والإسهام في خدمة المجتمع العربي (العمري، 1995). ثم صدرت فيما بعد تعليمات «الأسر الجامعية وخدمة المجتمع» الصادرة عن رئيس الجامعة بموجب قراره رقم 14372/51/1/7 تاريخ 1999/10/11 (تقرير مكتب خدمة المجتمع، 2004-2005) وأصبحت خدمة المجتمع متطلباً إجبارياً (دون رسوم) على جميع طلبة البكالوريوس وتولى المكتب مهام الاشراف على تنفيذ برنامج خدمة المجتمع وتنسيق عمليات التعاون بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع.

مركز تنمية المجتمع المحلي - صويلح: انشئ مركز تنمية المجتمع المحلي في الحي الشرقي من مدينة صويلح عام 2000 بالتعاون مع جامعة مكيجل الكندية McGill University، حيث صدرت فيما بعد تعليمات خدمة المجتمع في الجامعة الأردنية الصادرة عن مجلس العمداء رقم (2002/217) تاريخ 2002/8/12، وهدف المركز الذي استمر العمل فيه لغاية عام 2012 إلى دعم المجتمع المحلي في مناطق الفقر من خلال التمكين الذاتي والتدريب على المهارات المختلفة، وقدم المركز خدمات اجتماعية مباشرة للفقراء ولذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن منطلقاً من ثلاثة محاور تتلخص في الآتي (وكالة عمون الاخبارية: (29 04:08 PM-2011-08:

- محور الخدمات الارشادية والتحويلية وذلك عن طريق استقبال الحالات المختلفة والاستماع إلى قضاياهم ومشاكلهم وتقديم خدمات الارشاد المناسبة لهم أو تحويلهم للمؤسسات ذات العلاقة من خلال شبكة العلاقات التي كان يقيمها المركز مع المؤسسات الحكومية والأهلية.
- محور العمل الاجتماعي، من خلال رعاية المسنين والأيتام وتمكين الأسر المحتاجة وتقديم الخدمات الصحية والبيئية.

- محور الاستشارات القانونية، من خلال توفير الاستشارات القانونية اللازمة لطالبها وخاصة ما تعلق منها بقانوني الأحوال الشخصية والعمل والعمال.
- وقد أسهم المركز في تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع والخدمات التي استطاعت أن تلبي الاحتياجات الفعلية للفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع المحلي وخاصة تلك الضعيفة والمهمشة منها، ومن أبرز البرامج التي نفذها المركز:
- محو الأمية، حيث هدف البرنامج الذي نفذ بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم في ضوء دراسة مسحية في المجتمع المحلي- الحي الشرقي في صويلح، إلى تنفيذ برامج محو الأمية لأبناء الحي من الأردنيين وغير الأردنيين من الجاليات العربية التي تقيم في المنطقة، إضافة الى برنامج أخر لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.
- برنامج المشاهدات، بالتنسيق مع محكمة صويلح الشرعية من خلال توفير الاجواء الأسرية المناسبة وتهيئة الظروف لتمكين الأزواج المطلقين من رؤية أبنائهم، ومحاولة إصلاح ذات البين وتمكن المركز من إعادة أواصر الحياة الزوجية لعدد من الأسر.
- رعاية المسنين، متابعة الأوضاع الاجتماعية والنفسية والصحية للمسنين من خلال اللقاء الاسبوعي المتكرر، إضافة الى برنامج المتابعة الصحية لمرضى الضغط والسكري بواقع يومين في الأسبوع، حيث بلغ عدد المسنين الذين استفدوا من البرنامج بشكلٍ سنوي (1080) مسن.
- بناء وترميم المنازل، نفذ البرنامج بالتعاون مع مؤسسة هابيتات، حيث كان ينفذ البرنامج كل يوم اثنين من كل أسبوع وهدف إلى مساعدة الأسر الفقيرة في إعادة ترميم منازلها وصيانتها للوصول الى مستوى صحي جيد، حيث شاركت الأسر المستفيدة أيضاً والتي بلغ عددها نحو المائة في أعمال الصيانة والترميم.
- حملات توزيع الأغذية والملابس للأسر الفقيرة بناءاً على دراسات ميدانية ومسوح اجتماعية دورية كان ينفذها المركز في المنطقة.
- برامج التوعية والتثقيف، فقد نفذ المركز مئات المحاضرات التوعوية في مختلف القضايا الصحية والاجتماعية والقانونية التي استهدفت مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

هذا وقد أسهم المركز- الذي كان يشرف على إدارته معهد العمل الاجتماعي في الجامعة- في تحقيق العديد من أهداف التنمية المحلية من خلال استهدافه للفئات الضعيفة

والمهمشة، وكان يعد بمثابة المتنفس لأهالي المنطقة، إلا أن قرار الجامعة بإلغاء المركز عام 2012 ونقل كوادره العاملة إلى الجامعة بسبب عدم مقدرة الجامعة على استدامته مالياً، كان له أثراً كبيراً في تراجع دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي حيث أن منطقة صويلح تقع ضمن لواء الجامعة الذي تتبع له أيضاً الجامعة الأردنية.

أما على مستوى تنفيذ برامج خدمة المجتمع فقد كان لتعليمات خدمة المجتمع في العام 2003/2002 وهي تعليمات معدلة لتعليمات الأسر الجامعية وخدمة المجتمع، الأثر الايجابي في تفعيل أداء متطلب خدمة المجتمع على مستوى الجامعة والمجتمع، حيث كان من أهم أهدافها إطلاع الطلبة على أوضاع مجتمعهم بأفراده وقطاعاته المختلفة وتحفيزهم على تقديم خدمات مناسبة للمجتمع، إضافة إلى تدريب الطلبة على تحمل المسؤولية وإنجاز الأعمال حسب الخطة الموضوعة لإنجازها وبأقل جهد وتكلفة، وتوليد حس الالتزام لديهم بالمشاركة الفعالة في خدمة المجتمع. وقد أتاحت هذه التعليمات للطلبة العمل في مجال الخدمة لمدة يوم عمل كامل على الأقل ويمكن للطلبة الراغبين الاستمرار في تنفيذ برامج لخدمة المجتمع والتطوع لفترات أطول حيث اتاحت الجامعة لهؤلاء الطلبة فرصة التميز في خدمة المجتمع ووضع اسمائهم في قائمة الطلبة المتميزين في خدمة المجتمع (تعليمات خدمة المجتمع في الجامعة الأردنية: 2002).

وقد نفذ المكتب عشرات البرامج والحملات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والبيئية ضمن عشرات الآلاف من الساعات التطوعية التي قضاها الطلبة، والتي أبرزها البرامج والمشاريع التي استهدفت الفئات الضعيفة والمهمشة والتي تصب أيضاً في تحقيق التوجهات الايجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة والتي نفذت آنذاك (تقرير مكتب خدمة المجتمع، 2004-2005):

- الصديق، بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب وهو يعنى بالأطفال المعرضين للخطر والذين يعانون من مشاكل اجتماعية واقتصادية وأسرية، حيث هدف المشروع لتكوين صدقات بين هؤلاء الاطفال وطلبة الجامعة من أجل توجيههم إيجابياً ولتحقيق تكيفيهم الاجتماعي مع الأوضاع التي يعيشونها.
- التوعية والوقاية من مرض الإيدز، حيث هدف البرنامج الى تدريب الطلبة ليكونوا قادرين على تدريب غيرهم من الطلبة حول كيفية الوقاية من المرض، وتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع وزارة الصحة ومشروع «إمباكت».

- من طالب إلى طالب، وهدف الى مساعدة الطلبة لزملائهم في الجانب الأكاديمي كل حسب تخصصه وقدراته، بالاضافة الى تناول بعض الموضوعات كالتدريب على المهارات الحياتية، والاسعافات الأولية وصحة الفم والأسنان وإضرابات النطق.
- زارعو البسمة، وكان الهدف من وراء المشروع تنظيم زيارات دورية أسبوعية لدور الرعاية للأطفال المعوقين والأيتام وكبار السن وتقديم خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية لتلك الفئات وتفقد أوضاعهم والترفيه عنهم.
- نسائم أمل، وتضمن البرنامج تنظيم زيارات دورية لمرضى السرطان وتحديداً فئة الأطفال بإشراف مختصين، وذلك من خلال الجلوس مع المرضى والأطفال المصابين بالسرطان وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهم.
- أنا إنسان، هدف المشروع إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة من الطلبة بمجتمع الجامعة، وتقديم خدمات الدعم الاجتماعي والنفسي لهم والاهتمام بهم وإشراكهم في الفعاليات المختلفة التي تنظمها الجامعة.
- الحد من العنف العائلي، تنظيم محاضرات توعية وتثقيف لطلبة المدراس لتوعيتهم بأسباب العنف الأسري ومظاهره وكيفية الوقاية والتعامل مع حالات العنف والإبلاغ عنه.
- ما أمكن، ومشروع تطوعي بدعم من منظمة «اليونسكو» هدف إلى التدريس في مجال محو الأمية لأفراد المجتمع في المناطق النائية بالتركيز على مكافحة الأمية لدى السيدات، وتدريس طلبة المدارس عدداً من المقررات الدراسية في بعض المناهج الدراسية كاللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية...
- حملات التبرع بالدم، حيث أسهمت تلك الحملات في توفير الدم بشكلٍ كافٍ في مستشفى الجامعة والمستشفيات الأخرى.
- إعادة التدوير، وهو مشروع بيئي يهدف الى زيادة وعي الطلبة بأهمية المحافظة على البيئة.

هذا وقد نفذت عشرات البرامج والمشاريع التي صقلت من قدرات الطلبة وأكسبتهم العديد من المهارات ونمت من رغبتهم في خدمة الفئات الضعيفة والمهمشة بهدف التخفيف من معاناتها والرغبة في تحسين واقعها.

أما على مستوى الجامعة فقد استمر العمل في مكتب خدمة المجتمع الذي كان يتبع لمعهد العمل الاجتماعي لغاية صدور»تعليمات النشاطات الطلابية وخدمة المجتمع في الجامعة» الصادرة عن مجلس الجامعة في جلسته رقم (2014/7) تاريخ (2014/12/28)، والتي كان لها العديد من الانعكاسات السلبية على المفهوم الفعلي لخدمة المجتمع، فقد ألزمت المادة (5) من هذه التعليمات الطلبة بالمشاركة بنشاطين على الأقل في كل فصل دراسي لتسجيل نقطتين في خدمة المجتمع ولا يجوز تأجيل هذه الانشطة إلا بموافقة العميد (عميد شؤون الطلبة) إذا اقتنع بالعذر وبخلاف ذلك يوقف تسجيل الطالب للفصل التالي، كما ألزمت التعليمات الطالب بزراعة شجرة واحدة على الأقل خلال حياته الجامعية في أماكن تحددها الجامعة.

ويأتي الضعف في هذه التعليمات كونها لم تحدد تعريفاً دقيقاً وواضحاً لمفهوم خدمة المجتمع وأعدت الخدمة جزءاً من النشاط الطلابي الذي تم تعريفه وفق هذه التعليمات على النحو التالي: «بأنه أي نشاط يقر وفقاً لأحكام هذه التعليمات سواء أكان ثقافياً أو فنياً أو رياضياً أو ترفيهياً أو خدمة المجتمع، أو مبادرة أو محاضرة أو ورشة عمل أو ندوة أو مشاركة في البطولات التي تنظمها الجامعة أو زيارة لمنطقة معينة أو أي فعالية أخرى، ويكون لكل نشاط نقطة واحدة لأغراض هذه التعليمات» (تعليمات الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع: 2014). حيث اختلط مفهوم النشاط الطلابي وما يتضمنه من فعاليات بمفهوم خدمة المجتمع وأصبح الواقع يفرض على الطلبة المشاركة في أنشطة كالمحاضرات والندوات والمسابقات... من باب أداء متطلب خدمة المجتمع، فلم تحدد التعليمات طبيعة أنشطة خدمة المجتمع مما كان له الأثر السلبي على تفعيل المشاركة الطلابية في أنشطة خدمة المجتمع الموجهة خارج إطار الجامعة مع المؤسسات العاملة في مجال التنمية وخدمة الفئات الضعيفة والمهمشة.

مركز تنمية وخدمة المجتمع:

استمر العمل بالتعليمات السابقة إلى أن تم إصدار تعليمات مركز تنمية وخدمة المجتمع عام 2017، الصادر بقرار رئيس الجامعة رقم (2017/1023) تاريخ 2017/6/20. ومن ثم أسس خدمة المجتمع في الجامعة الأردنية لسنة 2017 الصادرة عن مجلس العمداء بقراره رقم (2017/1480) تاريخ 2017/11/27 سنداً للمادة (8/هـ) من (تعليمات منح درجة

البكالوريوس في الجامعة الأردنية). ويهدف المركز إلى تنظيم أنشطة خدمة المجتمع على مستوى المجتمع الجامعي والمجتمع المحلي ومتابعتها والإشراف عليها، والتنسيق والتواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة لتوفير الفرص لطلبة الجامعة والعاملين لتنفيذ أنشطة خدمة المجتمع، والتوصية بعقد مذكرات التفاهم أو اتفاقيات التعاون في مجال خدمة المجتمع مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية العاملة في مجال التنمية، والمشاركة بعقد نشاطات وبرامج خدمة مجتمعية، والتشبيك والتشارك مع مؤسسات المجتمع لتنمية روح التعاون وتحمل المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والجامعة.

هذا وقد استطاعت الأسس الجديدة لخدمة المجتمع حسم مسألة الخلاف في تعريف مفهوم الخدمة للحيلولة دون حدوث التداخل بين مفهوم الخدمة والنشاط الطلابي، من أجل إعادة المفهوم إلى ما كان عليه سابقاً وتأدية أنشطة وبرامج ومشاريع تقع في صميم خدمة المجتمع وتهدف الى تلبية احتياجاته وحل مشاكله قد الإمكان، حيث عرّفت خدمة المجتمع بأنها «الانشطة والجهود التطوعية التي ينفذها الطلبة والعاملين في الجامعة بشكل منفرد أو جماعي داخل الحرم الجامعي أو خارجه، أو مع مؤسسات المجتمع في المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو التعليمية أو الصحية أو البيئية أو الثقافية أو الفنية أو الرياضية من خلال البرامج والمشاريع التي تلبي الاحتياجات الفعلية للأفراد والجماعات التي تخدمها تلك المؤسسات».

ووفق الأسس الجديدة لخدمة المجتمع فإن إجراءات تنفيذ متطلب خدمة المجتمع تتلخص على النحو التالي:

- تعد خدمة المجتمع في الجامعة الأردنية متطلب تخرج إجباري (بدون دفع رسوم) على جميع طلبة البكالوريوس من كافة التخصصات والجنسيات وبما فيهم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- يسمح للطالب بإنجاز متطلب خدمة المجتمع اعتباراً من السنة الدراسية الأولى.
- يلزم الطالب وفقاً للأسس الجديدة لمتطلب خدمة المجتمع إنجاز (16 ساعة) مقسمة على النحو التالي:
  - البند الأول: (10) ساعات عمل (خدمة مجتمع) على مدار الحياة الجامعية تتمثل بالمشاركة في تنفيذ ساعات عمل تقدم خدمة مجتمعية لجهات مستفيدة.

(تتضمن برامج عمل خدمية وحملات طلابية يقدم الطلبة من خلالها خدمات مجتمعية في المجالات الصحية والتنموية والتعليمية والاجتماعية والترفيهية والرياضية...).

- البند الثاني: (3) أنشطة طلابية على مدار الحياة الجامعية بمعدل (ساعتين للنشاط) تتمثل بحضور نشاطات طلابية (محاضرات، ندوات، احتفالات، نشاطات ثقافية وفنية ورياضية، مؤتمرات،....).
- يعتبر الطالب منجزاً لمتطلب خدمة المجتمع كاملاً بعد استكماله لإنجاز بنود متطلب خدمة المجتمع كاملة ((10) ساعات عمل في خدمة المجتمع بالإضافة إلى (3) أنشطة طلابية على مدار الحياة الجامعية).

- يمكن للطالب المشاركة في حملات زراعة الشجر التي يعتمدها المركز وتعادل للطالب إنجاز خدمة مجتمع (ويتبقى على الطالب إنجاز الأنشطة الطلابية).
- يتم إيقاف تخرج الطالب الذي لم يستكمل إنجاز بنود متطلب خدمة المجتمع كاملاً لحين استكماله إنجاز ما تبقى عليه من بنود المتطلب.

بالاستناد إلى ما سبق فإن برامج ومشاريع خدمة المجتمع التي تتبناها الجامعة الأردنية تقع ضمن المحاور الرئيسة التالية:

- **محور التعليم:** ويتضمن المحور العمل على تنفيذ البرامج والمشاريع التي تفي بالاحتياجات التعليمية والتربوية للمجتمع، كبرامج محو الأمية، وبرامج تمكين طلبة المدارس في المناهج الأساسية، والبرامج التعليمية الموجهة للفئات الضعيفة كمرضى السرطان وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة الى البرامج الرامية تعزيز بيئة التعلم وجعلها أكثر ايجابية، كتهيئة البنية التحية في المدارس، وتنفيذ الانشطة اللامنهجية مع طلبة المدارس الأقل حظاً في محافظات المملكة (مبادرة مدرستي)، وبرامج التعلم من خلال اللعب (متحف الأطفال الأردني).
- **محور الصحة:** ويتضمن هذا المحور التركيز على الاحتياجات والقضايا الصحية الملحة، من خلال تنظيم البرامج وحملات التوعية والتثقيف الصحي الموجه للأفراد المجتمع وطلبة الجامعة وطلبة المدارس، كتنظيم الأيام الطبية المجانية في المجتمعات الفقيرة وللفئات الضعيفة من الايتام والمعوقين وكبار السن والأطفال في

مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وحملات التوعية الصحية بالأمراض المزمنة، والوقاية من الايدز، والكشف المبكر لسرطان الثدي، والوقاية من المخدرات والأمراض الموسمية كالانفلونزا وأخطار التدخين (سلسلة حملات التوعية الصحية بعنوان صحتي حياتي...).

- **محور التنمية:** يتضمن العمل مع مؤسسات تنموية محلية ودولية ضمن برامج معدة للفئات التي تخدمها تلك المؤسسات، كالعمل مثلاً مع تكية أم علي في برامجها الموجهة لإطعام أفقر الفقراء وبرنامج الدراسات المسحية للأسر الفقيرة، وبنك الملابس الأردني، وبرنامج مؤسسة كويس سكوب «الصديق» الموجهة للتعامل مع الأطفال المعرضين للخطر، ومؤسسات رعاية كبار السن، والايتام... وبرامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجهة للنساء والفقراء والشباب ومختلف الفئات والشرائح الاجتماعية التي تستهدفها تلك المؤسسات. بحيث يكون التطوع في هذه المؤسسات مبني على تلبية احتياجات محددة لتلك الفئات في ضوء خطة تعدها المؤسسات ويلتزم الطلبة بتنفيذها بعد خضوعهم لتدريب مسبق لآلية العمل مع تلك الفئات.
- **محور الخدمات العامة:** ويتضمن هذا المحور العمل في البرامج والأنشطة التطوعية داخل الجامعة ومع مؤسسات المجتمع كتنظيم الفعاليات العلمية والرياضية والترفيهية والثقافية والاجتماعية، والحملات البيئية، وتأدية الأعمال التطوعية مع المؤسسات في المناسبات والاحتفالات العامة كالأعياد الدينية والوطنية وإفطارات شهر رمضان، وتوزيع المعونات العينية على الأسر المحتاجة، والعمل التطوعي في مرافق وكليات الجامعة، كالعمل في مكتبة الجامعة والمستشفى، والمختبرات والدوائر والمشاغل... في ضوء الاحتياجات التي تقتضيها تلك المؤسسات.
- **محور التدريب وبناء القدرات:** يتضمن هذا المحور العمل على تحديد الاحتياجات التدريبية للطلبة المتطوعين مع مركز تنمية المجتمع، وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل التي تفي بتلك الاحتياجات بهدف رفع سوية آدائهم في تنظيم وإدارة وتنفيذ وتقييم البرامج والأنشطة التطوعية التي يقوم الطلبة على تنفيذها.

ثانياً: وفيما يتعلق بالإجابة على سؤال الدراسة الثاني «ما علاقة البرامج والأنشطة التي تنظمها الجامعة الأردنية في مجال خدمة المجتمع والموجهة لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة بالتوجهات الايجابية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة؟»

تبين من المراجعة النقدية للتقارير والتعليمات والبيانات الأولية المتاحة أن السياسة العامة لمتطلب خدمة المجتمع في الجامعة الأردنية تنطلق من تنفيذ برامج وأنشطة ومشاريع تلبي احتياجات الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع الأردني، وتحديداً تلك الضعيفة منها، حيث أن جهود الخدمة تتمحور حول البرامج والخدمات الاجتماعية الموجهة للفئات الضعيفة كالفقراء والأيتام والمرضى وكبار السن والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء ضمن الظروف الخاصة، بالإضافة الى برامج تطوعية تحرص على حماية البيئة والمحافظة عليها ضمن ما هو متاح من موارد وإمكانيات، وهذا بحد ذاته يلتقي مع التوجهات العامة والجهود التي تبذلها منظمات اللأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرامية الى تحقيق السلام والرخاء والعدل في العالم وحماية حقوق الانسان.

فالقائمين على تنفيذ هذه البرامج لا يدركون حقيقة مقدار ومدى المساهمة الفعلية التي يمكن أن تحققها تلك الجهود التطوعية والتي تقدر بمئات الآلاف من الساعات التي يقضيها الطلبة في العمل مع هذه الفئات، فالجهد المبذول لا زال جهداً غائباً لعدم ربطه بطبيعة الانجازات المحققة، حيث يقاس الانجاز عادة بعدد الساعات التي تنفذ بها تلك البرامج وعدد الطلبة المساهمين فيه دون الأخذ بعين الاعتبار المخرجات الحقيقية الناتجة عن هذا الجهد، فعلى سبيل المثال لا تقاس حملة زراعة الاشجار بعدد الاشجار التي تمت زراعتها ونوعيتها وبالمساحة الجغرافية التي تمت تغطيتها وبالأثر البيئي الذي يمكن أن يتحقق، وإنما بعدد الطلبة المشاركين في الحملة وعدد الساعات التي تم تنفيذها، وكذلك الأمر بالنسبة لحملات فرز الملابس والحملات الصحية وزيارات دور الرعاية وغيرها من البرامج، فالجهود المبذول لا يقدر بعدد الأفراد المستفيدين من هذه البرامج والحملات وطبيعة الاستفادة المحققة وتأثيرها عليهم ومدى الحاجة التي يمكن أن يلبيها هذا الجهد. والاستمرار حقيقة بتجاهل توثيق هذا النتائج ووضع مؤشرات تقيس المدخلات وأخرى لقياس المخرجات من شأنه أن يقلل ويغيب الدور الفعلي الذي تبذله الجامعة في خدمة المجتمع، ومدى إسهامها في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية على المستوى المحلي وبالتالي عدم الاكتراث بالجهد المبذول والتقليل من إعتباره مساهمة حقيقة في إحداث التنمية.

فقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة بتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة عن طريق

تعزيز ثقافة التطوع منذ القدم، فأسست عام (1970) برنامج متطوعي الأمم المتحدة بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والذي يهدف الى دعم التنمية البشرية من خلال حشد المتطوعين وتشجيعهم، ويركز على قضايا التنمية المستدامة والسلام. كما ووضعت الأمم المتحدة عدداً من الأهداف الانمائية وتضم مجموعة من الأهداف الخاصة بالفئات الضعيفة والمهمشة بالمجتمع، فالهدف الرابع يشمل تحفيض معدل وفيات الأطفال والهدف الخامس الى تحسين الرعاية الصحية للأم في حين يضم الهدف السادس مكافحة فيروس الإيذر لنقص المناعة والملاريا وغيرها (الأمم المتحدة، 2010).

ويشير تقرير الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية في البلدان العربية لعام (2011) أن مجموعة بلدان المشرق العربي وتضم كل من (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان، مصر) عليها أن تكيف ظروفها الداخلية مع هذه الأهداف الإنمائية خاصة فيما يتعلق بالتعليم وزيادة معدلات الالتحاق به وكذلك اهداف العمل والفقر وتمكين المرأة، وتكمن أولوية هذه الأهداف حسب تقرير الأمم المتحدة الى التعليم والصحة والأمراض غير المعدية (الاسكوا، 2011). وهناك عوائق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي المنطقة العربية بحسب التقرير، وهذه العوائق وردت في تقارير سابقة للأمم المتحدة عن اهداف الألفية للعام (2005) إلا أنها لا تزال قائمة وتزايدت في بعض المناطق ومن أبرزها ضعف التكامل الإقليمي والشراكات التنموية ومشكلة توفر البيانات ونوعيتها ومسألة البحث العلمي في خدمة التنمية؛ فعملية التنمية هي أحد أهم محركات التطور المجتمعي. ويشير التقرير للعام (2011) أن مجموعة بلدان المشرق والتي تحتل لبنان فيها المرتبة الأولى وبترتيب (71) عالميا والأردن المرتبة الثانية في هذه المجموعة وبترتيب (95) عالمياً الى ان رغم اعتماد القطاع العام في المجال الصحي بالأردن والذي يحقق فعالية أكبر في الجانب الوقائي والرعاية الصحية الأولية الا أن هناك قضايا أخرى لا تزال لا تحظى بالاهتمام الكافي ويجب ان يتم ايلائها مرتبة عالية ضمن هذه الأهداف الإنمائية مثل قضية الإعاقة. فهناك ضرورة لتكييف الأهداف الإنمائية للألفية وطنياً ووضع مستويات انجاز ومؤشرات تناسب الخطط الوطنية خاصة بالنسبة لهدف التعليم لوجود تضاؤل الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي لبلدان هذه المجموعة (الاسكوا، 2011).

ويظهر دور المملكة الأردنية الهاشمية في دعم الفئات الضعيفة والمهمشة من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي يتم اعتمادها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

والأهداف الانمائية للألفية، فقد قامت المملكة على تحديث الاستراتيجية للفقر بقصد خفض المستوى وتوفير الحماية الاجتماعية؛ فدعم برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية خلال عام (2016) تنفيذ وتمويل (1235) مشروعا صغيرا للأسر الفقيرة في جيوب الفقر، وتنفيذ (170) مشروع بنى تحتية ضرورية لتحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة خاصة الفقيرة منها. فحسب أهداف التنمية المستدامة لوثيقة الأردن (2025) فيكمن الهدف الأول بالفقر، والثاني القضاء على الجوع، والثالث الصحة الجيدة، في حين يضم الهدف الخامس المساواة بناء على النوع الاجتماعي (وزارة التخطيط الأردنية، 2017).

تظهر هذه الدراسة أن الجامعات تحقق من خلال وظيفتها في خدمة المجتمع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية فمثلا أظهرت دراسة الحرون (2015) دور جامعة مدينة السادات تجاه خدمة المجتمع في مجال ارسال قوافل طبية للكشف عن الحيوانات الحقلية، وتفعيل برامج التعليم المفتوح وتقديم الاستشارات العلمية لبعض المؤسسات والمصانع. وأظهرت دراسة الحربي (2012) دور جامعة جازان في رعاية اسر المسجونين في المجتمع المحلي وإعادة تأهيلهم، إضافة لدور الجامعة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء المجتمع المحلي خاصة في مجال التربية الخاصة، كما وتسهم الجامعة في عقد الاتفاقيات مع مؤسسات المجتمع المحلي مثل الصندوق الخيري لمساعدة محدودي الدخل والمتعافين من الإدمان والخارجين من السجون، وفي برامج رعاية الاسرة والطفولة والبرامج التوعوية والوقائية.

أما دور الجامعة الأردنية في هذا المجال فقد أظهرت التقارير الصادرة عن مركز خدمة المجتمع تنوع البرامج والنشاطات المجتمعية لتشمل ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المعرضين للخطر الايتام وكبار السن ومرضى السرطان وغيرها من الفئات الضعيفة بالمجتمع؛ لكن يجب الإشارة الى ضرورة أن تكون هذه البرامج والنشاطات أشمل و اوسع ولفترات أطول وأن يكون هناك تعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية بهذه الفئات المعرضة للخطر ومؤسسات التعليم العالي وبذلك يكمل كل منها وظيفته التنموية والحضارية.

ثالثاً: وفيما يتعلق بالاجابة على السؤال الثالث «ما المجالات الممكنة لتطوير البرامج والأنشطة التي تنظمها الجامعة الأردنية في مجال خدمة المجتمع والموجهة لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة؟»

لكي تقوم الجامعات بوظيفتها الحضارية في نشر المعرفة من خلال التعليم والبحث

العلمي وتحقيق خدمة المجتمع بواسطة تنفيذ مختلف الأنشطة والبرامج والمشاريع لابد من وجود الكثير من العناصر التي تسهل وظيفة خدمة المجتمع للجامعات. فحسب (Purwadi & Trantra, 2007) يجب أن يتوفر لدى المؤسسات التعليمية الهوية الذاتية من رؤيا واضحة وأهداف ومهام وإدارة داخلية ووحدة لدعم الطلبة، إضافة لمنهاج دراسي واضح وكادر تعليمي كفؤ وكليات تعليمية ودعم كاف ونشر للأبحاث، مع توفر هذه القاعدة الأساسية تستطيع أي جامعة أن تقوم بمهمة خدمة المجتمع والوقوف على اهم العقبات التي يواجهها ومحاولة إيجاد حلول فاعلة لها.

وتقترح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2007) (OECD) مجموعة من المعايير يجب الاخذ بها عند تقييم دور الجامعات في تحقيق التقدم المجتمعي على الصعيد المحلي والمناطقي، ولعل من أهمها خلق المعرفة من خلال الأبحاث المتقدمة واستخدام التكنولوجيا ونقل هذه المعرفة للمجتمع عن طريق التعليم وتطوير الموارد البشرية، أما العنصر الثالث فهو عدد مراكز الأبحاث المحلية والأوروبية التي تم تأسيسها بمساعدة الجامعات ودرجة مساهمة الجامعات في تحقيق التقدم البيئي والثقافي والاجتماعي. في حين ترى المجموعة الأوروبية (2004) (European Commission) أهمية قيام الجامعات بتعزيز وتحسين مبادراتها المحلية من خلال ابحاثها في تحقيق خدمة المجتمع وتحقيق التقدم المجتمعي، بالإضافة الى تعزيز المشاريع والنمو وتطوير الاعمال، والمساهمة في تطوير رأس المالي البشري المحلي والمهارات، إضافة الى تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال التجديد وتحقيق التطور الثقافي (Albulescu & Albulescu, 2014).

تبين نتائج الدراسة الى ضرورة اظهار دور الجامعات في خدمة المجتمع المحلي، فأشارت نتائج دراسة محافظة (2011) عن الجامعة الهاشمية الى ضرورة اعلام أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالمجالات التي تقدمها للمجتمع وأهمية ربط مشاريع الأبحاث العلمية في الجامعة بحاجات المجتمع وقضاياه وانشاء مراكز للبحوث الإدارية والاقتصادية والطبية لتدريب القائمين عليها، ودراسة مساعدة (2015) في جامعة الزرقاء أكدت على ضرورة الاهتمام بمحور الاستشارات وتقديم الخبرات للمجتمع المحلي. وأكدت محمد (2010) في دراستها في جامعة بنها على أهمية الشراكات ما بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية المختلفة لمساعدتها في التسويق للخدمات المجتمعية التي تقدمها الأولى، كما وأكدت الدراسة على أهمية الحصول على دعم إضافي لتحقيق هذه الخدمات لتطبيق الخطط وتحقيق الأهداف والتقييم لتطوير نوعية هذه الخدمات.

مناقشة النتائج

خضعت وظيفة خدمة المجتمع منذ نشأتها لتباين في الاتجاهات، ففي حين رفضها البعض منذ بداياتها بحجة ضرورة أن تركز المؤسسات التعليمية على وظيفتها البحثية العلمية البحتة بعيداً عن أي تدخل خارجي، بالمقابل رأى المؤيدين لوظيفة الخدمة العامة أو ما يسمى الآن بخدمة المجتمع أن تزايد المشكلات الاجتماعية خاصة مع التقدم التقني والحضاري والصناعي يتطلب جهود الجامعات كافة لإجراء الدراسات والأبحاث العلمية وتطبيق النتائج وإيجاد الحلول لهذه العوائق. وتظهر الأدبيات المختلفة أن وظيفة خدمة المجتمع تعتبر عنصراً أساسياً في معظم الجامعات من خلال توظيفها للمراكز المعنية بتحقيق ذلك وتدريس مساق خدمة المجتمع لمرحلة البكالوريوس على الأقل.

فالناظر للدور الذي تقدمه الجامعة الأردنية في خدمة المجتمع، يدرك تمام الادراك أهمية ما تقوم به وظيفة خدمة المجتمع ومقدار الجهد الكبير المبذول في تحقيق العديد من مخرجات التنمية دون أن يتم قياسه وتقدير كلفه المادية والمعنوية على المستويين المحلي والوطني، حيث أن البرامج والأنشطة المنفذة تمثل قيمة مضافة إلى ما تقوم به الجهات والمنظمات الحكومية المعنية بتقديم خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، إلا أن القائمين على هذه البرامج مجحفين بحق أنفسهم في عدم حسابهم للكلف المادية والمالية والاجتماعية باعتبارها مدخلات للجهود التي تبذل في خدمة المجتمع وكذلك غياب قياس أو تقدير الآثار والنتائج التي يمكن أن تتحقق على الصعيد الوطني.

فقد أظهرت مراجعة البرامج والأنشطة المنفذة في هذا المجال، الدور المحوري الهام الذي يمكن أن تؤديه الجامعة باعتبارها أحد أهم المؤسسات التعليمية في الدولة، بما تقديم من خدمات يمكن أن تلبي احتياجات الفئات الأضعف في المجتمع من أفراد وجماعات، حيث أدكت نظرية الأعمدة المتوازنة أن ما تقدمه الجامعة من خدمات اجتماعية وأخرى رعائية للفئات المحتاجة يتمم ما تقدمه الدولة لمواطنيها في هذا المجال ولا يتعارض معه، ويحقق نوعاً من الرفاهية المحتملة لتلك الفئات.

وهذا يتفق أيضاً مع ما أكدت عليه نظرية السلم الامتدادي في أن الجهود والأنشطة والبرامج التطوعية المقدمة من الجامعة في مجال خدمة المجتمع للفئات والمجموعات

الأضعف يمكنها سد الثغرات الناتجة عن ضعف الإمكانات والموارد المحدودة للمؤسسات الحكومية المعنية بتوفير احتياجات تلك الفئات أصلاً، حيث ترفع مساهمة الجامعة في هذا المجال من الحد الأدنى لمستوى الخدمات المقدمة وتعد بمثابة الامتداد لما تقدمه المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

وبالرغم من محدودية موارد الجامعة وإمكاناتها في هذا المجال إلا انها غالباً ما توجه خدماتها لدعم فئات ومناطق محددة أيضاً، بحيث تسهم هذه الخدمات النوعية المقدمة في التخفيف من حدة المشاكل التي تواجهها تلك الفئات ولا تسهم في حلها جذرياً، فهي بمثابة الجهود الوقائية لتسكين الوضع وللحيلولة دون تفاقمه، لتتمكن الجهات المعنية من معالجته.

الاستنتاجات والتوصيات

لا يزال هناك عدة عوائق تواجه مؤسسات التعليم العالي والتي قد تحول دون أدائها لوظائفها ومنها عوائق مالية وأكاديمية من حيث طبيعة البرامج العلمية، إضافة لتداخل الصلاحيات وغياب الاستقرار الإداري والذي بدوره قد يؤدي الى إعاقة أو تأخير خدمة المجتمع، وبالتالي توصي هذه الورقة بمجموعة من التوصيات كآلاتي:

- تطوير برامج خدمة المجتمع عند وضع الخطط والبرامج التنموية على المستوى العام للدولة، وتوجيه الانشطة والبرامج نحو تحقيق أهداف تنموية محددة وقابلة للقياس.
- زيادة اهتمام مؤسسات التعليم العالي بخدمة المجتمع وتقديم الدعم المؤسسي اللازم لتقديم خدمات ذات نوعية مميزة في خدمة الفئات المحتاجة.
- أن يتم تخطيط الانشطة والبرامج في ضوء الاحتياجات الفعلية للفئات الضعيفة والمهمشة.
- العمل على تطوير مؤشرات لقياس الاداء والأثر الناتج عن برامج وأنشطة خدمة المجتمع التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.
- التوعية بأدوار الجامعات في خدمة المجتمع من خلال البرامج والأنشطة التي تقوم بها عبر وسائل الاعلام المختلفة.
- تفعيل الشراكة بين المؤسسات المختلفة ومؤسسات التعليم العالي بهدف انجاز وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع.

- اجراء دراسات مقارنة بين مختلف مؤسسات التعليم العالي التي تؤدي وظيفة خدمة المجتمع بغرض الاستفادة من خبرتهم في هذا المجال وتطبيقها.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- الأمم المتحدة، (2010). تقرير عام (2010) عن الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، الولايات الامريكية.
- الحربي، قاسم (2012). دور جامعة جازان في تنمية وخدمة المجتمع المحلي: دراسة ميدانية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (55) السعودية.
- الحرون، منى (2015). دور جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع المحلي (دراسة تقويمية)، دراسات تربية في التربية وعلم النفس، العدد (68) السعودية.
- الرشود، عبد الله (2007) آليات تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني، دراسة ميدانية مطبقة على مديري جمعيات ومنظمات العمل الخيري بمنطقة الرياض، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية (ص ص 3320-3371) جامعة حلوان، القاهرة.
- الرشيد، محمد (2005). دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- الرواشده، علاء (2011). دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهه نظر اعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الشخصية لديهم، جامعة البلقاء التطبيقية نموذجا، مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الاول.
- الطراونة، إخليف (2014). رؤى وأفكار في التعليم العام والعالي، دار أمجد للنشر، عمان، الأردن.
- العاجز، فؤاد (2002). دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة، المؤتمر السنوي العاشر: الجامعة وقضايا المجتمع العربي في عصر المعلومات، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة والتعليم وجامعة الزقازيق، القاهرة، 207-244.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (2011). تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات الامريكية.
- بينو، حنان (2017). درجة الانفتاح على التغيير في الجامعات الأردنية وعلاقتها بمستوى خدمة المجتمع لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
- جامعة القدس المفتوحة، (2004). مدخل الى الخدمة الاجتماعية، ط2، عمان.
- سعيد، فيصل وآدم، بشرى (2016). تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.
- طوقان، خالد (2006). تطوير التعليم العالي، 173-194، استراتيجيات التعليم العالي في الأردن، مراجعة: محمد حمدان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عاقل، نبيه (1989). دور الجامعة في تطور المجتمع العربي وتحديثه، دراسات في التعليم العالي، تحرير: محمد شاهين، وزارة التعليم العالي، عمان، الأردن.
- عامر، طارق (2012). الجامعة وخدمة المجتمع: توجهات عالمية معاصرة، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- كروسون، باتريشيا (1986)، الخدمة العامة في التعليم العالي: الممارسات والأولويات، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- محافظة، سامح (2011). «دور الجامعة الهاشمية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها»، المؤتمر العلمي الرابع لكلية العلوم التربوية بجامعة جرش (التنمية والمجتمع: الحاضر والمستقبل)، كلية العلوم التربوية، جامعة جرش، 902-922.
- مساعده، ماجد (2015)، «دور جامعة الزرقاء في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها»، مجلة الثقافة والتنمية، العدد (99)، مصر.
- مكتب خدمة المجتمع ومعهد العمل الاجتماعي (2011). تقرير مكتب خدمة المجتمع للعامين 2010-2011 (تقرير غير منشور)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مكتب خدمة المجتمع، (2004-2005). هدفنا تميز وتواصل في خدمة المجتمع الأردني، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- وزارة التعليم العالي السعودية (2014). الوظيفة الثالثة للجامعات، وزارة التعليم العالي، الادارة العامة للتخطيط، السعودية.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Albulescu. I. and Albulescu, M. (2014). The University in the community. "The university's contribution to local and regional development by providing educational services for adults," Social and Behavioral Sciences, No.142.
- Buchanan, R. et al., (1997). Medicaid home and community-based care waiver programs: providing services to people with AIDS, Health Care Financing Review, Washington, USA, Vol. 18, Is. 4.
- Clinton, Ide (2011). Business students' experience of community service learning, Asia-Pacific Journal of Cooperative Education, 12(1).
- Colby et.al. (2009). From community service to service-learning leadership: a program perspective," New Horizons Education, Vol. 57, No. 3 (special issue).
- Heller, A. (1999). A theory of modernity, Massachusetts, United States: Blackwell Publishers Inc.
- Jacob W. James, Sutin Stewart E., Weidman John C. and Yeager John L. (2015). Community Engagement in Higher Education "Policy Reforms and Practice", Sense Publishers, Netherlands.
- Lawson, C. (1990). Old age and care giving in a black community, PhD dissertation, USA: University of Florida, Pro Guest dissertations publishing.
- Meinhard, A. & Brown, S. (2010). School community service programs: essential features for success", Journal of Nonprofit and Public Sector Marketing, Vol. 22, Is. 3.
- Mohamad, S. (2010). A futuristic vision for developing the university special units for the service of the community, Future of Arab Education, Cairo, Vol. 17, Num. 67.
- Purwadi, A. & Tantra, D. (2007). The role of Indonesian universities in community development, 11th UNESCO-APEID Conference, Reinventing Higher Education: Toward Participatory and Sustainable Development, Bangkok, Thailand.
- Ritzer, G. & Goodman, D. J. (2004). Modern sociological theory. United States: McGraw- Hill.
- United Nations Department of Economic And Social Affairs-UN DESA (2017). The International Migration Report 2017, United Nations, New York.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization-UNESCO (2017). Education transforms lives, UNISCO, France.

دور هيئة الأمم المتحدة في دعم المرأة الأردنية وتمكينها سياسياً

أ.د. محمد حسن العمايرة
جامعة عمان العربية/ الأردن

د. ابتسام علي الدسيت
جامعة عمان العربية/ الأردن

الملخص

هدفت الدراسة الحالية معرفة توجهات وقرارات وكالة الأمم المتحدة المتعلقة بتحقيق المساواة بين النساء والرجال في مجالات الحياة المختلفة، وتوسيع المساحة المتاحة لصوت المرأة من خلال المشاركة في صنع القرار والمشاركة السياسية الفاعلة، ومعرفة واقع تمكين المرأة سياسياً في الأردن، ومعرفة فيما إذا كانت هناك فجوة بين هذا الواقع وتوجهات وكالة الأمم المتحدة في نظرتها الى تمكين المرأة سياسياً، وتم استخدام الوثائق الوطنية والدولية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة.وقد أظهرت الدراسة الدور الفاعل لهيئة الأمم المتحدة في دعم المرأة وتمكينها سياسياً من خلال قراراتها وتوجيهاتها، وما قامت به من دورات وورش عمل لتدريب النساء القياديات، وبينت الدراسة استجابة الأردن لقرارات هيئة الأمم من حيث العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال التشريعات التي تتناغم مع قرارات هيئة الأمم الداعمة لتمكين المرأة سياسياً، وتطبيق نظام (الكوتا).

وقد أظهرت الدراسة أن نسبة النساء الأردنيات في مجلس النواب(البرلمان)،15.3%، وفي مجلس الأعيان، 15.8%، وفي السلطة التنفيذية 18.0%، وفي مجالس المحافظات، 13.8%، وفي المجالس المحلية، 35.9%. واقترحت الدراسة مجموعة من المقترحات لتمكين المرأة الأردنية سياسياً وفق قرارات الأمم المتحدة.

Role of United Nations Bodies in the progress of Jordanian women's support and women's political empowerment

Abstract

The study aimed at finding out UN Agency's trends and resolutions in relation to introduction of equality between men and women in the different walks of life; expanding areas of women's voice through participation in decision making and effective political participation; identifying reality of political empowerment of women in Jordan; finding out any potential gap between the case and the UN Agency directions in its perception about the women's political empowerment. The national and International documents were used to obtain data and necessary information to this end. The study showed the effective role of the UN Body in supporting women and in women's political empowerment through their resolutions and directions, in addition to workshops it held for women leaders' training.

The study showed response of Jordan to the UN resolutions in terms of introduction of equality between the two genders through the legislations that comply with the UN resolutions in support to the women's political empowerment as well as application of Quota system.

The study showed rate of Jordanian women in the House of Representatives (Parliament) is 15.3%; in the Senate 15.8%; in Executive Branch 18%; in Governorate Councils 13.8%; in local Councils 35.9%. the study made a set of recommendations for Women's Political Empowerment in Jordan in accordance with the UN resolutions.

المقدمة:

عقدت الكثير من المؤتمرات الدولية والإقليمية في القرن الماضي والتي تتعلق بحقوق المرأة بشكل عام، ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية بشكل خاص، ومن أبرزها المؤتمر الذي عقد في بكين عام (1998)، لذلك نشطت الحركة النسائية في دول العالم وخاصة في العالم الثالث من أجل إحياء وتنشيط مقررات المؤتمرات الدولية وتشكيل جمعيات ضغط على الحكومات في بلدانهن (Kourvetares and Dobratz, 2006)، وعملت الكثير من الانظمة الديمقراطية في العالم على توسيع نطاق المشاركة للنساء وإتاحة الفرصة للمواطنين لاختيار ممثليهم بحرية، "لان مفهوم الديمقراطية السليمة يرتكز إلى إسهام المواطنين في جميع المجالات، وبهذا يتولد شعور لدى الافراد بإهمية مشاركتهم فتتعزز بذلك ثقافتهم وسلوكهم السياسي" (الشرعة 1999: 25)

وقد ساهمت الحملات المتتالية التي تقودها المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الملحقة بها في الكشف عن قضايا المرأة والتأسيس لمفهوم جديد هو تمكين المرأة في مختلف المجالات ولاسيما السياسية منها، وقد أكد ذلك تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2014 في استعراضه لمشاركة النساء في البرلمانات الوطنية في بعض الدول العربية. إذ تشير التقارير أنه على الرغم من أن الدساتير والقوانين المعمول بها في معظم البلدان العربية تعطي المرأة حقوقا مساوية لحق الرجل، وعلى الرغم من المطالبات بالمساواة والمصادقة على كل المواثيق الدولية، إلا أن المرأة العربية ما زالت تواجه بعض التحديات التي افقدتها ثقتها في قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة إلا في اضيق الحدود، وعلى الرغم من التقدم الذي شهده وضع المرأة العربية منذ عام 1990 في مجالي الصحة والتعليم، يبقى الواقع مختلفا وخاصة في الحياة السياسية، حيث لا تزال مشاركة المرأة متواضعة في المجالات المختلفة(تقرير التنمية الانسانية العربية،2015).

وإن تمكين النساء سياسياً يتطلب المصادقة على المواثيق الدولية ورفع التحفظات عن كل ما يمس بجوهر الاتفاقيات وموضوعها والهدف منها. فضلاً عن إزالة التناقض البنيوي الذي يعاني منه التشريع، وتعويضه بنصوص قانونية تقر بالمساواة المطلقة بين الجنسين في الحقوق كافة، وتكون أساساً للدستور وقوانين الانتخابات المحددة لأنماط الاقتراع، وقانون العمل، وقانون الأحزاب السياسية. دون ذلك ستبقى الفجوة واسعة بين التوجهات

والقرارات الدولية الدولية، وستبقى المرأة العربية التي تشكل نصف المجتمعات، في حالة من التبعية والشلل وانعدام القدرة على المشاركة الفعالة(بلول،2009).

مشكلة الدراسة:

على الرغم مماحققته المرأة الأردنية من إنجازات في مجالات الحياة المتعددة، ومرور أكثر من نصف قرن على صدور الدستور الأردني الذي منحها حق الترشيح والإنتخاب عام 1974،وما تضمنته القوانين والأنظمة والتشريعات من مساندة ودعم لمسيرتها، وما تم تخصيصه من مقاعد في البرلمان عام 2003، (الكوتا النسائية)، وعلى الرغم من مشاركتها في الدورات البرلمانية: 1989، 1993، 1997، 2003، 2007، 2010، 2016،2013، رغم هذا كله إلا أنها لم تكن موفقة في إستمالة الناخبين لجانبها في الانتخابات النيابية،لدرجة أنها لم تتمكن من الفوز بالتنافس الحر إلا بمقعد واحد في انتخابات 1993، 2007، و2010،وبثلاثة مقاعد في انتخابات 2013،وبخمسة مقاعد في انتخابات 2016، وتتحدد مشكلة الدراسة الحالية بالتساؤل الرئيس الآتي: ما دور هيئة الأمم المتحدة في دعم المرأة وتمكينها ساسياً؟

أسئلة الدراسة:

1. ما دور هيئة الأمم المتحدة في دعم المرأة وتمكينها سياسياً؟
2. ما موقف الاردن من توجيهات هيئة الأمم المتحدة في دعم المرأة وتمكينها سياسياً؟
3. ما واقع تمكين المرأة الأردنية سياسياً؟
4. ما السبل المقترحة لتمكين المرأة الأردنية سياسياً وفق قرارات الأمم المتحدة؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية معرفة دور هيئة الأمم المتحدة في دعم وتمكين المرأة سياسياً وذلك من خلال توجهات وقرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بتحقيق المساواة بين النساء والرجال في مجالات الحياة المختلفة،ومعرفة مدى التزام الأردن بقرارات وتوجيهات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بتمكين المرأة سياسياً، ومعرفة واقع تمكين المرأة الأردنية سياسياً، ومعرفة فيما إذا كانت هناك فجوة بين هذا الواقع وتوجيهات وقرارات هيئة الأمم المتحدة في نظرتها الى تمكين المرأة سياسياً، ومعرفة السبل لتمكين المرأة سياسياً.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج قضية من أهم القضايا التي تتعلق بمكون هام من مكونات المجتمعات العربية، وهي المرأة، التي أصابها الظلم والتهميش داخل مجتمعها لفترات طويلة ولا زال في بعض الدول العربية وبشكل متفاوت بين هذه الدول، ويعود ذلك كون المجتمعات العربية قد ورثت إرثا ثقافياً متخلفا نجم عن الاستعمار وعهود الانحطاط مشوهاً القيم السائدة. هذا الإرث انعكس انعكاساً كبيراً على وضع المرأة كإنسان، وحرمت المرأة بموجب ذلك من أبسط حقوقها في الوصول إلى المشاركة في صياغة مصير مجتمعاتها من خلال وصولها إلى المجالس التشريعية والمناصب التنفيذية ضمن المجتمع. أي أن المرأة أصبحت في حالة تبعية وإحباط وانعدام القدرة على المشاركة الفعالة، وفي ذلك انتهاك لأبسط قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج المسحي الوثائقي للحصول على البيانات والمعلومات من الوثائق الوطنية والدولية اللازمة لتحقيق هدف الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

فيما يأتي تعريف لمصطلحات الدراسة:

لتمكين السياسي للمرأة:

«تنمية قدراتها على التحكم في حياتها الشخصية والقيام باختيارات في مجال الخصوبة والتمكن من الوصول إلى الموارد والتحكم فيها من خلال التعليم وإدماجها في التنمية شريكا كاملا للرجل في موارد التنمية ومكتسباتها» (الكتاب المرجعي في الاتصال السكاني،151،1998).

أما شومر وآخرون فقد عرفوا التمكين السياسي «هو وصول المرأة الى مراكز صنع القرار من خلال جعلها ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لكي تكون عنصراً فاعلاً في عملية التغيير، فهو يعزز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال إيصالها الى مواقع اتخاذ القرار في الدولة وفي البرلمان» (شومر وآخرون، 2006، 19).

ويعرف كذلك على أنه «العمل الجماعي في المجموعات المقهورة أو المضطهدة

لتخطي العقبات ومواجهتها والتغلب عليها، ويعتبر هدفاً من أجل خروجها من وضعية التبعية وجعلها فاعلة ونشطة بدلاً من أن تكون متلقية سلبية» (بلول، 2009، 650)، أما الشيباني فقد عرفه على أنه» العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً، واعية بالطريقة التي تؤثر عبر علاقات القوة في حياتها، فتكسب الثقة بالنفس، والقوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل، فمن خلال عملية تمكين المرأة في المجال السياسي تزداد فاعليتها لتحقيق التنمية في المجتمع عن طريق وضع آليات مناسبة لمشاركتها» (الشيباني، 2014، 153)،

"أما ابراهيم فيعرف التمكين بأنه» العمل على توسيع قدرات الناس توسيعا ينطوي على زيادة الخيارات، ومن ثم ينطوي على زيادة الحرية، ويحمل التمكين في طياته أن يكون باستطاعة الناس في أثناء ممارسة حياتهم اليومية أن يشاركوا فيه أو يؤيدوا صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم"(ابراهيم، 114،2016).

هيئة الأمم المتّحدة:

هي عبارة عن منظّمة عالميّة تضم جميع دول العالم المستقلّة تأسّست في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكيّة عام 1945 بعد تصديق الدّول الخمس الدائمة على دستورها، والّتي كانت جمهوريّة الصّين وفرنسا والاتّحاد السّوفييتي، والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكيّة وبأعضائها البالغين 51 عضواً آنذاك،(الآن يبلغ أعضائها 193 دولة) تتناول هيئة الأُمَم المُتّحدة في مهام عملها القضايا الإنسانيّة، مثل: قضايا حقوق الإنسان، والتّنمية المُستدامة، وقضايا السِّلم والحرب، ونزع السِّلاح والإرهاب، وتواجه هيئة الأُمم الحالات الطارئة الصحيّة والإنسانيّة، كما تهتمّ بالمساواة بين الجنسَين، وتحقيق العدالة والكثير من قضايا الأمّة.

نتائج الدراسة:

السؤال الأول: ما دور هيئة الأمم المتحدة في دعم المرأة وتمكينها سياسياً؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تناول المحورين الآتيين:

1. دور هيئة الأمم المتحدة من خلال المؤتمرات والقرارات والتوجيهات
2. دور هيئة الأمم المتحدة من خلال الورشات التدريبية(تدريب القياديات).

وفيما يلي توضيح كل محور على حدة:

1. دور هيئة الأمم المتحدة من خلال المؤتمرات والقرارات والتوجيهات

تناول العد يد من المؤتمرات الدولية خلال العقود الماضية مسألة تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل، وتتابعت هذه المؤتمرات منذ مؤتمر المكسيك في السبعينيات مروراً بمؤتمر المرأة في نيروبي عام 1985، ومنذ تسعينيات القرن العشرين عقدت الأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات مهمة هي: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، وقد جاء فيه تمكين المرأة واستقلالها الذاتي وتحسين وضعها السياسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي، وحث المؤتمر الحكومات في العالم بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى 30 %، حيث ورد في الفقرة (190) بند د «أن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء الى تعديل هذه النظم وإصلاحها."

وتمثّل جهد هيئة الامم المتحدة بالمؤتمرات والقرارات والتوجيهات الآتية:

1 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول 1948، أو(الشرعة الدولية لحقوق الإنسان)، والذي يشمل الاتفاقات والمعاهدات والإعلانات والمبادئ التي من أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

2 - اتفاقية العام 1952 التي تحث الدول على منح المرأة الحقوق السياسية التي تشمل: حق التصويت، والترشيح في جميع الانتخابات، والهيئات المنتخبة، والحق في تقلد المناصب العامة، وممارسة جميع الوظائف العامة، بشرط تحقيق المساواة بينها وبين الرجل(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، (1998

3 - إعلان الأمم المتحدة في ميثاقها، بأنها لن تدخل في دائرتها، ولن تقبل في عضويتها، إلاّ الدول التي تدين بحقوق الإنسان،. وطالبت الأمم المتحدة دول العالم، بتأمين تدابير وطنية ودولية، لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان بصورة شاملة وفعالة.

4 - أكدت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة عام 1966 أن للنساء الحق في التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بين النساء والرجال دون أي تمييز،

وكذلك للنساء الأهلية في أن ينتخبن جميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، بشرط التساوي بينهن وبين الرجال، وكذلك ضرورة تقلد المناصب العامة دون أي تمييز.

5 - مؤتمر المكسيك، الذي عقد في عام 1975 بوصفها السنة الدولية للمرأة، وتم في هذا المؤتمر اعلان السنوات 1976 - 1985 بوصفها عقد الأمم المتحدة للمرأة، وأنشأت صندوق التبرعات للعقد.

6 - اتفاقية (سيداو) في عام 1979، ومن أهدافها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة فاعلة للمرأة في مراكز صنع القرار. حيث اعتبرت الاتفاقية الصك الدولي لحقوق النساء كافة. وجاء في المادة (7) من اتفاقية القضاء على جميع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في:

أ- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية لإنتخاب الهيئات جميعها التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

ب- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على المستويات الحكومية جميعها.

ج- المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة، والتمكين السياسي للمرأة العربية.

7 - مؤتمر (نيروبي) في عام 1985، عقد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة، ووصف هذا الحدث بأنه "ولادة الحركة النسوية العالمية". وإداركا منها أن أهداف مؤتمر المكسيك لم تتحقق على نحو كاف، اعتمدت (157) حكومة مشاركة استراتيجيات نيروبي التطلعية لسنة 2000. ومهد المؤتمر بذلك للإعلان عن جميع المسائل بوصفها قضايا المرأة.

8 - مؤتمر بكين، عام 1995، وأكد منهاج عمل بكين حقوق المرأة وحقوق الإنسان والتزم باتخاذ إجراءات محددة لضمان احترام هذه الحقوق. ووصول المرأة الى مواقع صنع القرار، وإن نسبة 30 ٪ التي وضعها منهاج عمل بكين عدتْ هدفاً أولياً لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو (الوصول بالنسبة إلى

50 ٪) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية،.(12.1998

9 - ومن أجل الامتثال لأحكام الاتفاقيات،طالبت هيئة الأمم أن تعدل الدول الموقعة على الاتفاقية جميع القوانين التمييزية، وأن تدرج مبدأ المساواة في تشريعاتها وأن تحمي المرأة من التمييز من جانب مؤسسات الدولة والأشخاص والمنظمات والمنشآت.

10 - في 2 تموز/يوليه 2010، أجمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء هيئة واحدة للأمم المتحدة لتكليفها بتسريع التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويدمج كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة(هيئة الأمم المتحدة للمرأة) .

11 - أصدرت هيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإتحاد البرلماني الدولي خارطة المشاركة السياسية للنساء في العالم لنهاية عام 2014، والتي تغطي الفترة ما قبل شهر كانون ثاني 2015، وتشمل معظم الدول. وتركز الخارطة على مشاركة النساء في رئاسة الدول والحكومات، وفي تولي المناصب الوزارية وعضوية البرلمانات خاصة المنتخبة منها.

2 - دور هيئة الأمم المتحدة في تمكين المرأة الأردنية من خلال الورشات التدريبية لبناء القدرات القيادية النسائية.

*تم تأسيس المكتب القطري لهيئة الامم المتحدة للمرأة في الاردن، في شهر كانون الاول من عام 2012، ليتعامل مع التحديات والالويات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينصب تركيز المكتب على عدد من البرامج والمبادرات، تشمل: التمكين الاقتصادي للمرأة، وجعل المساواة بين الجنسين اولوية مهمة في التخطيط واعداد الموازنة على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية، من خلال برنامج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتوسيع المساحة المتاحة لصوت المرأة من خلال المشاركة في صنع القرار والمشاركة السياسية الفاعلة وخاصة في الانتخابات الوطنية (البرلمانية) والمحلية (البلدية)، والقضاء على جميع اشكال العنف ضد المرأة، وتعزيز دور المرأة في السلام والامن(جريدة الرأي، 2017).

* شاركت هيئة الامم المتحدة، من خلال كادرها وشركائها على المستوى الوطني،

بالعديد من النشاطات والاحداث لضمان تنفيذ خطتها الاستراتيجية للاعوام 2014 - 2017، من خلال تشجيع اصلاحات تشريعية وسياسية بما يضمن تعزيز دور المرأة ومشاركتها في كافة المجالات، وتحقيق المساواة بين الجنسين بالاضافة الى تمكينها اقتصادياً.

*تم إطلاق حزمة من برامج بناء القدرات القيادية المخصصة تحديداً للمرأة بتنسيق ودعم من عدد من الجهات والمنظمات المحلية والدولية المهتمة، ومن أبرزها: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. معهد الإدارة العامة. هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. برنامج تكامل/النوع الاجتماعي المموّل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث تم تدريب أكثر من (560) سيدة من القطاع العام منذ مطلع عام 2015 وحتى نهاية عام 2017، ضمن محاور تدريبية تتمثل في المهارات القيادية، وإدارة التغيير، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأزمات، وإدارة الوقت وضغوطات العمل وغيرها.

*ومن الجدير ذكره أن عدداً من هؤلاء السيدات قد ترقّين إلى مناصب قيادية بعد التحاقهن بهذه البرامج، وقد تم عرض (7) تجارب وقصص نجاح للمشاركات في هذه البرامج ضمن لقاء متخصص تم عقده لهذه الغاية بتاريخ 2016/4/11. ومن ناحيةٍ أخرى فقد جرى إعداد تقرير من قبل عدد من المختصين القانونيين والحقوقيين حول الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم عمل المرأة في الخدمة المدنية بهدف تسليط الضوء على المجالات التي تشكل تمييزاً بين الرجل والمرأة في القطاع العام..
* مشروع تدريب (100) إمرأة قيادية سنوياً إعتباراً من العام 2018.

السؤال الثاني: ما موقف الاردن من توجيهات هيئة الأمم المتحدة في دعم المرأة وتمكينها سياسيا

*ان التعديلات الدستورية ومصادقة الأردن على الاتفاقيات الدولية ونشرها في الجريدة الرسمية ما هو إلا تأكيد على حماية وتعزيز حقوق المرأة بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص

التي كانت تحول دون أدائها لدورها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت تشارك مشاركة فاعلة مع الرجل في تطوير مجتمعها ونهضته وأثبتت كفاءتها وتميزها في جميع الميادين

وقد شهد الأردن تطورات تشريعية متتالية وبوتيرة متسارعة في مجال الإصلاح القانوني والقضاء على التمييز وحماية المرأة ومن هذه التشريعات نذكر منها:

1 - أن الدستور الأردني لعب دوراً جوهرياً في صياغة حقوق الإنسان الأردني وحقوق المرأة الأردنية خاصة وتطويرها، حيث نصت المادة السادسة من الدستور الأردني على أن «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وأن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين «. وعلية فان التعديلات الدستورية ومصادقة الأردن على الاتفاقيات الدولية ونشرها في الجريدة الرسمية ما هو إلا تأكيد على حماية وتعزيز حقوق المرأة.

2 - صادق الأردن على اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة والتي تعتبر المرجعية الرئيسية لحقوق المرأة وتم نشرها في الجريدة الرسمية في 2007/8/1، وقدم الأردن ست تقارير إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكان موعد مناقشة التقرير السادس في 2017/2/16 استجابة للالتزام الدولي الذي تتضمنه المادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الجريدة الرسمية، 2017).

وبما أن الأردن هو جزء من المجتمع الدولي فقد صادق على الوثائق الدولية الرئيسية التي تكفل المساواة بين الرجل والمرأة، فقد صادق على المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية في 1975/5/28، وصادق كذلك على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة في الأول من حزيران عام 1992.)العويمر، 2010).

*شهد مجلس النواب في شهر أيلول من عـــــام 2013 إطلاق « ملتقى البرلمانيات الأردنيات « والذي يهدف إلى دراسة التشريعات التمييزية ضد المرأة والضغط باتجاه إلغائها وتعديل القوانين بشكل يعطي المرأة كافة حقوقها في كافة المجالات.

3 - صدور قانون البلديات رقم 13 لسنة 2011 في الجريدة الرسمية رقم (5114) الذي رفع نسبة الكوتا المخصصة للمرأة 5% حيث جاء في المادة (9/ب) « يخصص للمرشحات لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن 25% من عدد أعضاء المجلس لاشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين ضمن دائرتهن الانتخابية ولم يحالفهن الحظ بالتنافس المباشر، (الفقير، 2011)

4 - صدور نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2016/11/1 استناداً لنص المادة السادسة من قانون

اللامركزية رقم 48 لسنة 2015، الذي بموجبه» تكون 10% الكوتا النسائية من المقاعد المنتخبة و33.3 من المقاعد المعينة (الجريدة الرسمية، 2017)..

*أقر مجلس الوزراء بتاريخ 2013/1/20 الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2013-2017) والتي أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية بحقوق المرأة، وتهدف الإستراتيجية إلى تعزيز دور المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات في مختلف المحاور والقطاعات، وتسعى الإستراتيجية ايضا إلى بلوغ نسبة مشاركة النساء في المجالس الوطنية والمحلية ومختلف مواقع صنع القرار إلى نسبة لا تقل عن 30% كحد أدنى(الاتحاد البرلماني (2014).

*- صدور قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2016 الذي أبقى عدد المقاعد المخصصة لتمثيل المرأة إلى خمسة عشر مقعداً بالإضافة إلى حقها في التنافس، وقد تم بموجبه رفع الكوتا المخصصة للنساء من اثني عشر مقعداً إلى خمسة عشر مقعداً، وأن يخصص للنساء خمسة عشر مقعداً نيابياً حيث حصدت النساء الأردنيات نسبة (12%) من مقاعد مجلس النواب السابع عشر، ثلاث مقاعد تنافسياً و15 مقعد على حساب الكوتا، أي بواقع 18 مقعداً من أصل 150 مقعد، بينما حصدت النساء الأردنيات نسبة حوالي (16%) من مقاعد مجلس النواب الثامن عشر، خمس مقاعد تنافسياً و15 مقعد على حساب الكوتا، وهي النسبة الأعلى في تاريخ المشاركة السياسية للنساء في الأردن(وزارة التنمية السياسية، 2017).

* تم إطلاق حزمة من برامج بناء القدرات القيادية المخصصة تحديداً للمرأة بتنسيق ودعم من عدد من الجهات والمنظمات المحلية والدولية المهتمة أبرزها:

1 - تقديم محاضرة بعنوان واقع المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة الأردنية في جمعية درب الملوك.

2 - المشاركة في تدريبات مشروع تكامل (USAID) خلال ورش العمل التدريبية المتعلقة بتدقيق النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية.

3 - التدريب على قانون الانتخاب في أم الرصاص ومأدبا وجرش.

4 - تطوير مادة الرقابة المحلية (المجتمع المدني) والتدريب عليها، وإعداد مراقبات ومراقبين على الانتخابات.

5 - إعداد مادة تدريبية حول تنظيم الحملات الانتخابية والتدريب عليها.

6 - عقد ورشة عمل تدريبية في محافظة الزرقاء لتطوير مهارات المرأة القيادية.

7 - عقد مائدة مستديرة بالتعاون مع جمعية النساء العربيات حول قانون اللامركزية.

*كما ستقوم الوزارة بإعداد دراسة جديدة حول واقع حال المرأة في القطاع العام خلال عام 2018 لتحديد التطور الذي طرأ في نسب تمثيل المرأة في مختلف المواقع والمستويات الوظيفية.

السؤال الثالث: ما واقع تمكين المرأة الأردنية سياسياً؟

منذ تأسيس الإمارة عام (1921) والمرأة الأردنية محرومة من المشاركة السياسية، ولم يتغير هذا الوضع إلاً في عام(1974) حيث سمح لها بحق الانتخاب والترشح للبرلمان، وللمجالس البلدية (المحلية) عام (1982)، وقد مارست حقها الانتخابي لأول مرة عام(1984)،وحقها كناخبة ومرشحة عام (1989)، وشاركت كمرشحة في الانتخابات النيابية التي جرت خلال الأعوام (1993)، (1997) و (2003)،وفازت بمقعد واحد في انتخابات (1993) أي بنسبة مشاركة (1%)(الفقير،2011، 73)، وكان من نتيجة المطالبات النسائية المستمرة والفاعلة أن قامت الحكومة عام (2003) بتخصيص (6) مقاعد للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات النيابية للمرأة (الكوتا النسائية)، وفي العام(2010) تم رفع هذه المقاعد إلى (12)مقعد، وفي سنة 2013 تم رفع هذه المقاعد الى (15) مقعد.

ومع ما منح للمرأة من تسهيلات قانونية، إلا أن واقع مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية لا زال دون مستوى الطموح، حيث تحتل المركز الثالث عشر على مستوى الوطن العربي، والمركز (106) على مستوى العالم.والجدول (1) يبين نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية منذ 1989 - 2017.

الجدول (1)

السنة	نسبة النساء في البرلمان	نسبة النساء في مجلس الأعيان(الشيوخ)	نسبة النساء في السلطة التنفيذية	نسبة النساء في مجالس المحافظات (اللامركزية) تم إجراء انتخابات مجالس المحافظات لأول مرة في شهر آب سنة 2017	نسبة النساء في المجالس البلدية	ملاحظات
1989	ـــــ	2.5%	4%	.....		ترشحت 12 إمرأة من مجموع 647، ولم تنجح أي مرشحة.
1993	1%	5%	4%	.....		ترشحت 3 نساء من مجموع 534، فازت إمرأة واحدة.
1997	----	7.5%	4%	.....		ترشحت 17إمرأة من مجموع 561، ولم تفز أي إمرأة
2003	5.5%	10.9%	12%	.....	10.0%	*تم تخصيص ستة مقاعد في مجلس النواب للنساء فقط، قانون الكوتا النسائية * ترشحت 54 امرأة من مجموع 819 مرشحاً، لم تفز أي امرأة بالتنافس، فازت6 نساء من خلال الكوتا. (بنسبة 5.5%)
2007	6.36%	12.7%	6.25%	.....	20%	*ترشحت (199) إمرأة من مجموع 885مرشحاً، وفازت بعضوية مجلس النواب سبعة نساء، (واحدة) من خلال التنافس الحر، وستة من خلال الكوتا النسائية
2010	% 10.83	15%	14%	.....	27.4%	*زيادة عدد المقاعد الاضافية المخصصة للمرأة (الكوتا النسائية) الى (12) وعدد الفائزات (13) سيدة، واحدة بالتنافس، و 12من خلال الكوتا.

2013	15%	12%	% .18	.....	29%	* زيادة عدد المقاعد الاضافية المخصصة للمرأة (الكوتا النسائية) الى (15) مقعد. *3 مقاعد تنافسي، و 15 مقعد من خلال الكوتا.
2017	15.3%	15.38%	18.0%	13.8%	35.9%	5 مقاعد تنافس، و15 كوتا 5 **

يتبين من النسب الواردة في الجدول الآتي:

1 - أن نسب النساء في مراكز صنع القرار هي دون المستوى الذي تضمنته الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2013 - 2017) والتي تنص إلى بلوغ نسبة مشاركة النساء في المجالس الوطنية والمحلية ومختلف مواقع صنع القرار إلى نسبة لا تقل عن 30% كحد أدنى(الاتحاد البرلماني (2014)، التي وضعها منهاج عمل بكين عدتْ هدفاً أولياً لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو (الوصول بالنسبة إلى 50 ٪).

2 - إن الأمم المتحدة أعلنت في ميثاقها، بأنها لن تدخل في دائرتها، ولن تقبل في عضويتها، إلاّ الدول التي تدين بحقوق الإنسان، وطالبت الأمم المتحدة دول العالم، بتأمين تدابير وطنية ودولية، لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان بصورة شاملة وفعالة. لكن الامم المتحدة لم تفعّل هذا القرار، مما دفع كثير من دول العالم الى التراخي في تنفيذ هذا القرار.

السؤال الرابع: ما السبل المقترحة لتمكين المرأة الأردنية سياسياً وفق قرارات الأمم المتحدة؟

فيما يأتي بعض السبل المقترحة التي تعمل على تمكين المرأة سياسياً:

1 - أن تعمل هيئة الأمم المتحدة على تفعيل إعلانها الوارد في ميثاقها، بأنها لن تدخل في دائرتها، ولن تقبل في عضويتها، إلاّ الدول التي تدين بحقوق الإنسان، وأن تطالب دول العالم، بتأمين تدابير وطنية ودولية، لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان بصورة شاملة وفعالة. وتسليم تقارير تبين المدى الذي تتوافق فيه قوانينها المحلية مع المعايير الوطنية.

2 - وجود خطاب سياسي إصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي، ويرى أن دعم مشاركة المرأة السياسي هو دعم للإصلاح السياسي، وأنه لا يمكن الحديث عن

تحول ديموقراطي دون مشاركة نصف المجتمع». لذلك لابد من توافر هذه الإرادة السياسية الداعمة لوصول المرأة إلى البرلمان وتقديم الدعم لكل خطاب سياسي إصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي» (جمعة، 23،2015).

3 - خلق أطر ثقافية جديدة أو البحث في الإرث الثقافي عن الحالات الإيجابية التي يمكن تعميقها وجعلها الأفكار السائدة في المجتمع وعند الجنسين، لأن مسؤولية النهوض بالمرأة هي قضية الجنسين معاً وقضية المجتمع بكامله. لابد من تنقية المناهج التعليمية والإعلامية كلياً من الصور النمطية لكل من المرأة والرجل وإحلال الشراكة في إدارة شؤون الأسرة بين الزوجين والربط بين حقوق المرأة وحقوق الإنسان في المناهج وتعزيز مبدأ الشراكة في الأدوار والمسؤوليات وفقاً لمعايير النوع الاجتماعي، ولابد من تعديل المنظومة التربوية وتعميق مفاهيمها على أرض الواقع لكي لا تبقى في الكتب فقط، ولكي تتغير الصورة النمطية في المناهج (طيب، 2015).

4 - وضع «برامج ومشروعات ونشاطات تستفيد منها الفتيات والنساء، وتكون موجهة إلى تعزيز المساواة، وبناء الطاقات والقدرات المحلية وإلى تمتع النساء بالمواطنة الكاملة، وبناء الوعي الذاتي عند المرأة، ويعد ذلك عملية أساسية للتغير الجذري للمفاهيم الخاطئة التي تكونها المرأة عن نفسها، وعن حقوقها لدى المجتمع، وعن الأدوار المختلفة التي بإمكانها أن تمارسها كإنسان وتتفوق فيها ضمن عملها وأدائها جنباً إلى جنب مع الرجل» (بلول،2009، 655).

5 - تعديل القوانين والأنظمة، إذْ إن عملية تمكين المرأة ودمجها في عملية التنمية يرتبط ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بوضعها التشريعي والقانوني، لذلك إن المطلوب هو تعديل تلك القوانين والأنظمة التي تحد من ممارسة المرأة لحريتها وقيامها بواجبها، وإقرار مبدأ المساواة بكل شيء، وإتاحة الفرصة أمام القدرات الكامنة بالتعبير عن نفسها، وزيادة نسبة إنفاق الحكومات على برامج تمكين المرأة، بغاية زيادة وعي المرأة وتعريفها

بحقوقها وبقدراتها وتدريبها على مهارات القيادة والإدارة وصنع القرار والتخطيط والتفاوض والاتصال والقدرة على التأثير (اسماعيل،2004).

6 - العمل على وضع السياسات الكفيلة بتشجيع المرأة على دخول جميع أنواع العمل والوظائف ضمن النشاط الاقتصادي،» وإتاحة الفرص للمرأة للمشاركة في المناصب

الإدارية والسياسية على أساس المؤهلات والخبرات والكفاءات دون أن يكون جنسها عائقاً في تولي تلك المناصب»(بيضون،1998، 379).

7 - يمكن بشكل مبدئي اعتماد نظام الكوتا النسائية، رغم المعارضة الإيجابية والسلبية لها. فهناك شبه إجماع على أن نظام الحصص الكوتا تمثل آلية مؤقتة جيدة لوصول أعداد من النساء إلى البرلمانات المختلفة وإثبات جدارتهن لكي تصبح العملية ديمقراطية بحتة ويتم الاحتكام عندها إلى صناديق الاقتراع بناء على القدرات. وقد نمى توجه عام في أغلب الدول العربية لدى العديد من المنظمات النسائية بتبني نظام الحصص الكوتا في انتخابات البرلمان. و يمكن الإشارة إلى أن تبني هذا النظام أدى إلى زيادة واضحة في نسبة وجود المرأة في البرلمانات في الدول التي تبنته.

8 - على الأحزاب الاردنية أن تقوم ومن خلال قوانينها الداخلية بزيادة نسبة تمثيل المرأة في كوادرها، بما يتيح وصولها للمناصب القيادية داخل هيئات الحزب المختلفة، وأن تقوم بتعديل البنود الخاصة بالمرأة الاردنية في برامجها السياسية وتوضيحها والاهتمام بشكل مباشر بقضايا المرأة الاساسية، وافساح المجال للمرأة باتخاذ القرارات المصيرية داخل الحزب، وأن تقوم بتدريب كوادرها النسوية في مجال العمل السياسي الحزبي ورفع كفاءتهن من خلال الدورات التدريبية وورشات العمل، فهي تعد الحاضنة الأساسية التي تهيئ الأفراد لدخول المجالس التشريعية، لذلك عليها دعم النساء للانخراط بفاعلية عند تحديد قوائم المرشحين، وعليها بشكل مبدئي تبني نظام الحصة لزيادة عدد النساء (الحسين،2011).

التوصيات:

في ضوء ما سبق، يوصي الباحثان بما يلي:

1 - الاستمرار في المحافظة على التمثيل النسبي للنساء في البرلمان والمجالس البلدية وزيادة حصص التمثيل النسبي ليحقق العدالة على مستوى أقاليم المملكة.

2 - اعتماد عدد الاصوات بدلاً من النسبة المئوية للمقترعين في الدائرة الانتخابية لتحديد الفائزات بالمقاعد البرلمانية على أساس التمثيل النسبي للنساء (الكوتا).

3 - إعادة النظر في قانون الانتخاب وذلك من خلال إلغاء نظام الصوت الواحد للحيلولة دون تكريس العشائرية في الانتخابات، كما أن إلغاء هذا النظام سيشجع التحالفات

ويخلق فرص جديدة للمرأة للمنافسة في الانتخابات النيابية ويسرع في التغير الاجتماعي في المجتمع الأردني.

4 - إعادة النظر في قوانين الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتطويرها وتفعيل دورها في المشاركة السياسية.

5 - زيادة وعي المرأة والرجل بأهمية مشاركتها في الحياة السياسية من خلال عمليات التوعية والتدريب والتثقيف.

6 - ابراز الأدوار الحديثة للمرأة وخاصة الأدوار السياسية في الكتب الدراسية.

المراجع:

- ابراهيم، أبو الحسن عبد الموجود (2016)، التنمية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية،) الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- إسماعيل:، فريدة(2004)، أنظمة الكوتا وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، عمان.
- بلول، صابر(2009)، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،25(2)، 647 - 687.
- بيضون، أحمد (1998)، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، ط 2،بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.
- جمعة، سلوى(2015)، ورشة العمل العربية حول الأهداف التنموية للألفية نحو العام 2016،
- الحسين، ايمان(2011)، السمات والمهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الاردنية والمعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق، 27(3)، 143 - 168.
- الشرعة، فراس (1999)، المشاركة السياسية في الريف الاردني، دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق.
- الشيباني، مصباح (2014)، المشاركة السياسية للمرأة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية.
- شومر، أهلية، وآخرون(2006)، النوع الاجتماعي،المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، منشورات مفتاح بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان.

- طيب، سعيدة (2015)، "ترقية دور المرأة وتمكينها من المساهمة الفعالة في التنمية المجتمعية الشاملة"، أعمال المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلم الأهلي - طرابلس/ لبنان 19 - 21 مارس.
- العويمر، وليد(2010)، الحقوق السياسية للمرأة الاردنية بين القانون والواقع، جريدة عمون.
- الفقير، فادية(2011)، نساء ديمقراطيات بدون ديموقراطية، حالة الاردن، مجلة المستقبل العربي،المجلد (27)،العدد(1)،65 - 74.
- وزارة التنمية السياسية(2017)، الاردن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية،.(1998
- الاتحاد البرلماني (2014) المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وجامعة ستوكهولم.
- تقرير التنمية الانسانية العربية،2015.
- الجريدة الرسمية (2017)، رقم 5478، النتائج النهائية للإنتخابات البلدية وإنتخابات مجالس المحافظات،الأردن.
- جريدة الرأي(2017)، رقم 5478 تاريخ 2017/8/21.
- الكتاب المرجعي في الاتصال السكاني(1998)، إصدار معهد الصحافة وعلوم الإخبار بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تونس.
- احصائيات الاتحاد الاوروبي(2017).
- Kourvetares, Grand Dobratz, B. (2006). State and Development of Political Sociology. Lord Press - New Jersey.

دور مؤسسات التعليم العالي وإدارة العمل الإجتماعي وسياسات الأمم المتحدة في تقديم الأفضل للمستفيدين العرب عن طريق دعم المختصين مهنياً

أ. د. عبد الرحمن إبراهيم حمد الغنطوسي
التخصّص: فكر وحضارة، كلية التربية / الجامعة العراقية

المستخلص

تهدف هذه الدراسةإلى إظهار الادوار التي تلعبها مؤسسات التعليم العالي وإدارة العمل الاجتماعي وسياسات الامم المتحدة في تقديم الافضل للمستفيدين العرب عن طريق دعم المختصين مهنياً عن طريق الإجابة عن التسائلات الخاصة بمشكلتها وفرضياتها.تبين من خلالها بأن لمؤسسات التعليم العالي دور مهم في بناء وتطور المجتمعات لأنها توفر أسس علمية في جميع الميادين تتمثل بالعلماء والباحثين على إختلاف مشاربهم توازي ماتقدمه إدارة العمل الإجتماعي من طاقات بشرية متعددة وفرق تطوعية ذات جاهزية عالية مدعومة من سياسات الأمم المتحدة.

Abstract

This study aims to show the roles played by the institutions of higher education, social work administration and the policies of the United Nations in providing the best to the Arab beneficiaries by supporting the professionals professionally by answering the questions about their problem and their

hypotheses.Which show that the institutions of higher education play an important role in the construction and development of societies because they provide scientific foundations in all fields are scientists and researchers on the different approaches parallel to the progress of the Department of Social Work of multiple human capacities and voluntary teams of high readiness supported by the policies of the United Nations.

مقدمة

تعد مؤسسات التعليم العالي العراقية محركا أساسياً لدعم المختصين مهنياً انطلاقاً من الرؤية الإستراتيجية الواضحة، التي يمتاز بها التعليم العراقي من خلال تأهيل رأس المال البشريالمتمثل بالكفاآت العلمية الراقية في الميادين الحياتية كلها، الذي يعد واحدا من أهم روافد الاقتصاد المعاصر، يساهم في تحول المجتمع لمجتمع المعرفة، من خلال توفير المعلومات كافة وتطوير المهارات والتعليم التطبيقي، والوصول من خلال التعليم العالي نحو الأهداف العالمية المشتركة مع إدارة العمل الإجتماعي وسياسات الأمم المتحدة في دعم المستفيدين من العالم العربي خاصة المختصين منهم مهنياً. فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع وتؤثر فيه وتتأثر به، زاد هذا التأثير ظهور التكنولوجيات الحديثة من حاسبات وأجهزة اتصال متطورة وإدخال التكنولوجيا على جميع أعمالها ومصالحها الفنية والإدارية، من أجل التكيف والتعامل مع مجتمع المعلومات، الذي يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم. من خلالها ارتأى الباحث لدراسة ميدانية تهتم بمعرفة دور مؤسسات التعليم العالي العراقية مع إدارة العمل الإجتماعي وسياسات الأمم المتحدة في دعم المستفيدين من العالم العربي خاصة المختصين منهم مهنياً خاصة بعد إعتمادها على التكنولوجيا الفكرية الحديثة المستعملة في الميادين العرفية على إختلافها.

1 - أهمية البحث:

تبرز أهمية موضوع البحث فيما يلي:

1. إظهار دور مؤسسات التعليم العالي العراقية في التطور ودعم المؤسسات اخرى بالكفاآت العلمية.

2. إظهار دور إدارة العمل الاجتماعي في الحفاظ على الروابط بين أفراد المجتمع.
3. إظهار دور سياسات الأمم المتحدة في دعم المؤسسات التعليمية والخدمية التي تساهم في تطوير المجتمعات والحد من المعضلات.
4. معرفة أهم الإستراتجيات المرتبطة بين مؤسسات التعليم العالي وإدارة العمل الإجتماعي وأدوار الأمم المتحدة للمشاركة في بناء المجتمعات العربية وتقديم الأفضل للمستفيدين فيها عن طريق دعم المختصين مهنياً.
5. الوقوف عند أهم التكنولوجيات الحديثة المتوفرة بمؤسسات التعليم العالي.

2 - إشكالية البحث:

تظهر الإشكالية في هذا البحث بوضوح من خلال عنوانه. حددها الباحث بما يلي:

1. ما هو دور مؤسسات التعليم العالي في بناء المجتمع المعرفي؟
2. ما هي أهم استراتيجياتها المستقبلية في خضم مختلف التطورات الحاصلة وأهمها التكنولوجية؟
3. ما هي إدارة العمل الإجتماعي؟
4. كيف يساهم في بناء وتطوير المجتمع؟
5. ما هو دور سياسات الأمم المتحدة في الحفاظ على إستقرار المجتمعات وبناء حواضرها المعرفية والمحافظة عليها ؟
6. كيف تساهم مؤسسات التعليم العالي وإدارة العمل الإجتماعي وسياسات الأمم المتحدة في تقديم الأفضل للمستفيدين العرب عن طريق دعم المختصين مهنياً؟

3 - فرضيات البحث:

1. توجد علاقة قوية بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع المعرفي.
2. هناك علاقة إيجابية بين إدارة العمل الإجتماعي وبناء وتطويرالمجتمع.
3. توجد مساهمة كبيرة بين مؤسسات التعليم العالي وإدارة العمل الاجتماعي وسياسات الأمم المتحدة في تقديم الأفضل للمستفيدين العرب عن طريق دعم المختصين مهنياً.
4. هنالك علاقة كبيرة بين سياسات الأمم المتحدة وبين إستقرار المجتمعات وبناء حواضرها المعرفية والمحافضة عليها.
5. توجد استراتيجيات مستقبلية لمؤسسات التعليم العالي المتطورة وأهمها التكنولوجية.

4 - هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى الكشف عن دور مؤسسات التعليم العالي وإدارة العمل الإجتماعي وسياسات الأمم المتحدة في تقديم الأفضل للمستفيدين العرب عن طريق دعم المختصين مهنياً.

5 - مجال الدراسة:

1. المجال الموضوعي: دور مؤسسات التعليم العالي وإدارة العمل الإجتماعي وسياسات الأمم المتحدة في تقديم الأفضل للمستفيدين العرب عن طريق دعم المختصين مهنياً.
2. المجال المكاني: الوطن العربي.
3. المجال الزمني: 2015 - 2017م.

6 - منهج البحث:

إعتمدت هذه الدراسة وفقاً لأسلوب المنهج التحليلي لآراء الخبراء والباحثين في مؤسسات التعليم العالي والمنظمات الخدمية للمجتمع فضلاً عن ذلك مواقف الحكومات الدولية ومنظمة الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وتقارير الأمين العام وذلك للإلمام بتفاصيل هذه الدراسة كلها والخروج بالنتائج والتوصيات للوصول الى أهدافها.

تضمنت هذه الدراسة من مقدمة تناولت أهميتها وإشكاليتها وأربعة محاور أولها: مفهوم مؤسسات التعليم العالي، دور الجامعة في خدمة المجتمع، دور العمل الاجتماعي الإنساني في بناء المجتمع، دور الامم المتحدة في دعم المهنيين العرب. ثم الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والإستنتاجات واهم المراجع والمصادر.

مفهوم مؤسسات التعليم العالي

التعليم العالي هو المرحلة الأخيرة من المراحل الدراسية التي يدرسُ فيها الطالبُ فرعاً من الفروع الدراسية بشكلٍ أكثر تخصصاً والمستوى التعليميّ الذي يأتي مباشرةً بعد التعليم الثانويّ، ينبغي على الطالب أن يُحقّق معدلاً دراسيّاً في المرحلة الثانوية يُؤهلهُ للدراسةِ الجامعية، أو للالتحاقِ بالتخصصِ الجامعي الذي يهتمُ بدراسته، وبعد التخرج من التعليم الجامعي يحصلُ على شهادةٍ تؤهله من الحصولِ على عملٍ معينٍ ضمن مؤهلاتهِ التعليمية، أو تساعدهُ في الاستمرارِ بدراسةِ مراحلٍ متقدمةٍ من الدراسات العُليا في الجامعة. والتعليمَ

الجامعيّ هو مِن أنواع التعليم القديمة، حصل على اهتمامٍ كبيرٍ من قبل مختلف شعوب العالم. اهتمت بتقديمِ مُختلف أنواع التخصّصات الدراسيّة التي التحق فيها العديد من الطلاب الجامعيين. بعد إعداد القانون العام لحقوق الإنسان، وتوزيعه على مجموعةٍ من الحقوق ومن ضمنها حقّ الإنسان في التعليم، نصّ هذا الحق على ضرورة حصول الإنسان على التعليم العالي في الجامعة في حال أرادَ الطالب استكمال دراسته الجامعيّة، اعتمد ذلك على الاهتمامِ العالميّ في التعليم الجامعيّ منذ القرن التاسع عشر للميلاد حتى الآن حيث شهدَ إنشاء جامعات عدة في مُختلفِ دول العالم. يحافظُ التعليم العالي على التطور الاقتصادي، عن طريق تزويد سوق العمل بالعديدِ من الكفاءات التي تدعمه، وتُطوّره. يُقلّلُ من مستوى الأميّة العام في المجتمع، ويزيدُ من الوعي المعرفي، والإدراكي عند المتعلمين من الشباب. ويُقدّمُ عدد كبير من الأبحاث المُهمّة في مختلفِ مجالاتِ المعرفة، مما يدعم قطاع البحث العالميّ في كل مجالات الحياة.

تعد مؤسسات التعليم العالي كمصطلح جملة مركبة من ثلاثة كلمات، تهدف للنشاطات المعرفية الثلاث بمنظار التعليم العالي، نجد أن كلاً من نشاطات البحث العلمي وتوليد المعرفة، ونشاطات التعليم والتدريب ونشر المعرفة، تدخلان في جوهر مهمات مؤسسات التعليم العالي ويُضاف إلى ذلك أن توظيف المعرفة، بمعنى توظيف الأفكار الجديدة التي تُقدمها نشاطات البحث العلمي، وكذلك توظيف المهارات المعرفية التي تُمثل مُخرجات نشاطات التعليم والتدريب، مسألة تدخل ضمن مهمات تفاعل مؤسسات التعليم العالي، مع مؤسسات المُجتمع الأخرى القائمة على توظيف المعرفة عملياً والاستفادة من مُعطياتها.[1] أخذت كلمة جامعة من كلمة Universtas والتي تعني الاتحاد أو التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في المجال السياسي في المدينة من أجل ممارسة السلطة.[2] والجامعـــــة لغة: مؤنث الجامع، وهو الاسم الذي يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشتمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه، كاللاهوت والفلسفة والطب والحقوق والهندسة والأدب.[3] الجَامِعَةُ: الغُلُّ يجمع اليدين إِلى العُنُق. والجَامِعَةُ مجْمُوعة معاهد علميَّة، تُسَمّى كُلِّيَّاتٍ،

(1) كمال الجنزوري: مصر والقرن الحادي والعشرين – كتاب الأهرام الاقتصادي – يناير 1997، ص23.

(2) محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص09

(3) المنجد في اللغة والإعلام، د م، ط 21، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1986، ص 101.

تدرّس فيها الآدابُ والفنونُ والعلومُ. وقِدْرٌ جامعةٌ: عظيمة، وجَمَعَتهم جامعةٌ: أَمْرٌ جامعٌ. وكلمةٌ جامعةٌ: كثيرَةُ المعاني على إِيجازِها. والجمع: جَوامعُ[1]. وفي الحديث: حديث شريف أُوتيتُ جَوَامِعَ الكَلِم.[2]

أما اصطلاحا فقد تعددت واختلفت تعاريف العلماء والمفكرين للجامعة فمنهم من يعرفها على أنها «كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة. [3] وهناك من يعرفها على « أنها مؤسسة إنتاجية تعمل على اثراء المعارف وتطويرالتقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية، الإدارية والتقنية.[4]

والبعض الأخر يعرفها « هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليما نظريا معرفيا ثقافيا يتبنى أسسا اديولوجية وإنسانية يلازمه تدريب مهني، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة.[5]

دور الجامعة في خدمة المجتمع

برز هذا الدور بداية مع انتشار التعليم الجامعي في أمريكا متأثرا بالفلسفة البرجماتية، تلك الفلسفة التي تبلورت نتيجة مناخ فكرى واجتماعي وثقافي خاص بهذا المجتمع، ولقد ظهرت بوادر تأثير البرجماتية في التعليم الجامعي، في تقرير لجنة ماساشوستس التشريعية

(1) مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، حقق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م، ص148.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، حقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، 1422هـ، رقم: 7013.

(3) محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، ط1، دار الجبل، بيروت، 200،ص10.

(4) فضيل دليو و آخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط 1، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 79.

(5) وفاء محمد البر ادعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ط1،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2002،ص290.

في هارفارد عام 1850، حيث جاء في هذا التقرير: لقد فشلت الكليات في التجاوب مع آمال وطموحات الناس في الولاية، فالكلية ينبغي أن تفتح أبوابها للأولاد الذين يبحثون عن تعليم محدد، لأغراض محددة يسعون إليها، إنها ينبغي أن توفر للناس التعليم العملي (التطبيقي) الذي يحتاجونه، وليس القراءات الكلاسيكية التي لا تناسب سوى الطبقات الارستقراطية، إننا ينبغي أن نساعد الشباب لأن يكونوا فلاحين أو ميكانيكيين أو تجارا.[1]

والجامعة وفق هذا التوجه تحولت من كونها مركزا للبحث الحر للوصول إلى المعرفة والتدريس لنقل المعرفة – وهو ما أكد عليه في القرن الماضي (جون نيومان) في كتابة فكرة الجامعة، ويدعو إليه في الوقت الحالي أكثر من باحث في التعليم الجامعي، ومنهم (ياروسلاف بيلكان) في كتابة فكرة الجامعة فحص جديد،[2] (وألن بلوم)في كتابه انغلاق العقل الأمريكي، إلى جامعة متعددة الوظائف حسب المفهوم الذي سنه لها (كلارك كير)، ومن ثم أصبحت الجامعات – كما يقول (بارسونز) التنظيم الأم [3] الذي يشكل كل المركب التنظيمي في المجتمع الحديث، مما يعنى أن الجامعة حدث لها تحول تنظيمي ويتضح هذا التحول التنظيمى فيما نراه من تطوير لهيكلها الإداري، حتى تستطيع التواصل بمرونة مع المجتمع المحلى، كما يتضح أيضا فيما أنشأته الجامعات من مراكز داخلها وخارجها لتسويق التعليم الجامعى، وفى تعدد مصادر تمويلها.[4]دور العمل الاجتماعي الإنساني في بناء المجتمع

أن العمل الاجتماعي يرد بصيغ ومفاهيم عدة في استعمالات الباحثين والمهتمين بالتنمية البشرية والخدمات الاجتماعية إذ تختلف في التراكيب والمباني بيد إنها تكون من باب تعدد الأسماء لمسمى واحد وهو السبيل الناظم الذي تنتظم فيه وهو أيضاً المقصد التنموي الإنساني الرئيس الذي تسعى إلى تحقيقه بدون أدنى شك مهما تنوعت تلك التسميات. من هنا يجد الباحث من بين تلك المفاهيم المتنوعة المتداولة: التضامن الاجتماعي والتكافل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية والعمل التطوعي والخيري والإحساني والعدالة الاجتماعية

(1) روس، أم. جي، الجامعة، التركيب النظري، نيو يورك، 1976م، ص، 45.
(2) بيلكان. واي، فكرة الجامعة إعادة إختبار، نيو هافن ولندن، جامعة يالي، 1992م،
(3) بلوم، أي، إنغلاق العقل الأميريكي، سيمون وشوستر، نيو يورك، 1987م.
(4) عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعى – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – 1991 – ص (112).

والرعاية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي وهكذا من المفاهيم الكثيرة في هذا المجال. ولعدم الإطالة والإسهاب في المجال هذا يروم الباحث في الولوج الى بعضٍ منها: فيكون معنى التكافل الاجتماعي هو أن يتضامن أبناء المجتمع، ويتساندوا فيما بينهم سواء أكانوا أفرادا أم جماعات وحكاما أو محكومين لاتخاذ مواقف إيجابية وإنسانية مهمة كرعاية الأيتام ونشر العلم والإهتمام بالمحيط الذي يقطنون به بدوافع الشعور الوجداني العميق الذي ينبع من أصل العقيدة الإنسانية ليعيش الفرد في كنفها بكفالة الجماعة وتعيش الجماعة بمؤازرة الفر لتعم الفائدة على الأطراف كلها[1] أما الخدمة الاجتماعية فلها تعاريف ومفاهيم أجنبية وعربية عدة، منها: إن الخدمة الإجتماعية هي نوع من الخدمة التي تعمل من جانب على مساعدة الفرد أو جماعة الأسرة التي تعاني من مشكلات لتتمكن من الوصول إلى مرحلة سوية ملائمة، وتعمل من جانب آخر على أن تزيل بقدر الإمكان العوائق التي تعرقل الأفراد على أن يستثمروا أقصى قدراتهم[2]. كذلك هي طريقة علمية لخدمة الإنسان ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها لتحقيق رفاهية أفراده[3].

أما تعاريف العمل الاجتماعي فهي كثيرة ومتعددة الأنواع منها على سبيل المثال لا الحصر: العمل الإجتماعي: هو علم وفن ومهنة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم ظهر بعد الحرب العالمية الثانية[4]. ويمكن تعريف العمل الاجتماعي التطوعي بأنه مساهمة الأفراد في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال[5]. وبناء عليه نقول: إن العمل الاجتماعي يشمل كل أنواع الخدمة الاجتماعية التطوعية، وأشكال التضامن الإنساني الهادف إلى مساعدة الأشخاص في وضعيات صعبة (اجتماعية، نفسية، تربوية، صحية، أسرية...) بقصد إزالة العوائق والمشاكل كلها التي تؤثر على عيشهم.

إن العمل الاجتماعي يرتبط أساسًا بالواقع الاجتماعي أولاً ثم بالعنصر البشري

(1) عوض، أحمدعبده، التكافل الاجتماعي في الإسلام، ألفا للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص: 17، 18.

(2) سالم، سماح ونجلاء صالح، أساسيات العمل في الخدمة الاجتماعية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010، ص: 8، 9.

(3) المصدر ذاته، ص: 13.

(4) http://www.alndwa.net/index.php?option

(5) .http://alwaei.com/topics/current/article

المستهدف في العمل الاجتماعي ثانيًا وهذا الارتباط هو منهج أصيل في الثقافة الإسلامية. ومنشأ هذا الارتباط يرجع بالأساس إلى مجموعة من العوامل، منها طبيعة الإنسان الاستخلافية، وكثرة احتياجاته وافتقاره إلى غيره لسد الخصاص والعوز الذي يشكو منه؛ ومنها تفاوت الناس في درجات الفقر والغنى؛ ومنها استحالة استقالة البشر عن بعضهم البعض وعن المساندة والمعاونة والتضامن فيما بينهم. وفاعلية الإنسان وتفاعله مع الآخر أمر محقق لا محالة مع المحيط ومع البيئة، وبفضل هذه الفاعلية والتفاعل تتحقق التنمية والتعددية لأوجه البر والإحسان، وتتراجع الأنانية، وتُجتث مظاهر الفقر والتخلف من المجتمع، وتُنزَّه الأمةُ عن العبثية والرذيلة.[1]

أهمية العمل الاجتماعي

أولى الإسلام أهمية بالغة للعمل الاجتماعي تتجلى بالخصوص في الحث عليه والترغيب فيه، وبيان الأجر العظيم الذي يناله كل من يسعى في خدمة أخيه المسلم، وفي سيرة المصطفى «صلى الله عليه وآله وسلم» نماذج عدة تعكس السبق الإسلامي لتهيئة الرسول «صلى الله عليه وآله وسلم» وتربيته على العمل الاجتماعي قبل أن يوحى إليه. لذلك نقرأ بشارة أمنا خديجة لرسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» في ساعة العسرة، كم تذكر ذلك كتب السيرة، لما عاد من غار حراء، تثبيتا لقلبه «صلى الله عليه وسلم» «فوالله لا يخزيك الله أبدا؛ إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق»[2] ومعلوم أن صلة الرحم، والصدق في التواصل، وإكرام الضيف، ومساعدة المحتاجين والتخفيف عليهم كلها مجالات للعمل الاجتماعي، وهذا دليل واضح أيضا على أن النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» كان اجتماعيا ويسعى في قضاء حوائج الناس، كما كان أمينا على ودائع الناس، لذلك نجده عندما هاجر أمر عليًّا برد الأمانات إلى أهلها.

إن مجالات العمل الاجتماعي التي يرشدنا إليه االدين الإسلامي متعددة ومتنوعة، وما هذه البشارة السابقة الجميلة والمشرقة للجانب الاجتماعي في سيرته «صلى الله عليه وآله

(1) بنبـي، مالـك، شـروط النهضـة، ترجمـة عمـر كامـل مسـقاوي وعبـد الصبـور شـاهين، دار الفكـر، ط: 4، 1987، ص: 81.

(2) المبارك فوري، صفي الرحمن، الرحيق المختوم، ط 2008، دار الفكر، ص: 46.

وسلم» إلا غيض من فيض فضلاً عن ذلك، يمكن إجمال هذه المجالات بالآتي: الفرض الكفائي: ربما يستخف البعض بالفروض الكفائية لكونها مقابلة للفروض العينية، والواقع أن الفرض الكفائي أشد وأخطر من الفرض العيني، ووجه الخطورة فيه من ناحيتين؛ لكونه يصبح فرضًا عينيًّا إذا تهاون الجميع في أدائه؛ ثم لأن الإثم والعقاب يعم الجميع في حالة التهاون فيه فهو إذن عمل اجتماعي بامتياز؛ من حيث جهة الطلب (طلب جماعي)، ومن حيث جهة العقاب (عقاب جماعي)، بل من العلماء المعاصرين من يرى أن «الفروض الكفائية هي واجبات اجتماعية تتسع بسعة الحياة الاجتماعية، تؤديها المجموعة بكيفية تضامنية، إذا قام بها البعض سقط التكليف عن الباقين، لا استخفافا بحقها، وإنما لداعٍ موضوعي هو انتهاء الحاجة إليها»[1].

بل إن الفرض الكفائي لوحده يحوي مجالات اجتماعية حيوية شكلت مجالاً خصبًا للمناقشات العلمية والفقهية بين العلماء أشار إليها د. مصطفى بن حمزة بقوله «لقد كان حديث العلماء النابهين عن فرض الكفاية أكثر أصالة وعمقا فتناول نشر العلم وبناء القوة المادية والمعنوية في الأمة، وإيجاد جميع المهن والتخصصات التي تحتاجها الأمة، ابتداء من الطب والصيدلة ووصولا إلى مستوى الحجامة والفصد ومنها الإفتاء وتحمل الشهادات وإعانة القضاة على إقامة العدل وتوفير الأمن، وحماية الثغور، والدفاع عن الكيان، ومنها إنقاذ الغرقى والمشرفين على الهلاك، وإطعام الجائعين، وكسوة العراة، ومنها أيضا القيام بحقوق الموتى طاعة لله وإكراما لآدميتهم[2].

حفظ الضروريات الخمس وهي حفظ الدين والعقل والعرض والنسل والمال كما حددها الأصوليون. ومجال الضروريات مجال مهم أيضا للعمل الاجتماعي، فإذا كان علماء مقاصد الشريعة الإسلامية يجمعون على أن الهدف الأسمى للمصلحة الشرعية هو جلب المنافع ودرء المفاسد، فإن العمل الاجتماعي الذي يسعى إلى التنمية الإنسانية لا تغيب عنه هذه المصلحة، فبناء المؤسسات الدينية، ونشر العلم، وإنقاذ الملهوفين في الحالات الطارئة، والحروب والثورات، وكفالة اليتامى والأرامل، وإصلاح ذات البين، والحفاظ على الأمن العام.. كل ذلك يمكن أن يقع تحت مظلة العمل الاجتماعي فإن مجالاته متعددة،

(1) بن حمزة، مصطفى، العمل الاجتماعي في الإسلام، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، وجدة، سلسلة دفاتر المركز (3)، ط 1، ص: 12.

(2) بن حمزة، مصطفى، العمل الاجتماعي في الإسلام، ص: 13.

كتلبية الحاجات الاجتماعية، من تعليم وصحة ومأوى، وحماية البيئة من أخطار التلوث والمواد الضارة، والحفاظ على التراث بنوعيه المادي والثقافي؛ ومساعدة المزارعين والفلاحين المتضررين من جراء الكوارث؛ وإقامة المنشآت والمؤسسات الاجتماعية كدور الأيتام والمتشردين والمسنين.

يُستنتج من ذلك كله: أن العمل الاجتماعي شيء أصيل في الدين الإسلامي الذي يحث عليه حتى في اللحظات الأخيرة من عمر الإنسان، كما في حديث الفسيلة المعروف، وسمو العمل في الإسلام ليس هدفا في حد ذاته، بل لما ينتج عنه من حراك في مختلف دواليب التنمية التي يعتبر الإنسان محركها الأول والفاعل فيها وذلك لتحقيق الأهداف السامية من ورائه، والتي تتجلى في: تقوية روح التعاون والتكافل بين جميع فئات المجتمع ومواساة المنكوبين والضعفاء والمحتاجين وتقوية وحدة الشعور بالانتماء للأمة وإعادة الاعتبار لقيمة العمل نفسه وتحقيق الأمن الاجتماعي وتحقيق التنمية الإنسانية ثم إبراز الصورة السمحة المشرقة للدين الإسلامي الذي يركز في جوهره على إنسانية الإنسان وكرامته.

العمل التطوعي

يُعدُ العمل التطوعي واحد من أبرز حقول العمل الإنساني الحديث ينتشر في الآونة الأخيرة على نطاقٍ واسع في المعمورة مستهدف العنصر البشري، فيقوم على مقومات رئيسية عدة تجعل منه عملاً متكاملاً هدفه خدمة الكائن البشري، يُشاهد إنتشاره في دول العالم كلها ساعياً لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسة والفرعية، ونظراً لأهميته يستعرض الباحث أبرز المفاهيم التي تعبر عنه.

فالعمل التطوعي هو مجموعة متكاملة من العمليات المنتظمة المقصودة التي تهدف بشكل رئيس إلى إحداث تغييرات مختلفة في السياسات العامة القائمة الآن، أو فيما ينتج عن سياسات البرامج والخطط، يقوم به مجموعة من الأفراد الذين يمثلون الشعب بشكل مجموعات أو هيئات خاضعة للقيادة من قائد أختصاصبعلم اجتماعي، به تتحقق العديد من الأهداف الاجتماعية المرغوبة، التي تنتج عنها تغيرات إيجابية واضحة. يمكن تعريف العمل الاجتماعي أيضاً على أنه أحد المهن العصرية العملية التي تطبق الأساليب الحديثة في العمل الاجتماعي والخدماتي الإنساني، حيث ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر كنتيجة حتمية عن الثورة الصناعية التي زادت الانتقال من

الأرياف إلى المدن، وأدت إلى العديد من الهجرات الواسعة، وصاحب ذلك جُملة من التغييرات الاجتماعية، سواء على نمط المعيشة، أو على الصحة، والعلاقات الاجتماعية. وهناك مفهوم ثالث للعمل الاجتماعي، حيث إنه أحد العلوم الإنسانية التي تقوم على العديد من المبادىء والقيم الاجتماعية، وعلى رأسها مبدأ دعم ومساندة الذات الاجتماعية، ويمثل أحد أهم الجوانب الإنسانية التي تهدف إلى مساعدة البشر، حيث ظهر بعد الحرب العالمية الثانية كأحد أبرز الفنون الحديثة في التعامل مع العنصر البشري. أهداف العمل الاجتماعي يعزز التعاون بين الشعب والقادة. يقلّل إلى حد كبير الأعباء الواقعة على عاتق الحكومة. يُعين على حل المُشكلات المختلفة في الوقت المناسب، وضمن أقل أضرار ممكنة. يقلل الأخطاء والعيوب المنتشرة في المجتمع. يعتبر أكثر تأثيراً وفاعلية من العمل الفردي. يعتبر شاملاً لكافة فئات المجتمع. يعزز الجهود الذاتية. يقوي الجانب الرقابي على الأجهزة الحكومية. مقومات العمل الاجتماعي يعزز جانب الوعي والإدراك حول علاج وحل المُشكلات المختلفة. ينظم عمل المسؤولين في اللجان المختلفة. يحدد المشكلات بكل دقة من خلال دراستها دراسة عميقة وعلمية وبشكل موضوعي، مما يساهم في حلها. يوصل إلى الحقائق اللازمة، ويضع البدائل، ويختار الأفضل منها. يتابع العمل الاجتماعي والإنساني، ويحرص على التخطيط العلمي الجيد له.

للعمل التطوعي دور فعال و مجد في تنمية المجتمع و سد حاجته من الأعمال و البرامج التي تهدف إلى تحسين معيشة الفرد و الأسرة و مساعدة الطبقات المحتاجة من المجتمع إن العمل التطوعي يساهم في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بتقديم خدمات تعليمية مساعدة و تطويرية و فتح آفاق حديثة للرقي و إعطاء أمثلة و نماذج للتضامن الاجتماعي و يساهم مع مؤسسات الدولة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية و يكمل باقي أوجه التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و قد أطلق عليه البعض القطاع الثالث أو مكملا للقطاعين العام و الخاص، لذا فأن التوعية بأهمية العمل التطوعي الخيري يعود على المجتمع و الوطن بفوائد جمة لا يمكن حصرها فهي تؤدي إلى تخفيف العبء الاقتصادي و الاجتماعي على الدولة و تدفع بروح التعاون بين المؤسسات و الهيئات و الجهات الرسمية و الحكومية و المجتمع و تزيد أواصر الأخوة و المحبة بين أفراد المجتمع و تقلل التكلفة المادية عن بعض الوزارات و الهيئات الرسمية و تخفض مستوى الفراغ لدى الشباب و ابتعادهم عن شبح و مساوئ الفراغ فتقلل من مستوى الانحراف و تجعل الدولة في مصاف البلدان المتقدمة التي تثمن العمل التطوعي و تربطه بالتنمية الاجتماعية.

لم يعد العمل التطوعي مقتصرا على المساعدات المادية و هي جمع الأموال و الهبات و المساعدات العينية و توزيعها، بل تعدى الأمر إلى أبعد من ذلك من الأمور الاجتماعية التي تهم الإنسان بصورة عامة كالحفاظ على البيئة و الاهتمام بالثقافة و التعليم و الصحة و برامج المرور و السلامة و نشر الوعي الديني و التعليمي و رفع مستوى المواطنين ماديا و معنويا و رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة و ينبغي تبادل المنافع بين الجمعيات و أفراد المجتمع بأن تستقطب هذه الجمعيات الكفاءات و الطاقات البشرية الراغبة في العمل الاجتماعي التطوعي و العمل على استقطاب متخصصين في ميدان العمل الاجتماعي و الترويج لرجال البر و المؤسسات و الشركات للتبرع لأعمال الخير بأن يزكوا مبالغهم للجمعيات الخيرية حتى تعطى من يستحقها.

أتخذ هذا العمل التطوعي في الوطن العربي أشكال عدة و أنواع من جهود فردية و أسرية و بعد التطور و التقدم الذي حدث في مرافق الدولة أتخذ العمل الاجتماعي شكلا آخر بعد إنشاء وزارة العمل و الشئون الاجتماعية التي وضعت الأسس و أطرت الإطارات العامة لإنشاء الجمعيات و المؤسسات الخيرية و التعاونية وسعت الوزارة في تنمية المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و تضافرت الجهود الحكومية والأهلية في إنشاء اللجان التطوعية و الجمعيات الخيرية التي أثر بشكل ملفت في تنمية المجتمع السعودي و من خلال فروع الوزارة - الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية و الإدارة العامة للجمعيات و المؤسسات الخيرية - نُسقت جهود المؤسسات و الهيئات و الأفراد للنهوض بالمجتمع و توعيته فقامت الجمعيات الخيرية المنتشرة في أرجاء الوطن بدور مهم في رفع الحاجة عن الأسر المحتاجة و الأفراد و الأيتام و أنشأت المشاريع الخيرية من إسكان خيري و دور للعجزة و المسنين و مشاريع لكفالة الأيتام و غيرها من المشاريع المهمة التي ساعدت في تنمية المجتمع و وحدت الجهود للعمل الخيري و الاجتماعي و تنوعت أنواع العمل الخيري الاجتماعي من مساعدات مادية و عينية و وتعليمية و ثقافية و صحية و بيئية، ففي السنوات الأخيرة بدأت الدولة متمثلة بوزارة العمل و الشئون الاجتماعية ترعى المؤتمرات و الاجتماعات لتطوير و تحسين العمل الاجتماعي الخيري.

نشأة الامم المتحدة

نشأت في 28 مارس 1919 من الدول الموقعة على معاهدة فرساي , وغايتها إنماء روح التفاهم، والتعاون بين الأمم وضمان السلام والأمن في العالم، كان مركزها جنيف،

من أهم فروعها مكتب العمل الدولي الذي ما زال ينشط، واستمرت هذه العصبة إلى غاية 1946/06/01 وحلت محلها هيئة الأمم المتحدة إذ نشأت عقب الحرب العالمية الثانية، وقعت ميثاقها 51 دولة بسان فرانسيسكو سنة 1945. مركزها الدائم في نيويورك، غايتها حفظ السلام والأمن الدولي، وإنماء العلاقات الودية بين الشعوب، و أجهزتها هي:

- الجمعية العامة - مجلس الأمن - مجلس الوصاية - محكمة العدل الدولية - البنك الدولي للإنشاء والتعمير

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية يونسكو - منظمة الصحة العالمية - المجلس الاقتصادي والاجتماعي - هيئة التغذية والزراعة - المنظمة الدولية للاجئين - منظمة الطفولة اليونيسيف.

ولدت هيئة الأمم المتحدة بعد مخاض طويل، وكانت الثقة كبيرة في أن تكون وسيلة قوية لحل مشكلات العالم وإنصاف الشعوب الضعيفة حقها ...

تمهيد: فشلت عصبة الأمم في تحقيق الأمن والسلام في العالم وهي أكبر أهدافها، فانطلقت الحرب العالمية الثانية مما جعل بعض الزعماء يفكرون في إنشاء منظمة دولية بديلة تكون أكثر فعالية وإيجابية.

ظروف نشأتها: ظهرت المبادرة بإنشاء وإرساء قواعد أممية قوية تحفظ السلم وتحقق الأمن للجميع في ظل ظروف

خاصة ومتميزة تمثلت فيما يأتي:

1 - الحرب العالمية الثانية ووحشية نتائجها وانعكاساتها السلبية في شتى المجالات.

2 - الإقرار بحاجة العالم الماسة إلى سلم وأمن عالميين في لقاء الأطلسي.

3 - التجربة القاسية الناجمة عن فشل العصبة.

4 - ارتفاع مستوى الوعي لدى الشعوب الضعيفة وتطلعها إلى مستقبل واعد يضمن لها السيادة والحرية الكاملة.

إن الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية ولن تكون كذلك، هي ليست مؤسسة لإعادة توزيع الثروة تأخذ من الأمم الغنية لتعطي الأمم الفقيرة، وليست الأمم المتحدة جهازا بيروقراطيا قويا له جدول أعماله الخاص، وهي ليست وكالة للتعاقد بين الدول لأغراض الأمن الدولي، وليست لها أي قدرة عسكرية على الإطلاق عدا السلطة والقوات التي توفرها

الدول الأعضاء، ولكنها مع هذا كله هي الأمل ربما الوحيد والضمانة الرئيسة لتعزيز السلام والأمن وتدعيم التنمية العالمية، وحماية حقوق الإنسان، وهي الإطار المشترك الوحيد لتعزيز القانون الدولي.

منظمة حقوق الإنسان

هي منظمة غير حكومية مكرسة للدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك من خلال تحديد الانتهاكات وجمع البيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان وتحليلها ونشرها، وتعزيز الوعي العام والضغط على الجهات المسؤولة لوقف هذه الانتهاكات. تعرّف مجموعات حقوق الإنسان، شأنها شأن المنظمات غير الحكومية الأخرى، من خلال خصائصها والقيود القانونية التي تعمل بموجبها (بما في ذلك الضرائب)، منها التعريفات التالية[1]:

1. "غير حكومية" تعني أنها تأسست عن طريق مبادرة خاصة، وهي لا تخضع لنفوذ الحكومة ولا تنفذ مهام عامة.

2. لها هدف لا يعنى بتحقيق أرباح، أي أنه إذا ما حققت المنظمة أي أرباح، لا يتم توزيعها على الأعضاء، بل تستخدم في الأنشطة التي تسعى لتحقيق أهداف المنظمة.

3. لا تستخدم العنف ولا تشجع عليه وليس لها صلات واضحة بالجريمة

4. لها وجود رسمي ونظام أساسي وهيكل وتمثيل ديمقراطي، ولا تتمتع بالضرورة بشخصية معنوية بموجب القانون الوطني.

ما يميّز مجموعات حقوق الإنسان عن غيرها من العناصر السياسية في مجتمع ما هو أن الدعاة السياسيين غالباً ما يسعون إلى حماية حقوق ناخبيهم فقط، في حين يسعى نشطاء مجموعات حقوق الإنسان إلى حماية حقوق الإنسان في ذلك المجتمع والمجتمعات الأخرى.[2] وهي بخلاف الجماعات السياسية التي تسعى لتحقيق مصالح خاصة منفصلة، تسعى مجموعة حقوق الإنسان إلى الحفاظ على العملية السياسية لجميع المشاركين الشرعيين في الصراعات المجتمعية التي تحدث فيها انتهاكات ضد حقوق الإنسان. ويميّز هذا التركيز

(1) ليندبلوم، آنا كارين، المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي، مطبعة جامعة كامبريدج، نيويورك، 2005، ص.52.

(2) بريت، راشيل، دور وحدود المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في بيثام، ديفيد، السياسة وحقوق الإنسان، جمعية الدراسات السياسية، بلاكويل للنشر، أكسفورد، 1995، ص 97.

المستقل مجموعات حقوق الإنسان عن الجماعات الطائفية والحزبية والنقابات العمالية، والتي يكون هدفها الأساسي حماية مصالح أعضاءهاغالباً ما يتم الخلط بين جماعات حقوق الإنسان وجمعيات الأعمال الخيرية والمنظمات التي تمثل لوبيات معينة، في حين تسعى جميعها إلى تمييز نفسها عنالحركات السياسية المشاركة في النزاعات التي غالباً ما تتسبب في انتهاكات حقوق الإنسان. تدّعي مجموعات حقوق الإنسان غالباً المعرفة والخبرة في قضايا حقوق الإنسان والقضايا التي تجرى حولها مسوحات بواسطة مراقبي حقوق الإنسان والباحثين الميدانيين. تعتبر منظمة العفو الدولية إحدى أشهر المجموعات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان. ومع ذلك فهي كغيرها من المجموعات العديدة التي وسّعت مفهوم «مجموعة حقوق الإنسان» لأنها لم تحافظ على نسق الدعوة إلى قضية واحدة، بل غامرت أيضاً في قضايا أخرى غير حقوق الإنسان.[1][1] كما أن هناك بعض المنظمات الحكومية التي تسمى مجموعات حقوق الإنسان، كمجموعة حقوق الإنسان البرلمانية البريطانية، لكن هدفها الأول يكون إصدار التقارير بهدف تصميم ووضع السياسات.

يحرز فريق الأمم المتحدة تقدماً ملحوظاً في تعزيز الاتساق لتحسين التنسيق بين البرامج الإنسانية، وبرامج بناء القدرة على الصمود، والبرامج الإنمائية الطويلة الأمد. وكان دمج وظيفتي المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بمثابة خطوة أولى حاسمة في مسار الانتقال إلى هيكل متسق لقيادة الأمم المتحدة يُعنى بتنسيق العمل الإنساني والمساعدة الإنمائية لدعم قدرة المهنيين العرب على التطور والإبداع.

دور الامم المتحدة في دعم المهنيين العرب

شهد العالم اليوم نمواً كبيراً في التجارة وزيادة كبيرة في رؤوس الأموال بين مختلف الدول، في ظلّ سيطرة إقتصاد السوق ونمو ظاهرة العولمة وتسارع وتيرة التطوّر التكنولوجي أدى الى إحداث تغيير جذري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ما دفع بمشرّع الأمم المتحدة الى ابتكار أطر وآليات قانونية جديدة لمواكبة هذه التغيّرات بهدف المواءمة مع متطلّبات تحقيق النمو للافراد والمجتمع.[2] أدى ذلك في تطويرعملية التنمية الاقتصادية

(1) توماس، كليف س.، ريزارتش غايد تو يونيتيد ستيتس أند إنترناشونال إنتيريست غروبس، بريجر بوبليشرز، ويستبورت، 2004، p.272

(2) التدريب القضائي على القوانين الاقتصادية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 13 - 16 تشرين الثاني / أكتوبر 2008.

والاجتماعية في البلاد العربية، حفز ذلك الى تواصل موئل الأمم المتحدة التعاون مع منتدى المهنيين في الوطن العربي في مجال الموئل، وهو منبر للرابطات الدولية المهنية للممارسين الحضريين ويتعاون موئل الأمم المتحدة أيضاً على الصعيد العالمي مع رابطات المخطِّطين. وعملت الشبكة العالمية لخبراء التخطيط والجمعية الدولية لمخطّطي المـُدن والأقاليم في دعم مبادئ موئل الأمم المتحدة للتخطيط الحضري. وتؤدّي الجمعية الدولية لمخططي المـُدن والأقاليم دوراً مهماً في تطوير المبادئ التوجيهية الدولية بشأن تقديم الافضل للمستفيدين العرب عن طريق دعم المختصين مهنياً. وهذا بدوره ينعكس على التنمية والاستثمار واقتصاد الدول العربية، خاصة في ظلّ التطورات والتغيّرات الكثيرة التي يشهدها العالم اليوم[1]. من هنا تظافرت جهود الأمم المتحدة لوضع الاطر الدولية والقوانين للمهنيين العرب باعتبار حقوقهم واحدة من اهم حقوق الانسان، فمنذاكثر من ستين عاماً، أقر «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» مجموعة كبيرة من الحقوق الإنسانية التي ينبغي أن يتمتع بها كل إنسان دون تمييز، ومن بينها حقوق المهنيين التي يكفلها «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»[2] وغيره من مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الملزمة قانوناً. ولا تكاد توجد دولة في العالم ليست طرفاً في واحدة على الأقل من المواثيق الملزمة قانوناً التي تكفل هذه الحقوق، ومن بينها الحق في الحصول على أعلى مستوى يمكن بلوغه للصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الحق في التمتع بظروف معيشة صحية، والحق في الحصول على خدمات صحية ملائمة ومقبولة وذات مستوى، على أن تكون متاحة وميسرة (مادياً واقتصادياً) وآمنة. ويقع على الحكومات التزام في احترام هذه الحقوق وحمايتها،كما ينص «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» على وجود التزامات في مجال حقوق الإنسان تقع على عاتق «جميع أفراد المجتمع العربي خاصة المهنيين». من هنا فإن الحق في « العيش الكريم» يتعلق اساسا بمقومات الحياة اليومية الكريمة لهذه الشريحة المهمة مع الحق في الحصول على الدعم[3].

خلال العقود الأخيرة، فقد تحول التفكير الإنمائي من التحديث وبرامج التكيف

(1) http://www.arbcon.net/consumer - rights.htm

(2) http://www.arabhumanrights.org/cbased/ga/covenant - escr66a.html

(3) عبدالفضيل، محمود، اعمال الواقع وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، منشورات المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، 2003، ص48.

الهيكلي في تقديم الافضل للمستفيدين العرب عن طريق المختصين من أصحاب المهن. وجرى تشجيعهموتقديم الدعم المباشر للميزانية لبرامج الرعاية الاجتماعية التي تخلق الاستقرار في الاقتصاد الكلي للعرب مما يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي لهم. يمكن تطبيق مفهوم الدعم هذا لظروف مختلفة اعتمادا على السياق المتبع في الأمم المتحدة الداعمة.ويساهم المستفيدون العرب بالمشاركة في صنع القرار. وتشعر مفهوم المشاركة مع ضمان أن المستفيدين المستهدفين من مشروعات وبرامج التنمية هي نفسها تشارك في تخطيط وتنفيذ تلك المشاريع والبرامج. ويعتبر هذا مهم، لأنها تمكن المستفيدين من مشاريع التنمية على التأثير وإدارة التنمية الخاصة بهم وبالتالي إزالة أي ثقافة الاعتماد على الغير. ويعتبر على نطاق واسع ليكون واحدا من أهم المفاهيم الحديثة في نظرية التنمية المشاركين المحليين في مشاريع التنمية وغالبا ما تكون المنتجات من المجتمعات عن طريق الفم. أدى ذلك إلى الجهود المبذولة لتصميم وتخطيط المشاريع أساليب التطوير التنظيمي، مثل التقييم الريفي التشاركي، والتي هي في متناول الناس غير المتعلمين.

والتكنولوجيا الملائمة مفهوم شيء يجري مناسبة مع التأكد من أن أي مشروع إنمائي أو البرنامج هو المقياس الصحيح والمستوى التقني، وثقافيا واجتماعيا مناسبة للمستفيدين منه. يجب أن لا يكون هذا الخلط بينه وبين ضمان شيء منخفضة التكنولوجيا، ورخيصة أو الأساسي وهو مشروع غير مناسب إذا كان مقبولا لمتلقيها وأصحاب، وبأسعار معقولة من الناحية الاقتصادية والمستدامة في السياق الذي يتم تنفيذه.

الخاتمة

إنتهى هذا العمل المتواضع بالخاتمة وخير الأعمال ما حسنت أَوخرها وبعد هذا الجهد يتمنى الباحث أن يكون موفقا في سرد للعناصر والمحاور السابقة سردا مقبولاً موضحا النتائج المختلفة التي تمخضت عنها كما يلي:

1. الدخول في شراكات متنوعة مع المؤسسات المجتمعية لتبادل المعلومات والخبرات وحل المعضلات عن طريق البحوث والدراسات العامية الرصينة.
2. إن أهم إستراتيجياتها هي الخطط العامة للمنظمة التي تحدد السبل والمداخل لتحقيق أهداف المنظمة والإختيارات التي تم الإستقرار عليها. يعني بناء خطط طويلة الأجل وشاملة لمختلف مجالات الإهتمام في المنظمة.

3. توفر مؤسسات التعليم العالي العديد من نقاط القوة في عمليتى نشر وانتاج المعرفة من اهمها ازدياد اعداد طلاب الدراسات العليا بالإضافة الى تنوع الخبرات البحثية وتوفر حرية البحث العلمى وتمتعها بعلاقات وبرامج مشتركة مع مراكز البحوث المحلية والاقليمية والدولية.

4. ظهر إن إدارة العمل الإجتماعي هي إدارة تبحث عن أسباب العلل في المجتمع لكي تتصدى وتكافح هذه الاسباب وتنتق أنسب الوسائل الفعالة في المجتمع للقضاء عليها او التقليل من أثارها والأضرار التي تنتج عنها إلى ادني حد ممكن.

5. تسعى الأمم المتحدة الى تحديد سبلاً ابتكارية لتعزيز التواصل والمساءلة إزاء المستفيدين تشمل تحسين التواصل مع المجتمعات المحلية وتحقيقاً لهذه الغاية تسعى الأمم المتحدة أن تعمل على زيادة عدد الناطقين باللغة العربية بطلاقة في صفوف موظفيها الدوليين العاملين في الميدان بغية ضمان عدم تعرض فعالية توفير الخدمات لهؤلاء المستفيدين للإهمال بسبب انعدام التواصل.

6. ساهمت مؤسسات التعليم العالي وإدارة العمل الإجتماعي وسياسات الأممالمتحدة مجتمعة في تقديم الأفضل للمستفيدين العرب عن طريق دعم المختصين مهنياً من خلال الانشطة الداعمة لإداراتها المهنية المختصة.

الآستنتاجات والتوصيات:

7. تولي آليات الأمم المتحدة للمستفيدين العرب المزيد من الاهتمام للقضايا التي تقع في صلب الحق في التطويروالتنمية.

8. ركز العمل الذي أنجزته آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على خطة التطوير و التنمية من عام 2015 الى ما بعدها وسير عمل المؤسسات المالية الدولية التي تدعم هؤلاء المستفيدين العرب.

9. إحتفل المجتمع الدولي في عام 2016بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الأمم المتحدة للحق في التطوير والتنمية، بينما تشرع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الجديدة للسنوات اللاحقة. ويمثل ذلك فرصةً لتقييم التقدم المحرز حتى الآن في إعمال الحق في التنمية، وفي تحديد العقبات والنظر في سبل تعزيز فعالية وكفاءة العمليات والجهود الرامية إلى تمتع جميع الناس تمتعاً فعالاً بالحق في التنمية في كل مكان.

10. ساهمت إدارةالعملالإجتماعيفي الوقوف علىأسبابالعللفيالمجتمع وإيجاد الحلول والمعالجات.
11. تبنت مؤسسات التعليم العالي نشروا نتاج المعارف ورفد المجتمع باعداد كبيرة من طلبة الدراسات العليا لغرض التنمية والتطويرمن خلال تنوع الخبرات البحثية المحلية والعالمية وتكريس العلاقة بينهما.

المصادر

- أم. جي، روس، الجامعة، التركيب النظري، نيو يورك، 1976م.
- أي، بلوم، إنغلاق العقل الأميريكي، سيمون وشوستر، نيو يورك، 1987م.
- البر ادعي، وفاء محمد، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ط1،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2002.
- بريت، راشيل، دور وحدود المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في بيثام، ديفيد، السياسة وحقوق الإنسان، جمعية الدراسات السياسية، بلاكويل للنشر، أكسفورد، 1995.
- بنحمزة،مصطفى،العملالاجتماعيفيالإسلام،مركزالدراساتوالبحوثالإنسانيةوالاجتماعية،وجدة،سلسلةدفاترالمركز (3)،ط 1.
- بننبي،مالك،شروطالنهضة،ترجمةعمركاملمسقاويوعبدالصبورشاهين،دارالفكر،ط:4، 1987.
- بوعشة، محمد، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، ط1، دار الجبل، بيروت، 200.
- التدريب القضائي على القوانين الاقتصادية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 13 - 16 تشرين الثاني / أكتوبر2008.
- توماس، كليف س.، ريزارتش غايد تو يونيتيد ستيتس أند إنترناشونال إنتيريست غروبس، بريجر بوبليشرز، ويستبورت، 2004.
- الجنزورى، كمال، مصر والقرن الحادي والعشرين – كتاب الأهرام الاقتصادي – يناير 1997.

- دليو، فضيل و آخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط 1، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- راجح، احمد عزت، اصول علم النفس، دار المعارف مصر1977.
- سالم،سماحونجلاءصالح،أساسياتالعملفيالخدمةالاجتماعية،عالمالكتبالحديث،الأر دن،ط1، 2010.
- سيد، احمد غريب، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية القاهرة 2000.
- سيد، فهمي محمد، مدخل الخدمة الاجتماعية - المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2001.
- عبد الرحمن، عبد الله محمد، سوسيولوجيا التعليم الجامعى – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – 1991.
- عبد الفضيل، محمود، اعمال الواقع وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، منشورات المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، 2003.
- عثمان، عبد الفتاح خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، ط5 مكتبة الانجلو المصرية، 1976.
- عوض، أحمد عبده، التكافل الاجتماعي في الإسلام، ألفا للنشر والتوزيع، ط 1، 2008.
- غيث، محمد عاطف، مدخل الى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية القاهرة، 1977.
- القاضي، ماجدة محمد احمد عصرمحمد مهدي، 1977، محاضرات في علم الاجتماع، مطبعة المعهد العالي للتعاون الزراعي - شبرا الخيمة.
- ليندبلوم، آنا كارين، المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي، مطبعة جامعة كامبريدج، نيويورك، 2005.
- المباركفوري،صفيالرحمن،الرحيقالمختوم،دارالفكر، ط2، 2008.
- محمد، أدم الزين، الدليل الى منهجية البحث وكتابة الرسائل الجامعية، مطبعة جامعة ام درمان الاسلامية للطباعة والنشر ط1، السودان، 1999.
- مرسي، محمد منير، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2002.

- المنجد في اللغة والإعلام، د م، ط 21، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1986.
- واي، بيلكان، فكرة الجامعة إعادة إختبار، نيو هافن ولندن، جامعة يالي، 1992م.
- http://www.alndwa.net/index.php?option
- http://alwaei.com/topics/current/article
- http://www.arbcon.net/consumer - rights.htm
- http://www.arabhumanrights.org/cbased/ga/covenant - escr66a.html

التدخل الاجتماعي مع كبار السن

الدكتورة ختام حسين تميم
أستاذ مساعد، عضو الهيئة التدريسية، جامعة عجمان، كلية الإعلام والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

Abstract

The search included the following: Chapter I wallpapers theme:

I. Introduction:

Second: definition of the elderly third: social service

1. General definition: 1. United Nations Definition IV: the stage of aging

1 Retirement problem: 2. Menopause problem

V: Problems and social needs of the elderly

VI. Economic problems and needs

VII. Health problems and needs

Chapter II: The Role of social service and social worker in caring for the elderly:

Firstly, social service efforts are derived from its principles, methods, tools and professional practice

Second: Problems and difficulties in social service and social workers.

Third: Social services for the elderly in the UAE:

Chapter 3: UAE's old age policy

Chapter IV: Research findings and recommendations: one of the most important research recommendations: older persons is a societal responsibility that is not limited to the State and its institutions

1. Emphasize that caring for older persons is a societal responsibility that is not limited to the State and its institutions.

2. To work to enshrine the principle of self - reliance and living in the family environment.

3. Establishment and development of specialized geriatric departments to provide and provide medical treatment and care for them in the main health centres and clinics.

4. Inviting higher education institutions to introduce specialized programmes designed to prepare specialists to deal with the elderly.

5. To prepare the retiring employee to face the new conditions of life during the last two years of his service in order to absorb all the tensions and anxiety caused by the sudden abandonment of the job.

6. Develop various programs to train and qualify older persons in a range of occupations, trades and professions that are suited to their inclinations, abilities and experiences.

7 To devote attention to restricting the different experiences and competencies of older retirees to different experiences and disciplines through the establishment of a programme or information centre to provide a database of data and information that will make it possible to benefit from the experiences and competencies of older persons and thereby enhance their opportunities to integrate them into the service and development of society and ensure Their continued interaction with their social surroundings,

8. Take into account the needs and requirements of older persons in the design and planning of modern cities, public utilities and the construction of roads and streets.

موجز البحث:

تضمن البحث ما يلي:

الفصل الأول خلفيات الموضوع:

أولاً: مقدمة:

ثانياً: تعريف المسن

ثالثاً: الخدمة الاجتماعية

تعريف عام:

تعريف الأمم المتحدة

رابعاً: مرحلة الشيخوخة

1مشكلة التقاعد:

2. مشكلة سن اليأس

خامساً: المشكلات والاحتياجات الاجتماعية للمسنين

سادساً: المشكلات والاحتياجات الاقتصادية

سابعاً: المشكلات والاحتياجات الصحية

الفصل الثاني: دور الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي في رعاية المسنين:

أولاً: تأتي جهود الخدمة الاجتماعية مستفيدة من مبادئها وأساليبها وأدواتها ومن مهنية الممارسة

ثانياً: المشاكل والصعوبات التي تعترض طريق الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي.

ثالثاً:الخدمات الاجتماعية المقدمة للمسن في دولة الإمارات:

الفصل الثالث: سياسة دولة الإمارات للمسن:

الفصل الرابع: نتائج وتوصيات البحث: من أهم توصيات البحث:

الفصل الأول: مدخل الدراسة:

طرأ تغير جذري على التركيبة السكانية في العالم في العقود الأخيرة. ففي الفترة ما بين عام 1950 وعام 2010، ارتفع العمر المتوقع في جميع أنحاء العالم من 46 عاما إلى 68 عاما، ويتوقع أن يزيد ليبلغ 81 عاما بحلول نهاية هذا القرن. ويجدر بالملاحظة أن عدد النساء يفوق عدد الرجال في الوقت الحالي بما يقدّر بنحو 66 مليون نسمة فيما بين السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة أو أكثر. ومن مجموع مَن بلغوا 80 سنة أو أكثر، يصل عدد

النساء إلى ضِعف عدد الرجال تقريبا، ومن بين المعمّرين الذين بلغوا من العمر مائة سنة يصل عدد النساء إلى ما بين أربعة أو خمسة أضعاف عدد الرجال. وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، سيزيد عدد الأشخاص الذين تجاوزوا الستين عن عدد الأطفال في العالم في عام 2050.[1]

هناك الآن ما يربو على 700 مليون نسمة تزيد أعمارهم عن 60 عاما. وبحلول عام 2050، سيكون هناك بليونا نسمة، أي ما يزيد عن 20 في المائة من مجموع سكان العالم، تبلغ أعمارهم 60 عاما أو أكثر. وستكون زيادة عدد كبار السن أكثر وأسرع في بلدان العالم النامي، وستُصبح آسيا المنطقة التي تضم أكبر عدد من كبار السن، وتواجه أفريقيا أكبر زيادة متناسبة في هذا الصدد. ومع مراعاة هذا، من الواضح أنه يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام للاحتياجات والتحديات الخاصة التي يواجهها العديد من كبار السن. بيد أن المساهمة الجوهرية التي يمكن أن يُسهم بها أغلبية كبار السن من الرجال والنساء في أعمال المجتمع إذا توفرت ضمانات كافية، تتسم بالقدر نفسه من الأهمية. وتكمن حقوق الإنسان في صميم جميع الجهود المبذولة في هذا الشأن [2]

أولاً: تعريف المسن: بأنها مرحلة العمر التي تبدأ فيها الوظائف الجسدية والعقلية في التدهور بصورة أكثر وضوحاً مما كانت عليه في الفترات السابقة من العمري[3]

ثانياً: تعريف الخدمة الاجتماعية:

1. **تعريف عام:** هي عبارة عن مجهودات موجهة مقصود بها منع الأضرار الاجتماعية، واحداث المنفعة المرغوب بها.[4]
2. **تعريف الأمم المتحدة:** هو النشاط الموجه والمصمم بقصد الوصول إلى مستوى أفضل لتكيف الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية.[5]

ثالثاً: مرحلة الشيخوخة: هي عملية بيولوجية حتمية، تمثل ظاهرة من ظواهر التطور أو النمو التي يمر بها الإنسان، إذ انها تعني مجموعه من التغييرات المعقدة في النمو تؤدي مع

(1) . الأمم المتحدة، 2017، ص ص. 17 - 21

(2) www.un.org/ar/events/olderpersonsday/background.shtmتقرير شيخوخة السكان في العالم،

(3) . wikiageing.org/index.php، الأمم المتحدة. 2018.

(4) . www.pdffactory.com عبد الله الحجاجي..2018

(5) نفس المرجع السابق.

مرور الزمن إلى تلف التركيب العضوي لأعضاء الجسم الداخلية في الكائن الحي.[1]

يواجه المسنون في هذه المرحلة العمرية ونتيجة للتغيرات التي تحيط بهم العديد من الإشكاليات والاحتياجات يتمثل بعضها في الآتي:

1: المشكلات والاحتياجات النفسية للمسنين: ترتبط المشكلات النفسية للمسن بمشكلات عدم التكيف مع وضعه الجديد وتتضح الآثار النفسية والأخلاقية في ظل زيادة وقت الفراغ في مرحلة الشيخوخة، ومن أمثلة المشكلات النفسية:

- **مشكلة التقاعد:** وهو ما يشعر الفرد بالقلق على الحاضر والمستقبل والخوف والانهيار العصبي وخاصة إذا فرضت عليه حياته الجديدة بعد التقاعد أسلوباً جديداً من السلوك لم يألفه من قبل ولا يجد في نفسه المرونة الكافية لسرعة التوافق معه، وخاصة إذا لم يتهيأ لهذا التغيير، وإذا شعر أو أشعره الناس أنه قد أصبح لا فائدة منه بعد أن كان يظن أنه ملء السمع والبصر.
- **مشكلة سن اليأس:** ويكون مصحوبا باضطراب نفسي أو عقلي قد يكون ملحوظا أو غير ملحوظ وقد يكون في شكل الترهل والسمنة والإمساك والعصبية والصداع و الاكتئاب النفسي والأرق.

2: المشكلات والاحتياجات الاجتماعية للمسنين.

تشكل الحاجات الاجتماعية للمسنين خاصية أخرى من خصائص الشيخوخة، والتي تشمل نوعية من المشكلات أهمها اغتراب المسنين عن المجتمع نتيجة لعدد من الأسباب.

- عدم توفير الفرص لاشتراكهم في اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بإشباع متطلباتهم، فينشأ ما يسمى (باغتراب المسنين عن المجتمع). ويتبع هذا الاغتراب ما يلي:
- قلة الاهتمامات الاجتماعية للفرد فيما يتعلق بالجهود والأنشطة التي تخدم مجتمعه.

ج. قلة مشاركاته في المنظمات الاجتماعية أو محاولاته إيجاد المنظمات الأكثر فاعلية في إشباع حاجاته.

د. عدم الثقة الكافية في المقدرة على تغيير الأوضاع السيئة في المجتمع. ونتيجة لاغتراب المسنين عن مجتمعهم واضطراب علاقاتهم يميل المسنون إلى الاتصاف بمجموعة من الخصائص الاجتماعية من أهمها:

(1) الأمم المتحدة، قضايا عالمية، الشيخوخة، الصفحة الرئيسية.2018

- **العزلة والوحدة:** ويبدأ هذا الشعور بحياة الحرمان من العلاقات العائلية والتي كانت تؤلف جزءاً كبيراً من نشاطه واهتماماته اليومية، مما يضع القيود على تحركات المسنين وعلاقاتهم الشخصية بأفراد المجتمع. مايزيد من عزلة المسن زواج الأبناء أو موت أحد الزوجين والضعف البدني.
- يفتقد المسنون مراكزهم في العلاقات العائلية ويفقدون تأثيرهم على الأسرة وانسحاب المسن وانقطاعه عن المجتمع سمة من سمات التقدم في السن، ويكون هذا الانسحاب متبادلاً بين المسن والمجتمع ككل

3. المشكلات والاحتياجات الاقتصادية:

ان نسبة المسنين الذين يتقدمون بطلب المساعدات الاقتصادية في تزايد مستمر، والمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المسن ترجع إلى نقص في الموارد المالية نتيجة لتقاعد المسن إجبارياً أو اختيارياً، وبهذا يفقد المتقاعد جزءاً ليس بالقليل من دخله وبالتالي سيجد نفسه في مواجهة انخفاض الدخل مع تزايد الأعباء المالية، وهذا قد يعمق الشعور بعدم الأمن الاقتصادي في مواجهة متطلبات المستقبل مما يجعل المسن يعاني من القلق وبالتالي سوف ينعكس على وضعه الاجتماعي والصحي والنفسي.

4. المشكلات والاحتياجات الصحية:

إن نمو الفرد يتكامل في مرحلة الشباب، ثم ينحدر تدريجيا في سن الكهولة ويتفاقم الوضع في مرحلة الشيخوخة، فالحواس يضعف أداؤها، ويبدأ ذلك في سن الخمسين من العمر فتظهر في هذه المرحلة من العمر مجموعة من التغيرات البيوكيميائية للمسن، وتتمثل في ضعف القلب وقلة دفعه للدم إلى الأجهزة العضوية في الجسم.

كما ترتبط المشاكل الصحية للمسن بالضعف الصحي العام والضعف الجسمي وضعف الحواس، ويعتبر ضعف السمع ثالث أكبر مشكلة في المسنين بعد الخشونة وارتفاع ضغط الدم، ويكون أكثر في الرجال عنه في النساء، وتكرار عدم القدرة على سماع الآخرين يعطي المسن الشعور بعدم التواصل معهم ويشعره بالإحباط والعزلة.

الفصل الثاني: دور الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي في رعاية المسنين:

أولاً: تأتي جهود الخدمة الاجتماعية مستفيدة من مبادئها وأساليبها وأدواتها ومن مهنية الممارسة على يد الأخصائي الاجتماعي فيما يخص مد يد العون والرعاية للمسنين، بما يمكنهم من التغلب على مشكلاتهم ومواجهتها، ويحدث ذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة لكبار السن والبرامج التي يتم التخطيط لها على المستويين المحلي والوطني، والخطط التي تتعلق بأوجه الرعاية الاجتماعية المتخصصة بمجال المسنين وتوعية المجتمع تجاه رعاية المسنين. أهم تلك الأدوار ما يلي:

1. التعرف على مشكلات المسنون بمختلف أنماطها الاجتماعية أو الصحية أو النفسية أو الاقتصادية أو خلافها، ودراستها وتشخيصها والوقوف على مسبباتها، وبداية ظهورها ودور المسن في إحداثها، والتغلب عليها.

2. معرفة السمات الشخصية للمسن، ودورها في مشكلته، كسماته العقلية وحالته النفسية والبدنية والاجتماعية.

3. العمل على تشجيع المسن في تقبل مشكلاته، وتعزيز ثقته بنفسه وإشعاره بأهميته في المجتمع.

4. إزالة ما يجول بخاطر المسنين من أنهم أصبحوا أشخاصاً بغير قيمة في داخل المجتمع ولدى أسرهم، وأنهم معزولون تماماً عن بيئاتهم.

5. العمل على استثمار خبرات المسنين والاستفادة من مهاراتهم وإمكانياتهم في مشروعات وبرامج يستفيدوا منها وتفيد مجتمعهم.

ثانياً: المشاكل والصعوبات التي تعترض طريق الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي.

1. عدم اهتمام مقدم الخدمة أصلاً بالخدمة الاجتماعية واعترافه بها وبأهميتها أو أهمية دور الأخصائي الاجتماعي، وانغماسهم في أعمال لا تمت لتخصصهم بصلة، وخصوصاً الأعمال الإدارية.

2. عدم وجود مكاتب مرموقة للأخصائيين الاجتماعيين وإن وجدت؛ فهي إما مشتركة أو أنها تفتقر إلى أبسط الإمكانات التي يحتاجها الأخصائي كالتليفون المباشر، وجهاز

الفاكس، وآلات التصوير وغير ذلك. وحتى مكان المكتب لا يعمل له حساب، فإمَّا أن يكون في الممرات أو في منطقة مكتظة بالمراجعين والمرضى.. بينما المفروض أن يكون بعيداً عن ذلك حتى تتوفر فيه السرية للمريض.

3. اصطدام الأخصائي الاجتماعي ببعض العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي تعيقه عن أداء عمله مكتملاً ومن ذلك مثلاً صعوبة إجراء العلاج الأسري الجماعي الذي تتطلبه أحيانا حالة المريض.

4. يعتبر الكثير من الناس أن عمل الأخصائي الاجتماعي تدخُّلا وتطفُّلا على حياتهم الأسرية وأسرارهم الشخصية فلا يتعاونون معه أبداً، وربما لا يقبلونه على الإطلاق.. وقد يكونون معذورين في ذلك؛ فهم لا يعرفون ما معنى (خدمة اجتماعية، أو أخصائي اجتماعي) ولم يجدوا من يوعِّيهم بذلك. لابل ربما أن الأخصائي الاجتماعي لم يعرف كيف يصل إلى قلوبهم وعقولهم.

5. عدم تعاون بعض الجهات التي ترتبط بالخدمة الاجتماعية وتقدم لها العون والمساعدة في كل ما من شأنه خدمة المريض المحتاج وبذلك قد يحبط الأخصائي الاجتماعي وتضعف همته ويداخله اليأس. فلا يعمل بجد وإخلاص في قادم الأيام طالما هو يعرف مسبقا بأنه سيعود خالي الوفاض صفر اليدين وبخفي حنين.

6. في بعض الأحيان لا يكون هناك أي اعتبار لرأي الأخصائي الاجتماعي فيما يخص المريض وخصوصاً فيما يتعلق بالجوانب النفسية والأسرية والاجتماعية للمريض والتي قد تساهم كثيراً في علاجه ويفرض على الأخصائي الاجتماعي والمريض ما يقرره الطبيب فقط حتى وإن كان يتعارض مع مصلحة المريض ويكون ذلك بحجة أن الطبيب يرى بأن الأخصائي يتدخل في عمله وللأسف فغالباً ما يؤيد هذا من قبل الإدارة.

7. في بعض الدول تأتي الخدمة الاجتماعية في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد المحاماة والطب بينما لدينا فإنها تقبع في آخر سلم الوظائف والمهن وربما لا تكون.

8. تقصير الإعلام فيما يخص الخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي، وخصوصا التلفزيون فمن منكم شاهد يوماً برنامجاً أو ندوة عن ماهية الخدمة الاجتماعية وأهميتها وفاعليتها في المجتمع ومن هو الأخصائي الاجتماعي وما هو الدور المناط به؟ وماذا يجب أن يفعل؟ وأخيرا ما هي العقبات والمشاكل التي تعيق الخدمة والأخصائي عن أداء أدوارهما.

9. عدم تدريب الأخصائيين الاجتماعيين وشبه انعدام للدورات في هذا المجال وبذلك تكون معلومات الأخصائي قديمة، وقد لا تواكب ظروفاً ومشاكل هذا العصر الذي كل يوم فيه جديد.

ثالثاً:الخدمات الاجتماعية المقدمة للمسن في دولة الإمارات:

الضمان الإجتماعي: يشكل الضمان الاجتماعي ما يقارب من 92% من إجمالي موازنة الوزارة، إذ بلغ عدد المشمولين بالضمان الاجتماعي خلال العام الجاري 2013، نحو 41140 حالة، كما تجاوزت القيمة الإجمالية للمساعدات التي قدمتها الوزارة للفئات المستفيدة خلال العام الجاري 2.7 مليار درهم، أسوة بالعام الماضي.

- إن معظم المستفيدين من الضمان الاجتماعي خلال العام الجاري، هم من فئة المسنين.
- تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على رعاية المسنين بشكل مستمر، وتأمين جميع متطلباتهم المعيشية والصحية،

ج. تحرص الوزارة على الاستفادة من الشيخوخة النشطة للاستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة، والمحافظة على تواصلهم مع المجتمع، وشعورهم بالإنتاجية والأهمية.

د. تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تأمين معدومي الرعاية منهم في الدور التابعة للوزارة، حيث تقدم الدار نوعين من الرعاية لكبار السن:

أولهما: خدمة الإيواء: ويتم من خلالها توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والعلاج الطبيعي والمهني، والفحص الطبي الدوري، وتنظيم الرحلات الترفيهية والعلاجية والاحتفالات بمختلف المناسبات، أحب أن أشير إلى أنه في احتفاليات اليوم الوطني تم تكريم بعض من كبار السن.

أما النوع الثاني: فيتمثل في الرعاية المنزلية للمسن، إذ تقدم الدار من خلاله خدمات صحية أولية، والعلاج الطبيعي، وخدمات اجتماعية، ومحاضرات تثقيفية وتوعوية، وتوفير أجهزة خاصة قد يحتاج إليها المسن في المنزل.

لابل تسعى الوزارة إلى استثمار وقت فراغهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لممارسة أي

عمل يتفق مع خبراتهم وميولهم وإمكاناتهم وقدراتهم، وتوثيق علاقتهم بالمجتمع، ونشر الوعي المجتمعي عن الشيخوخة ومشكلاتها.

الفصل الثالث: سياسة دولة الإمارات للمسن:

أولاً: تعمل على إكرام المسن، وتشجع أن يعيش المسن في بيئته وبين أفراد أسرته، لما تتميز الرعاية الأسرية في:

1. يحظى المسن برعاية أبنائه وأحفاده.
2. توفر الدفء في العائلة والإحساس بالأمن والاستقرار.
3. عدم عزل المسن عن بيئته ونجنبه مشاعر النبذ وتوفير فرص التفاعل الطبيعي له مع الأبناء والأزواج والأقارب.
4. عدم تخلي المسن عن أداء العديد من أدواره الاجتماعية داخل الأسرة
5. اشراك المسن بالمناسبات الاجتماعية والعائلية.

ثانياً: المسن والعائلة الإماراتية:

1. العائلة في دولة الإمارات لا تزال تحافظ على الترابط الأسري وعلى محبة واحترام ورعاية كبار السن بالرغم من التحولات الكبيرة التي طرأت على دورها ونمط حياة العائلة الإماراتية خلال السنوات الماضية،
2. حيث تشير الإحصاءات في دولة الإمارات إلى أن مايزيد على 90% من والله تعالى يقول:
3. وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانًا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريمًا.المسنين يعيشون في أسرهم والقلة القليلة من هم دور المسنين.

ثالثاُ: نتائج وتوصيات البحث: من أهم توصيات البحث:

1. التأكيد على أن رعاية كبار السن هي مسؤولية مجتمعية لا تقتصر على الدولة ومؤسساتها.
2. العمل على تكريس مبدأ اعتماد المسن على نفسه وعيشه في محيطه الأسري.

3. إنشاء وتطوير الأقسام المتخصصة لطب الشيخوخة من أجل توفير وتقديم أوجه العلاج والرعاية الطبية اللازمة لهم في المراكز والعيادات الصحية الرئيسية.
4. دعوة مؤسسات التعليم العالي لطرح برامج تخصصية تستهدف اعداد متخصصين للتعامل مع فئات كبار السن.
5. تهيئة الموظف المشرف على التقاعد لمواجهة ظروف الحياة الجديدة خلال السنتين الاخيرتين من خدمته من أجل امتصاص كل صور التوتر والقلق الناجمة عن الترك المفاجئ للوظيفة.
6. وضع برامج متنوعة لتدريب وتأهيل كبار السن على مجموعة من الأعمال والحرف والمهن التي تناسب ميولهم وقدراتهم وخبراتهم.
7. الاهتمام بحصر مختلف خبرات وكفاءات المتقاعدين من كبار السن على اختلاف خبراتهم وتخصصاتهم من خلال إنشاء برنامج أو مركز معلومات كفيل بتوفير قاعدة من البيانات والمعلومات تيسر مجال الاستفادة من خبرات وكفاءات المسنين وبما يعزز فرص إدماجهم في خدمة وتنمية المجتمع وضمان استمرار تفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي، [1]
8. مراعاة احتياجات كبار السن ومتطلباتهم عند تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق العامة وشق الطرق والشوارع.

(1) . www.social.gov.bh وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الندوة الخليجية حول الحماية الاجتماعية لكبار السن. 2018.

اتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية

دراسة ميدانية بجامعة الملك سعود في مدينة الرياض

د. هند عقيل محمد الميزر
أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك، قسم الدراسات الاجتماعية ـ كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

Trends of Postgraduate Students in Social Work regarding Social Justice

The term of social justice is associated to the history of social and political movements that reclaimed for the rights of poor and oppressed people. This paved the way for the extension of this relationship between social work and social justice. And due to the importance of social justice as an ethical, economic and social principle and value, it is an ethical responsibility for social workers towards promoting social justice in the society in general, and with those whom they work with in particular. Social workers must promote social justice as a mission and not as a function to achieve goals.

Therefore, the study aimed to measure the attitudes of postgraduate students in social work regarding social justice. It is a descriptive and analytical study, using a comprehensive social survey of postgraduate students of MA and PhD degrees, both male and female, at King Saud University, using the measure of the trend regarding social justice (prepared by the researcher).

The main results showed by the study:

The trends of all the members of the study sample were homogeneous and high towards social justice. The emotional component was ranked first in the behavioral component ranking, while the cognitive component obtained the last order. The results indicated that there is almost unanimous recognition that the need for equal services among different geographical regions should be the basis for providing social welfare services. The results also showed that the role of the social worker must be as initiator to work towards achieving social change. The results indicated that there are differences in the emotional component and in the overall degree of the scale for the benefit of females, and this may in some respects refer to the emotional nature of females, especially in Arab societies.

The results showed no statistically significant differences between postgraduate students in the master's and doctoral degrees. As for the differences between those who chose specialization and those who did not choose it, the results showed that the differences for the benefit of those who chose to specialize on the score of the total scale, as the choice is based on convictions of the desire to achieve social justice and the desire to help others and is higher in those who did not choose Specialization about conviction.

The study recommended the need to develop a course on social justice or to include a chapter on social justice with a human rights course taught at the undergraduate level.

The need to conduct field studies on social service practitioners in social welfare institutions to know their attitudes about social justice and how to achieve it in society; and the need to develop a course on social justice for the master's degree.

Key words: Social Justice / Social Work / Graduate Studies / King Saud University.

ملخص الدراسة:

اقترن مصطلح العدالة الاجتماعية بتاريخ الحركات الاجتماعية والسياسية التي طالبت بحقوق الفئات الفقيرة والمضطهدة، مما مهد لامتداد العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وتهدف مهنة الخدمة الاجتماعية إلى إحداث التغيير الاجتماعي وإصلاح الخدمات الإنسانية، حيث توجه اهتماماتها لسياسات الرعاية الاجتماعية بحيث يكون لها دور فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين في إطار اهتماماتها بالقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، بهدف تدعيم وتعزيز الحقوق الاجتماعية. وفي ضوء الالتزام المهني بقيم ومبادئ المهنة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ليس باعتبارها وظيفة وإنما لكونها رسالة تحقق غاية، فإن الميثاق الأخلاقي للأخصائيين الاجتماعيين ينص على «احترام كرامة الفرد والدفاع عن الفئات الضعيفة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية»، كما أن الممارس المهني للخدمة الاجتماعية يستخدم مجموعة من الاستراتيجيات وآليات الدفاع لمقاومة التمييز والتفرقة بين الناس والمطالبة بإحداث تغييرات اجتماعية ومعالجتها لتعزيز العدالة الاجتماعية. وبناءً على ذلك فقد استهدفت الدراسة التعرف على اتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

بلغ حجم أفراد مجتمع الدراسة 115 مفردة 20 ذكور 95 إناث. وجميع اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت متجانسة وعالية نحو العدالة الاجتماعية، حيث حصل المكون الوجداني على الترتيب الأول يليه في الترتيب المكون السلوكي في حين حصل المكون المعرفي على آخر ترتيب حيث احتل المرتبة الثالثة. وفيما يتعلق بعبارات المقياس فقد اوضحت النتائج أن هناك شبه إجماع على أن الاحساس بضرورة المساواة في الخدمات بين مختلف المناطق الجغرافية يجب أن يكون أساس لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية. كذلك أوضحت النتائج أن دور الاخصائي الاجتماعي يجب أن يكون مبادراً من أجل العمل على تحقيق التغيير الاجتماعي في المجتمع. أما الفروق بين الجنسين فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق في المكون الوجداني وفى الدرجة الكلية للمقياس لصالح الإناث، وقد يعود هذا في بعض جوانبه إلى الطبيعة العاطفية لدى الاناث خاصة في المجتمعات العربية. كما أوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه. وبالنسبة للفروق بين من اختاروا التخصص عن قناعة ومن

لم يختاروه عن قناعة بينت النتائج أن الفروق لصالح من اختاروا التخصص على قناعة على درجات المقياس الكلي، حيث أن الاختيار مبني على قناعات بالرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية والرغبة في مساعدة الآخرين وهو أعلى عند من لم يختاروا التخصص عن قناعة. وتوصي الدراسة بضرورة استحداث مقرر دراسي عن العدالة الاجتماعية أو تضمين فصل عن العدالة الاجتماعية مع مقرر حقوق الإنسان الذي يدرس في مرحلة البكالوريوس. وإجراء دراسات ميدانية على ممارسي الخدمة الاجتماعية في مؤسسات خدمات الرعاية الاجتماعية لمعرفة توجهاتهم عن العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها في المجتمع. كما توصي الدراسة بضرورة استحداث مقرر عن العدالة الاجتماعية لمرحلة الماجستير.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية/ الخدمة الاجتماعية/ الدراسات العليا/ جامعة الملك سعود.

مدخل لمشكلة الدراسة:

ظهر مصطلح العدالة الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، واقترن بتاريخ الحركات الاجتماعية والسياسية التي طالبت بحقوق الفئات الفقيرة والمضطهدة، حيث تعتبر السياسة الاجتماعية معياراً لمدى تحقيق العدالة الاجتماعية لمبدأ تكافؤ الفرص، وليس فقط تحقيقاً لعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع.

والعدالة الاجتماعية كمفهوم أخلاقي وفلسفي تهدف لإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع، والحرص على المساواة بين الناس في الحقوق والفرص بمعنى تكافؤ الفرص، حيث تؤكد على مبادئ المساواة والتضامن وقيم حقوق الإنسان، لتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال تحسين ظروف المجتمع http://en.wikipedia.org/wiki/Socialjustice. ويرى عبد الحميد (2010) أن عدد كبير من العاملين في مجال التنمية يعتبرون العدالة الاجتماعية وسيلة رئيسية للدفاع ضد كافة أشكال القمع والتمييز وأساساً لتنمية بشرية أكثر عدلاً وإنصافاً وتتضح أهمية العدالة الاجتماعية من رسوخ وأهمية البعد الاجتماعي في منظومة التنمية المستدامة، إذ أن من أهم مقومات اندماج الفرد في المجتمع هو إحساسه بالعدالة الاجتماعية، والذي يدفع طاقاته وطموحاته لتحقيق مزيداً من العمل والإنتاج (السباعي،2006: 113). والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية يعتبر المدخل الذي يُمكن من توفير الكرامة للإنسان وتحفظ له قيمته وعزته، وتحمي الفئات المهمشة من الفقر المدقع

وتعمل على إعادة ادماجهم في المجتمع (باري، 2011: 150) ويؤكد زيتون (1984) على أهمية وجود العدالة الاجتماعية في المجتمع المحلي، وعلى المستويات القومية. كما تؤكد دراسة أبو زيد (2006) على أهمية تعاون مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية. وترى الشربيني (2011) ضرورة تشجيع المجتمع بكل طوائفه على الاهتمام بفئة المتسولين لأنها أكثر الفئات تعرضاً للإصابة بالعديد من المخاطر والأزمات وضرورة العمل على إرساء مبدأ العدالة الاجتماعية في التعامل مع تلك الفئات.

وتعمل مهنة الخدمة الاجتماعية على إحداث التغيير الاجتماعي وإصلاح الخدمات الإنسانية، خلال أدوارها في سياسات الرعايـة الاجتماعيـة، حيث توجه اهتماماتها لسياسات الرعاية الاجتماعية بحيث يكون لها دور فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين في إطار اهتماماتها بالقضايا المرتبطـة بحقـوق الإنسان، بهدف تدعيم وتعزيز الحقوق الاجتماعية. ويرى (james,2004) أن المدافعة تعد جزءً لا يتجزأ من مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث أصبحت اليوم جهود المدافعة آلية المهنة في القيام بدورها السياسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويؤدي الاهتمام بسياسات الرعاية الاجتماعية دوراً فعالاً في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين في إطار اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية بالقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، بهدف تدعيم وتعزيز الحقوق الاجتماعية (Bramovit,1998;517) حيث ترى سليمان (2011) أن التسرب الدراسي يعد من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة التسول بالإضافة إلى تدني المستوى الاقتصادي وكانت المسؤولية في ذلك غياب العدالة الاجتماعية في حين ترى 2001) Touchtone) أن أهم أسباب ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع هو التمييز وعدم المساواة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات المختلفة. ويعتقد الأخصائيون الاجتماعيون أن للفقر أسباباً عديدة، تتضمن انخفاض الأجور وعدم توفر الوظائف، العنصرية، وقوى أخرى خارج إرادة الفرد. وتفضل المساعدة بدلاً من عقاب الناس والتغيير عوضاً عن الإبقاء على الموقف الإشكالي. ولذلك فإن الالتزام المهني يفرض على الأخصائيين الاجتماعيين مساعدة الناس لإبطال المواجهة السلبية وتقوية المواجهة الإيجابية للمدافعة الذاتية (البحث المساعدة الاجتماعية والصحية والمالية التي يحتاجونها) أو المدافعة الاجتماعية مثل النشطاء المجتمعيين (Sema Buz, Ozlem Cankurtaran Ontas and Burcu Hatiboglu,2013: 725) Mimi Abramowitz ولذلك يجب على الأخصائيين الاجتماعيين أن يتبنوا اتجاه

المقاومة السلبية ضد الظلم، ومن الضروري أن تضطلع الدولة بأدوار محددة تتعلق بحقوق الرعاية الاجتماعية والتأكيد على البعد السياسي للعدالة. ويضيف (Mike O'Brien, 2011) ثلاثة ردود أساسية على الدراسات التي أشارت إلى القصور في ممارسة العدالة الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، أولاً: الرد على التقارير التي أشارت إلى وفاة العدالة الاجتماعية في ممارسات الخدمة الاجتماعية. ثانياً: العدالة الاجتماعية موجودة في الممارسات اليومية ولكن ليس بنفس المعنى الفلسفي الوارد في الكتابات النظرية. ثالثاً: تستهدف الممارسات اليومية للممارسين المهنيين أنشطة الحياة اليومية للعملاء بما يضمن تحسين أحوالهم المعيشية اليومية.

وقد أدرجت الرابطة الدولية للأخصائيين الاجتماعيين international federation social worker (IFSW) العدالة الاجتماعية في الميثاق الأخلاقي الذي أصدرته في عام 1999 والذي تبنته بعد ذلك رابطة مدارس الخدمة الاجتماعية international association of school of social work (IASSW) في عام 2004 حيث ينص على أن من مسؤولية الأخصائيين الاجتماعيين تعزيز العدالة الاجتماعية في المجتمع بصفة عامة ومع الأشخاص الذين يعملون معهم، وهذا يعنى أن:

1. **تحدي التمييز السلبي**: تقع على عاتق الأخصائيين الاجتماعيين مسؤولية تحدى التمييز السلبي نحو السمات مثل: القدرة والعمر والثقافة والنوع أو الجنس الحالة الزواجية الحالة الاجتماعية الاقتصادية الآراء السياسية لون الجلد السمات الأخرى العرقية أو الفيزيقية التوجه الجنسي أو المعتقدات الدينية.
2. إدراك التنوع: يجب أن يدرك ويحترم الأخصائيين الاجتماعيين التنوع العرقي والثقافي للمجتمعات التي يمارسون المهنة فيها، ويأخذون في اعتبارهم الاختلافات بين الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات.
3. توزيع الموارد بعدالة: يجب أن يضمن الأخصائيين الاجتماعيين توزيع الموارد بعدالة ووفقاً للاحتياج.
4. تحدى السياسات والممارسات غير العادلة: يجب على الأخصائيين الاجتماعيين الاهتمام بموظفيهم وصناع السياسات والسياسيين، والمواقف العامة حيث تكون الموارد غير كافية أو عندما يكون التوزيع للموارد والسياسات قمعي أو غير عادل أو ضار.

5. العمل بشكل متضامن: يجب أن يلتزم الأخصائيين الاجتماعيين بتحدي الظروف التي تسهم في الاستبعاد الاجتماعي أو الوصمة أو الخضوع والعمل على احتواء المجتمع ككل (Solas,2008: 813 - 822).

وبناءً على أهمية العدالة الاجتماعية كمبدأ وقيمة أخلاقية واقتصادية واجتماعية، وفي ضوء الالتزام المهني بسلوكيات أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية ليس باعتبارها وظيفة وإنما لكونها رسالة تحقق غاية، فإن الميثاق الأخلاقي للأخصائيين الاجتماعيين ينص على «احترام كرامة الفرد والدفاع عن الفئات الضعيفة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية»، كما أن الممارس المهني للخدمة الاجتماعية يستخدم مجموعة من الاستراتيجيات وآليات الدفاع لمقاومة التمييز والتفرقة بين الناس والمطالبة بإحداث تغييرات اجتماعية ومعالجتها لتعزيز العدالة الاجتماعية. ومن هنا فقد رأت الباحثة أن تتعرف على اتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية. وبناءً على ذلك فقد تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما اتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية؟

وتنبع أهمية الدراسة من:

1. أهمية العدالة الاجتماعية في ظل المتغيرات العالمية والتغيرات المجتمعية.
2. ارتباط الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع يتطلب توعية الممارسين بقضية العدالة الاجتماعية.
3. إثراء معرفي للخدمة الاجتماعية في إطار العدالة الاجتماعية.
4. توجه المجتمع نحو تبني قيم ومبادئ النيوليبرالية وسياسات الخصخصة وما يتبعها من آثار على خدمات الرعاية الاجتماعية.
5. المساهمة في تحويل مفهوم العدالة الاجتماعية من المنظور النظري للممارسة التطبيقية .
6. التوسع في نشر العدالة الاجتماعية يساهم في تحقيق الأمن القومي.
7. الاستفادة من نتائج الدراسة في وضع تصور لدراسة مقرر للعدالة الاجتماعية.
8. قد تفيد نتائج الدراسة في توضيح مدى تأثير السياق الاجتماعي والثقافي لمجتمع ما على قضية العدالة الاجتماعية عند ممارسي مهنة الخدمة الاجتماعية.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مظاهر التطور التاريخي لمفهوم العدالة الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية؟
- ما اتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية وفقاً للمكونات المعرفية، والوجدانية، والسلوكية للاتجاه؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة تتمثل في:

- ما مستوى المكون المعرفي لاتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية؟
- ما مستوى المكون الوجداني لاتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية؟

ج - ما مستوى المكون السلوكي لاتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية بحسب بعض المتغيرات؟ (الجنس، المرحلة الدراسية، العمل، الرغبة في التخصص).

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الاتجاه Attitude

الاتجاه هو «حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة». ويفسر هذا التعريف على أن الاتجاه هو الحالة الوجدانية القائمة وراء رأي الشخص واعتقاده فيما يتعلق بموضوع معين، من حيث رفضه/ قبوله لهذا الموضوع ودرجة هذا الرفض والقبول.

المفهوم الإجرائي للاتجاه:

- مستوى درجة الاستعداد المعرفي لطلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية.
- مستوى درجة المشاعر الوجدانية سلباً أو إيجاباً لطلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية.

- مستوى درجة السلوك الفعلي لطلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو الالتزام بتنفيذ العدالة الاجتماعية.
- مستوى الدرجة التي يحصل عليها طلبة الدراسات العليا من مقياس الاتجاه نحو العدالة الاجتماعية حيث تعبر عن المكونات الثلاثة للمقياس.

العدالة الاجتماعية Social Justice

لفظ العدالة مشتق من العدل. وفي اللغة يشير العدل إلى: الإنصاف، وعدالة وعدولة ومعدلة: أنصف ضد جار، وعدل الشيء أقامه، والعدل ضد الجور. فليس من العدالة أن يعامل الأفراد نفس المعاملة، فينالهم نفس النصيب فيما توزعه الجماعة وهم ليسوا سواء لا في مكانتهم ولا في حاجاتهم ولا في قدراتهم (التوم، 2016: 29).

واصطلاحاً يشير العدل إلى مبدأ أخلاقي يتم في ضوئه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات، وفي توزيع الفرص، وفي الثواب والعقاب، ومن ثم فإنه يحقق الانسجام والسلام بين أعضاء المجتمع الواحد، ويمنحهم الفرصة لبناء مجتمع قادر على الإنجاز والاستمرار في الحياة. ويتأسس المبدأ الأخلاقي للعدل على النظرة للفرد على أنه «إنسان» يتساوى في «إنسانيته» (زايد، 2011: 16 - 17).

والعدالة الاجتماعية لها أكثر من معنى باختلاف المذاهب الاقتصادية نفسها، وعلى حسب كل معنى تتوجه سياسات الدولة وأدواتها لتحقيق هذا المعنى.

وبشكل عام تعرَّف العدالة الاجتماعية: بأنها تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب وفئاته، أي توفير المناخ الذي يسمح بأن يكون لدى كل مواطن وكل فئة الفرص نفسها المتاحة للآخرين، وبذلك يشعر كل مواطن بأنه يحصل على نصيبه العادل من السلع والخدمات، وكذلك حقه في الوظيفة العامة وفي تقرير المجتمع الذي يعيش فيه.

أو هي نشاط تقوم بها الدولة، وتهدف بها إلى تصحيح الآثار السلبية لتَركُّز الدخل في أيدي بعض الفئات الاجتماعية بسبب التوزيع الأولي، وصولا إلى النمو الاقتصادي المنسجم، وقد تستهدف به الشأن الاجتماعي، وذلك عبر تخفيف التفاوت بين الطبقات، وإعطاء فُرصٍ متكافئة للسكان. كما يمكن أن تستهدف الشأن الاقتصادي، وذلك عبر توجيه الادخار نحو الاستثمار الإنتاجي أو عبر إتاحة الفُرص أمام زيادة الاستهلاك الجماعي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الداخلي. ويستخدم ألفاظًا مقاربة لمصطلح العدالة الاجتماعية للدلالة عليها، مثل: إعادة توزيع الثروة والدخل (الكبسي، 2011: 2).

كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها: تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته (United Nations Social Affairs,2006:26).

وتعرف العدالة الاجتماعية في قاموس الخدمة الاجتماعية على أنها: «حالة مثالية يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية والحماية والفرص والالتزامات والمنافع الاجتماعية وهي قيمة أساسية في الخدمة الاجتماعية، وتتضمن العدالة الاجتماعية الدعوة لمواجهة التمييز والاضطهاد والظلم المؤسسي 405 - 404 :Barker,2003)).

ويمكن تعريف العدالة الاجتماعية إجرائياً بأنها:

- الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما.
- غياب الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي.
- انعدام الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة.
- الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها.
- توظيف القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام.
- الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الإطار النظري:

العدالة الاجتماعية في الأديان السماوية:

آمنت الديانة اليهودية، في الربع الأول من الألف الثاني قبل الميلاد، بأن الله يحب العدالة، وقد شيد عرشه عليها، وأن الإنسان لكي يحيا حياة الحق، عليه أن يتعامل بعدالة

على الدوام مع الآخرين (Forst,1943: 153) وجاء في التوراة (العهد القديم): (كلام الرب مستقيم، وكل أفعاله حق، يجب العدل والأنصاف، ومن رحمته تمتلئ الأرض) التوراة (مزمور 33: 4 - 5).

وشددت المسيحية على أن كل الأحكام ينبغي أن تتخذ بعدالة، وعلى الإنسان أن يكون متيقظاً لكيلا يسقط في أحكام الشر. فالله عادل، وسيقاضي كل الناس بالعدل طبقاً لأفعالهم، فجاء في الإنجيل (العهد الجديد): (أيها السادة عاملوا عبيدكم بالعدل والمساواة عالمين أن لكم أنتم أيضاً سيداً في السماء).(Forst, 1943: 403)

أما الإسلام، فتعد العدالة مبدأ أساساً يجب تحقيقه في كافة مظاهر النشاط الإنساني، إذا يؤكد القرآن الكريم على إقامة العدل بوصفه هدفاً في كل مجتمع إسلامي (براهيمي، 1997: 32). والعدالة الاجتماعية في الإسلام منوطة بمجمل القيم التي جاء بها الإسلام، ولا ينظر الإسلام إلى القيم الاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بالعدل والمساواة، بمعزل عن القيم الروحية التوحيدية التي تجمع شتات أمر الإنسان في الدنيا والآخرة المتعلق منها بوجود الفرد داخل كيان اجتماعي. ومن هذا المنطلق يراعي الإسلام الأبعاد الروحية والمادية في الإنسان (محمد، 2016: 45). لذلك تعد العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي في الإسلام يجب تحقيقه في كافة مظاهر النشاط الإنساني، إذ يصف القرآن الكريم العدل في الكثير من المواضع منها العدل والميزان والقسط، قال تعالى «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا أعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون» (المائدة:8). وقوله تعالى «وزنوا بالقسطاس المستقيم» (الشعراء:182). كما تكرر لفظ العدل ثلاثون مرة في القرآن الكريم، قال تعالى «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون» (النحل:30)، وقوله تعالى «وإذا حكمتم فاحكموا بالعدل» (النساء:58). وذلك من صفات الله عز وجل أنه الحكم العدل، حيث أرسى الإسلام العديد من القواعد والأسس التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع ومن أهمها العدالة الاجتماعية، لما تتضمنه من معان وقيم تساعد على تماسك المجتمع.

والعدالة الاجتماعية بما تتضمنه من مساواة بين جميع أفراد المجتمع حتى بين الحاكم والمحكوم وما تضمنه من تكافل اجتماعي تعد من أهم القيم التي أسسها الإسلام ومارسها الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه الكرام لبناء مجتمع قوى ومتماسك http://www.

neareast.org. إن هذه العدالة بأبعادها الإنسانية وقيمها الروحية لا تصطدم بالفطرة الإنسانية، وتعادل بين الملكات المتفاوتة، حيث أشار القرآن الكريم إلى الاختلاف في الاستعدادات والملكات والمواهب التي تؤدي إلى التفاوت في المكاسب بين الناس والتي أقرها الإسلام في قوله تعالى: « والله فضّل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادّي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون» (النحل: 71)، كما أن الإسلام قدم منهج واضح المعالم لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية؛ حيث أعلن مبدأ إشباع جميع حاجات الافراد الأساسية، وقرر أن للفقراء حق معلوم في أموال الأغنياء قال تعالى «وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم» (المعارج: 24)، كما أعلن أيضاً مبدأ المساواة في العطاء ومبدأ أن الاجر على قدر الجهد ونوعية العمل المنجز، كما أكد أيضاً على حقوق الفقراء من خلال فرض الزكاة والصدقات والكفارات والأضاحي التي تصرف للفئات الضعيفة في المجتمع. كما أوضح الرسول عليه الصلاة والسلام فضيلة العدل والامام العادل في أحاديث كثيرة منها قوله: سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل الا ظله: إمام عادل.....وقوله صلى الله عليه وسلم: إن المقسطين عند الله تعالى على منابر من نور على يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا».

آليات تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام:

- الزكاة: وهي الركن الرابع من أركان الإسلام، وطبقت كجباية رسمية واجبة على الأغنياء وتعطى للفقراء، وكانت إحدى موارد الدولة لتعدل بين مواطنيها. نتج عن فرض الزكاة وتوجيه الأموال للاستثمار فتح فرص عمل كثيرة، وتخلص الزكاة من تراكم المال لدى فئة محددة من الناس، وتؤدي إلى تحجيم البؤس الإنساني إلى أدنى درجة ممكنة بإعادة توزيع الدخل، ويتجلى المعنى الحقيقي لكلمة زكاة في النماء الحقيقي للمال والإنسان والاقتصاد.

العشور والصوافي والقيعان والخراج والركاز: العشور أشبه بالجمارك اليوم، وتفرض بنسبة عشرة في المائة على السلع، أما الصوافي والقيعان فهي أرض زراعية تم الاتفاق حولها بنسبة معينة بين الدولة والمزارعين، والخراج هو ضرائب المحاصيل، أما الركاز فهي المعادن الباطنة، وتشمل الذهب والفضة منها أربعة أخماس ما يستخرج لصاحبها، والخمس للدولة.

الأوقاف: هو حبس العين على ملك لله تعالى والتصدق بالمنفعة حالاً أو مآلاً.

قام الوقف على مفهوم الصدقة الجارية، وهو من المؤسسات الطوعية الخدمية التي ظلت شاهدة على عظمة الإسلام في تطبيق العدالة الاجتماعية. وتعد الأوقاف شاهدًا على مجتمع حقق قدرًا عاليًا من العافية النفسية لأتباعه، لقوله تعالى: « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» (آل عمرن: 92) والهدف الرئيس من الوقف هو توفير السلع والخدمات مجاناً، أو بأسعار رمزية للفئات الوسيطة والضعيفة في المجتمع من خلال إنشاء وتمويل مؤسسات ومرافق عامة تقدم أنواعا مختلفة من الخدمات التعليمية والصحية والأمنية (محمد، 2016: 30 - 31).

الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان:

لقد شكل إصدار الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 الخطوة الأولى نحو صياغة «وثيقة دولية لحقوق الإنسان»، واتجهت الأمم المتحدة إلى تحويل المبادئ لمواد معاهدة تقرر التزامات قانونية من جانب كل دولة مصدقة، وقد تقرر الحاجة إلى اتفاقيتين، الأولى: تتناول الحقوق المدنية والسياسية، والثانية: تعالج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن الاتفاق على صياغة حقوق مقبولة لكل الشعوب والديانات والثقافات والأيدولوجيات المختلفة في الأمم المتحدة لم يتحقق بسهولة (الأمم المتحدة، 2000: 4). ومنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد تم التصديق على حوالي ستون وثيقة للأمم المتحدة مرتبطة بحقوق الإنسان. ونظراً لارتباط مهنة الخدمة الاجتماعية المباشر بقضايا حقوق الإنسان، فإن المتأمل في فلسفة الخدمة الاجتماعية والأسس التي تقوم عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تصب جميعها في مفهوم حقوق الإنسان، وتهدف الخدمة الاجتماعية إلى حماية حقوق الإنسان أياً كان، وتعزيز رفاهيته من خلال العمل الميداني ومناصرة حقوق كافة الفئات والشرائح الاجتماعية والتفاعل مع القضايا العالمية كتلوث البيئة والأمراض المستعصية، ولكن التركيز الأكبر على حقوق المعاقين والمرضى والأطفال والمرأة وكبار السن والفقراء والعاطلين وضحايا الحروب والمهاجرين واللاجئين وضحايا التلوث البيئي وسكان الريف والشباب والسجناء وأسرهم وضحايا المخدرات والمسكرات والمشردين والمزارعين، ومن المسلم به أن توفير حد أدنى من العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة وخدمات الرعاية الاجتماعية بين أفراد المجتمع يمثل أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها كافة المجتمعات الإنسانية

وإن اختلفت أهمية هذا الحد كما اختلفت وسائل تحقيقه والمبررات التي يقوم عليها (موسى،1994: 167).1994.

وتعتبر حقوق الرعاية الاجتماعية تلك الحقوق التي يجب توفيرها للمواطنين سواء بالجهود الأهلية أو الجهود الحكومية أو الفردية من خلال العمل على اشباع احتياجاتهم الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية (زيتون،1984: 368). وتستخدم حقوق الرعاية الاجتماعية لتشير إلى ميدان ممارسة مهنية يرتبط به أولئك المختصون في حقوق الرعاية والمحامون المختصون بالرعاية والعاملون في مجال الإرشاد والتوجيه، وأحياناً يستخدم ليشير إلى مستوى الحماية الاجتماعية المكفولة للمواطنين باعتبارها رعاية الدولة (السنهوري،2007: 76).

الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية:

تمثل العدالة الاجتماعية أحد الأبعاد الهامة للتنمية الاجتماعية والذي يتطلب قيام المجتمع باقتسام الموارد الناجمة عن التنمية بصورة عادلة ومنصفة مثل المساواة في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية المتعددة، الصحية والتعليمية والإسكانية وغيرها من الخدمات. (Trujillo,1996: 15) و تستجيب مهنة الخدمة الاجتماعية للتغيرات التي تحدث داخل المجتمع وللفرد لضمان كفاءة الممارسة، ولذلك تقوم مهنة الخدمة الاجتماعية بتدعيم وتأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية والتي تتضمن الشرعية والمساواة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية والمدنية والموارد والفرص المتاحة والمكاسب الاجتماعية وتوزيع الموارد على كل مستوى من مستويات المجتمع، والتي تعد وسيلة أساسية للوصول إلى الموارد والفرص المتاحة، وتؤثر السياسات على كل المستويات في التنمية البشرية وصياغة شكل الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ومستويات التدخل المهني، ويدافع الأخصائيون الاجتماعيون عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال العمل على امتداد فرص حصول الأفراد على الموارد والفرص المتاحة على كل المستويات متضمنة (التعليم المناسب، الغذاء، المبلس، المأوى، الرعاية الصحية والمشاركة على المستوى المحلي والقومي في العمليات السياسية القومية) ويتعهد الأخصائيون الاجتماعيون بتحقيق عدم التمييز بين العملاء (.Ambrosion et al, 2001: 107).

وتتحدد الأهداف الاجتماعية لمهنة الخدمة الاجتماعية في التأكيد على اشباع

الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس، وبناءً عليه تسعى ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والوصول إلى مجتمع عادل يحرص على اشباع حاجات الناس وإزالة العقبات التي تعترض الأداء الاجتماعي لهؤلاء الناس، تلك العقبات التي تشمل العوامل الشخصية والمجتمعية (يونس،1995: 22 - 23). والعدالة الاجتماعية هي التوزيع العادل لموارد المجتمع ومسؤولياته بين جميع أفراده. وتشهد الخدمة الاجتماعية كمهنة والرعاية الاجتماعية بشكل عام عملية «نقل السلطة»، ويعني هذا انحدارا في كيفية تولي المجتمع رعاية الفئات الضعيفة من السكان. ومهنة الخدمة الاجتماعية مدفوعة باعتقاد مشترك بالعدالة الاجتماعية لجميع الأشخاص. فالفعل الاجتماعي هو المظاهر السلوكية لمعتقدات العدالة الاجتماعية التي يتم تحقيقها من خلال المدافعة، والاستراتيجيات السياسية، وبناء التوافق، أو المدخل البنائي لممارسة الخدمة الاجتماعية. وتوثق أدبيات الخدمة الاجتماعية مناظرات تاريخية ومعاصرة حول مهمة الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية للفقراء والمحرومين وممارسة الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية. وبالتالي تشير أجزاء من أدبيات الخدمة الاجتماعية إلى أن هذه المناقشة تمثل تشعب الممارسة، والتي تعتبر مشكلة مستمرة لمهمة المهنة. حيث يدعي النقاد أن الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين إكلينيكياً أقل التزاما برسالة العدالة الاجتماعية الأصلية للفقراء والمحرومين مع تفضيلهم للممارسة مع الطبقة الوسطى.(Clark, 2005) ومع ذلك فإن جميع ممارسي مهنة الخدمة الاجتماعية يتعهدون بالتقيد بالميثاق الأخلاقي الصادر من الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين (NASW)، وهي مدونة للسلوك المهني للأخصائيين الاجتماعيين. وتحتوي على القيم الأساسية والمبادئ والمعايير المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والتي لا يمكن إنكارها. حيث تتصل بعض القيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية التي تناولها الميثاق الأخلاقي اتصالاً مباشراً بالعدالة الاجتماعية، مما يتطلب من الأخصائيين الاجتماعيين ما يلي: «تحدي الظلم الاجتماعي» و «متابعة التغيير الاجتماعي، ولا سيما مع الأفراد والجماعات الضعفاء والمضطهدين. كما فرض مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية (CSWE) إرشادات توجيهيه للطلبة حول العدالة الاجتماعية (Kim,2008).

ويحدد زايد (2011، 9 - 10) مبادئ عامة للعدالة الاجتماعية تتضمن ما يلي:

مبدأ المساواة: حيث يُنظر من خلاله للمواطنين على أنهم متساوون في الحقوق ومن ثم في الواجبات، ولا يتميز أحد منهم عن نظرائه في ضوء أي اعتبار آخر يتعلق بالنوع أو

اللون أو الدين أو العرق أو الثروة أو أي اعتبار آخر، فالعدالة هي شكل من أشكال إتاحة الفرص أمام الجميع على نحو متساوٍ، وإتاحة الحريات بدون تمييز.

مبدأ الاستحقاق: استحقاقات للمواطنين في كل من التعليم والصحة والسكن الملائم والأمن الجسدي والاجتماعي، حيث يحصل المواطنون عليها في ضوء مبادئ العدالة الاجتماعية.

تعظيم الرفاهية: وهو مبدأ هام من مبادئ العدالة يقوم على العمل الدائم على تحسين رفاهية الأفراد والمجتمع، فالعدالة في توزيع الخير - كبيراً كان أم صغيراً - هي مبدأ أساسي في الحياة الكريمة لكافة المواطنين.

الالتزام الأخلاقي: وهو مبدأ يوفر الأساس العام لتحقيق العدالة، فالعدالة تزدهر عندما يكون الفرد الساعي إلى الحصول على حقوقه ملتزماً بأداء واجباته، وعندما تكون مؤسسات الدولة المختلفة ملتزمة بمبادئ العدالة، وعندما تكون التجمعات المدنية ملتزمة بالدفاع عن مبادئ العدالة ومساندتها.

العدالة الناجزة والعقاب الناجز: إذ يستوجب تحقيق العدالة سرعة البت والفصل في القضايا وعقاب كل الخارجين عن مبادئها، والضاربين بعرض الحائط بمتطلباتها، فالعدالة لا تتحقق في مجتمع يقوم على الفوضى، وفقدان هيبة الدولة.

الإرادة العامة للأمة: وهو مبدأ يتعلق بعملية تأسيس العقد الاجتماعي للأمة، فهو تجسيد لإرادة فئات الأمة جميعاً، ولا يعبر بحال عن إرادة فردية والهدف منه هو مصلحة الأمة، تلك المصلحة التي لا تتحقق إلا بالعدالة الكاملة بين كل المواطنين.

وتتحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع من خلال مجموعة من الأساليب والوسائل التي قد تختلف من دولة لأخرى، ولذلك يجب على الحكومات مراعاة العدالة في توزيع الموارد، وتوفير شبكة أمان اجتماعي لأفراد المجتمع، حيث يحدد Trujillo (1966:24 - 25) مجموعة من المبادئ العامة التي تساعد المجتمع في تحقيق العدالة الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

1. التمتع بحقوق الأمن الاجتماعي للأفراد وتحقيق الكرامة الإنسانية.
2. وجود نظم للحريات الأساسية المتكافئة مثل: حرية التعبير عن الرأي، حرية الفكر، الملكية وذلك لكل جماعات المجتمع بالتساوي.

3. المساواة في فرص الحصول على المراكز الاجتماعية والوظيفية.
4. المساواة في المشاركة في عمليات صنع القرارات الاجتماعية في المؤسسات التي يعمل بها الفرد.
5. المساواة في فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الدخل المناسب والتعليم والصحة.

ولكي تتحقق العدالة الاجتماعية في المجتمعات المختلفة لابد من الاعتماد على المداخل التالية:

1. **تربية الضمير الإنساني مدخل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية: ويكتسب من خلال مراحل وأساليب التنشئة الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية كالمنزل والمدرسة والعمل وغيرها (خليفة، 2001: 198 - 199).**
2. **الاستحقاق كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية:** ويقصد بالاستحقاق التمييز بين المستحقين للمساعدة وغير المستحقين لها، حتى يصبحوا في حالة مستقرة اقتصادياً، وبين الذين هم في حاجة إلى مساعدة يمكن أن تكون مؤثرة في التحسن الدائم للشخص، والاستحقاق نوعان: (السكري،2000).

- **الاستحقاق الانتقائي:** ويقصد به تقديم الخدمات للأفراد الذين تنطبق عليهم معايير محددة سلفاً، ويرتبط مقدار المساعدة بالظروف المحددة لمتلقيها مثل الحالة الاقتصادية أو الاحتياجات الخاصة، وغالباً ما يتحدد هذا من خلال فحص موارد الشخص، وهذا المدخل هو المقابل لمبدأ عمومية الاستحقاق حيث يتلقى كل فرد في المجتمع نفس المساعدة أو المكاسب المقررة.
- **الاستحقاق القائم على ظروف استثنائية:** وهي برامج استثنائية أو مخصصة لجماعات خاصة لما لها من ظروف خاصة بها، ومع أنه قد يكون هناك آخرين من خارج هذه الجماعات ربما لا يكون لهم نفس الظروف والاحتياجات إلا أنهم قد يكون لهم قوة ضغط سياسية أو تعاطف عام من الجمهور.

3. **تقدير الحاجات الاجتماعية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية: يساعد تقدير حاجات الخدمات الاجتماعية في بلورة وتحديد الأهداف المجتمعية التي ينبغي تحقيقها، ويعتبر مسح الحاجات الاجتماعية أداة عملية لاكتشاف الحاجات المشبعة وتلك**

التي لم تشبع في المجتمع المحلي، إلا أن العقبة التي غالباً ما تواجه عمليات تقدير الحاجات المجتمعية تكمن في صعوبة الوصول إلى تعريف حاسم لمفهوم الحاجة (مختار،2003: 304). والإنسان يحتاج بحكم تكوينه البيولوجي والسيكولوجي إلى احتياجات لا بد من توفيرها للإبقاء على حياته فضلاً عن نمو طاقاته وإمكانياته، ولإبراز مواهبه وقدراته، حيث تشمل هذه الحاجات كل فرد من أفراد الدولة بغض النظر عن دينه أو لونه أو جنسه (خزام، 2010: 208). وقد أوضح ماسلو الاحتياجات الأساسية للإنسان من خلال ما أسماه بهرم الاحتياجات أو نظرية ماسلو للحاجات.

1. **المساواة:** تعبر المساواة عن العدالة في صورتها الأولية، حيث تعتبر مطلباً تسعى إليه المجتمعات لتحقيق العدالة بين أفرادها، **والمساواة ليست مطلقة** بل هي نسبية مقيدة بتماثل الظروف والشروط، فمبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين لا يعني المساواة بين جميع البشر رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم، وعلى ذلك لا تجوز التفرقة بين الأفراد إذا تشابهت الظروف والشروط، فإن اختلفت وجبت التفرقة وليس بالضرورة تحقيق المساواة (راغب،2011: 591 - 591).

2. **تكافؤ الفرص:** يرتبط تكافؤ الفرص ببعض من المفاهيم، مثل: الفرص التعليمية، والفرص الاقتصادية، حيث تركز الفرص التعليمية على ضرورة توفير التعليم لجميع المراحل العمرية، وجعل التعليم متاح لجميع الأطفال مع مراعاة التوزيع العادل لهذه الفرص، حيث يجب على المواطنين الاستفادة من كل الفرص المتاحة كلا حسب قدراته وإمكانياته (Barry.2008:38)).

3. **التكافل الاجتماعي:** يشير معنى التكافل الاجتماعي إلى شعور كل فرد في المجتمع بأن عليه واجبات لهذا المجتمع، ويجب عليه أن يؤديها، وإن تكاسل في أدائها فقد يؤدى ذلك إلى انهيار البناء عليه وعلى غيره، وأن للفرد حقوقاً في هذا المجتمع، ويجب على القائمين عليه أن يعطوا لكل ذي حق حقه بدون إهمال أو تقصير (أبو زهرة،2004: 182 - 184). **ويمثل شبكة أمان اجتماعي سواء كانت من خلال الدولة أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وقد شرع الإسلام هذا النظام من خلال عدة أساليب كالزكاة والصدقات والوقف، والتكافل الاجتماعي نوعان** (المحمادي، 2009: 302 - 303)**:**

- **التكافل المادي:** هو المساعدة بالأموال كي ينقل المحتاج من حالة الفقر إلى (حد الكفاية) أو (حد الغنى).

ب. **التكافل المعنوي:** يأتي في صورة كثيرة منها النصيحة والصداقة والود والتعليم والمواساة في الأحزان، وغيرها من أشكال العطاء.

وبالرغم من تنوع المداخل واختلاف أساليب ووسائل تحقيق مبادئ العادلة الاجتماعية، إلا أن العامل الأساسي في تحقيقها هو الإرادة السياسية للحكومات، من خلال تعزيز السياسات والبرامج الاجتماعية المقدمة، وتوجيه سياسات الحكومات نحو ضمان التوزيع المنصف والعادل للموارد والمنافع وتوفير الفرص المتاحة للجميع دون أي نوع من التمييز على حسب الطبقة أو العرق أو الجنس أو الانتماء الديني، أو أي عامل آخر (Joseph, et al.2006: 4). ولذلك فإن سياسات الرعاية الاجتماعية تتأثر بأيدلوجية المجتمع.

النظريات المفسرة للعدالة الاجتماعية:

- النظرية النفعية لجون ستيوارت ميل John Stuart Mill

سعى ميل Mill لوصف العدالة الاجتماعية على متصل بين العدالة والمنفعة، وافترض أن شعور الأفراد بالعدالة شيء طبيعي وبديهي، حيث ينبع الشعور بالعدالة من الرغبة في الرفاء الاجتماعي، والشعور بالظلم تكون الاستجابة له بشكل سلبي. وتحقق العدالة منفعة ورفاهية لأكبر عدد من سكان المجتمع، ويرى «ميل» أن عدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية ينعكس سلباً على مصلحة المجتمع. (Smith.2009: 16)

- نظرية المساواة لـ آدمزAdams

تعتبر نظرية المساواة لـآدمز Adams 1965 النموذج الأول لعدالة التوزيع حيث وضعت كإطار توضيحي للمنظمات والهيئات لمساعدتهم على وضع سياسة عادلة للأجور، وقد أشارت بعض التقارير إلى انخفاض واضح في الأجور والترقيات وانتشار الظلم داخل بيئات العمل، كما أشارت نظريات العدالة التوزيعية إلى إمكانية التخفيف من عدم الرضا إذا تم توزيع الأجور والترقيات بطريقة عادلة، ونتيجة لذلك سعت نظرية المساواة إلى بلورة نموذج للإنصاف داخل بيئات العمل، وتقوم على الافتراضات الآتية:

- تفترض نظرية المساواة أن كل مشاعر الرضا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنتائج تطبيق المساواة في العمل.

- ضرورة وجود مجموعة من المعايير التي تساهم في تحقيق المساواة في الأجور.

وتقول نظرية المساواة أن الناس سوف يشعرون بالضيق عندما لا يحصلون على نتائج منصفة، في حين أن الذين يحصلون على مستوي أقل من المكافآت يشعرون بالارتياح بشرط أن تكون طريقة التوزيع عادلة (Tyler et al: 1998: 45 - 46).

- نظرية العدالة لجون راولز John Rawls

أشار راولز في نظرية العدالة (1971) إلى أن العدالة الاجتماعية ترتكز على الليبرالية السياسية، حيث لا تعبر عن أفكار ثابتة ولكن ظهر هناك فكر جديد للعدالة الاجتماعية نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية خلال العقود السابقة، حيث تمثلت رؤية راولز «"Rawls حول العدالة الاجتماعية بأنها محاولة لتحقيق التوازن بين فوائد اقتصاد قائم على السوق مع تأكيدات دولة الرفاهة، لذلك ينبغي أن تسمح الحكومات للمواطنين بالحصول على الحاجات الأساسية دون تفرقة بين الموطنين، فيجب على الحكومة مواصلة رفاهية جميع المواطنين مع مراعاة عدم تجاوز الحريات الفردية في ظل سيادة القانون، وتقوم النظرية على مبدأين:

- الأول: كل شخص له الحق في المساواة، وضرورة إتاحة الحرية الأساسية الأكثر شمولاً، والتي تكون متوافقة مع حرية الآخرين، مع توفير فرص عادلة في الحصول على الخدمات (مبدأ تكافؤ الفرص).
- الثاني: المساواة الاجتماعية والاقتصادية في حصول كل فرد على فرص وتوفير فرص وأجواء تسودها الحرية لكل أفراد المجتمع (مبدأ المساواة العادلة)، ويرى أن هذه المبادئ يجب تطبيقها بكل ما تحويه من مفردات ومتغيرات، مع إعطاء الأولوية لضرورة توفير الحرية بفرص متساوية لكل أفراد المجتمع، ثم المطالبة بمساواة عادلة في الفرص. كما حدد مجموعة من المبادئ تتضمن:

1. تأسيس مجتمع حر يتمتع بقيمة المساواة لجميع المواطنين.
2. يجب تلبيه الاحتياجات الأساسية لكل فرد كحق من حقوق المواطنة.
3. الحق في احترام الذات والاستقلالية الشخصية لضمان الحصول على الفرص المتاحة.

4. ليس كل أوجه عدم المساواة غير عادلة ولكن ينبغي خفض التفاوت والظلم أو القضاء عليه (Paul,2007: 162 - 163).

لذلك ترتكز نظرية جون راولز على مفاهيم العدالة والإنصاف في إطار الليبرالية السياسية، حيث تعتمد الليبرالية على مفهوم الحياة الطيبة العادلة مصحوبة بالحرية الاقتصادية التي توفر سوق اقتصادي حر (Alan,2013: 381).

- **نظرية فالستر** Walzer

يطالب ميخائيل فالستر بنظام المساواة المركبة، فهذا يعني قيام شبكة من العلاقات التي تمنع الهيمنة والسيطرة، والفرضية في نظرية المجتمع التي يقدمها فالستر هي وجود أوساط أو مجالات اجتماعية متباينة، فهو يجنب تعميم مبدأ واحد للعدالة، فلا يجب أن يحصل أي شخص على ميزة اجتماعية لمجرد تمتعه لميزة أخرى، ويرفض فالستر منطق التوزيع العام على أوساط المجتمع المختلفة، فكل وسط له قواعده الخاصة في التوزيع التي لا يجب تعميمها على الأوساط الأخرى ونقلها إليها (توماس ماير وأود وفور هولت،2010: 136)

- **نظرية سين** Sen

أما سين فهو يفهم العدالة على أنها العمل المحدد ذاتياً، وهو الأداة الأساسية لتحقيق العدالة وذلك بالنظر إلى الجانب الفعال للفرد كما أشار إليه أرسطو، وهي بذلك تعطي الإنسان المقدمات الضرورية للتعرف الذاتي على فرص الحياة واختيارها ثم تحقيقها، فالقدرات هي إمكانيات الفرد لإشباع الحاجات المختلفة، أما الحريات السياسية والفرص الاجتماعية والضمانات فهي مقدمات هامة لتطوير القدرات، فهي التي تفتح للفرد فرص الحياة المقررة ذاتياً، فنجد أن سين يعرف العدالة الاجتماعية بأنها المساواة في الفرص طبقاً للقدرات والإمكانيات (توماس ماير وأود وفور هولت 2010: 136 - 137).

نظرية الحق الطبيعي: يرى أنصار هذه النظرية أن هناك قانوناً طبيعياً يتحكم في السلوك الإنساني تماماً، وبذلك فإن العدالة في رأيهم أساسها الحق الطبيعي (إبراهيم،2015: 449).

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات الأكاديمية طبيعة العدالة الاجتماعية، وعلاقة العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية. ومن هذه الدراسات ما يلي:

دراسة (Harding etal,2014) التي استهدفت اختبار تصورات الطلاب الجامعيين حول العدالة الاجتماعية والأنشطة ذات الصلة. وطبقت الدراسة على عينة قوامها (264) من طلبة الماجستير والبكالوريوس في جامعة روزفلت، إلينوي، شيكاغو. واستخدمت مقاييس لتقييم تصورات الطلاب عن العدالة الاجتماعية وما يتصل بها من أنشطة العدالة الاجتماعية. وأظهرت النتائج أن المشاركين في هذه الدراسة كانوا متسقين بشكل ملحوظ في كيفية تعريف العدالة الاجتماعية بأنها تشمل المساواة في الحصول على الموارد والحقوق والفرص، كما أيّد المشاركون في كثير من الأحيان الأفكار القائلة بأن هذه الفرص ينبغي أن تمتد إلى جميع الناس بغض النظر عن خلفيتهم وأن العدالة الاجتماعية تنطوي على مكافحة المظالم المجتمعية. وأفاد نصف العينة تقريباً بأنهم يشاركون في بعض الأنشطة لتعزيز العدالة الاجتماعية، وتركزت هذه الأنشطة في الغالب على كونهم أعضاء في مؤسسات مجتمعية وناشطين سياسياً. ومن ثم توصلت الدراسة إلى تشجيع الطلاب على المشاركة في الأنشطة التي تسعى إلى تعزيز النقاش حول العدالة الاجتماعية.

دراسة (Brien.2011)التي تستكشف الطرق التي تنعكس بها أفكار العدالة الاجتماعية لدى الممارسين المهنيين للخدمة الاجتماعية على مختلف مستويات ممارسة الخدمة الاجتماعية على مستوى الممارسة اليومية، حيث تناولت العدالة الاجتماعية من خلال الممارسة العملية للممارسين، وقد بينت الدراسة مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تمارسها الخدمة الاجتماعية وتتضح فيها العدالة الاجتماعية بشكل يومي، مثل «المعاملة غير العادلة / العادلة»، و «المساواة»، و «المدافعة»، و «الوصول»، و «التمييز»، و «الحقوق»، و «الفرص» على نطاق واسع لوصف العمل الذي اضطلعت به، وهذا العمل، ودورهم فيما يتعلق بالمستخدمين الذين يعملون معهم.

دراسة (Shawn,2008) التي استهدفت دراسة مدى التزام طلاب ماجستير الخدمة الاجتماعية بقيم العدالة الاجتماعية، ومدى تأثرهم بالقيم الرأسمالية التي تتعارض مع العدالة الاجتماعية، وتكونت عينة الدراسة من 40 طالبًا في برنامج الماجستير في جامعة ولاية كاليفورنيا، لونغ بيتش، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود نقص حاد في الحوار حول القضايا الاجتماعية الهامة، والمعتقدات القوية في القيم الفردية مع نقص القدرة على التركيز على التنظيم المجتمعي، وأشارت النتائج إلى أن دفع طلاب مرحلة الماجستير للعمل من أجل العدالة الاجتماعية يضعهم في وضع متأزم نفسياً، ولا يشاركون في الحوار حول ما

قضايا العدالة الاجتماعية أو كيفية تحقيقها. وأوصت الدراسة بتعديل منهج الماجستير لمعالجة الأسباب المنهجية للفقر والعنصرية والتحيز الجنسي، وغيرها من المشاكل الملحة اليوم. وأخيراً، يجب على الأساتذة إيجاد حوار حول ما تعني العدالة الاجتماعية وكيف يمكن تحقيقها.

دراسة (Lorraine Gutiérrez,2007) أوضحت أن من أهم قضايا في العدالة الاجتماعية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعين اليوم وهي قضية التنوع، يجب أن يلتزم الاخصائيين الاجتماعيين باحترام التنوع ويتطلب الأمر مراجعة الاخصائيين الاجتماعيين لخلفياتهم الثقافية وخبراتهم السابقة من أجل العمل مع التنوع الثقافي، والوعي بقوة الاختلاف التي تثري حياة المجتمعات، ويجب أن نستخدم المعارف من أجل إحداث التغييرات لتحسين مواقف الأفراد والجماعات في المجتمع، واستخدام جميع معارفنا وخبراتنا للقيام بحركات جديدة تتضمن العمل على تقليل الفقر، وتحسين سبل الحصول على الرعاية الصحية ودعم الأسر وتقليل التمييز القائم على أساس الخلفيات الاجتماعية.

دراسة (Jerry Clark, 2005)) تحددت مشكلة الدراسة في تفسير المقولة التي ترى أن الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين الإكلينيكيين أقل التزاماً برسالة العدالة الاجتماعية الأصلية للفقراء والمحرومين مع تفضيلهم للممارسة مع الطبقة الوسطى، وقد خلصت الدراسة إلى تصميم مقياس لقياس معتقدات العدالة الاجتماعية وسلوكيات الممارسة لـ 236 من الأخصائيين الاجتماعيين وأي علاقة بين معتقدات العدالة الاجتماعية وسلوكيات الممارسة ووضع الممارسة (السريرية أو غير السريرية)، وأي فجوة بين الاعتقاد والممارسة، وتناولت نتائج هذه الدراسة الفجوة في أدبيات الخدمة الاجتماعية وممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال توفير أداة تقييم أولية ومعرفة تجريبية جديدة للمساعدة في تضييق المسافة بين النقاش الفلسفي للمهنة وواقع الممارسة، وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتقاد بالعدالة الاجتماعية وسلوك الممارسة، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار الأخصائي الاجتماعي لممارسة الممارسة والمتوسط العام لمجموع العدالة الاجتماعية.

دراسة (Judith M. Schagrin,2007)) التي أوضحت أهمية رعاية الطفولة باعتبارها الفئة الأضعف في المجتمع، ومن ثم فإن الاهتمام بالأطفال المعرضين للإهمال والعنف وغير المرغوب فيهم من أولويات القضايا؛ لأنهم كفئة غير قادرة على المطالبة بحقوقها

لتحسين الخدمات المقدمة لها، وليس لها صوت في المجتمع، ولا تقوم بتمويل الحملات السياسية للمرشحين، ولا يوجد لها جماعات ضغط تمثلها، ولا تستطيع تنظيم المسيرات للمطالبة بتحسين الخدمات المقدمة لها، لذا فإن الأخصائيين الاجتماعيين مطالبين بالدفاع عن هذه الفئة في المجتمع، وأن يكونوا صوتهم المعبر عنهم، وأن يعملوا على إيجاد رأي عام للمطالبة بتحسين خدمات الطفولة، وإتاحة الفرصة ليقوم الأخصائيين الاجتماعيين بدور أكبر على مختلف المستويات في رعاية الطفل، فمرحلة الطفولة قصيرة ومحدودة السنوات تعد على أصابع اليد لبناء وتأسيس مرحلة البلوغ المنتجة والمشبعة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة للدراسات الوصفية التحليلية، لأنها أكثر ملائمة لدراسة الواقع الاجتماعي، حيث تستهدف وصف خصائص ظاهرة معينة وتحديد العوامل المرتبطة بها، وفي إطار هذه الدراسة تحاول الباحثة قياس اتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية وفقاً لمكونات قياس الاتجاهات.

المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل لطلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية المقيدين في سجلات الجامعي لعام 1436 - 1437هـ، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة 214 مفردة، على مدى ثلاثة فصول دراسية، وتم توزيع الاستبيان إلكترونيا على جميع أفراد المجتمع، وقام بتعبئة الاستبيان والرد بما (115) مبحوث بنسبة مئوية بلغت 54% وهذه النسبة تعتبر مقبولة في مجال العلوم الاجتماعية.

أداة الدراسة اعتمدت الدراسة على أداة تتضمن بعدين رئيسين:

البعد الأول: يتضمن البيانات الديموغرافية والاجتماعية، والبعد الثاني: يتضمن مقياس يقيس الاتجاه نحو العدالة الاجتماعية، من إعداد الباحثة.

ويتكون المقياس من ثلاثة مكونات تتضمن مجموعة من العبارات التي تعكس مفهوم العدالة الاجتماعية من حيث المساواة في الحقوق والفرص وعدالة التوزيع في الخدمات ومسؤوليات مهنة الخدمة الاجتماعية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وقسمت الدرجات إلى خمسة مستويات أعلى مستوى خمسة، وأقل مستوى واحد، ويتخللهما ثلاثة مستويات متسلسلة.

صدق وثبات أداة الدراسة: لقد تم إجراء اختبارات الصدق الظاهري والداخلي للمقياس، كما تم التحقق من ثبات المقياس من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول رقم (1)

يوضح قيمة معامل الثبات للمقياس

الأبعاد	عدد العبارات	قيمة معامل الفاكرونباخ
المعرفي	9	0.652
الوجداني	7	0.727
السلوكي	9	0.695
المقياس ككل	25	0.683

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قيمة معامل الثبات عالية حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي 0.683 مما يشير إلى تحقق خاصية الثبات للمقياس.

عبارات المقياس:

المكون الأول: معرفي ويتكون من 9 عبارات، المكون الثاني: وجداني ويتكون من 7 عبارات، المكون الثالث: سلوكي ويتكون من 9 عبارات، وقد بلغ عدد العبارات الإيجابية 11 عبارة، أما العبارات السلبية فقد بلغت 6 عبارات. حيث تم تصحيح عبارات المقياس على النحو التالي: موافق بشدة (5) موافق (4) إلى حد ما (3) غير موافق (2) وغير موافق بشدة (1).

والعبارات السلبية تعكس درجاتها حيث تأخذ موافق بشدة (1) وغير موافق بشدة (5).

جدول رقم (2)

يوضح الدرجة الكلية للمقياس ودرجة مكوناته الثلاثة

م	المكون	عدد العبارات	الدرجة	الدرجة الكلية
1	المعرفي	9	5×9	45
2	الوجداني	7	5×7	35
3	السلوكي	9	5×9	45
المقياس ككل		25	5×25	125

وقد تم استخدام القيم التالية للمتوسطات الحسابية لتفسير القيم كما هي موضحة على النحو التالي:

قيمة المتوسط الحسابي	التفسير
من 1 - 1.80	غير موافق بشدة (منخفضة جداً)
من 1.81 - 2.60	غير موافق (منخفضة)
من 2.61 - 3.40	إلى حد ما (متوسطة)
من 3.41 - 4.20 موافق (مرتفع)	
من 4.21 - 5.00	موافق جداً (مرتفع جداً)

مجالات الدراسة:

المجال البشري: طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية من الجنسين.

المجال المكاني: جامعة الملك سعود.

المجال الزمني: تم جمع البيانات خلال الفترة من 2016/4/10 - 2016/9/15

نتائج الدراسة:

أولاً: وصف لخصائص أفراد مجتمع الدراسة.

جدول رقم (3)

وصف عينة الدراسة تبعًا لمتغير الجنس

النوع	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	20	95	115
النسبة	17.4	82.6	100

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور حيث بلغ إجمالي الإناث 95 بنسبة 82.6٪، في حين بلغ إجمالي الذكور 20 بنسبة 17.4٪، وقد تفسر تلك النتيجة لعدم استجابة الكثير من الطلبة للمشاركة بالدراسة الراهنة، كما قد تفسر تلك النتيجة لتواجدهن في مكان الباحثة وبالتالي كان الوصول لهن أسرع من الذكور لطبيعة الثقافة المجتمعية، بالإضافة إلى أن الأنثى بطبيعتها لديها التزام وتقدير لما يوكل لها أو يطلب منها.

جدول (4)

يوضح توزيع مجتمع الدراسة وفقًا للحالة الاجتماعية

النوع / الحالة الاجتماعية	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أعزب/عزباء	11	9.6	52	45.2	63	54.8
متزوج/ة	9	7.8	41	35.7	50	43.5
مطلق/ة	0	0	1	0.9	1	0.9
أرمل/ة	0	0	1	0.9	1	0.9
الإجمالي	20	17.4	95	82.6	115	100

تشير بيانات الجدول إلى أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة غير متزوجين حيث بلغت النسبة ٪54.8، في حين أن المتزوجين كانت نسبتهم٪43.5. وقد تفسر تلك النتيجة لكون أغلب المبحوثين في مرحلة الماجستير، كما قد تفسر بالرغبة في الانتهاء من مراحل التعليم عن الارتباط بالحياة الزوجية تخوفاً من عدم التوافق بين مسؤوليات الدراسة ومسؤوليات الحياة الزوجية.

جدول (5)

يوضح توزيع مجتمع الدراسة وفقًا للعمر

النوع / العمر	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من 25	0	0	25	21.7	25	21.7
30 - 25	12	10.4	52	45.2	64	55.7
35 - 30	1	0.9	10	8.7	11	9.6
40 - 35	5	4.3	4	3.5	9	7.8
40 فأكثر	2	1.7	4	3.5	6	5.2
الإجمالي	20	17.4	95	82.6	115	100

تشير بيانات الجدول إلى أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة تقع فئتهم العمرية بين 25 - 30 حيث بلغت النسبة ٪55.7، وقد تعزى تلك النتيجة للحتمية الطبيعية في تناسب هذه الفئة العمرية مع المراحل العليا في التعليم.

شكل رقم (6)

وصف مجتمع الدراسة تبعًا لمتغير المرحلة العلمية

النوع / المرحلة العلمية	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ماجستير	19	16.5	90	78.3	109	94.8
دكتوراه	1	0.9	5	4.3	6	5.2
المجموع	20	17.4	95	82.6	115	100

تشير بيانات الجدول إلى أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة في مرحلة الماجستير حيث بلغت النسبة ٪94.8.

جدول رقم (7)

وصف عينة الدراسة تبعًا لمتغير العمل

النوع / العمل	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يعمل	19	16.5	35	30.3	54	46.9
لا يعمل	1	0.9	60	52.2	61	53.1
المجموع	20	17.4	95	82.6	115	100

يتضح من الشكل السابق أن أعلى من نصف أفراد مجتمع الدراسة لا يعملون حيث بلغت النسبة ٪53.1 مقابل نسبة ٪47.

جدول رقم (8)

وصف مجتمع الدراسة تبعًا لمتغير اختيار مهنة الخدمة الاجتماعية عن قناعة

النوع / القناعة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	16	13.9	80	69.6	96	83.5
لا	4	3.5	15	13	19	16.5
المجموع	20	17.4	95	82.6	115	100

تشير بيانات الجدول إلى أن أعلى نسبة كانت لاختيار دراسة تخصص الخدمة الاجتماعية عن قناعة حيث بلغت النسبة ٪83.48، مقابل نسبة ٪16.52 لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو عدم الاقتناع باختيار دراسة تخصص الخدمة الاجتماعية.

ثانياً: وصف لمظاهر التطور التاريخي لمفهوم العدالة الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية.

إن السمة التاريخية الأكثر تميزاً لمهنة الخدمة الاجتماعية هي الاستجابة لاحتياجات الفقراء والمضطهدين، من خلال العمل مع المجتمعات الفقيرة والمظلومة لتحقيق التغيير الاجتماعي والعدالة الاجتماعية (Kim, 2008)، وقد بدأ الحوار الرسمي في عام 1929 من قبل الجيل الأول من الأخصائيين الاجتماعيين ومعلمي الخدمة الاجتماعية، حيث تبين أن تناقضات الممارسة للخدمة الاجتماعية في سنوات النمو الأولى عشرينيات القرن العشرين (1920) ليست مختلفة عن تناقضات الممارسة أو صراعات ممارسة الخدمة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، ويتركز الصراع على ازدواجية الخدمات في الخدمة الاجتماعية: الخدمات المقدمة للأفراد والخدمة الاجتماعية كممثل للتغيير الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ومن خلال تتبع تاريخ تطور مهنة الخدمة الاجتماعية، فقد نمت رسالة المهنة وتطورت من خلال ثلاثة تغييرات اجتماعية وهي:

جمعيات تنظيم الإحسان. وقد ساهمت في بلورة ثلاثة اتجاهات هامة للرعاية الاجتماعية:

- العمل المباشر مع الحالات بغرض مساعدتها على مساعدة نفسها.
- العمل بين مؤسسات الرعاية الاجتماعية، لمساعدة تلك المؤسسات على تحسين أدائها لعملها.
- بداية التفكير في التعامل مع الأنظمة الاجتماعية لتغييرها لصالح الفقراء.

ظهور طريقة خدمة الفرد: على يد ميري ريتشموند 1917م، لعبت حركة تنظيم الإحسان دوراً ملموساً في التمهيد لنشأة مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة خدمة الفرد بصفة خاصة، من خلال توجه عمل المتطوعين مع الأفراد والأسر نحو تنمية العلاقات والخدمات الشخصية قبل منح المساعدات المادية، وفي نفس الوقت عنيت هذه الحركة بتدريب المتطوعين حيث أسست لهذا الغرض عام 1903 مدرسة الاجتماع والاقتصاد الاجتماعي، والتي اندمجت فيما بعد في مدرسة لندن للاقتصاد.

بدء ممارسة التنظيم المجتمعي: بقيادة جين آدامز.

وقد تميزت البدايات المهنية للخدمة الاجتماعية بوجود حركة المحلات الاجتماعية وجمعيات تنظيم الإحسان والذي أحدث وجودهما نوعاً من تكامل الخدمات بينهما، حيث ركزت برامج المحلات الاجتماعية على وجود قاعدة مجتمعية للخل الوظيفي للإنسان، ووجود الفقر، بينما ركزت جمعيات تنظيم الاحسان على تقديم خدمات شخصية أكثر كفاية وأشد فاعلية للأسر والأفراد المحتاجين لمثل هذه الخدمات، كما عملت في الاتجاه التعاوني نحو مشاكل الفقر، حيث يعمل الأخصائيين العاملين في جمعيات تنظيم الإحسان على تحقيق الضبط الاجتماعي، في حين أن حركة المحلات الاجتماعية تعمل على تحقيق الإصلاح الاجتماعي، وكلاهما لمساعدة الناس على أساس مثل اجتماعية دينية وأخلاقيات الثروة والعمل والخطأ الشخصي للفقراء والمثل العليا للعدالة الاجتماعية (Clarl,2005). فخلال المائة عام الماضية دارت مناقشات مستمرة حول دور ووظيفة مهنة الخدمة الاجتماعية، والتي بُني على أثرها الاعتراف المجتمعي بممارستها، فأصبحت علاقة الخدمة الاجتماعية مع المجتمع الذي اعترف بممارستها فيه علاقة فريدة.

ثالثاً: وصف لاتجاهات مجتمع الدراسة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وفق مكونات المقياس.

جدول (9)

يوضح الترتيب النسبي وقيم المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لمكونات مقياس الاتجاه نحو العدالة الاجتماعية

مكونات المقياس	عدد العبارات	ن	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
المعرفي	9	115	2.11	4.44	3.44	0.570	3
الوجداني	7		2.71	5.00	4.19	0.563	1
السلوكي	9		2.67	5.00	3.92	0.478	2

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن أفراد مجتمع الدراسة لديهم اتجاهات عالية نحو العدالة الاجتماعية وذلك (لأن قيم المتوسطات الحسابية كانت أعلى من3.40)، وأنهم متجانسون في اتجاهاتهم هذه (لأن قيم الانحرافات المعيارية كانت أقل من 2)، وبالرغم من ارتفاع قيم المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على الأبعاد الثلاثة

للمقياس؛ إلا أنه يوجد بعض التباين والاختلاف فيما بين هذه القيم، حيث أن المكون الوجداني قد حصل على الترتيب الأول بمتوسط حسابي ٪4.19 وانحراف معياري 0.563 مما يدل على أن طلبة الدراسات العليا يمتلكون الحس الوجداني نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعملاء المهنة، بالإضافة إلى أن اختيار التخصص من بداية المرحلة الدراسية الأولى يشير إلى ميل وجداني لدى الطلبة نحو العدالة الاجتماعية. كما تشير البيانات أيضاً إلى أن المكون المعرفي قد حصل على آخر ترتيب حيث بلغ مستواه الثالث بمتوسط حسابي ٪3.44 وانحراف معياري 0.570 مما يدل على أن طلبة الدراسات العليا بحاجة إلى معرفة بنظرية العدالة الاجتماعية وتزويد الباحثين بالأطر النظرية لمفاهيم العدالة ووضع مقرر دراسي للطلبة في المراحل الدراسية الأولى، في حين أن المكون السلوكي لمقياس اتجاهات الطلبة نحو العدالة الاجتماعية قد احتل المرتبة الثانية بمتوسط حسابي ٪3.92 وانحراف معياري 0.478 مما يدل على أن طلبة الدراسات العليا لديهم توجه نحو ممارسة العدالة الاجتماعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للعملاء والدفاع عن الفئات المهشمة.

جدول

يوضح التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

م	العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق	
		ك	٪	ك	
1	يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يكون مدافعًا لتحقيق العدالة الاجتماعية	10	8.7	19	5
2	يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يكون مبادرًا لتحقيق التغيير الاجتماعي	0	0	1	9
3	أرى أن الخدمات المقدمة في الحضر متساوية مع الخدمات المقدمة في الهجر	4	3.5	2	7
4	أرى أن يستفيد الأغنياء من أفضل المستشفيات الموجودة في المجتمع	4	3.5	2	7
5	أمارس المهارات الإكلينيكية أكثر من ممارسة المدافعة عن العدالة الاجتماعية	4	3.5	19	5
6	يستشعر الأخصائي الاجتماعي حاجة الفئات المهمشة	3	2.6	1	9
7	يتعامل الأخصائي الاجتماعي مع العملاء بدون تمييز	0	0	2	7
8	أرى أن الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين بلا استثناء	11	9.6	21	3
9	أرى أن تتناسب الضرائب مع دخل المواطن	4	3.5	0	
10	أشعر أن الفئات المهمشة تستحق الرعاية الصحية الحكومية أكثر من غيرها	4	3.5	1	9
11	أشعر أنه من الإنصاف توفير فرص تعليمية أفضل لأبناء الطبقة العليا	1	0.9	1	9
12	أعتقد أن الدولة توفر الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز	5	4.3	1	9
13	من حق كل مواطن أن تكفل له الدولة مسكن مناسب	0	0	6	2
14	من الضروري التوسع في خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة	1	0.9	1	9
15	أرى ضرورة فرض ضرائب على المواطنين ذوي الدخول العالية	15	13	21	3
16	أعتقد أن الخدمات في الهجر متباينة عن الحضر	43	37.4	29	2
17	يجب على الدولة أن توفر حد أدنى لمستويات المعيشة لجميع المواطنين	1	0.9	2	7
18	أرى أنه من الإنصاف إتاحة فرص أكثر للقادرين من سكان المجتمع	39	33.9	28	3
19	أميل إلى تناسب الدخل مع الجهد المبذول	1	0.9	1	9
20	من الإنصاف إعفاء ذوي الدخل المحدود من الضرائب	10	8.7	18	7
21	أشعر أنه من الطبيعي أن يختلف توزيع الفرص بين المواطنين	1	0.9	0	
22	يجب أن يكون الأخصائي الاجتماعي من المطالبين بعدم التمييز	7	6.1	19	5
23	أشعر أن جميع خدمات المجتمع مقصورة على أشخاص وفئات محددة	11	9.6	6	2
24	أرى أن الدولة ملزمة بتوفير فرص العمل لكل مواطن يطلبه	3	2.6	2	7
25	أشعر أن للدولة دور ملموس في توصيل الدعم لمستحقيه	0	0	1	9
	المتوسط العام				
	الانحراف المعياري العام				

(10)

لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات مكونات المقياس

	موافق إلى حد ما		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	٪	ك	٪	ك	٪			
16.	43	37.4	34	29.6	9	7.8	3.113	1.057	22
0.9	3	2.6	31	27	80	69.6	4.652	0.578	2
1.7	28	24.3	32	27.8	49	42.6	4.043	1.029	13
1.7	30	26.1	32	27.8	47	40.9	3.321	1.030	15
16.	43	37.4	34	29.6	15	13	4.200	1.013	18
0.9	15	13	47	40.9	49	42.6	4.391	0.890	10
1.7	13	11.3	38	33	62	53.9	4.391	0.757	4
18.	33	28.7	29	25.2	21	18.3	3.243	1.225	19
0	29	25.2	35	30.4	47	40.9	4.052	0.989	12
0.9	13	11.3	47	40.9	50	43.5	4.200	0.929	10 مكرر
0.9	16	13.9	45	39.1	52	45.2	4.208	0.863	9
0.9	28	24.3	34	29.6	47	40.9	4.017	1.042	14
5.2	12	10.4	37	32.2	60	52.2	4.313	0.862	5
0.9	1	0.9	18	15.7	94	81.7	4.765	0.597	1
18.	34	29.6	29	25.2	16	13.9	3.087	1.232	23
25.	29	25.2	26	22.6	10	8.7	2.208	1.210	25
1.7	12	10.4	32	27.8	68	59.1	4.426	0.817	3
24.	27	23.5	16	13.9	5	4.3	2.304	1.200	24
0.9	16	13.9	45	39.1	52	45.2	4.269	0.798	7
15.	42	36.5	33	28.7	12	10.4	3.165	1.091	21
0	14	12.2	48	41.7	52	45.2	4.304	0.751	6
16.	43	37.4	34	29.6	12	10.4	3.217	1.041	20
5.2	16	13.9	33	28.7	49	42.6	3.895	1.279	17
1.7	31	27	34	29.6	45	39.1	4.008	0.986	15 مكرر
0.9	23	20	40	34.8	51	44.3	4.226	0.795	8
3.825									
0.191									

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على جميع فقرات مكونات المقياس كانت 3.825 وبانحراف معياري 0.191 مما يشير إلى أن الاتجاهات نحو العدالة الاجتماعية مرتفعة (موافق)، وتعزى تلك النتيجة إلى أن الالتزام المهني بالميثاق الأخلاقي لممارسي مهنة الخدمة الاجتماعية يحتم عليهم هذه التوجه، وكذلك يمكن تفسير تلك النتيجة إلى أنه إذا تم تحفيز الطلبة نحو الانخراط في السياسة الاجتماعية من خلال الدعم المعرفي لمنظور العدالة الاجتماعية وتهيئة الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين كممارسين في رسم السياسة الاجتماعية بحيث يساعد على تكوين اتجاه عالي جداً نحو قيم العدالة الاجتماعية. كما تشير بيانات الجدول إلى قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على جميع فقرات مكونات المقياس، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين 2.820 و4.765. وقد حصلت العبارة «من الضروري التوسع في خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة» على الترتيب الأول بمتوسط حسابي 4.765 وانحراف معياري 0.597، ويمكن أن تعزى تلك النتيجة إلى ارتفاع الحس الوجداني والتقدير لاحتياجات تلك الفئات وإدراكهم نحو تأثير السياسات على الممارسات المهنية. في حين حصلت العبارة «أعتقد أن الخدمات في الهجر متباينة عن الحضر» على آخر ترتيب بمتوسط حسابي 2.208 وانحراف معياري 1.210، ويمكن تفسير تلك النتيجة إلى إدراك أفراد مجتمع الدراسة بوجود قصور في خدمات الرعاية الاجتماعية في الهجر، حيث تتركز جميع الخدمات في المدن الكبيرة وتحرم المدن البعيدة عن مراكز المحافظات من توفر الخدمات، وبالرغم من حصول تلك العبارة على آخر ترتيب إلا أنها ارتبطت بنتيجة العبارة «يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يكون مبادرًا لتحقيق التغيير الاجتماعي» التي حصلت على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي 4.652 وانحراف معياري 0.578 مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة متسقين في اتجاهاتهم نحو المدافعة عن العدالة الاجتماعية.

رابعاً: الفروق في مستوى اتجاهات طلبة الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية بحسب بعض المتغيرات؟

جدول (11)

اختبارات لعينتين مستقلتين للفرق بين متوسطات استجابات

أفراد مجتمع الدراسة على مقياس العدالة الاجتماعية وفقاً لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
المعرفي	ذكر	20	3.477	0.466	0.311	113	0.756
	أنثى	95	3.433	0.592			
الوجداني	ذكر	20	4.064	0.391	- 1.066	113	0.289
	أنثى	95	4.212	0.592			
السلوكي	ذكر	20	3.588	0.483	- 3.689	113	0.001
	أنثى	95	4.001	0.448			
الكلي	ذكر	20	3.682	0.251	- 2.148	113	0.034
	أنثى	92	3.856	0.342			

يتضح من بيانات الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار ت لكل من البعدين المعرفي والوجداني كانت غير دالة إحصائياً (حيث كانت قيمة مستوى الدلالة لاختبار ت أكبر من 0.05)، في حين أن مستوى الدلالة الإحصائية للبعد السلوكي كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وكذلك الدرجة الكلية للمقياس لصالح الإناث، وقد تعزى تلك النتائج إلى خصائص شخصية الأنثى، حيث أنها بطبيعتها تمتلك حس وجداني عالي عن الذكور والتزام مهني، مما ينعكس على سلوكها نحو ممارستها لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك تشير النتيجة أنه بشكل عام كانت اتجاهات الإناث نحو العدالة الاجتماعية أعلى من الذكور، كما أن القيم الروحية والأخلاقية عند الإناث في مجتمعنا المحافظ وفي ضوء المنهج الإسلامي الذي (كرم المرأة وأنصفها) فإنها تحقيق العدالة الاجتماعية.

جدول (12)

اختبار ت لعينتين مستقلتين للفرق بين متوسطات استجابات

أفراد مجتمع الدراسة على مقياس العدالة الاجتماعية وفقاً لمتغير العمل

المحور	العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
المعرفي	يعمل	54	3.46	0.6123	0.377	113	0.707
	لا يعمل	61	3.42	0.5358			
الوجداني	يعمل	54	4.05	0.5410	2.490 -	113	0.01
	لا يعمل	61	4.30	0.5605			
السلوكي	يعمل	54	3.81	0.4781	2.516 -	113	0.01
	لا يعمل	61	4.03	0.4587			
الكلي	يعمل	54	3.75	0.3403	2.221 -	113	0.02
	لا يعمل	61	3.89	0.3185			

تشير بيانات الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة على البعد المعرفي وفقاً لمتغير العمل، كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية عند أقل من 0.05 بين متوسطات أفراد مجتمع الدراسة على البعدين الوجداني والسلوكي والدرجة الكلية للمقياس ولصالح الذين لا يعملون، حيث كانت المتوسطات الحسابية لاستجابات الذين لا يعملون أكبر من استجابات الذين يعملون. ويمكن تفسير تلك النتيجة إلى أن الذين لا يعملون لديهم تصورات نظرية عن تحقيق العدالة الاجتماعية عندما يمارسون العمل واقعياً في حين أن الذين يعملون وهم ممارسين فعلاً لديهم إدراك بالواقع حول التحديات التي تعوق ممارستهم كمدافعين عن العدالة الاجتماعية لأن ممارساتهم على مستوى الوحدات الصغرى.

جدول (13)

اختبار ت لعينتين مستقلتين للفرق بين متوسطات استجابات

أفراد مجتمع الدراسة على مقياس العدالة الاجتماعية وفقاً لمتغير اختيار التخصص عن قناعة

المحور	مدى اختيار التخصص عن قناعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
المعرفي	نعم	96	3.496	0.548	2.368	113	0.02
	لا	19	3.163	0.614			
الوجداني	نعم	96	4.230	0.562	1.917	113	0.05
	لا	19	3.962	0.527			
السلوكي	نعم	96	3.972	0.453	2.188	113	0.03
	لا	19	3.713	0.552			
الكلي	نعم	96	3.873	0.319	3.606	113	0.001
	لا	19	3.585	0.309			

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار ت لدرجة المقياس ككل ولكل بعد من الأبعاد الثلاثة كانت دالة إحصائيا عند 0.05 لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين اختاروا التخصص عن قناعة، ويمكن أن تعزى تلك النتائج إلى أن الذين اختاروا التخصص عن قناعة كانت لديهم الرغبة في التعلم وممارسة المهنة مما ينعكس على توجهاتهم بدرجة أعلى من الذين اختار التخصص عن عدم القناعة فيه، وكذلك فإنه بشكل عام فإن الطلبة الذين اختاروا التخصص عن قناعة لديهم اتجاهات إيجابية بشكل عام نحو تطبيق وممارسة العدالة الاجتماعية في أبعادها الثلاثة المعرفية والوجدانية والسلوكية.

أهم النتائج والتوصيات:

تمتد العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية إلى البدايات الأولى للمهنة، حيث نشأت في الأساس لمساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة، ودار جدل بين معلمي وممارسي في هذه البدايات كما يدور الآن حول طبيعة العلاقة بينهما، وفي الماضي ساهمت عدة عوامل على تأكيد هذه العلاقة وهي ظهور جمعيات تنظيم الاحسان وظهور طريقة

خدمة الفرد وبداية ممارسة التنظيم المجتمعي على يد جين آدامز، كل هذا أكّد ودعم فكرة العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، والارتباط الواضح بينهما.

أكدت النتائج على أن طلاب الدراسات العليا لديهم اتجاهات عالية نحو العدالة الاجتماعية، وأن هذه الاتجاهات متجانسة، وقد حصل المكون الوجداني على الترتيب الأول يليه في الترتيب المكون السلوكي في حين حصل المكون المعرفي على آخر ترتيب حيث احتل المرتبة الثالثة.

أما فيما يتعلق بعبارات المقياس فقد أوضحت النتائج أن هناك شبه إجماع على أن الاحساس بضرورة المساواة في الخدمات بين مختلف المناطق الجغرافية يجب أن يكون أساس لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، كذلك أوضحت النتائج أن دور الأخصائي الاجتماعي يجب أن يكون مبادراً من أجل العمل على تحقيق التغيير الاجتماعي في المجتمع.

وفيما يتعلق بالفروق بين الجنسين أشارت النتائج أن هناك فروق في المكون الوجداني وفي الدرجة الكلية للمقياس لصالح الإناث، وقد يعود هذا في بعض جوانبه إلى الطبيعة العاطفية لدى الإناث خاصة في المجتمعات العربية.

أما فيما يتعلق بالفروق بين من اختاروا التخصص عن قناعة ومن لم يختاروه عن قناعة فقد بينت النتائج أن الفروق لصالح من اختاروا التخصص على قناعة على درجات المقياس الكلي، حيث أن الاختيار مبني على قناعات بالرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية والرغبة في مساعدة الآخرين، وهو أعلى عند من لم يختاروا التخصص عن قناعة.

توصيات الدراسة:

- توصي الدراسة بضرورة إدراج مقرر دراسي عن العدالة الاجتماعية، أو تضمين فصل عن العدالة الاجتماعية مع مقرر حقوق الإنسان الذي يدرس في مرحلة الماجستير.
- كما توصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات ميدانية على ممارسي الخدمة الاجتماعية في مؤسسات خدمات الرعاية الاجتماعية؛ لمعرفة توجهاتهم عن العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها في المجتمع.
- كما توصي الدراسة بضرورة استحداث مقرر ميداني لمرحلة الماجستير يتضمن مادة نظرية ومزاولة ميدانية ودراسة بحثية عن كيفية القيام بتحقيق العدالة الاجتماعية لتحديد الأساليب والمبادئ والمداخل التي تتناسب مع أيدولوجيات المجتمعات الخليجية والعربية على حد سواء.

المراجع العربية

- إبراهيم، محمد عبد الفتاح عبد الفتاح (2015): **أسس العدالة الاجتماعية ونظرياتها**، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع52، يناير، مصر.
- أبو زهرة، محمد (2004): **التكافل الاجتماعي في الإسلام**، دار الفكر العربي، القاهرة.
- أبو زيد، صافيناز محمد (2006): **إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلون، القاهرة.
- باري، بريان (2011): **الثقافة والمساواة** (ترجمة كمال المصري) سلسلة عالم المعرفة الكويت ج2، ديسمبر.
- براهيمي عبد الحميد (1997): **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- التوم عفاف أحمد محمد، (2016): **العدالة الاجتماعية: منظور مقارن**، مجلة التنوير، ع16، مركز التنوير المعرفي، السودان.
- توماس ماير، وأود وفور هولت (2010): **العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني**، ترجمة: راندا النشار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- خزام، منى عطية (2010): **العولمة والسياسة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- خليفة، عبد الكريم (2001): **حقوق الإنسان في العدالة الاجتماعية في الإسلام**، منشور في حقوق الإنسان في الإسلام بين الخصوصية والعالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم.
- راغب، راغب جبريل (2011): **الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية.
- زايد، أحمد (2011): **دولة العدل الاجتماعي مركزية القيمة ولا مركزية الحكم**، أوراق للحوار، الإصدار الأول، مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، القاهرة.
- زيتون، أحمد وفاء (1984): **الموقف المعاصر لطريقة تنظيم المجتمع بين مخاطر الدفاع وجاذبية العدالة الاجتماعية**، المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، 31 مارس.

- السباعي، مصطفى (2006): **رعاية وتأهيل المعاقين من منظور تكاملي والإشارة إلى جهود بعض الدول العربية**، الروابط العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- السكري، أحمد شفيق (2000): **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- سليمان، سامية الباقر محمد (2011): **الأطفال بين العمالة وتحقيق العدالة**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 9 - 11 مارس.
- السنهوري، أحمد محمد (2007)**: موسوعة منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية**، الجزء الرابع، ط 6، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الشربيني، ميرفت مصطفى (2011): **تقييم خدمات الرعاية الاجتماعية للمتسولين كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية**، المؤتمر العلمي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 9 - 11 مارس.
- عبد الحميد، خليل عبد المقصود (2010): **الخدمة الاجتماعية وحقوق الانسان**، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الكبيسي، محمد يحيى محمد (2011): **العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الاسلامي» صورتها وحدودها ومقاربتها مع التنمية والاقتصاديات الاخرى**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإيمان، اليمن.
- المحمادي، سلمى بنت محمد (2009): **دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي**، المؤتمر الثالث للأوقاف في المملكة العربية السعودية.
- مختار، عبد العزيز عبد الله (2003): **التخطيط لتنمية المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- موسى، أحمد رشاد (1994): **البعد الاجتماعي في فلسفة الحكم الاقتصادي والسياسى**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 11 - 13 مايو.
- الأمم المتحدة: **الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان** (2000) إدارة الإعلام.
- يونس، الفاروق زكي (1995): **الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعي**، المؤتمر العلمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 16 - 18 مارس.

المراجع الأجنبية

- Alan, Thomas2013)) *Social Justice, American Style*, New York, Springer Science.
- Ambrosino, Rosalie, et al, (2001) ***Social Work and Social Welfare, an Introduction,*** 4th, brooks Cole, Thomson Learning, U S A.
- Antoinette Lombard& Janestic M Twikirize;(2014): ***Promoting social and economic equality: Social workers' contribution to social justice and social development in South Africa and Uganda, International Social Work***, Vol. 57(4).
- Barker, R., ed. (2003) ***the Social Work Dictionary***. NASW Press.Washington, DC.
- Barry, Bull L; (2008) ***Social Justice in Education an Introduction***, N. Y. Palgrave Macmillan.
- Bramovitz, Mimi A., (1998***): Social Work and Social Perform***, journal of the National Association of Social Workers, Washington, Vol.34.no 6.
- Clark, Jerry (2005): ***Social Justice Beliefs, Practice Behaviors of Social Workers and the Social Work Mission.*** Walden University.
- Debra, Touchtone (2001): ***Using Aliens of Social Justice to Reframe Principle, Interviews from High Poverty,*** Law Per Forming Schools, Cincinnati, November
- Diane B.Mitschke, James C.Petrovich (2011); ***Improving Social Work Students' Understanding of Health and Social Justice Knowledge through the Implementation of Service Learning at a Free Community Health Clinic***, Journal of Human Behavior in the Social Environment, 21:97–108.
- Forst, S.E. (1943): **The *Sacred Writing of the World's Great Origins***; the New Home Library, NY.
- Harding, et al, (2014): ***Student perceptions of social justice and social justice activities***, Education, Citizenship and Social Justice, Vol. 9(1),
- James, S. Mickelson, (2004***): Advocacy,*** *IN Richard.* Et al:Encyclopedia of Social Work, USA. NASW, press.
- Joseph, Zajda et al (2006): ***Education and Social Justice***, Springer, NY.
- Judith M. Schagrin,(2007**) *The Top 5 Social Justice Issues Facing Social Workers Today***, Social Work Today ,Vol. 7 No. 2 P. 24 March/April.
- Karen Bell, Bernadette Moorhead, Heather Boetto (2017): ***Social work students' reflections on gender, social justice and human rights during a short - term study programme to India; International Social Work*** 2017, Vol. 60(1) 32– 44.
- Lorraine Gutiérrez,(2007) ***The Top 5 Social Justice Issues Facing Social Workers Today***, Social Work Today ,Vol. 7 No. 2 P. 24 March/April.
- Michael K. Prior PhD & Andrew S. Quinn PhD (2012); ***The Relationship Between Spirituality and Social Justice Advocacy: Attitudes of Social Work Students,*** Journal of Religion & Spirituality in Social Work: Social Thought,
- Obrien, Mike (2011) ***Social justice: Alive and well (partly) in social work practice?*** International Social Work, 54.
- Paul, Knepper (2007**) *Criminology and Social Policy***, sage Publications. London.
- Ping Kwong Kam, (2014): ***Back to the 'social' of social work: Reviving the social work profession's contribution to the promotion of social justice, International Social Work,***Vol. 57(6)

- Rupaleem Bhuyan, Raluca Bejan & Daphne Jeyapal, (2017); ***Social workers' perspectives on social justice in social work education: when mainstreaming social justice masks structural inequalities;*** Social Work Education, 36:4.
- Sema Buz, Ozlem Cankurtaran Ontas and Burcu Hatiboglu (2013**)** ***Opinions of social work students from Turkey on social justice***, International Social Work.
- Shawn H. Kim,(2008): ***Social Justice Values Among MSW Students: Corroboration or Corrosion,*** A Thesis Presented to the Department of Social Work, California State University, Long Beach.
- Smith, Amanda (2009): ***Foundations of Social Policy Justice in Human Perspective***, 3rd Ed, Brooks Cole Cengage.
- Solas, John (2008) ***what kind of social justice does social work seek****? International Social Work* 51(6).
- Trujillo, Rita C. Manning Rene (1996***): Social Justice in a Diverse Society*** *California,* May Field Publishing Company.
- Tyler, Tom R., et al, (1998): ***Social Justice in Diverse Society***, American Political Science Association,
- United Nations Social Affairs (2006) *Division for Social Policy and Development The International Forum for Social Development Social Justice in an Open World The Role of the United Nations*, The Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, New York.

مواقع انترنت

- http://en.wikipedia.org/wiki/Socialjustice.

مناهضة العنف ضد المرأة في ضوء سياسة الأمم المتحدة

رؤيه نقديه تحليلية

(معالجة قضايا المرأة وسياسة الأمم المتحدة)

أ. د. حمدي محمد منصور
استاذ خدمة الفرد ورئيس اللجنة العلمية لترقية الأساتذة (تخصص الخدمة الاجتماعية بجمهورية مصر العربية) – جامعة حلوان.

د. هدى محمد شوقي محمد
دكتوراه خدمة الفرد، جامعة حلوان.

أولاً: اشكالية البحث:

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية في تاريخها القديم والحديث أشكالا متنوعه وممارسات مختلفة من العنف، ولقد كان العنف ولا يزال قضيه تاريخية بين بني الإنسان، واتسم العقدان الأخيران من القرن العشرين نمو ظاهرة العنف كسلوك مخالف للعلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل القائمة في الحياة العامة بين الأفراد والمجتمعات.

ولوحظ في السنوات الأخيرة تردد كلمة العنف علي نطاق واسع في كافة أنحاء العالم حتي أصبحت من أكثر الكلمات تداولا في إعلامنا وأحاديثنا، وإذا كان من سمات القرن الماضي انتشار العنف كظاهرة عالميه في مختلف أرجاء العالم حيث لم تسلم منه ثقافه أو فئه إلا أن امتداده نحو المرأة تحديدا يجب أن يحظى بمزيد من الرعاية والاهتمام وذلك لأن

المرأة تعد العمود الفقري للأسرة التي تمثل نواة المجتمع فالمرأة هي الأم والزوجة والأخت والابنة ويقع علي عاتقها تنشئة الأجيال ومطلوب منها المشاركة في عملية الإنتاج والعطاء (Mullender:1990).

ولم يعد العنف قاصرا على ثقافة معينة وطبقة بعينها، بل أصبح ظاهرة تضرب بجذورها فى كل مستويات المجتمع. وقد يكون على مستوى مؤسسات الدولة أو بين فصائل المجتمع العرقية الطائفية، أو على مستوى المجتمع المحلى، فى الشارع أو فى إطار الأمن. وقد أثبتت الأبحاث العالمية فى شأن العنف، أن ضحايا العنف يتحولون فى كثير من الأحيان الى ممارسين للعنف فى مرحلة لاحقة. فالطفل الذى يعانى كضحية لعنف أبويه غالباً ما يصبح أباً يمارس العنف ضد أبنائه وزوجته. (احسان،2007، ص45).

ويري علماء النفس أمثال ما سلو العنف بأنه سلوك يلجأ إليه الانسان لتحقيق حاجاته الأساسية نتيجة الاخفاق والفشل في اشباع الحاجات الفسيولوجية ويعرف العنف في جانب آخر بأنه استجابة في شكل فعل عنيف تكون مشحونة بانفعالات الغضب والهياج والمعاداة استجابة نتجت عن عملية اعاقة أو إحباط (مصطفي عمر: 1997)

وينظر آخرون إلى العنف بأنه كل فعل مادي أو معنوي يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويستهدف ايقاع الأذى البدني أو النفسي أو كليهما بالفرد 0 الذات أو الآخر أو الجماعة أو المجتمع بما يشمله من مؤسسات مختلفة ويأخذ أساليب عديدة ومتنوعة مثل التهديد والترويع والنبذ أو مادية مثل التشاجر والاعتداء علي الأشخاص والممتلكات والانتهاك الجسدي أو معنوية جسدية في آن واحد (مها الكردي: 2002)

وقد كانت الأسرة كوحدة واحدة يسيطر عليها الذكر ولا تعتمد علي المساواة بين الزوج والزوجة والذي يمكن أن يلعب دورا هاما في تقسيم وظائف الأسرة وقد كان العنف الجسدي يستخدم لإضفاء الشرعية علي موقع السيطرة للذكر والفرضية الرائدة في هذا المجال أن القوة الاجتماعية لاستخدام العنف هي التي تمنحهم السيطرة(Staus , M , A:1973)

حيث يعد العنف ضد المرأة اعتداء مبني علي أساس الجنس والذي يتسبب أو قد يتسبب في احداث ايذاء أو ألم جسدي جنسي أو نفسي للمرأة ويشمل التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في اطار الحياة العامة أو الخاصة (Asian Pacific:1990)

ومما يزيد المشكلة سوءاً أن العديد من النساء يتعرضن للعنف بجميع أشكاله المختلفة ولا يجدن في القانون أي إنصاف فهن بحاجة لتقديم اثباتات وأدلة للمحكمة توضح تعرضهن للعنف والحصول علي حقوقهن (مشروع دعم وتأهيل المرأة)

كما تعتبر العوامل الاقتصادية من أكثر الأسباب المؤدية للعنف ضد النساء، حيث تعتبر واحدة من الأسباب الرئيسية لاضطهاد المرأة وظلمها، و هناك علاقة ارتباط قوي بين حالة وبطالة الزوج بشكل كبير بعدم قدرته علي تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرته ويقوم الأزواج الفقراء أو العاطلون عن العمل بالتعبير عن غضبهم واحباطهم من خلال ممارسة العنف ضد زوجاتهم وخاصة العنف الجسدي والنفسي والعاطفي (مركز شئون المرأة: غزة، 2005)

ولم يعد في الإمكان تجاهل مشكلة العنف ضد النساء، وعلى الرغم من أن تقييم حجم هذه المشكلة، والاتجاهات التي قد تسلكها بدقة قد يكون مع ذلك صعبا، فإن الاعتراف بتلك المشكلة واستنكارها يزداد اتساعا باستمرار، كما أنه يجب ألا يستخف بأهميتها، فمن المعروف أن الأرقام الرسمية كثيرا ما تهون من خطورة الوضع الحقيقي (وهدان:1996:ص65)

لذلك يشكل الوعي الاجتماعي بمشكلات المرأة مرحلة متقدمة من مراحل تطور الفكر الإنساني بدءا، بمرحلة المعرفة الأولية أو ما يمكن أن نطلق عليها المعرفة الحسية، ومرورا بالمرحلة الفكرية أو التصورية الناقدة، ثم الوصول الى مرحلة الوعى الحقيقي غير المزيف بالواقع، فالوعي المجتمعي ضروري لوضع وتنفيذ خطط وبرامج توعوية من قِبَل جميع أفراد ومؤسسات المجتمع، وأخيراً جمع المعلومات حول الأرقام الدقيقة لظاهرة العنف ضد المرأة لمعرفة ما هي الخطوات الصحيحة التي يجب اتخاذها، (حجازى:1990، ص270)

ونتيجة لذلك ظهرت حملات التوعية تحت شعار لا للعنف ضد المرأة الذي أطلقته رابطة المرأة العربية في حملتها لوقف العنف ضد المرأة في المنطقة العربية وتتزامن تشكيل الحقوق الإنسانية للمرأة وللطفلة جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية ولا تقبل التصرف أو التجزئة.

فما زالت المرأة تلعب دوراً أساسياً في تشكيل شخصية الفرد في المراحل العمرية

المختلفة فهي بطريقة استجابتها لسلوكه وبالخبرات التي توفرها تؤثر في نموه وتكيفه السيكولوجي العام سواء للأحسن أو للأسوأ حيث أن قدرات الأفراد وخصائصهم تعكس تأثيرات الوالدين لتوليهما الطفل منذ نعومة أظافره. (طريف:2006، ص 11)

ثانيا: فرضية البحث:

بعد عرض اشكالية البحث والدراسات السابقة تتحدد فرضية البحث فى التساؤل التالى:

- هل تساعد التشريعات والقوانين التي اتخذت في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة؟
- هل تتوافق تشريعات وقوانين الأمم المتحدة مع ثقافة المجتمع المصري؟
- كيف يمكن تشكيل الوعى المجتمعي لمناهضة أكثر أشكال العنف ضد المرأة فى المجتمع المصري؟

ثالثا: أهمية الدراسة:

أهمية مجتمعية:

أصبحت مشكلة العنف ضد المرأة تمثل خطرا على المجتمع بصفة عامة ومن المعروف أن النتائج المترتبة علي العنف سوف تقوم بإضرار فئات المجتمع ككل حيث يجب العمل على ازالة الاسباب والنتائج البارزة من ممارسة العنف ضد المرأة حتى لا تؤثر بالسلب على النواحي الاجتماعية للفئات الأخرى من المجتمع.

أهمية ذاتية:

- إن العنف من أهم المشكلات التي تؤدي الى الاخلال الاجتماعي والنفسي داخل المجتمع.
- تعتبر الأسرة هي المصب لجميع الضغوط الخارجية للمرأة فالعنف موضوع واسع وشامل لسلوكيات المرأة
- التوصل الى الحلول التي تفيد في الحد والتخلص من ظاهرة العنف ضد المرأة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

هدف رئيسي: رصد دور التشريعات الاجتماعية بالمجتمع في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة في ضوء سياسات الأمم المتحدة (مصر / دراسة حالة).

أهداف فرعية:

- تحديد العوامل التي تؤدي الى العنف ضد المرأة.
- تحديد دور المجتمع في مواجهة ظاهرة العنف.
- رصد وتحليل التشريعات الاجتماعية المناهضة للعنف في ضوء سياسات الأمم المتحدة.
- صياغة آليه لتشكيل الوعى المجتمعي لمناهضة أكثر أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع المصري.

خامسا: مفاهيم البحث:

العنف - العنف الأسري

تعريف العنف:

يري علماء الاجتماع ومهنة الخدمة الاجتماعية أن العنف هو مدي واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر سواء كان فرداً أو شيئا ممثلا في الإيذاء البدني أو الهجوم اللفظي أو تحطيم الممتلكات وقد يصل إلي حد التهديد بالقتل أو القتل.(مدحت محمد: 2016)

يعني مصطلح العنف ضد المرأة: أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم أو يحتمل أن ينجم عنه أي أذى أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية بما في ذلك تهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان النفسي من الحرية سواء أن وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة، وذلك ما عرفته المادة الأولى من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 كانون أول عام 1993.

وقد ورد هذا التعريف في الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين الصين عام 1995 إذ جاء فيها العنف ضد النساء هو العنف مرتبط بنوع الجنس يؤدي على الأرجح إلى وقع ضرر جنسي أو جسدي أو نفسي أو معاناة للمرأة.(Heward,1992,p35)

وتنطلق منظمة العفو الدولية في عملها من التعريف الذي يقرره الإعلام بشأن القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة حيث ينص على أن العنف ضد المرأة هو: -

أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

والعنف ضد المرأة ذو الدوافع المتصلة بنوع الجنس هو العنف الموجه ضد المرأة بسبب كونها امرأة أو العنف الذي يمس المرأة على نحو جائر.

وتؤكد التفسيرات التقدمية للتعريف الوارد في إعلان الأمم المتحدة أن أفعال الإغفال مثل الإهمال أو الحرمان يمكن أن تمثل أشكالاً من العنف ضد المرأة.

كما تذهب بعض التفسيرات إلى أن العنف الهيكلي (هو الأذى الناتج عن تأثير تنظيم الاقتصاد على حياة الإنسان) يندرج ضمن أشكال العنف ضد المرأة.(حسين عبد الحميد،1998،ص5)

العنف الأسري:

عرفت منظمة الصحة العالمية عام 2002 العنف الأسري بأنه كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة ويسبب أضرارا أو آلاما جسمية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة ويشمل العنف الأسري عنف الزوج تجاه زوجته، عنف الزوجة تجاه زوجها، عنف الوالدين تجاه الأولاد والعكس (طريف شوقي: 2002)

والعنف الأسري هو سلوك لا اجتماعي يتعارض مع قيم المجتمع، يهدد كيان الأسرة والمجتمع ككل ويؤدي في حالة استمراره إلي الكثير من المشكلات داخل الأسرة علي رأسها مشكلات مثل التنشئة الاجتماعية السيئة للأطفال، الطلاق، الخلع، الهروب، التفكك الأسري، الانتحار، الفشل في العمل (مدحت محمد: 2016)

ج. أنواع العنف:

اتسع مفهوم العنف ضد المرأة ليشمل العنف في مجالاته المختلفة المنزلي والمجتمعي والمؤسسي ويظهر العنف في عدة أشكال(United nations:1993)

العنف اللفظي - العنف الجسدي

العنف الجنسي - الحرمان الاجتماعي

العنف الاقتصادي - العنف النفسي.

وهناك صور وأشكال عديدة من العنف الذي يمارس ضد المرأة نذكر منها:

الوأد، عدم اتاحة فرصة التعليم لها، تمييز الطفل الذكر عنها في أمور عديدة، ختان الإناث، الإجبار علي الزواج ' تزويج الفتاة في سن مبكرة، تزويج الفتاة بدون رضاها أو بدون موافقتها، تزويج الفتاة لزوج كبير جدا في السن، استيلاء الأب علي راتب الابنة، استيلاء الأخ الأكبر علي راتب أخته أو أشياء تخصها، استيلاء الأخوة الذكور علي ميراث الأخوات الإناث، استيلاء الزوج علي راتب الزوجة، ضرب الفتاة أو الزوجة من الأب أو من الأخ أو من الخطيب أو من الزوج أو أحد الأقارب، حبس الفتاة أو الزوجة، التحرش الجنسي بالمرأة سواء من الأب أو الأخ أو الخدم أو من الشباب في الشارع أو من الزملاء في بيئة العمل، هجر الزوج لفراش الزوجية، جلب الزوجة الجديدة إلي منزل الزوجة القديمة، التهديد بنشر أسرار المرأة.(مدحت محمد: 2016)

ومن أنواع العنف أيضا:

العنف المادي ويشمل:

ا) الايذاء الجسدي: كل ما قد يؤذي الجسد ويضره نتيجة تعرضه للعنف مهما كانت درجة الضرر..(ورقة عمل من دار التربية: الشارقة)

ومن أشكاله استخدام القوة (الضرب –شد الشعر - الصفع - الدفع - المسك بعنف – الرمي أرضا – اللكم - العض - الخنق - الحرق - الدهس..)(زينات المنصوري: (www.Amajordan.org

كذلك من أشكال العنف الجسدي الاجهاض التمييزي: ويتمثل في ازالة الأجنة الاناث وهذه المشكلة قائمة في الهند والصين وكوريا الجنوبية رغم خطر القانون إلا أنه من الصعب ضبط الموضوع حيث أنه يحدث في كثير من الأحيان في نطاق من التواطؤ الصامت بين الأهل والطبيب (فريديرك مايور:1996، ص 138)

ب) القتل وهو من أبشع أنواع العنف وأشدها قسوة وأغلبها يكون دفاعا عن الشرف.

ج) الاعتداءات الجنسية: إذا عد القتل من أبشع أنواع العنف فأعتقد أنه لا يوجد أبشع ولا أفظع من الاغتصاب فبالقتل تنتهي حياة الضحية بعد أن تتجرع الآلام والمعاناة لفترة محدودة أما في الاغتصاب فتتجرع الضحية الآلام النفسية وتلازمها الاضطرابات الانفعالية.

د) العنف المعنوي أو الحسي ويتضمن:

- الايذاء اللفظي: كل ما يؤذي المشاعر من شتم وسب أو أي كلام يحمل التجريح أو وصف الضحية بصفات مزرية يشعرها بالامتهان والانتقاص.

- الحبس المنزلي أو انتقاص الحرية: وهو أمر مرفوض كلية لأن فيه نوع من الاستعباد وقد يشيع لدي بعض الأسر ويمارس هذا النوع ضد النساء والفتيات.

- الطرد من المنزل: يمارس ضد الذكور لاعتبارات اجتماعية تميز المجتمعات العربية عن غيرها وهو الطلعة الأخيرة التي يستخدمها الأبوان عند عدم التمكن من تهذيب سلوك الابن.(ورقة عمل من دار التربية: الشارقة)

- العنف الجنسي: داخل نطاق العائلة وهو الاستدراج بالقوة أو التهديد إما لتحقيق الاتصال الجنسي أو لاستخدام المجال لجنسي في الايذاء كالتحرش – الشتم بألفاظ نابية – الهجر من قبل الزوج – الاجبار علي ممارسة الجنس أو علي القيام بأفعال جنسية لا تقبلها المرأة هذا النوع يؤدي لبعض الحرج خاصة في العلاقات الزوجية أما خارجها فيتمثل هذا النوع بالتحرش الجنسي والشتم بألفاظ نابية والملاحظ في موضوع العنف الجنسي ادراج موضوع العلاقة الزوجية بداخله حيث ينادي عدد من الهيئات والمراكز المهتمة بحقوق المرأة بتحريم ما يسمونه باغتصاب الزوجة وتري هذه الهيئات أن هذه جريمة يجب أن يقف لها القانون بالمرصاد وأن يمنعها لأنها تندرج في نطاق العنف الأسري.(مني زحيل:1968،ص1)

د. العنف الاقتصادي ضد المرأة:

عرفه البعض علي أنه سلوك يشكل حرمانا من الموارد الاقتصادية أو المالية التي هي من حق المرأة بموجب القانون أو حرمانا من ملكية عقاريه أو منقولة لها فيها مصلحة مادية أو تصرف بها أو الاستيلاء عليها او اخفاء الملكية أو عرقلة استعمالها أو إلحاق الضرر بالملكية أو تدميرها عندما يكون للمرأة مصلحة مادية فيها.(مجدي محمد جمعة:2015، ص 145)

سادساً: أسباب العنف وتفسيراته:

العنف لا ينشأ من فراغ وإنما هناك بنيه مجتمعية تفرزه وتشكل اطاره وتمنحه المضمون والمعني وهناك أسباب عامة ومشتركة تدفع لظهور حالة العنف في المجتمع وتصل بنا لتفسيرات كلية لهذه الحالة.

وتتعدد أسباب العنف وتتنوع مصادره ومثيراته وتتعدد بالتالي أشكاله وصوره وتتباين وتتفاوت في المدي والنطاق والآثار التي تنجم عن كل منها ويعزي ذلك لاختلاف الرؤية العلمية للظاهرة فيرجع البعض العنف لأسباب نفسية سيكولوجية ويذهب فريق إلي تحميل العوامل الادراكية مسئولية العنف.

أرجعه (جليل وديع 1997) لعدة أسباب هي:

- وسائل الاعلام خاصة التليفزيون وما بثقله يوميا من برامج بحيث يكون العنف المكان الأوسع لا سيما المشاهد التي تمجد العنف وتعطيه قيما عليا.
- معايشة مشاعر التفكك الأسري.
- عند احساس الفرد أنه مهمش وغير ذي معني.(جليل وديع: 1997)
- وترجع مني يوسف العنف إلي:
- أسباب اجتماعية: غياب معايير عامة للسلوك في مجالات الحياة المختلفة وانخفاض قيمة الاحترام للآخر والتنشئة الاجتماعية.
- أسباب سياسية: عدم تداول السلطة، تجاهل الصالح العام.
- أسباب اقتصاديه: انتشار البطالة بخاصة بين الشباب والمتعلمين وانخفاض مستوي المعيشة.
- أسباب اعلامية: مشاهدة العنف قد تنشط الأفكار المرتبطة به تقليد ما تعرضه وسائل الاعلام المختلفة من سلوك العنف، التعرض لمشاهد الجنس يساهم في ارتكاب جرائم الاغتصاب.
- أسباب نفسية: العنف وسيلة لا ثبات الرجولة لدي الشباب، التوتر الذي ينتج عنه وجود بعض الحاجات غير المشبعة (الضغوط النفسية الناتجة عن المشكلات الأسرية).
- أسباب قانونية وأمنية: كعدم احترام القانون وغياب الأمن من المناطق العشوائية، عدم العدالة في توزيع الثروة.(مني يوسف: 2002)

أسباب العنف الموجه للمرأة:

- زيادة الاختلاط بالأجانب.
- تفريغ الضغوط الخارجية التي يتعرض لها الزوج في زوجته.

- الظروف المعيشية القاسية.
- تناول المسكرات.
- تدخل الأهل في الشئون الأسرية.
- أسلوب بعض النساء المتمثل في التسلط والعناد.
- المبادئ التي يربي عليها بعض الرجال منذ الصغر كالتعود علي العنف وعدم احترام الآخرين وعدم تمكنه من تلبية الحاجات الأسرية الأساسية مما ينعكس علي سلوكه النفسي والاجتماعي.
- الجهل بأسس الحياة الزوجية والحقوق والواجبات المترتبة علي الزوجين.
- تفشي الأمية.
- تدني المستوي التعليمي.
- ضعف الوعي الديني والثقافي.
- تدني المستوي الاقتصادي للأسرة مما يدفع لتفريغ شحنات معاناتهم السلبية نتيجة الضغوط المعيشية فتكون تعرض بعض أفراد الأسرة للعنف.
- تدني المستوي التعليمي للأبوين مما يؤدي لانعدام الوعي بشتي أنواعه.
- الظروف الأسرية كتعدد الزوجات.
- رفقة السوء.(http://www. Almostshar.com)
- وهناك محددات غير مباشرة تؤثر علي العنف ضد المرأة:(رشا علي:2011)

تتمثل هذه المحددات في العادات والتقاليد و القيم و القانون، كما أشار البعض إلى أن هناك محددات للعنف الزواجي والتي تتمثل في:

تفسير العنف في ضوء النظرية البنائية الوظيفية:

استمدت النظرية البنائية الوظيفية أصولها من المسلمات الأساسية للاتجاه العضوي الذي كان سائدا في النظريات الاجتماعية الأولى وهي فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع الواحد. (عبد المحمود، 2005: 21).

فتنظر هذه النظرية إلى العنف على أنه دلالة داخل السياق الاجتماعي وترى النظرية الوظيفية أن العنف يظهر نتيجة لفقدان الارتباط والانتماء للجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه سلوك أعضائها، أو انه نتيجة لفقدان المعايير ونقص التوجيه والضبط الاجتماعي (لطفي، 2001: 12).

لذلك يرى الوظيفيون أنه يمكن التخفيف من حدة مشكلة العنف عن طريق العمل على زيادة التكامل الاجتماعي وزيادة ارتباط الأفراد بالجماعات الأولية مثل الأسرة وإشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وزرع القيم الدينية وقيم الانتماء بين أعضاء الأسرة.

تفسير العنف في ضوء نظرية الدور الاجتماعي: حيث ترى هذه النظرية أن المشكلة الفردية تحدث عندما يفشل الفرد في أداء دور أو أكثر من الأدوار الاجتماعية أو إذا حدث تعارض بين المتطلبات والوظائف المختلة لأدوار الفرد أو تعرض لمعوقات معينة.

ويرى زنانيكيZnanicki أن الدور الاجتماعي يعتبر نسقا اجتماعيا ديناميكا يتضمن أربع مكونات للتفاعل وهي:

الدائرة الاجتماعية: وهي مجموعة الأشخاص الذين يتفاعلون مع القائم بالدور ويقدرونه وغالبًا ما يكونون الجماعة المرجعية له.

ذات القائم بالدور: وتشمل الخصائص البدنية والسيكولوجية المتعلقة بالمركز الذي يشغله.

المكانة الاجتماعية للقائم بالدور وتعني المسموحات والممنوعات الموكلة إليه بشيء متضمن في مركزه.

الوظائف الاجتماعية للقائم بالدور وهي مساهمته نحو دائرته الاجتماعية. (النوحي،1999: 4).

سابعاً:دور مهنة الخدمة الاجتماعية في التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة:

يعني مصطلح العنف ضد المرأة أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أي أذى أو معاناة بدنياً أو جنسياً أو نفسياً للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان النفسي من الحرية سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الحياة الخاصة وذلك كما عرفناه المادة الأولى من الإعلام العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر

عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 كانون أول عام 1993 وقد ورد هذا التعريف في الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الرابع للمرأة في بكين بالصين عام 1995 إذا جاء فيها العنف ضد النساء هو العنف المرتبط بنوع الجنس يؤدي على الأرجح إلى وقع ضرر جنسي أو جسدي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك تهديد يتمثل الأفعال أو الحرمان من الحرية سواء حصل ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة.

ويتركز دور الخدمة الاجتماعية على فهم الأوضاع الأسرية وتعليم ما يداخل هذه الأسرة والخلافات التي تنشأ بين الزوجين والعمل على تلاشي هذه الخلافات وتعليم الأسرة السلوكيات الاجتماعية السليمة التي تحافظ على كيانها ووضع حلول للمشكلات الاجتماعية التي تسبب هذه المشكلات. (طريف:1993،ص ص227:228).

وتتركز اهتمامات الخدمة الاجتماعية في مجال الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة فى: (عزة:2005، ص ص248:249)

مقاومة العنف ضد المرأة من خلال قيادة حملات توعية حادة في ارتباط الحركة النسائية وذلك حتى وذلك يسعى للحصول على حقوقها.

الاستفادة من النساء المديريات والخيرات في مجال العمل في الخدمة الاجتماعية.

فهم الخدمة الاجتماعية بدراسة ما يتعلق بصحة المرأة من منظور النوع وتحديد العوامل التي تؤثر فيه.

الخدمة الاجتماعية النسائية تضع في اعتبارها الكساد والفقر لأن المرأة تتأثر ثلاث مرات أكثر من الرجال بالكساد.

اهتمت أيضاً مهنة الخدمة الاجتماعية بالمرأة المعيلة والمساعدة على أداء دورها.

تركزت الخدمة الاجتماعية النسائية وخصوصاً في المجتمعات الأمريكية على رعاية كبار السن من النساء عن طريق الجمعيات الأهلية التي استمدت من المرأة موضوعاً لها في عملها في المجتمع الأمريكي.

من أولويات عمل الخدمة الاجتماعية العنف الجنسي ضد المرأة والعنف الجسدي، كذلك مساعدة المرأة على التعبير عن آرائها في المجتمعات المختلفة ومعاملتها معاملة إنسانية.

ثامناً: رقمنة العنف ضد المرأة:

في فرنسا 95% من ضحايا العنف من النساء.

51% منهن نتيجة تعرضهن للضرب من قبل أزواجهن أو أقاربه أو أصدقائه، في كندا 60% من الرجال يمارسون العنف 66% تتعرض العائلة كلها للعنف، في الهند 8 نساء من بين كل 10 نساء هن ضحايا للعنف الأسري أو القتل، في البيرو 70% من الجرائم المسجلة لدي الشرطة هي لنساء تعرضن للضرب من قبل أزواجهن، 60% من النساء التركيات فوق سن الخامسة عشرة تعرضن للعنف أو الضرب أو الإهانة أو الاذلال علي أيدي رجال من داخل أسرهن سواء من الزوج أو الخطيب أو الصديق أو الأب أو والد الزوج.

وأشارت الدراسة إلي أن 50% من النسبة الأنفة الذكر يتعرضن للضرب بشكل مستمر وأن 40% منهن يرجعن السبب في ذلك لظروف اقتصادية وتناول الكحوليات وأن 25 % فقط من أولئك النساء اللاتي يتعرضن للضرب يقمن بالرد علي العنف بعنف مماثل في حين أن 10% فقط منهن يتركن المنزل احتجاجا علي العنف الذي يتعرضن له.

والغريب أن 70% من هؤلاء السيدات اللاتي يتعرضن للضرب لا يحبذن الطلاق حفاظا علي مستقبل الأولاد في حين أن 15 % فقط منهن لا يطلبن الطلاق بسبب حبهن لأزواجهن وفي الولايات المتحدة يعتبر الضرب والعنف الجسدي السبب الرئيسي في الاصابات البليغة للنساء.(مدحت محمد:2016)

وفى مصر مقدر 7.9 مليون امرأة قد عانين من شكل من أشكال العنف سنويا، وأقل من 1% من هذه الحوادث قد أبلغن الشرطة عنها.(العنف ضد النساء في المنطقة العربية،2016:6)

يتعرض قرابة 99 % من النساء المصريات إلي العنف بأشكاله المختلفة، والتي في صادرتها بالتأكيد التحرش الجنسي، بالإضافة إلي العنف الأسري والعنف الجنسي والحرمان من الميراث، كذلك العنف في الأماكن العامة(مركز هردوا،2016: 9)

وافادت الدراسات المصرية أن 47.4% من النساء اللاتي تزوجن في أي وقت من الاوقات تعرضن للعنف الجسدي منذ سن 15 سنه، وأشرن إلى أغلبهن من الشريك الحميم، كما أشارت أغلبية ساحقة من النساء المتزوجات 72% ومن الفتيات غير المتزوجات94% يتعرضن للتحرش اللفظي في المجتمع، وما يقرب من 45% قد تعرضن للعنف الجسدي

على أيدى ذكر غير الزوج. (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة،2015: 13)

تاسعاً: تشريعات مناهضة العنف ضد المرأة في أدبيات الأمم المتحدة (مصر دراسة حالة):

بدأ الحديث عن قضية العنف ضد المرأة يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات المنظمات النسائية منذ أواخر القرن العشرين مع بدء صدور الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة وبعد ذلك بدأ هذا الموضوع يأخذ منحني خاصا ومستقلا مع صدور الاعلان العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة في عام 1993.

وفي نظرة تسلسلية زمنية لهذه الاتفاقيات والاعلانات التي عنيت بقضية العنف ضد المرأة نذكر الوقائع التالية:

اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) التي صدرت في العام 1979 ودخلت في حيز التنفيذ في العام 1981 وهذه الاتفاقية علي الرغم من أنها لا تتناول بشكل صريح ومباشر قضية العنف ضد المرأة إلا أن اللجنة التي تراقب عملية التقيد بها قد أوضحت في التوصيات العامة رقم 19 للعام 1992 أن العنف ضد المرأة يشمل الاتجاهات التقليدية التي تضع المرأة في مرتبة أدني من الرجل وتحددها بالأدوار النمطية التي ترسخ الممارسات المنتشرة التي تستخدم العنف والاكراه ومن ذلك العنف الأسري والاساءات الأسرية والزواج القسري والختان وغيرها.

مؤتمر نيروبي 1985: اعتبر العنف ضد المرأة هو من أهم المعوقات ضد السلام والتنمية والمساواة وطالب المؤتمر بخطوات قانونية تمنع العنف المؤسس علي النوع أي الجندر وتضع آليات للتعامل مع هذه الظاهرة.

الاعلان العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة 1993 تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة ويعتبر أول أداة عملية تتناول موضوع العنف ضد المرأة وعرف هذا الاعلان العنف ضد النساء في مادته الأولي علي الشكل التالي العنف ضد النساء أي فعل قائم علي أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذي أو معاناه جسمية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذ الفعل أو الاكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994: حرص في وثيقته الختامية علي ادانة

العنف الموجه ضد المرأة وبشكل خاص الاغتصاب وتجارة الرقيق الأبيض وتجارة الأطفال من أجل الدعارة والعنف الجنسي بشتي أنواعه.

مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995: أدان العنف الموجه ضد المرأة في بعض مواده.

مؤتمر المرأة في بكين 1995 عرف العنف ضد المرأة بأنه أي عمل من أعمال العنف يترتب عليه أذي بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناه للمرأة.(نهي القاطر جي:2006)(www.Uniform.or)

وفى مصر ظهرت جهود عديدة من منظور الدفاع الاجتماعي لمكافحة مشكلة العنف ضد المرأة والتصدي لها نذكر منها علي سبيل المثال الجهود التالية:حملة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة.

تعريف بحملة اتحدوا:

في فبراير 2008 أطلق الأمين العام للأمم المتحدة حملته التي اتخذت عنوانا لها (اتحدوا) لإنهاء العنف ضد المرأة التي تهدف إلي منع ارتكاب العنف ضد المرأة والفتاة واستئصاله في جميع أنحاء العالم وتدعو حملة اتحدوا الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشباب والقطاع الخاص ووسائط الاعلام ومنظومة الأمم المتحدة برمتها إلي التضافر في التصدي للأفة العالمية المتمثلة في ارتكاب العنف ضد المرأة والفتاة وترمي الحملة إلي تحقيق خمسة أهداف في جميع البلدان بحلول 2015.

أهداف حملة اتحدوا:

الدول مقصرة في الوفاء بمسؤوليتها عن انهاء العنف ضد المرأة والفتاة ولابد من جعل العنف ضد المرأة إحدى الأولويات علي جميع المستويات فهو لم يتلق بعد الأولوية اللازمة للتمكين من إحداث تغيير ملموس للمقدرة القيادية و الارادة السياسية أهمية حاسمة في هذا الصدد وأكثر الطرق فعالية لا نهاء العنف ضد المرأة هي أن تبرهن الدول بوضوح علي التزامها السياسي الذي تدعمه الاجراءات والموارد.

وحدد الأمين العام للأمم المتحدة أهداف هذه الحملة في التالي:

- اصدار وانقاذ قوانين وطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة والمعاقبة عليها.

- اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات.
- تعزيز جميع البيانات عن انتشار العنف ضد المرأة والفتاه.
- زيادة الوعي العام والتعبئة الاجتماعية.
- التصدي للعنف الجنسي في أثناء الصراعات.(مدحت محمد: 2016،ص 143).

جهود المجلس القومي للمرأة في مواجهة العنف:

يقوم المجلس القومي للمرأة في مصر بجهود عديدة لمكافحة مشكلة العنف ضد المرأة ومن هذه الجهود:

- القيام بالعديد من البحوث والدراسات العلمية المبدئية لرصد ومسح مشكلة العنف ضد المرأة من حيث الأشكال والطراف والمناطق والأسباب والنتائج.
- تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات التي تدرس مشكلة العنف ضد المرأة مثل مؤتمر (اليوم العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة في 25نوفمبر 2012.
- عمل بروتوكولات عديدة مع بعض الوزارات المعنية نذكر منها: بروتوكول مع وزارة الداخلية لدعم وتعزيز أطر التعاون بين الطرفين في مجال حماية المرأة والتأكيد علي احترام حقوقها.
- وضع مقترح مشروع قانون شامل لحماية المرأة من العنف تم رفعه إلي رئاسة الوزراء تمهيدا لمناقشته في مجلس النواب (2015).
- اطلاق مبادرة توعوية للقضاء علي العنف تحت شعار (اكسري حاجز الهوان... من حقك تعيشي في أمان وذلك في يناير 2014.
- اصدار مجموعة من المطبوعات عن العنف ضد المرأة.
- في ضوء مطالبات المجلس قامت وزارة الداخلية بإنشاء وحدة متخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة تابعة لقطاع حقوق الانسان والتواصل المجتمعي بالوزارة.
- التصدي لختان الإناث.
- التصدي لزواج القاصرات.
- التصدي لزواج البنات من الأثرياء العرب بهدف المتعة لفترة محدودة مقابل بعض المبالغ تدفع لولي الأمر.

- إنشاء مكتب لشكاوي المرأة به عدد من المحامين.

عاشراً: منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على نوع من أنواع الدراسات والبحوث التي يطلق عليها البحوث الوثائقية، حيث يستعرض الباحثان عينة من القوانين والتشريعات المحلية، وتلك التي صدرت عن الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة والوقوف على كفاية وفاعلية هذه التشريعات للحد من هذه الظاهرة.

حيث تتحدد عينة الدراسة في التشريعات والقوانين والمؤتمرات التي نظمت على المستوى المحلى الدولي في الفترة من التسعينات حتى الآن، حيث أشارت الاحصائيات السابقة إلى انتشار وتعدد أشكال العنف ضد المرأة في هذه الفترة حتى الان، وفيما يلى عرض تحليلي لهذه الخطوات الاجرائية لمناهضة العنف ضد المرأة:

عاشراً: عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

جدول رقم (1) (يوضح القوانين)[1]* ن= 90

نوع ومصدر النشر	القوانين والتشريعات ك	%	ملاحظات
مصر	57	63%	
UN	33	37%	
ن	90	100%	

يتضح من الجدول السابق أن:

جاء في الترتيب الأول حصول التشريعات والقوانين الوطنية على نسبة 63%، بينما كانت نسبة التشريعات التي أصدرتها الأمم المتحدة37%، وقد يرجع ذلك إلى إدراك القيادات الوطنية بأهمية الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، وذلك تقديرا لجهودها وانشطتها المختلفة.

(1) للاستزادة أنظر:

*دستور جمهورية مصر العربية 2014.

*إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة، 2005.

* دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، الامم المتحدة،2010.

شكل رقم (1) يوضح نسبة القوانين المناهضة للعنف ضد المرأة

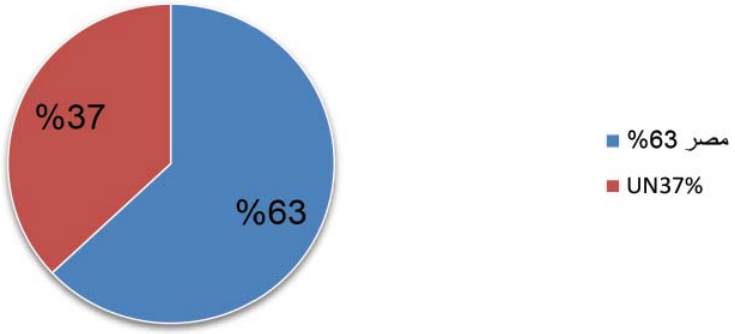

جدول رقم (2) (يوضح المؤتمرات)[1]* ن= 22

نوع ومصدر النشر	المؤتمرات ك	%	ملاحظات
مصر	9	41%	
UN	13	59%	
ن	22	100%	

يتضح من الجدول السابق أن:

جاء في الترتيب الأول عقد الأمم المتحدة مؤتمرات لمناقشة قضايا المرأة على نسبة 59%، بينما كانت نسبة عقد المؤتمرات الوطنية على 41%، وقد يرجع ذلك إلى الرغبة المستمرة من جانب الهيئات والمؤسسات الدولية والوطنية فى استطلاع راي الخبراء والفنين المعنيين بقضايا المرأة وذلك للحد من المخاطر التي تتعرض لها.

(1) * للاستزادة أنظر:

منظمة الصحة العالمية: مسودة خطة العمل العالمية بشأن العنف، 2016.

* المجلس القومي للمرأة:الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2020 – 2015.

*مكافحة العنف المنزلي ضد المرأة والفتاة «سياسات تمكين المرأة في المنطقة العربية»، الأمم المتحدة، 2013.

شكل رقم (2) يوضح المؤتمرات التي تعقد لمناقشة قضايا العنف ضد المرأة

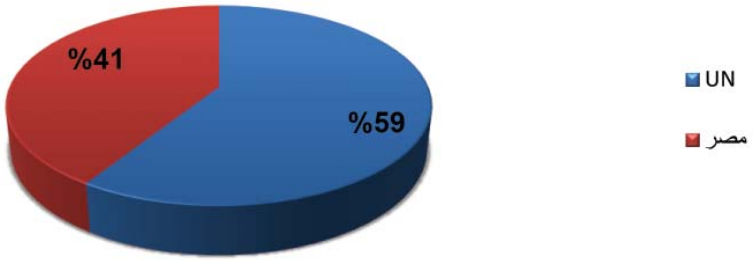

جدول رقم (3) (يوضح القرارات)[1]* ن= 17

نوع ومصدر النشر	القرارات ك	%	ملاحظات
مصر	14	82%	
UN	3	18%	
ن	17	100%	

يتضح من الجدول السابق أن:

جاء في الترتيب الأول صياغة القرارات الوطنية بنسبة 82%، بينما كانت نسبة قرارات الامم المتحدة 18%، وقد يرجع ذلك إلى ادراك القيادات الدولية والسياسية بمخاطر العنف التي تتعرض لها النساء.

(1) * للاستزادة أنظر:

*اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/١٨٠ المؤرخ في ١٨ انون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

*اعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة: قرار الجمعية العامة 104/48.

* وضع المرأة المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2014.

*حقوق المرأة من حقوق الإنسان: الأمم المتحدة، مكتب المفوضية السامية، نيويورك، 2014.

شكل رقم(3) يوضح نسبة القرارات التى اتخذت للحد من العنف ضد المرأة

جدول رقم (4) يوضح ملائمة القرارات

والقوانين للأوضاع الثقافية في المجتمع في ظل أدبيات الأمم المتحدة:

المواد	مؤثرة ثقافياً	متعارضة ثقافياً
المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في مختلف القضايا والتي منها الميراث	ـــــ	√
نص ميثاق الامم المتحدة على القضاء على كافة أشكال التمييز والعنصرية ضد المرأة	√	ـــــ
اصدار الأمم المتحدة ميثاق للقضاء على الجرائم المرتكبة بحق النساء والفتيات باسم الشرف	ـــــ	√
اصدار الأمم المتحدة قرار للقضاء على العنف العائلي	√	ـــــ
أصدرت الجمعية العامة2007 قراراً بشأن القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.	√	ـــــ
في 15 مارس 2013 طرحت الأمم المتحدة إعلان إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ومحاولة ازالة القيود على الحرية الجنسية وحرية ممارسة السحاق.	ـــــ	√

الحادى عشر: رؤية تحليلية إجرائية:

مقدمة:

العنف ضد المرأة هو سلوك عنيف متعمد موجه نحو المرأة، ويأخذ عدة أشكال سواء كانت معنويّة أو جسدية، وحسب تعريف الأمم المتحدة فإن العنف ضد المرأة هو السلوك المُمارس ضد المرأة والمدفوع بالعصبيّة الجنسية، مما يؤدّي إلى معاناة وأذى يلحق المرأة

في الجوانب الجسديّة والنفسيّة والجنسيّة، ويُعدّ التهديد بأي شكل من الأشكال والحرمان والحد من حرية المرأة في حياتها الخاصة أو العامة من ممارسات العنف ضد المرأة، حيث يعتبر ظاهرة اجتماعية منتشرة في العديد من المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية، ومع تعدد التشريعات والقوانين وانعقاد العديد من المؤتمرات التي تناولت ظاهرة العنف ضد المرأة، إلا أنها لم تتناول بشكل كافي أهمية تشكيل الوعى لدى أفراد المجتمع للحد من هذه الظاهرة، لذلك سوف يتناول الباحثان عرض رؤية تحليله إجرائية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.

الوعى المجتمعى اهم من التشريعات:

م	الميديا:
1	خلق تواصل مستمر بين الإعلام والمنظمات التي تعني بحقوق المرأة.
2	تأسيس لجنة إعلامية لمناهضة العنف ضد المرأة
3	التوجه نحو الدراما كوسيلة إيجابية لخدمة قضايا المرأة.
4	إيجاد تمويل شعبي للحملات الإعلامية لبث رسائل محددة للتعريف بالعنف وأشكاله وأيضاً طرق معالجته.
5	العمل على وضع إطار إعلامي لمناصرة قضايا المرأة
6	عقد المزيد من لقاءات التوعية والندوات حول موضوع العنف ضد المرأة.
7	القيام بدراسات استطلاع تحليلية عن دور الإعلام في إشاعة ثقافة تمييزية ضد النساء
	الجامعات والمؤسسات التعليمية:
8	تناول المناهج الدراسية آليات مواجهة العنف ضد المرأة
9	تدعيم مشاركة الطالبات في الانشطة الطلابية
10	تعزيز مشاركة الطالبات في صياغة اللوائح السلوكية والتأديبية
11	دعم الأنشطة البحثية التي تخدم قضايا المرأة بشكل عام
12	تنظيم الأنشطة واللقاءات المشتركة بين الطلاب لمناقشة أسباب العنف ضد المرأة.
	ج. المراكز الثقافية:
	تبنى برامج وأنشطة لخدمة قضايا المرأة المعنقة
	عقد المسابقات الثقافية التي تخدم قضايا المرأة
	التركيز على عقد اللقاءات وتوزيع المنشورات التي تدعم حملات التوعية بقضايا المرأة.
	تشكيل لجان للقيام بحملات طرق الابواب للتوعية بدور المرأة في المجتمع، والمخاطر التي تتعرض لها المرأة

المراكز والمؤسسات المعنية:

- المجلس القومي للمرأة.
- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة التعليم العالي.
- وزارة الثقافة.
- وزارة الداخلية.
- منظمات المجتمع المدني.
- الاعلام.

مقترحات للتشريعات والإجراءات للحد من الظاهرة:

- تكثيف الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص.
- إصلاح قانون العقوبات لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة وضمان تنفيذه لضمان وصول المرأة إلى القضاء.
- سن استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة العنف ضد المرأة وتشريعات تضمن التنفيذ الفعال والتقييم والرصد.
- التحقيق في انتهاكات العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء
- سن تشريع يوجب الجمع المنتظم للبيانات والبحوث الإحصائية لضمان وجود قاعدة معرفية كافية للتنفيذ والرصد الفعال.
- العمل وفقا لمعايير إعلان الأمم المتحدة الخاص للمدافعين عن حقوق الإنسان وإدخال تشريعات وطنية لحمايتهم من الجهات الحكومية وغير الحكومية، والاعتراف بأهمية عملهم وتمكينه
- إنشاء نقطة اتصال خاصة بالمدافعات عن حقوق الانسان في الوزارات ذات الصلة، والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان تكون قادرة على معالجة الشواغل والانتهاكات المرتكبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وتسهيل عملهن.

- ضمان الحماية الكاملة للناجيات من جميع أشكال العنف من خلال الملاجئ وغيرها من آليات الحماية مثل الخطوط الساخنة وحماية النساء في حالات الخطر المباشر.
- استخدام مدخل حل المشكلة مع مشكلة العنف ضد المرأة:(رؤية إجرائية)

مقدمة عن المشكلة:

يعد العنف ضد المرأة امتهانا للكرامة الانسانية وخروجا وخرقا لكل المواثيق الدولية والشرائع السماوية، فهو هدر لحقوق الانسان التي ضمنتها الكثير من الشرائع والسنن، ودافع عنها الانسان وضمنها في مدوناته القانونية، الا ان هناك بعض الظروف السياسية والاجتماعية والسياسية افرزت بعض العوامل التي صعدت من وتيرة العنف بشكل عام لاسيما العنف الموجه ضد المرأة، رغم سعي المرأة وجهادها ووقوفها الى جانب الرجل وحاجة المجتمع الى دورها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

حيث أشارت العديد من الدراسات والاحصائيات التي تم تناولها سابقاً إلى تعدد أشكال العنف ضد المرأة، وأكدت الاحصائيات على أن 99% من النساء يتعرضن لتحرش جنسي لذلك يسعى الباحثان إلى وضع تصور مقترح في ضوء نموذج حل المشكلة للحد من ظاهرة التحرش الجنسي باعتبارها أكثر مظاهر العنف التي تتعرض لها النساء.

الخطوة الاولى: اتخاذ قرار بشان المشكلة:

سوف نطبق خطوات مدخل المشكلة على مشكلة العنف ضد المرأة، و تتضمن الخطوة الاولى تقرير المشكلة التي سوف يتم حلها من بين المشكلات العديدة المرتبطة بالعنف ضد المرأة، حيث يواجه المجتمع المصري العديد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالعنف ضد المرأة، على سبيل المثال لا الحصر: مشكلة ختان الاناث، والعنف الزواجي، كذلك ايضا التحرش الجنسي.

وفيما سوف يتم تحديد أي المشكلات لها اولوية لمواجهتها و العمل على حلها، من خلال نسب وحجم كل مشكلة تتعرض لها النساء طبقاً للتى تم عرضها في عنصر ثالثا: رقمنة العنف ضد المرأة

الخطوة الثانية: جمع المعلومات عن المشكلة

هناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لجمع معلومات عن مشكلة التحرش الجنسي تتضمن:

المنتديات والمواقع على الانترنت التي تناقش مثل هذه القضايا.

- الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بالتحرش و الاستفادة منها في معرفة خصائص تلك المشكلة، اثارها، كيفية معالجتها، مستقبل المشكلة.
- آراء الخبراء و المتخصصين للتعرف منهم على ابعاد المشكلة و كيف يمكن علاجها.
- الاطلاع على الجهود السابقة المبذولة لمواجهة تلك المشكلة.

الخطوة الثالثة: وضع حلول للمشكلة ووضع بدائل لها:

يمكن ان تتضمن الحلول ما يلى:

- تطبيق القوانين والسياسات بشكل حازم.
- التركيز على التوعية المجتمعية بمختلف أنشطتها وضمان تخصيص الميزانيات اللازمة لتنفيذ حملات التوعية.
- تعليم الأطفال أن العنف ضد المرأة والفتاة خطأ وخاصة التحرش الجنسي.
- تدريب الفتيات على مواجهة التحرش الجنسي.
- ترويج ثقافة عدم التسامح مع التحرش الجنسي في الاسرة والمدرسة وفي المجتمع.
- التسليم باحتياجات الضحايا والتجاوب معها، وتعزيز التعبئة الاجتماعية والتحول الثقافي نحو مشكلة التحرش الجنسي.
- التعاون مع الوكالات والمنظمات الدولية من أجل الحد/التخلص من التحرش الجنسي في جميع أنحاء العالم.
- سنّ تشريعات ووضع سياسات تمكّن من حماية المرأة؛ والتصدي للتمييز الممارس ضدها؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ والمساعدة على تجريد الثقافة من العنف.

الخطوة الرابعة: اختيار الحل الامثل:

من خلال الحلول السابقة يمكن اختيار البديل الامثل لمواجهة تلك المشكلة، وهو التركيز على التوعية المجتمعية بمختلف أنشطتها وضمان تخصيص الميزانيات اللازمة لتنفيذ حملات التوعية في الاسرة و المدرسة وفى المجتمع للوصول لكافة الشرائح و توعيتهم بأضرار تلك الظاهرة، ويعتبر هذا الحل هو الاقل تكلفة وجهدا و الاكثر فعالية، باعتباره إجراءات وقائية قبل وقوع المشكلة.

الخطوة الخامسة: وضع وتنفيذ خطة التغيير:

سوف يتم تنفيذ ذلك الحل من خلال الخطوات التالية:

- التعاون مع دار الافتاء المصرية للتوعية بسلبيات تلك الظاهرة.
- نقل المعلومات الى المشرعين من خلال ادلة و براهين، تقديم وعرض المعلومات عن التحرش الجنسي ضد المرأة في المجتمع المصري
- التدقيق عن قرب في الاجندة التشريعية، ومراقبة النشاط التشريعي بحرص للتعرف على التشريعات المؤدية الى التمييز ضد المرأة.
- تفعيل دور الأحزاب والجمعيات والمنظمات الأهلية لمكافحة التحرش الجنسي بالنساء.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لمواجهة هذه الظاهرة

الخطوة السادسة: تقييم النتائج

- في هذه الخطوة تعمل على التعرف على مدى التقدم و النجاح في تنفيذ الحل او الحلول الامثل، يمكن ان تتضمن مؤشرات النجاح:
- صدور تشريعات تحمى المرأة من التحرش الجنسي في اماكن العمل.
- تعديل المؤسسات و اماكن العمل لسياساتها لتشمل توقيع عقوبات ضد التحرش الجنسي اثناء العمل.
- انشاء مؤسسات حكومية واهلية تهتم بمكافحة التحرش الجنسي.
- انشاء برامج تلفزيونية وحوارية للتوعية بمخاطر الظاهرة.
- انعقاد الندوات واللقاءات للتوعية بمخاطر الظاهرة بشكل مستمر.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- إحسان سعيد عبد المجيد: « العنف والعنف المضاد لدى المرأة فى السينما المصرية «، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة،2007
- أحمد وهدان:1996 منع جرائم العنف: ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة(2015،2020)، القاهرة، المجلس القومى للمراة،2015.
- جليل وديع شكور، 1997، العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى.
- جمال مشرف أبو العزم:» مواجهة العنف ضد الزوجات في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2005».
- حجازي أحمد مجدي، شادية علي قناوي، المخدرات وواقع العالم الثالث: دراسة حالة لأحد المجتمعات العربية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، تصدر عن المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، مج 1، ع1، القاهرة
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان:1998 علم اجتماع المرأة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- رشا علي محمد: 2011، العنف ضد المرأة في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية.
- زعلوك ملك: حالة ضرب الزوجة في مصر. القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والعشرون العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية 1989.
- زينات المنصوري: العنف ضد المرأة، البحرين www.Amanjordan.org
- طريف شوقي: العنف في الأسر المصرية، القاهرة، دار قباء للطباعة
- طريف شوقي، محمد فرج: 2002، العنف في الأسرة المصرية، بحث ألقي في مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

- عبد المحمود، عباس، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2005م
- عزة محمد حسنين بدوي: 2005 دور الجمعيات الأهلية في دعم الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة من منظور تنظيم المجتمع، بحث منشور بالمؤتمر العلمي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد.
- العنف ضد النساء فى المنطقة العربية، هيئة الامم المتحدة للمرأة.
- فريديرك مايور: 1996، عالم جديد، الطبعة الأولي، دار النهار، بيروت لبنان.
- لطفي، طلعت إبراهيم، الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب، دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعه الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.2001م
- مجدي محمد جمعة: 2015، العنف ضد المرأة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
- مدحت محمد أبو النصر: 2016، الدفاع الاجتماعي وجرائم العنف، الطبعة الثالثة.
- مركز شئون المرأة (غزة): 2005، بحث العنف العائلي ضد النساء في قطاع غزة.
- مركز هردو للتعبير الرقمى:2016:المراة المصرية بين المجتمع والقانون.
- مصطفي عمر التير: 1997، العنف العائلي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- مني زحيل:1968،جرائم الشرف في لبنان، دراسة حقوقية اجتماعية، مركز الأبحاث.
- مني يوسف:2002، نحو استراتيجية لمواجهة العنف في المجتمع المصري، المؤتمر السنوي الرابع الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثاني.
- مها الكردي: 2002، القنوات التليفزيونية الفضائية وتشكيل الاتجاه نحو العنف لدي الأطفال، المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول.
- موقع أبحاث حول عنف المرأة الفلسطينية www.goagle.com
- نهي القاطرجي: 2006، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- ورقة عمل مقدمة من دار التربية للفتيات، الشارقة المؤتمر العربي الاقليمي لحماية الأسرة.

المراجع الأجنبية:

- Asian pacific forum on woman law and development , 1990
- Heward, W.L. & Orlanskey, M.D. Exceptional Children (4th ed) New York Macmillan Puble.
- Millender Audrey:1990, rethinking domestic violence (London, Rout ledge, published).
- Staus M A:1973A general system theory Approach to a theory of violence between family members social science information
- united nations:1993 , declaration on the elimination of violence against woman GA res 48104/, un Gaor sup (no)49.
- Yoshihama. M.& Horrocks. J: posttraumatic Stress Sympotoms and victimization Japanese American Women Jouraal of Conslting Women and Clinieal Pschology, 70, (1), 2003.
- http://www.almostshar.com.

NEURO AND PSYCHO TERRORISM

Prof. Antoine Saad
Neuropsychologist, Instructor at Modern
University for Business & Science.

Terrorism Defined (FBI)

- Terrorism is the use of force or violence against persons or property in violation of the criminal laws of the U.S. for purposes of intimidation, coercion, or ransom.
- Terrorist often use threats to create fear among the public, to try to convince citizens that their government is powerless in preventing terrorism, and to get immediate publicity for their causes.

What is terrorism?

- Terrorism is an ancient tactic.
- Terrorism is a mode of communication.
- Terrorism is a special type of violence and Asymmetrical warfare.
- Terrorism is used in times of peace, conflicts and war.
- Terrorism is designed to make a point, through psychological means, fear.
- Terrorism is a political act.

Property of terrorism

- Terrorism is different from regular crime because of its strong political properties
- The definition of terrorism can vary from people to people due to the differences in standpoint
- One person's terrorist can be another's fighter

Why does terrorism occur?

- History of hatred toward group…(minority).
- Occurs because of resistance to power, loss of rights, cultural / social differences

The aims and objectives of the terrorist

- The objectives of terrorists vary but include:
- creating mass anxiety, fear, and panic
- fostering a sense of helplessness and hopelessness
- demonstrating the incompetence of the authorities
- destroying a sense of security and safety
- provoking inappropriate reactions from individuals or the authorities (e.g. repressive and/or incompetent legislation or the excessive use of violence against suspect individuals and organizations).

What is Neuro - Terrorism?

Neuro - Terrorism is attacking and changing the belief system of masses. Brain has certain belief systems lying in its sub - conscious mind on the basis of which it takes certain decisions. These belief systems make us see things in a particular way.

Terrorism is a complex phenomenon

The theories of terrorist's behavior

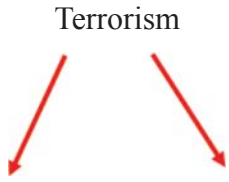

the result of defects or disorder in one's personality structure

psychologically normal activity

Psych terrorism

- Psychology of terrorism is marked more by theory and opinion than by good science, researchers admit.

- A number of psychologists are starting to put together reliable data. They're finding it is generally more useful to view terrorism in terms of political and group dynamics and processes than individual ones, and that universal psychological principles—such as our subconscious fear of death and our desire for meaning and personal significance—may help to explain some aspects of terrorist actions and our reactions to them.

Researchers now agree that most terrorists are not "pathological" in any traditional sense.

Horgan found that people who are more open to terrorist recruitment and radicalization tend to:

- Feel angry, alienated or disenfranchised.
- Believe that their current political involvement does not give them the power to effect real change.
- Identify with perceived victims of the social injustice they are fighting.
- Feel the need to take action rather than just talking about the problem.
- Believe that engaging in violence against the state is not immoral.
- Have friends or family sympathetic to the cause.
- Believe that joining a movement offers social and psychological rewards such as adventure, camaraderie and a heightened sense of identity
- The understanding of the terrorist mindset and psychology would be the key to understanding how and why an individual becomes a terrorist, the causes and consequences of terrorism and help to clear up from whom to expect such actions and how to anticipate, prevent and investigate crimes connected with terror

Motivation and Psychological Mechanisms:

- Ideological absolutism
- Necrophilia
- Self - assertion
- Selfish ends
- Self - identity

- Youth romantic appeal and heroism
- Giving the special importance to the activity
- Challenge to estrangement
- Conformity, standardization, satiety of society Game motivation

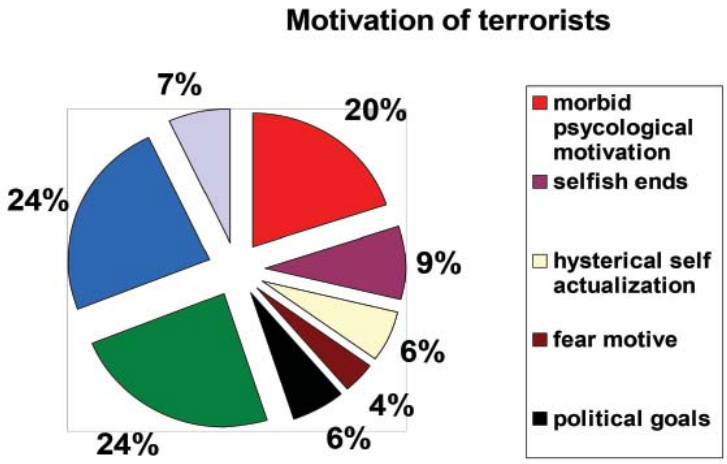

Terrorist incidents map

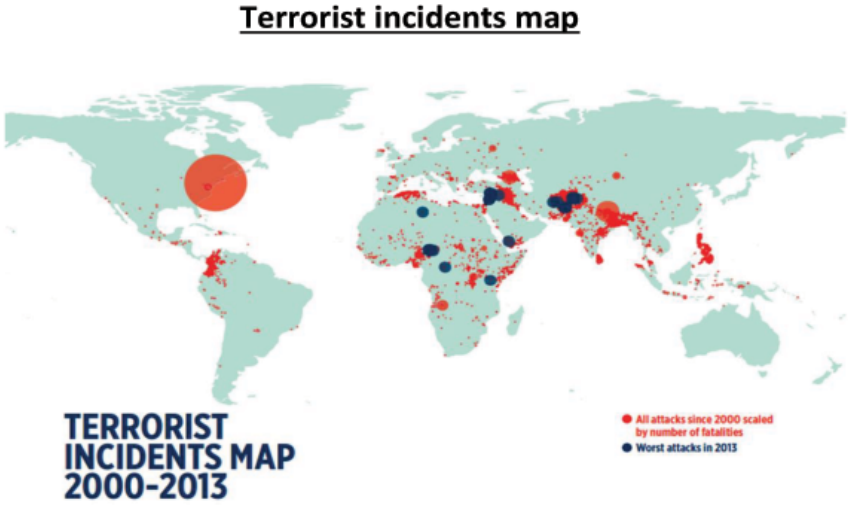

Proportion of death from terrorism in total death in the United States

Average death per year	From terrorism	From all causes	Proportion (%)
1990`s	8	2534203	0.0003
2001	2893	2404624	0.12

Prevention of Terrorism

Primary Prevention

- Education!!!
- Understand the differences in cultures, religions, beliefs and human behaviors
- Think of the peace, freedom and equality of all human beings, not just "my group of people"
- Eliminate the root of terrorism

Secondary Prevention

- Establish surveillance and monitoring system on terrorism attack
- Improve protective system for citizens

Tertiary Prevention

- Early detection of the sources
- Prevent the extension of impairments
- Rescue the survivors
- Console the rest of the population

القوة الناعمة الامريكية

وتأثيرها في السلوك الحضاري

لطلبة الجامعات العراقية / جامعة بغداد انموذجا

حسن طعمه الربيعي
إختصاصي إجتماعي وباحث، الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم ـ لبنان

إشراف: أ. د. هدى سليم

كلمات مفتاحية: تغيير، تنظيم، خدمة، عمل، المرجعية

مستخلص:

تسعى الدراسة الى تعرّف تأثير القوة الناعمة الأمريكية في السلوك الحضاري لطلبة جامعة بغداد، والقوة الناعمة هي القدرة التي تمتلكها دولة أو مجموعة، بهدف إحداث تأثير في سلوك واتجاهات مجتمع محدد، لتغيير أو تعزيز نسيجه الثقافي والقيمي والحضاري، عبر جذبه أو استمالته نحو مسار محدد بشكل تدريجي ومخطط له، وتكون ذات طبيعة لا عنفية ولا تتضمن القدرة على الارغام، وقد تتجلى بشكل ظاهر أو متواري. والسلوك الحضاري هو الأفعال والنشاطات والاتجاهات الاجتماعية الواعية التي يقوم بها الفرد والمجتمع، ويتقيد بها وفقاً للنمط الحضاري الذي تعكسه القيم الانسانية المتناغمة مع ثقافة المجتمع وقيمه، ويؤدي الى تحقيق التطور المادي، والمعنوي في مجالات الحياة كافة.

وتم تطبيق مقياس اعده الباحث للتحقق من فرضيات البحث على عينة تكونت من (456) طالبا وطالبة من كليات جامعة بغداد وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج منها ان القوة الناعمة الأمريكية أحدثت صراعاً قيمياً لدى الطلبة نتج عنه تأثيراً في سلوكهم

الحضاري، الا ان اصالة وصلابة القيم الحضارية العراقية وبخاصة القيم الاسلامية قلل من تأثيراتها، وتكمن خطورة القوة الناعمة انها تتسلل تدريجياً الى اللاوعي لتنفذ الى النفوس وتجذب القلوب وتكسب العقول، وتتدخل بالتنشئة الاجتماعية للأفراد عبر تغييرها لسلوكهم وتوجهاتهم وتعيد تشكيل هويتهم الذاتية والاجتماعية، وقد تفضي الى زيادة المشاكل النفسية والاجتماعية وتعمق التناشز الاجتماعي، وتعمل في الأمد البعيد على تغيير قيمهم الحضارية بشكل تدريجي ومخطط دون أن تلفت الأنظار مستخدمة وسائل ذكية ذات طبيعة لا عنفية ومحببة لدى الفئة المستهدفة.

وأوصى الباحث بمجموعة توصيات منها دعوة الجامعات والباحثين والمختصين الى تأسيس مراكز ومجالس تختص في الحرب الناعمة لتسليط الضوء على تأثيراتها الآنية والمستقبلية، وضرورة تعميق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وتفعيل دور مؤسسات ادارة العمل الاجتماعي وتطوير الاخصائيين الاجتماعيين للمساهمة بزيادة الوعي الوطني وترصين القيم الاجتماعية وحمايتها امام موجات العولمة. واقامة شراكة بين الوزارات والدوائر ذات العلاقة لصياغة استراتيجية وطنية وتحديد أسس التعامل مع موجات العولمة وتفعيل واستخدام القوة الناعمة الوطنية، كذلك اوصى الباحث بضرورة تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والدينية والعشائرية في مجال التنشئة الاجتماعية للحفاظ على النسيج الوطني والعمق الحضاري.

Abstract:

The study aims at identifying the effect of American Soft Power on the civilized behavior of University of Baghdad Students. Soft Power is the ability of a state or group to influence the Behavior and Attitudes of a specific society to change or Reinforce its Cultural, Moral and Cultural fabric by attracting or Gradual and Planned, non - Violent Nature and does not include the capacity to be forced, and may manifest itself in disguise or concealment. Civilizational Behavior is the conscious Social actions, Activities, and Trends of the Individual and Society, and is adhered to in accordance with the Civilizational pattern reflected by the Human Values that are in Harmony with the Culture and Values of the Society and lead to Material and Moral development in all Areas of Life.

A study was conducted to determine the hypothesis of the research on a sample consisting of (456) students from the faculties of University of Baghdad. The study concluded that the American Soft Power has generated a valuable struggle among the students, which has influenced their civilizational behavior. Iraq, especially Islamic Values, reduced their effects The danger of Soft Power lies in the fact that it gradually infiltrates into the subconscious to be carried out to the souls, attracts hearts and gains minds, interferes with the social upbringing of individuals by changing their behavior and orientations and re - shaping their personal and social identity and may lead to increasing psychological and social problems, deepening social cohesion and working in the long run to change their cultural values In a gradual and planned manner without being distracted by intelligent means of a nonviolent and loving nature to the target group.

The researcher recommended a number of recommendations, including inviting universities, researchers and specialists to establish centers and councils specialized in Soft War to shed light on their immediate and future effects, and the need to deepen the relationship between the University and the Society, and the establishment of a partnership between the Ministries and the relevant departments to formulate a national strategy and identify the basis for dealing with the waves of Globalization and the Activation and use of Soft National strength, the researcher also recommended the need to activate the role of Social Institutions, Religious and Tribal in the field of Social upbringing to preserve the national fabric and cultural depth.

مقدمة:

كانت القوة العسكرية والى زمن قريب خياراً متقدماً في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، الا ان متغيرات عديدة حصلت في العالم ادت الى تقدم خيار القوة الناعمة على بقية الخيارات عند صانعي القرار الأمريكي ضمن استراتيجية العولمة التي تتطلب نشر القيم الأمريكية والسيطرة على مواقع مهمة وواسعة في العالم باختيار الوسائل والأدوات التي تحقق قدراً عالياً من الجاذبية والقبول لدى الفئات

المستهدفة وبتكلفة مالية منخفضة بما يخفف من اعباء الميزانية المالية المخصصة للسياسة الخارجية مع سعة الأهداف المتحققة، مما أدى الى تصاعد الاهتمام بالقوة الناعمة عند رسم الخطط الاستراتيجية ودليل ذلك تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الصادر عام 2012 عند تحديد الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة لعام 2030.

وشهد مفهوم القوة الناعمة Soft Power تألقاً في نهاية القرن المنصرم وأصبح موضع اهتمام الأكاديميين والنخب والدوائر السياسية والثقافية والامنية والعسكرية والاستراتيجية في دول عدة لا سيما في الولايات المتحدة الاميركية التي أنتج مفكروها فلسفة المفهوم بأبعاده المختلفة، ولم يدخل هذا المفهوم حيز التداول في البلدان العربية والاسلامية إلا مؤخراً إذ تنبه القادة السياسيون والنخب وعدد من الباحثين لهذا الموضوع، ومن ثم صار محل اهتمام الاعلام الواعي وأقيمت ندوات وملتقيات عديدة بهذا الخصوص لتوضيح ماهيته وبيان خطورة الأنشطة والبرامج الحديثة المستخدمة في سياق الحرب الناعمة التي تنشط بها مراكز الأبحاث والدراسات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام الموجهة، والمواقع الفاعلة على شبكة الانترنت التي تعمل بدعم أمريكي، مما يُظهر أوجه صراع خفي تستخدم فيه أدوات ووسائل غير مألوفة في المواجهات والصراعات بين المجموعات والشركات والدول، وحتى بين الحضارات والأمم في ظل ضعف الوعي وقلّة الاهتمام وغياب الاستعدادات والارشادات التوعوية العربية الرسمية في مواجهة هذه الهجمة الثقافية والتي ستكون تداعياتها وتأثيراتها كبيرة لا سيما على المنظومة القيمية والنسق الاجتماعي والموروث الثقافي والعمق الحضاري بحسب ما يعد من الدول الطامحة لفرض هيبتها وبسط سيطرتها على العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والتي تهدف من وراء ذلك إلى تغيير القيم والهوية الثقافية للمجتمع العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص لينسجم مع طروحاتها ونموذجها العالمي.

ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها الناعمة نحو طلبة الجامعات باعتبارهم طليعة الشباب العراقي ويمكن لأدواتها ووسائلها ان تصل إليهم بيسر وسهولة أكثر من غيرهم لإحداث التأثيرات المخطط لها في سلوكهم الحضاري. وتجري الأحداث في وقت تشهد فيه مؤسسات الدولة العراقية حالة من الارباك والضعف في اداء واجباتها الخدمية، وضعف اداء المختصين في ادارة العمل الاجتماعي وقلة الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية والبناء الحضاري نتيجة للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد فمن المتوقع أن تُحدث القوة

الناعمة الأمريكية خللاً في السلوك الحضاري لطلبة الجامعات العراقية مما يدعونا الى دراسة هذه الظاهرة للتعرف على أهدافها ووسائلها ومستوى تأثيرها على طلبة الجامعات لأنهم الفئة الأكثر استهدافاً.

ومن ابرز الباحثين الذين تناولوا الموضوع الباحث أياد الكعود بدراسته (استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية) إذ سعى الى ايضاح كيف مكّنت أدوات القوة الناعمة الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق استراتيجيتها لإحداث تغيرات بنيوية في بعض مفاصل النظام العربي، وتحليل وتقويم التأثيرات المترتبة للقوة الناعمة في إطار العمل الاستراتيجي المنظم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية، الا ان الباحث وبفعل تخصصه في مجال العلوم السياسية قد ركّز على تأثير القوة الناعمة الأمريكية على تغيير الانظمة السياسية وابدالها بنماذج جديدة، وفشل مشروع بناء الدولة الوطنية والتي اصبح البديل عنها الدولة الاقصائية، ولم يولي الباحث الجانب السلوكي والاجتماعي اهتماماً كافياً.

الحدود الزمانية: يتحدد البحث الحالي بالعام الدراسي 2017/ 2018م.

الحدود المكانية: يتحدد البحث الحالي بطلبة جامعة بغداد للكليات الانسانية، والعلمية من الذكور، والاناث وللدراسة الصباحية حصرا.

الاشكالية:

تهدف الاستراتيجية الأمريكية الى دمج العراق بالنسق الأمريكي والتأثير في طبيعة المجتمع، والمتوقع ان المتغيرات ستكون في بدايتها ظاهرية في طبيعة ملابس الشباب وطلبة الجامعات بشكل خاص ونوع الطعام وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، ثم ينسحب التأثير الى الجوانب الأخلاقية لتلامس العادات والتقاليد الموروثة، وقد يؤثر بطبيعة العلاقة بالمنظومة الدينية وضوابطها والالتزام بنهجها وقيمها ومساراتها، ويؤدي بالضرورة الى تغير طبيعة التفكير والتعاطي والتفاعل مع الحياة في جميع جوانبها بمعنى تغيير المنظومتين الفكرية والاخلاقية. وستؤدي هذه التوقعات إن تحققت الى تغير في مسار المجتمع العراقي وفي سلوكه الحضاري وسيكون العراق أمام حقبة ونمط جديد لم يألفه من قبل، خصوصاً في هذه الحقبة الزمنية التي تتسم بضعف مؤسسات الدولة بشكل عام والمؤسسات الاجتماعية الحكومية والاهلية بشكل خاص، مع ضعف عمل الاخصائيين والممارسين

للعمل الاجتماعي سواءً في مجال خدمة الفرد، أو خدمة الجماعة، أو في مجال تنظيم المجتمع.

ولم تنحصر توقعاتنا بالجوانب السلبية فقط بل رافقها ايجابيات في طبيعة المجتمع لا سيما من الناحية العلمية والثقافية والاقتصادية وفي مجال تكنولوجيا المعلومات وغيرها من مجالات الحياة. وتتمثل اشكاليتنا بأسئلة نحاول الاجابة عليها من خلال فرضياتنا المحتملة ودراستنا بجزأيها النظري والعملي.

السؤال الاول: ما مستوى التأثير الذي احدثته الطرائق والوسائل التي استخدمتها القوة الناعمة الامريكية في السلوك الحضاري لطلبة الجامعة بعد أربعة عشر عاماً من العمل المباشر في العراق؟

السؤال الثاني: ما دور القيم الحضارية العراقية في المحافظة على السلوك الحضاري لطلبة الجامعات العراقية؟

السؤال الثالث: ما دور الجامعات العراقية في الحد من التأثيرات السلبية للقوة الناعمة الأمريكية وتحويلها الى فرص يمكن استثمارها علمياً وثقافياً واجتماعياً، وفي مجالات الحياة المختلفة؟

الفرضيات: وبناءً على ما تقدم نطرح فرضياتنا المحتملة الآتية:

الفرضية الأولى: أحدثت القوة الناعمة الأمريكية تأثيراً في سلوك واتجاهات طلبة الجامعات العراقية، وتسعى الى تغيير قيمهم الحضارية.

الفرضية الثانية: اصالة القيم الحضارية العراقية تقلل من تأثيرات القوة الناعمة الامريكية.

الفرضية الثالثة: لم تستطع الجامعات العراقية الساعية لمواكبة التطور العالمي العلمي والثقافي الحد من تأثيرات القوة الناعمة الأمريكية.

أهمية البحث:

المجتمع العراقي من البلدان المستهدفة في هذه المرحلة لا سيما طلبة الجامعة لذا تطلب القيام بهذا البحث لقياس التأثير الذي أحدثته القوة الناعمة الأمريكية في السلوك الحضاري لطلبة الجامعات العراقية، بعد أكثر من (14) عاماً من عملها المباشر والمكثف والمستمر، ومحاولة فهم الاستراتيجية الأمريكية المتمثّلة بالعولمة والوقوف على ايجابياتها

وسلبياتها، والمساهمة في نشر الوعي الفكري والثقافي عن القوة الناعمة الأمريكية وبيان مصادرها ووسائلها. وأهمية اختيار مجتمع البحث من طلبة جامعة بغداد باعتبارها أقدم وأكبر الجامعات العراقية ويتوزع طلبتها على عدة محافظات مما يسهّل عملية تعميم نتائج الدراسة وطرح التوصيات المناسبة والعمل على توسيع دائرة الوعي الوطني وزيادة المعرفة حول موجات العولمة وطريقة التعامل معها بمختلف مجالاتها وتوصيفاتها.

أهداف البحث:

مفهوم القوة الناعمة الأمريكية، وأهم أساليبها ووسائلها التي تستخدمها لجذب واستمالة طلبة الجامعات العراقية وطبيعة تأثيرها على سلوكهم الحضاري.

نوع ومستوى التأثير الحالي، والمستقبلي المتوقع للقوة الناعمة الأمريكية على السلوك الحضاري لطلبة الجامعات العراقية والمجتمع العراقي والعربي.

اهمية وصلابة القيم الحضارية للمجتمع.

دور النخب المثقفة والمختصين في العمل الاجتماعي بتوعية طلبة الجامعات والشباب بشكل عام للحفاظ على سلوكهم الحضاري في ظل العولمة واساليب القوة الناعمة الأمريكية.

أهمية الجامعات وبقية المؤسسات الثقافية والاجتماعية، بتوظيف وسائل القوة الناعمة الأمريكية وتحويلها الى فرص تساهم في النهوض العلمي والمعرفي لطلبة الجامعات والشباب بشكل عام دون المساس بقيمهم الحضارية والاجتماعية.

استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ونهاية الحرب الباردة اتضحت معالم الاستراتيجية الأمريكية حين أعلنت أنها أصبحت الحاكم الأقوى في العالم وان الانموذج الأمريكي سيتوسع وينتشر ويصل الى الجميع، حينئذ سيكون للعولمة معنى واحد هو أمركة العالم، وفي ذلك يشير فريدمان: نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوةٌ ثورةٌ خطيرةٌ، وأولئك الذين يَخشَوننا على حق، إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء «1».

واتخذت الولايات المتحدة من العولمة إطاراً عاماً في رسم سياساتها لتنفـُذ من خلالها الى جميع مجالات الحياة، وتنشر رسالتها وأفكارها في جميع بقاع الأرض وتطبّق رؤيتها في إدارة المجتمعات البشرية وترسم توجهاتها وتقرر مصيرها، وطُرحت العولمة كنظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد لتطال الانسان في كل مجال، إذ تجري عولمة القيم والأخلاق وأنماط العيش ومناهج التفكير في ظلِّ عولمة شاملة ذات أبعاد إيديولوجية وسياسية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية، وعسكرية وأمنية. وأصبحت المجتمعات العالمية ومنها المجتمع العراقي أمام تحدٍ كبير قد يغير من نظرتها للحياة والكون، ويعيد تشكيل علاقات أفرادها بمحيطهم الخارجي، مما يعني ان طبيعة البناء الأسري والاجتماعي والثقافي سيعاد صياغته من جديد وفقاً للنمط العالمي الذي تطرحه العولمة في صيغتها الحالية المتمثلة بالنموذج الأمريكي. وطبقت الولايات المتحدة الامريكية سياسة حرق المراحل في عولمة ثقافتها واتبعت طريق القوة الناعمة حيناً والقوة الصلبة المباشرة حيناً آخر وهو ما دعا الرئيس الامريكي الأسبق بيل كلنتون إلى أن يقول: «إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، وإننا نستشعر أن علينا التزاما مقدسا لتحويل العالم إلى صورتنا «14». وتمت ترجمة هذا الالتزام المقدس بنقل القيم الأمريكية وهي من صميم الثقافة كما لا يخفى إلى المجتمعات البشرية عبر وسائل متعددة.

ولا تختلف العولمة كظاهرة تاريخية عن بقية الظواهر الاجتماعية في كونها تحوي على وجوه وافرازات إيجابية وأخرى سلبية، فالوجه الايجابي يتمثل بانتشار الأنترنت واجهزة الاتصالات، والاقمار الصناعية، وأجهزة الحاسوب وغيرها، وما وفرته من حرية انتقال رأس المال الى أي مكان في العالم، وانتشار العلوم المتقدمة، ومحاولة النهوض السياسي لدول العالم الثالث ونشر الديمقراطية، وحقوق الانسان. اما الوجه السلبي فيتمثل بفقدان السيادة الوطنية للدول والتعدي على هويتها الثقافية مما يتيح انتشار الطغيان العالمي والسيطرة على البلدان الضعيفة، وتعميق الفجوة بين الفقراء والاغنياء وسريان الظلم والاضطهاد والتحكم بمقدرات الشعوب «12»

وظل العراق لفترة طويلة من الزمن بعيداً عن المتغيرات والتطورات الدولية بسبب الانغلاق الذي فرضته السلطات الحاكمة لعدة عقود، مما أتاح له الابتعاد النسبي عن العولمة وتأثيراتها المختلفة، الاّ أن عدة متغيرات حصلت أدت الى كسر طوق الانعزال الدولي وفتحت باب العراق على مصراعيه أمام مشاريع العولمة الأمريكية، ومن اهم هذه

المتغيرات هي الحرب التي شنتها اميركا والدول المتحالفة معها ونتج عنها سقوط النظام العراقي واحتلال امريكا للعراق وما صاحب ذلك من تفكيك مؤسسات الدولة وانتشار الفوضى والارهاب العالمي. وكان لهذه المتغيرات تأثيراً كبيراً في كسر طوق الانعزال الدولي للعراق وفتح أبوابه أمام مشاريع العولمة الأمريكية وقواها الناعمة الجاذبة لشرائح المجتمع المتنوعة وخاصة فئة الشباب ونموذجها المتمثل بطلبة الجامعات، مما وضع المجتمع العراقي على أعتاب حقبة جديدة، من المتوقع ان تؤدي الى تغيرات اجتماعية وسلوكية متعددة ومتنوعة.

وأول من استخدم لفظ القوة الناعمة هو جوزيف ناي الذي شغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي في الولايات المتحدة الامريكية حتى عام 1995م، وحظي هذا المصطلح بانتشار واسع بين الكتّاب والمفكرين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. وصاغ جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة في كتابه وثبة نحو القيادة الذي أصدره عام 1990م، ثم عاود استخدامه في كتابه مفارقة القوة الأمريكية عام 2002م ثم في كتابه الذي أصدره عام 2004 م القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. وعرّف القوة الناعمة بأنها «القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الارغام أو دفع الأموال. وتنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسية، وسياساته، فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين، تتسع قوتنا الناعمة». وترتكز هذه القوة على قدرة جذب الآخرين والتحكم بتفصيلاتهم «6».

وطرح صموئيل هنتنكتون تعريفاً للقوة الناعمة او كما يسميها (القوة اللينة) بأنها «قدرة الدولة على حمل الدولة الاخرى أن ترغب فيما تريد منها عمله من خلال اللجوء الى الثقافة والايديولوجيا. ثم يطرح السؤال الاتي: ما الذي يجعل الثقافة والايديولوجيا جذابة؟ فيجيب عن سؤاله بأنها تصبح جذابة عندما تكون نافذة ومتجذرة ويظهر نجاحها المادي.

والتفوق في القوة الاقتصادية والعسكرية الجافة ينتج ثقة بالنفس، اما التدهور في هاتين القوتين فيؤدي الى الشك في الذات، ويخلق أزمة هوية، مما يعني ان تحقق القوة اللينة يرتكز على اساس القوة الجافة، وبالتالي فان نشر القيم وجذب الحضارات والثقافات الأخرى نحوها يتطلب وجود قوة جافة تكون هي الأساس في ذلك «16».

ويبني جين لي Geun Lee تصوره للقوة الناعمة بالاعتماد على مصادرها الرمزية والفكرية في خلق التفضيلات والصور الذهنية للذات التي تؤدي إلى تغيرات سلوكية في

أفعال الآخرين»9». في حين يرى الباحث العراقي (الكعود) بان القوة الناعمة تعني «قدرة الدولة على استخدام الوسائل غير العسكرية في تحقيق أهدافها ومصالحها، ومن أهم هذه الأدوات والوسائل، الاعلامية والثقافية والسياسية للوصول الى مرحلة التنفيذ لهذه الأهداف من خلال التأثير بالترغيب والاغراء «13».

وعند مراجعة وجهة النظر الأمريكية وغير الأمريكية، يتضح أنه على الرغم من تباين وجهات نظر الباحثين على تعريف محدد للقوة الناعمة الا ان الصورة التي توضحت في ان القوة الناعمة تتم بالجذب والاستمالة التدريجية نحو المسار المطلوب. وليس لها إطار محدود وتسعى لإحداث التغيير بالسلوك والهوية الثقافية والحضارية. وطبيعة القوة الناعمة تحتاج الى زمن طويل لبلوغ الهدف وهذا يتطلب التخطيط لاستخدام وسائلها مبتكرة منظورة أو غير منظورة والصبر على النتائج.

وبناء على ذلك نقدم التعريف النظري الاتي للقوة الناعمة: القدرة التي تمتلكها دولة أو مجموعة، بهدف إحداث تأثير في سلوك واتجاهات مجتمع محدد، لتغيير أو تعزيز نسيجه الثقافي والقيمي والحضاري، عبر جذبه أو استمالته نحو مسار محدد بشكل تدريجي ومخطط له، وتكون ذات طبيعة لا عنفية ولا تتضمن (القدرة على الارغام)[1]، وقد تتجلى بشكل ظاهر أو متواري.

وتتمثل مصادر ووسائل القوة الناعمة بالقيم التي تحملها الجهة الفاعلة والمؤثرة، بما فيها الدين. وتميّز النموذج الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. والدبلوماسية المتمثلة بالسياسات والعلاقات الخارجية وقدرة المؤسسات الفاعلة والمؤثرة. وتعد هذه المصادر بمثابة القدرة الكامنة والمعين والرافد للقوة الناعمة، ولكي تتحول الى قوة فاعلة تحتاج الى وسائل وأدوات لتوظيفها وتفعيلها، ويكون تحديدها وفقاً لاستخدام الأساليب الأقل كلفة قياساً إلى تكلفة الأساليب العسكرية والأمنية والارغام. واعتماد الطرائق التي تستدرج الآخرين وتستميلهم بأقل ما يمكن من المقاومة، وبدون عدوانية. واستخدام الوسائل التي يكون ظاهرها إيجابياً وبعيداً عن الأساليب الصدامية. واستغلال مشاكل الآخرين ومعاناتهم، أو القيام باصطناع المعاناة والنفوذ من خلالها. ولا يستوجب الحضور

(1) . تم استثناء (القدرة على الارغام) كونها تتضمن الخشونة في بعض وسائلها، ولأنها تمثل قوة ثالثة تقع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، بحسب التعريف الذي طرحه (ديفيد س. غومبرت وهانس بيننديك) «7».

في أرض الجهة المستهدفة، ويمكن في أغلب الأحيان التحكم عن بعد. وانتهاج طريقة الاغواء في الجذب والاستمالة، من دون أن تظهر للعيان قدر الامكان.

ويمكن إجمال الأدوات والوسائل تبعاً للمحددات والمرتكزات أعلاه، وبناءً على دراسة آراء المفكرين ودراستنا للواقع، بالوسائل الاعلامية، كالقنوات الفضائية والانترنت، والهواتف الذكية، ودور النشر الناشطة في طباعة المجلات والكتب الهادفة وترجمتها الى اللغات العالمية، بالإضافة الى الدعاية والسخرية. والأدوات والوسائل السياسية والدبلوماسية. وحملات التبشير والدعوة الى الاديان. ومنظمات المجتمع المدني التي تتبنى منهجاً متوازياً مع توجهات الدولة ومؤسساتها. والنخب والشخصيات القيادية التي تتمتع بكاريزما مؤثرة وجاذبة. والبرامج الموجهة ذات الطبيعة الفنية والثقافية العامة أو المخصصة، ومنها برامج الثقافة الترفيهية. والبعثات العلمية والمنح الدراسية، والدراسة والتعليم عبر الأنترنت. والرحلات العلمية والبرامج السياحية، وبضمنها السياحة الدينية. والموضات والأزياء والملابس، والمسابقات العالمية. وماركات المطاعم العالمية والأكلات والمشروبات المميزة. والمعونات والبرامج الانسانية التي تدخل في سياق مخطط استراتيجي محدد الأهداف.

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التأثير على العراق الى تشكيل تحالف سياسي واقتصادي وعسكري وأمني مع العراق لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، لاسيما أن العراق من وجهة النظر الأمريكية يعد قوة ذات ثقل سياسي يصعب تجاوزه ضمن مديات اقليم الشرق الاوسط، لا سيما اذا ما أعيد تأهيل دوره وضبط سلوك نظامه السياسي في أطار علاقات التعاون أو معادلة التأثير الأمريكي مما سيجعل حلقة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الاقليم مكتملة من الناحية الجيوستراتيجية، الامر الذي يعزز المصالح والخيارات الاستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في اقليم الشرق الأوسط، ولاسيما في العراق من حيث صياغة ترتيبات أو تفاهمات لتشكيل أسس العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية» «17». وبناءً على ذلك فقد استخدمت الولايات المتحدة أدوات قوتها الناعمة في العراق منذ الأيام الاولى للاحتلال عام 2003، بهدف التأثير على المجتمع العراقي بشكل عام لا سيما فئة الشباب وطلبة الجامعات.

السلوك الحضاري:

لا يخلو البحث في مفهوم السلوك الحضاري من صعوبات لندرة توافر الدراسات التي تقدم تعريفاً واضحاً ومحدداً له، ولاشتماله على مفهومين طالما أختلف المختصين في تناولهما وتعريفهما، وقد تم تناولهما من مفكري علم التأريخ، وعلم الاجتماع، وعلم الانثروبولوجي، وعلم النفس، وغيرها من العلوم، ولضرورة تحديد تعريف يعتمده الباحث لغرض المحافظة على سياق المنهج العلمي والولوج في تفاصيل موضوع البحث والمواضيع المترابطة به سنتناول مفهوم الحضارة ثم السلوك، بعد ذلك سنقدم تعريفا نظريا بضوء ما نتوصل إليه من نتائج لاستكمال المتطلبات الأخرى.

واختلف علماء الاجتماع والمفكرين على مفهومي الحضارة والثقافة، وبرزت اهم الاختلافات بين المفهومين عند الألمان والفرنسيين إذ يرى الفرنسيون بأنه لا فرق بين المفهومين، الا ان الألمان جادلوا بأن هناك اختلافاً بالمعنى والمفهوم بالرغم من الانتقال الحرفي لكلمة ثقافة من اللغة الفرنسية.

إن مفهوم الحضارة خارج المانيا كيان ثقافي. ووضع الالمان تفرقة صارمة بين الحضارة، والتي تضمنت المكننة والتقنية والعوامل المادية، والثقافة التي احتوت على القيم والمثاليات وخصائص عقلية وفنية وأخلاقية عليا للمجتمع «15».

ونحى المفكر الاسلامي علي عزت بيجوفيتش منحى الفلاسفة الألمان في الفصل بين مفهومي الثقافة والحضارة، فيرى ان الثقافة تعني الفن الذي تتجسد به انسانية الانسان، وهي الخلق المستمر للذات، أما الحضارة فهي فن العمل وصناعة الأشياء بدقة وحرفية، وتغيير وجه العالم باستمرار «3». وسعى عدد آخر من المفكرين إلى الجمع بين الأمرين، اما كمحاولة للتوفيق أو عن قناعة بأن النشاط المادي لابد أن يصدر عن منظومة فكرية ويكون ثمرة لنشاط ثقافي، كما أن مجرد النشاط الفكري الثقافي الذي لم يصدر عنه نشاط وإنتاج مادي لا يُمكن أن يُطلق عليه حضارة، فكم وُجِد بشرٌ من غير حضارة بينما لا يوجد بشر من غير فكر وثقافة. ومن أولئك مالك بن نبي الذي يرى بأن الحضارة مجموع الشروط الأخلاقية والمادية التي تضبط العلاقة بين أفراد المجتمع وتدعوهم للتعاون والتكامل وتقديم المساعدة الضرورية لبعضهم «2»

وتبين مما تقدم أن الحضارة نتاج اجتماعي يتم بناءً على ما يحمله أبناء المجتمع

من ثقافة وما يؤمنون به من مبادئ وقيم يسيرون بها نحو أهداف محددة. وكل من الثقافة والحضارة يصوغان نمط الحياة للمجتمع والافراد. والانسان هو المحور الاساس لبناء الحضارة يؤثر فيها ويتأثر بها.

وتنشأ بين الانسان منذ ولادته علاقة تفاعلية مع البيئة المحيطة فيؤثر كل منهما في الآخر، وتلعب هذه العلاقة دوراً مهماً في ظهور النشاط عند الانسان، وتوجيهه، ويطلق على مجموع نشاط الانسان ما يصطلح عليه بالسلوك. ويتغير السلوك بتغير المنبهات البيئية. وتتنامى معرفة الانسان بالبيئة بشكل مستمر مما يؤدي الى تغير سلوكه تبعاً لمعرفته المستمرة لبيئته.

أما مجال السلوك فهو المكان الذي يحتوي الانسان ومثيرات السلوك، سواء كانت المثيرات مادية في بيئته أو معنوية تأتي من داخله، فالإنسان يتبادل التأثير مع مجاله، يؤثر فيه ويتأثر به، والسلوك الانساني لا ينفصل عن ظروفه الذاتية والبيئية، ولا ينفصل عن دوافعه أيضاً فالدوافع تلعب دوراً مهماً في حياة الانسان وفي المحافظة على حياته واستمرار بقاءه وفي تحقيق أهدافه «11». ولا ينتج السلوك الا بفعل الدوافع الذاتية والاجتماعية.

وتمثل الاتجاهات مؤثرات للسلوك ومحددات مهمة كونها وثيقة الصلة بحياة الانسان وأفكاره وقيمه وخبرته وتنشئته وثقافته، ولكل إنسان اتجاهاته الخاصة نحو مجالات الحياة المختلفة، وتكونت هذه الاتجاهات بعد مراحل التنشئة الاجتماعية والظروف الخاصة التي مر بها وبعد خبراته السابقة، وطبيعة المجتمع الذي نشأ فيه، والاتجاه حالة من الاستعداد لاستثارة الدافع، واتجاه المرء نحو موضوع معين استعداد لاستثارة دوافعه فيما يتصل بالموضوع، ويتأثر هذا الاستعداد بخبرة المرء ومعارفه السابقة عن الموضوع سلباً أو إيجاباً. ويمكن تفسير الاتجاه بتركيب عقلي نفسي تحدثه الخبرات المتراكمة وهو مكتسب مشتق من تفاعل الفرد مع عناصر البيئة الخارجية المادية أو المعنوية أو البشرية، ويتميز بالدينامية والتجدد والثبات والاستقرار النسبي «10».

وتحوي البيئة المحيطة للإنسان عدداً كبيراً من المحفزات والمثيرات فالسلوك مجموعة من الاستجابات والبيئة مجموعة من المثيرات. وهناك نوعين من السلوك هما السلوك الفردي والسلوك الاجتماعي.

والسلوك الفردي من أبسط صور السلوك إذ يتعلق بفرد معين فكل فرد منا يتعرض

لمواقف متعددة في حياته اليومية، نطلق على كل موقف منها لفظ مؤثر. ويختلف الأفراد في ردود أفعالهم تجاه الموقف الواحد ويرجع ذلك إلى اختلاف المتغيرات التي تحكم سلوك الفرد.

والسلوك الاجتماعي هو السلوك الذي يتمثل في علاقة الفرد بغيره من أفراد الجماعة وهو أحد صور السلوك الشائعة في الحياة الإنسانية إذ يميل الانسان بطبيعته إلى الانتماء والتفاعل مع الآخرين، وتكوين العلاقات الاجتماعية مع غيره من الأفراد. وتفرض هذه الرغبة في الانتماء على الفرد، ضغوطاً من الجماعة تتمثل في تعديل سلوكه بما يضمن له التكيف والبقاء مع هذه الجماعة وتطويعه واندماجه معها «4». أي ان الهوية الذاتية للفرد تتشكل بتفاعله مع المجتمع.

العلاقة بين الحضارة والسلوك الاجتماعي

الحضارة هي الشكل الأكثر أصالة وواقعية للمجتمع، وهي نتاج اجتماعي يتم بناءً على ما يحمله أبناء المجتمع من ثقافة وما يؤمنون به من مبادئ وقيم يسيرون بها نحو أهداف محددة. وكل من الثقافة والحضارة يصوغان نمط الحياة للمجتمع والأفراد. والانسان هو المحور الاساس لبناء الحضارة، يؤثر فيها ويتأثر بها، وتطور شخصية الانسان ونموها داخل المجتمع تجعله يكتسب قيمه وعاداته وتقاليده وتوجهاته، وضبط سلوكه بتأثير اجتماعي كبير بما في ذلك توجهه وتبنيه للمظاهر الحضارية والتوجهات الثقافية.

وبناءً على ما تقدم يمكن اعتماد التعريف النظري الاتي لمفهوم السلوك الحضاري: الأفعال والنشاطات والاتجاهات الاجتماعية الواعية التي يقوم بها الفرد والمجتمع، ويتقيد بها وفقاً للنمط الحضاري الذي تعكسه القيم الانسانية المتناغمة مع ثقافة وقيم المجتمع، ويؤدي الى تحقيق التطور المادي، والمعنوي في مجالات الحياة كافة.

ورغم تميز السلوك الحضاري بالثبات النسبي، الا انه قابل للتعديل والتغيير فيما لو تعرض لمؤثرات وضغوطات سواء كانت سلبية او ايجابية، وان قابلية تغيير السلوك والاتجاه تعتمد على بساطته او تعقيده، فالسلوكيات والاتجاهات المركبة والمبنية على حقائق ومعلومات دقيقة وقوية تكون اصلب من الاتجاهات القائمة على عدد بسيط من الحقائق والمعلومات»8»، ومن هنا يبرز دور المختصين في مجال الخدمة الاجتماعية وادارة العمل الاجتماعي للمساهمة في الحفاظ على ايجابية السلوك الحضاري وحمايته من الانحراف

او الابتعاد عن ثقافة وقيم المجتمع، وضرورة العمل على ادامة التواصل بين الفرد وبيئته ومحيطه الاجتماعي، فمهنة العمل الاجتماعي كما عرّفها الاتحاد الدولي للعمل الاجتماعي «تعمل على التطور الوظائفي للشعب أفراداً وجماعات عن طريق نشاطات تركز على العلاقات كعامل تواصل بين الإنسان وبيئته» «5».

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث الأصلي من طلبة جامعة بغداد التابعة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من العراقيين والعرب الدارسين في الدراسة الصباحية حصرا، بكلياتها كافة من الذكور والاناث، والمؤلفة من كليات ذات تخصص علمي واخرى ذات تخصص انساني ومعاهد ومراكز متعددة، وبحسب آخر احصائية صدرت عن الجامعة ومنشورة على موقعها الرسمي لحد تاريخ 2018/8/4، كالآتي:

الذكور: (18502)، الاناث: (28520)

المجموع الكلي: (47022) سبع وأربعون الفا واثنان وعشرون طالباً وطالبة.

عيّنة البحث: قام الباحث باستخدام العينة العشوائية البسيطة لتكون ممثلة للمجتمع الأصلي كما مبين في الجدول الآتي:

الكلية	العدد	الكلية	العدد
الزراعة	99	التربية ابن رشد	44
الطب البيطري	87	اللغات	28
الآداب	115	العلوم السياسية	12
الهندسة	4	العلوم	20
الاعلام	43	التربية بنات	3
العدد الكلي للذكور	189		
العدد الكلي للإناث	267		
المجموع الكلي	456		

اجراءات البحث:

بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية المتعلقة بالقوة الناعمة والسلوك الحضاري، ومراجعة العديد من الدراسات التي تناولت المفاهيم المشتركة، وبعد انتهاء الباحث من

توضيح مشكلة البحث ووضع الفرضيات، وكتابة الإطار النظري للدراسة، وطرحه للتعريفات النظرية لكل من القوة الناعمة والسلوك الحضاري، ومن ثم تعريف مجتمع البحث والعينة التي تم اختيارها.

وتم صياغة فقرات المقياس بصيغتها الأولية التي تتناسب مع الموضوع وعينة البحث، واعتماد طريقة (ليكرت) الخماسية التي تتضمن خمسة (بدائل) هي (دائماً، وغالباً، واحياناً، ونادراً، وابداً)، وتم تحديد اوزانها (1 - 5) تصاعدياً او تنازلياً بما يتناسب مع منطوق الفقرة سلبا او ايجابا.

وتم عرض الصيغة الأولية للمقياس على عدد من المحكمين المختصين لمعرفة الصدق الظاهري، وحكم هذه المجموعة من الخبراء على فقرات المقياس ومدى صلاحيتها لقياس تأثير القوة الناعمة الأمريكية على السلوك الحضاري لطلبة جامعة بغداد، وقد أبدى كل واحد منهم ملاحظاته القيمة والتي اثرَت الموضوع وساعدت الباحث على اعادة تعديل وترتيب الفقرات على ضوء الملاحظات الواردة، وبعد مناقشة الصورة النهائية معهم تم الاستقرار على صورة المقياس.

وأجرى الباحث تجربة استطلاعية على عينة من طلبة جامعة بغداد من غير عينة البحث الأصلية بهدف معرفة وضوح الفقرات والزمن المستغرق للإجابة واستدراك اي اشكالات قد تواجه التطبيق النهائي، وتبين وضوح الفقرات وخلوها من الغموض إذ لم يتلكأ أي من الطلبة ولم يطلبوا اي توضيحات. وتراوح الزمن الذي استغرقه الطلبة في الإجابة بين (10_20) دقيقة، وتفاعلوا مع الموضوع واهتموا به. وبـذلك اصـبح المقياس مهيأ للتطبيق. وبدأ الباحث بتطبيق مقياسه النهائي على عينة من طلبة جامعة بغداد من الذكور والاناث، بلغ عددهم (456)، واستمر التطبيق لمدة ثلاثون يوماً. وبعد الانتهاء من التطبيق وتفريغ المعلومات الاحصائية استخدم الباحث الوسيلة الاحصائية المتمثلة بالحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS) لاستخراج النتائج بمساعدة فريق احصائي متخصص، وكانت النتائج كما مبين في الجدول الآتي:

الفقرات	دائما		غالبا		احيانا		نادرا		ابدا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تمثل القبائل والعشائر عمقاً مهماً في تكوين المجتمع العراقي.	150	32.9%	144	31.6%	106	23.2%	25	5.5%	31	6.8%
يتميز المجتمع العراقي بسمات وخصائص ايجابية لابد من المحافظة عليها.	156	34.2%	135	29.6%	123	27.0%	28	6.1%	14	3.1%
أفضّل المشاركة في الفعاليات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.	56	12.3%	70	15.4%	142	31.1%	126	27.6%	62	13.6%
أسعى الى الحصول على منحة دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تقربني من المجتمع الأمريكي.	95	20.8%	92	20.2%	97	21.3%	55	12.1%	117	25.7%
الطلبة والباحثين الذين شاركوا في المؤتمرات وورش العمل الخاصة بـ(حقوق الانسان، المساوات،..الخ) التي أقامتها المنظمات الأمريكية، تأثرت سلوكياتهم وتوجهاتهم سلبياً تجاه المجتمع.	43	9.4%	91	20.0%	164	36.0%	93	20.4%	65	14.3%
أفضّل العلامات التجارية للمطاعم والملابس الأمريكية لأنها تقربنا من نمط الحياة العصرية.	73	16.0%	92	20.2%	128	28.1%	74	16.2%	89	19.5%
عند متابعتي للأفلام والبرامج الأمريكية عبر القنوات الفضائية ومواقع الأنترنيت أصبحت اكثر حباً للنمط الثقافي الأمريكي	70	15.4%	96	21.1%	135	29.6%	75	16.4%	80	17.5%
افضّل استعمال الاشارات والوجوه والرسوم التعبيرية المستخدمة في مواقع التواصل الاجتماعي على استخدامي للغة العربية.	91	20.0%	92	20.2%	141	30.9%	72	15.8%	60	13.2%
هل تفضل زيادة عدد اصدقائك على مواقع التواصل الاجتماعي على تنمية علاقاتك الاجتماعية.	71	15.6%	62	13.6%	108	23.7%	112	24.6%	103	22.6%

ان شبكات التواصل الاجتماعي تتيح لي التواصل مع الجنس الآخر بعيداً عن الموانع الاجتماعية والدينية.	98	21.5%	75	16.4%	119	26.1%	70	15.4%	94	20.6%
يصبح مستخدمي شبكات التواصل والمواقع والبرامج والأفلام الأمريكية أكثر تحرراً من المحددات والضوابط الاجتماعية والدينية.	103	22.6%	139	30.5%	136	29.8%	55	12.1%	23	5.0%
ان الحالة النفسية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي تتأثر بما تعيش في العالم الافتراضي.	129	28.3%	160	35.1%	120	26.3%	33	7.2%	14	3.1%
اتمنى الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية لكي أمارس الحرية بعيداً القيود التي تفرضها عائلتي.	64	14.0%	36	7.9%	98	21.5%	57	12.5%	201	44.1%
أفضل متابعة أفلام الأكشن والبرامج الثقافية الأمريكية لأنها تنمّي شخصيتي وتوسع ثقافتي.	95	20.8%	108	23.7%	128	28.1%	77	16.9%	48	10.5%
وجبات الطعام التي تحضر على النمط الأمريكي أكثر ملائمة للحياة العصرية من وجبات الطعام العراقية.	33	7.2%	68	14.9%	83	18.2%	101	22.1%	171	37.5%
أفضّل طريقة الزواج التي تسبقها اللقاءات والحب بين الشريكين.	157	34.4%	92	20.2%	110	24.1%	56	12.3%	41	9.0%
أفضّل ان يكون شريك حياتي ثرياً ويؤمن بالحرية.	82	18.0%	96	21.1%	127	27.9%	75	16.4%	76	16.7%
ان الأسرة المثالية لا تنجب أكثر من طفلين.	115	25.2%	95	20.8%	110	24.1%	61	13.4%	75	16.4%
أحترم حرية الأشخاص الذين يمارسون المثلية الجنسية.	44	9.6%	36	7.9%	68	14.9%	50	11.0%	258	56.6%
ان التواصل مع المواقع والقنوات الأمريكية جعلني أكثر تقبلاً للرأي الآخر، وأكثر رغبة في مساعدة الآخرين، وأصبحت أفضّل العمل الجماعي.	77	16.9%	119	26.1%	127	27.9%	68	14.9%	65	14.3%
ان معرفتي لنمط الحياة الأمريكية حفّزني على العطاء والسعي الى تطوير بلدي مادياً ومعنوياً.	97	21.3%	119	26.1%	131	28.7%	63	13.8%	46	10.1%

ان الانتماء والاخلاص للإنسانية ((للمجتمع الدولي)) بشكل عام أفضل من التمسك بالمفاهيم الوطنية.	73	16.0%	89	19.5%	144	31.6%	75	16.4%	75	16.4%
ان محددات الدين الاسلامي تعيق الافراد من تطوير حياتهم.	52	11.4%	76	16.7%	86	18.9%	61	13.4%	181	39.7%
الثقافة الوافد وبخاصة الثقافة الأمريكية يمكنها أن تغني وتطور الثقافة المحلية.	63	13.8%	94	20.6%	153	33.6%	89	19.5%	57	12.5%
المناهج التعليمية والفعاليات التثقيفية التي تنظمها الجامعة ساعدت الطلبة على تطوير سلوكهم الحضاري.	132	28.9%	145	31.8%	107	23.5%	47	10.3%	25	5.5%
الجامعة هي المكان الخصب للتعرف على الثقافات الوافدة وتمييز ايجابياتها وسلبياتها.	211	46.3%	114	25.0%	81	17.8%	32	7.0%	18	3.9%
وجودي في الجامعة جعلني احافظ على القيم والسلوكيات الحضارية الأصيلة.	188	41.2%	140	30.7%	81	17.8%	28	6.1%	19	4.2%
الطالب الجامعي يتقبل الثقافات الوافدة وبخاصة ثقافة النمط الأمريكي كبديل عن الثقافة المحلية.	61	13.4%	103	22.6%	167	36.6%	91	20.0%	34	7.5%
ان نمط الحياة الامريكية يحقق السعادة أكثر من نمط الحياة العراقية.	81	17.8%	95	20.8%	101	22.1%	80	17.5%	99	21.7%
الأغاني الأمريكية سمة من سمات المجتمعات المتحضرة.	47	10.3%	62	13.6%	118	25.9%	77	16.9%	152	33.3%
بعض العادات والتقاليد العشائرية تعرقل الانسجام مع التطور العالمي.	149	32.7%	108	23.7%	124	27.2%	48	10.5%	27	5.9%
لابد من الغاء المنظومة العشائرية لأنها تمثل نمطاً قديماً يمنع التطور والرقي الاجتماعي.	128	28.1%	77	16.9%	128	28.1%	57	12.5%	66	14.5%
ان الولايات المتحدة الأمريكية تقوم ببناء الحضارة الانسانية أفضل من جميع الحضارات السابقة.	73	16.0%	78	17.1%	135	29.7%	78	17.1%	91	20.0%
السلوك الحضاري الحالي في العراق لا يتقبل الآخر، والسلوك الأمريكي أكثر انفتاحاً.	134	29.4%	115	25.2%	117	25.7%	54	11.8%	36	7.9%

لقد قامت الحضارة السومرية والبابلية بوضع الساس للعلوم الحديثة خاصة في مجال الكتابة والقانون وعلم الفلك.	226	49.6%	104	22.8%	80	17.5%	28	6.1%	18	3.9%
ان التمسك بالمظاهر الدينية يمنع التطور والمدنية.	54	11.8%	65	14.3%	110	24.1%	65	14.3%	162	35.5%

وبلغ المتوسط الحسابي العام: (2.71). والانحراف المعياري العام: (0.51). واستخرج الباحث مؤشر الصدق بعد ان قام بعرض المقياس على مجموعة من الخبراء والمحكمين لمعرفة مدى قياس الفقرات لما وضع لقياسه، فالصدق بحسب المصادر هو ان تكون الفقرات صالحة لقياس القوة الناعمة والسلوك الحضاري وثبت ذلك من خلال عرض الفقرات على مجموعة الخبراء. واستخرج الباحث مؤشر الثبات إذ تشير المصادر ان الثبات هو ثبات الاجابة على فقرات المقياس عبر الزمن وقد تحقق ذلك من خلال الاتساق الداخلي والاتساق الخارجي بحسب جدول المؤشرات الإحصائية.

مناقشة الفرضيات:

الاحداث والمتغيرات التي طرأت على العراق واخرجته من طوق الانعزال الدولي وفتحت أبوابه أمام مشاريع العولمة الأمريكية وقواها الناعمة جعلت طلبة الجامعة أمام تحدٍ كبير جعلنا نتوقع حدوث تأثير واضح على سلوكهم واتجاهاتهم، وهو المتغير الأول من الفرضية الأولى، ومن خلال مناقشة الدلائل الاحصائية لطلبة جامعة بغداد تبين بأن القوة الناعمة الأمريكية قد احدثت تأثيراً واضحاً في سلوك واتجاهات طلبة جامعة بغداد من الناحيتين السلبية والايجابية التي يتضمنها النمط الثقافي الأمريكي.

ومن أمثلة التأثيرات السلبية للقوة الناعمة توجه بعض الطلبة نحو مفهوم العولمة وقبول أفكارها ومتبنياتها على حساب التمسك بالمفاهيم والهوية الوطنية، كما ساهمت بعزل شريحة من الطلبة عن مجتمعهم وابعادهم عن واقعهم مما سبب ارباكا عاطفياً واجتماعياً عند البعض منهم، وانتشار خطر الاعتماد الإلكتروني، وتنامي الاختلاط الإلكتروني بين الجنسين بعيداً عن الحدود والضوابط الدينية، والاجتماعية، ومن السلوكيات السلبية ان منهم ممن لم يعودوا مهتمين باستعمال اللغة العربية واصبحوا يفضلون صيغة الكتابة الصورية والرمزية وما يسمى بكتابة الانترنت مما ساهم بتردي مستوياتهم في اللغة العربية.

أما أمثلة التأثيرات الإيجابية فتتمثل بتوسع القناعة بالعمل التطوعي ومساعدة الآخرين وتعزيز الحوار والتسامح وتقبل الآخر، كما ساعدت في سرعة الوصول الى المعلومات العلمية وتناقل الاخبار ومعرفة ما يدور في العالم من احداث.

أما بالنسبة للقيم الحضارية والتي تمثل المتغير الثاني في الفرضية الأولى، وتتمثل بالعراق تحديدا بقيم الدين الإسلامي والقيم الثقافية والاجتماعية، والقيم العشائرية على اعتبار ان اغلب المجتمع العراقي من اصول قبلية تمتد الى عمق الوجود العربي، والبعض الاخر ينحدر من قبائل كردية وتركمانية وغيرها.

وعلى الرغم من سعي القوة الناعمة الى احداث تغيير فيها الا ان قوة واصالة القيم الدينية كان لها تأثير واضح بمواجهة القوة الناعمة الأمريكية إذ تبين ان طلبة الجامعة لا زالوا متمسكين بقيمهم الاسلامية مع ملاحظة عدد غير قليل منهم تأثر ويروم التحرر من محددات الدين ولديه توجه رافض لبعض المظاهر والمحددات الدينية، ربما يعود سبب ذلك لضعف الثقافة العامة، وضعف الوعي الديني او بسبب تأثرهم بالنموذج الأمريكي، وهذا ناقوس خطر لابد من دراسة أسبابه وسبل مواجهته.

أما القيم الثقافية والاجتماعية فكانت أكثر تأثراً، فقد ابدى عدد من طلبة الجامعة اعتزازاً بسمات وخصائص مجتمعهم ورغبتهم بالبقاء في بلدهم ورفضهم الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من صعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يعاني منها المجتمع العراقي في هذه الحقبة الزمنية، الا ان الثقافة الأمريكية كان لها تأثير واضح على اتجاهاتهم ونظرتهم للحياة وتطلعاتهم للمستقبل، وتعميق ظاهرة التناشز الاجتماعي.

وأكثر القيم تأثراً هي القيم العشائرية، فمع إدراك الطلبة للعمق التاريخي للقبائل والعشائر العراقية، الا اننا لاحظنا نمو اتجاه طلابي يرى المنظومة العشائرية وعاداتها وتقاليدها وأعرافها تعرقل الانسجام مع التطور العالمي وبحاجة الى مراجعة واصلاح حتى لا تعرقل تطور المجتمع، وقد يكونوا متأثرين بالنمط الأمريكي الذي لا يحتوي على منظومة عشائرية مشابهة، وهو من التأثيرات الواضحة للقوة الناعمة الأمريكية مما يشير الى وجود تشتت في آراء طلبة الجامعة وقد يرجع سببه الى انجذابهم نحو سلوك وتوجهات ليست متناغمة مع ثقافة وقيم مجتمعهم.

وبناءً على ما تقدم فان القوة الناعمة الأمريكية قد عملت بشكل ظاهر ومتواري، واحدثت تأثيراً واضحاً في سلوك واتجاهات طلبة جامعة بغداد وتمكنت من جذبهم واستمالتهم نحو نموذجها الثقافي، وأصبحوا أكثر ميلاً واعجاباً بالسلوك والعادات الأمريكية، وسعت بما تمتلكه من مصادر وقدرات وتنوع الوسائل الى تغيير النسيج الثقافي والقيمي والحضاري، الا ان اصالة وصلابة القيم الحضارية العراقية قلل من تأثيراتها، مع ظهور بوادر الخطر ووضوح التأثير في القيم العشائرية اكثر من غيرها.

وتشير نتائج اجابات الطلبة الى حدوث صراع في القيم أدى الى انقسام مجتمع البحث الى ثلاثة اقسام رئيسة ومتقاربة في نسبتها، القسم الأول تأثر وانجذب نحو النموذج الأمريكي، والقسم الثاني مازال مترددا بحسم توجهه، اما القسم الثالث فمحافظ على عمقه القيمي وثبات سلوكه الحضاري. والجامعات العراقية الساعية لمواكبة التطور العالمي العلمي والثقافي، مع محاولاتها للحفاظ على السلوك الحضاري لطلبتها، وقناعة عدد كبير من الطلبة بمنهجيتها العلمية والتثقيفية، الا انها لم تستطع أن تحد من تأثيرات القوة الناعمة الأمريكية على طلبتها. وبهذا يثبت تحقق جميع فرضيات البحث.

نتائج البحث:

سارت الولايات المتحدة قدماً في تعزيز قوتها الناعمة وهي تخطط في البعد الاستراتيجي للاحتفاظ بريادتها العالمية وتفوقها على جميع الدول في هذا المجال[1]، وتسعى الى تطوير وتعزيز مصادر ووسائل قوتها الناعمة، وتكثف من استخدامها وتنوعها في مناطق نفوذها، ويعد العراق من المناطق المهمة في المدرك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. ويمكننا ان نورد أهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها وكالآتي:

القوة الناعمة الأمريكية الموجهة نحو طلبة الجامعات أثّرت سلبياً في سلوكهم واتجاهاتهم واحدثت تأثيراً نسبياً في القيم الحضارية، ورافق ذلك تأثيرات ايجابية بسيطة.

القوة الناعمة لها تأثيرات نفسية واجتماعية، سلبية وايجابية.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وتماشياً مع استراتيجية العولمة الى اقامة مجتمع مدني عالمي مفتوح بعيداً عن المفاهيم والهوية الوطنية، وحققت نجاحاً نسبياً مع طلبة جامعة بغداد مما يشكل تهديداً على بناء الدولة العراقية ومستقبلها.

(1) أنظر تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأميركي 2012 «الاتجاهات العالمية 2030.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى استقطاب النخب والكفاءات العلمية في بلدان العالم عبر فتح الزمالات والمنح الدراسية، لإعدادهم واستثمارهم في نشر قيمها ونمطها الثقافي على حساب الثقافة والحضارة المحلية واحداث فجوة بين الشعوب وعمقها الحضاري تمهيداً لدمجها مع النمط الأمريكي للتحكم بسياساتها ومقدراتها، وحققت نجاحاً واضحاً بجذب واستمالة الطلبة العراقيين، مما يشكل خطراً على التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع والدولة بشكل عام.

التفريق بين مفهومي القوة الناعمة والحرب الناعمة، لأن المفهوم الأول يمكن استخدامه لصالح المجتمع كما يمكن ان يستخدم ضده، بينما المفهوم الثاني يشير الى استخدام القوة الناعمة للإضرار بالمجتمع المستهدف.

تكمن خطورة الحرب الناعمة انها توجه قوتها تدريجياً الى اللاوعي لتنفذ الى النفوس وتجذب القلوب وتكسب العقول، وتتدخل بالتنشئة الاجتماعية للأفراد عبر تغييرها لسلوكهم وتوجهاتهم وتشكيل هويتهم الذاتية والاجتماعية، وفي الأمد البعيد تعمل على تغيير قيمهم الحضارية بشكل تدريجي ومخطط دون أن تلفت الأنظار، مستخدمة وسائل ذكية ذات طبيعة لا عنفية ومحببة لدى الفئة المستهدفة، وهذا النهج يتماشى مع التوجهات الحديثة لعلم النفس الاجتماعي التي تعمل على تغيير السلوك والعادات التي تفضي الى تغيير التوجهات، ومن ثم تغيير تدريجي للقيم.

بحسب نهج الحرب الناعمة المشار اليه آنفا فأنها ستكون مغايرة لما أطلق عليه بـالغزو الثقافي الذي كان يواجه قيم المجتمع المستهدف بطريقة مباشرة، ويكون صدامياً وأكثر وضوحاً.

اصالة وصلابة القيم الحضارية العراقية وبخاصة القيم الاسلامية قلل من تأثيرات القوة الناعمة الامريكية.

المناهج التعليمية والفعاليات التثقيفية التي تنظمها الجامعات العراقية غير كافية لمواجهة القوة الناعمة الأمريكية ولا تساعد الطلبة في الحفاظ على سلوكهم الحضاري.

أحدثت القوة الناعمة الأمريكية صراعاً قيمياً أدى الى انقسام طلبة الجامعة الى ثلاثة اقسام متقاربة في نسبتها، القسم الأول تأثر وانجذب نحو النموذج الأمريكي، والقسم الثاني مازال متردداً بحسم توجهه، اما القسم الثالث فمحافظ على عمقه القيمي وثبات سلوكه

الحضاري، وإذا استمر هذا الصراع على نفس الوتيرة فمن المرجح ان يميل القسم الثاني باتجاه القسم الأول ويعاد تشكيل السلوك الحضاري والهوية الاجتماعية مبتعداً عن العمق القيمي العراقي ومقترباً من الانموذج الثقافي الأمريكي، أي ان المجتمع العراقي يتعرض لحرب ناعمة ستنتج سلوكاً اجتماعياً مزدوجاً ومتناقضاً، ويعمق ظاهرة التناشز الاجتماعي.

التوصيات:

دعوة الباحثين والمختصين لتكثيف بحوثهم ودراساتهم في مجال الحرب الناعمة وتسليط الضوء على تأثيراتها الآنية والمستقبلية.

دعوة الجامعات العراقية والعربية لتوسيع القبول في الدراسات العليا للخدمة الاجتماعية وفتح تخصص ادارة العمل الاجتماعي في الدراسات العليا للجامعات العراقية والعربية لأهمية هذه الاختصاصات في تنظيم المجتمع وحماية السلوك الحضاري.

تفعيل دور مؤسسات ادارة العمل الاجتماعي وتطوير الاخصائيين الاجتماعيين للمساهمة في زيادة الوعي الوطني وترصين القيم الاجتماعية وحمايتها امام موجات العولمة بمختلف توصيفاتها الثقافية والاعلامية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

تعميق العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال مؤسسات المجتمع المدني العراقية والعربية، وحث الطلبة على العمل المجتمعي واستثمار طاقاتهم لإبعادهم قدر الإمكان عن العالم الافتراضي وربطهم بواقعهم وحقيقة مشاكل مجتمعهم.

تأسيس مراكز دراسات ومجالس ومنتديات علمية متخصصة في مجال القوة الناعمة لرصد وتحليل القوى المؤثرة على مختلف الشرائح الاجتماعية، وتقوية المقاومة الاجتماعية للمحافظة على القيم الأصيلة، وكذلك تفعيل واستخدام القوة الناعمة الوطنية.

مراقبة عمل المنظمات الدولية في العراق والوطن العربي وخصوصاً التي لها فعاليات ثقافية وسياسية.

اقامة شراكة بين وزارة (الثقافة والسياحة والاثار) ووزارة (التعليم العالي والبحث العلمي) وهيئة (الاعلام والاتصالات) لرسم سياسة اعلامية وثقافية في مجال القوة الناعمة، ومباشرة هيئة الاتصالات العراقية والعربية بفرض مراقبة على مواقع الانترنيت الموجهة الى المجتمع العراقي والعربي لحجب المواقع التي تبث الثقافة السلبية.

العمل على معالجة مظاهر الخلل في البنية الداخلية للدولة من خلال التعرض للمشكلات المجتمعية كالبطالة، الفقر، الصحة، التعليم ومكافحة الأمية، للنهوض بالمجتمع العراقي والعربي.

تكثيف اهتمام وزارة التربية بالمناهج التعليمية والتثقيفية والعمل على التأصيل الحضاري لطلبة المدارس في جميع المراحل الدراسية.

دعوة المرجعيات الدينية لتكثيف دورها الاجتماعي والاهتمام بشريحة الشباب وتحصينهم ضد القيم السلبية الوافدة.

دعوة رؤساء القبائل وشيوخ العشائر للعمل على ادخال اصلاحات على العادات والتقاليد التي لم تعد مناسبة وتعرقل الانسجام مع التطور العالمي، واستثمار كفاءاتهم العلمية الثقافية بتوثيق انتماء الشباب لقيمهم الأصيلة.

دعوة العوائل العراقية والعربية لزيادة الاهتمام بعملية التنشئة الاجتماعية بالتعاون مع المختصين في مجال العمل الاجتماعي.

المصادر:

- باية، ابو زغاية، (ب. ت)، إشكالية الهوية والعولمة الثقافية، مجلة العلوم الانسانية الاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي الاول حـول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، ص649.
- بن نبي، مالك، (2000): القضايا الكبرى، دار الفكر ط2، دمشق، سوريا، ص43
- بيجوفيتش، علي عزت، (1994): الاسلام بين الشرق والغرب، ترجمة: محمد يوسف عدس، مؤسسة العلم الحديث ط1، بيروت، لبنان، ص94 وما بعدها
- جبر، حسين عبيد، وكاظم، بشرى سلمان، (2014): السلوك الاجتماعي وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة كلية الفنون الجميلة في جامعة بابل، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية المجلد4 العدد2، ص 44، 45
- جمعية الخدمة الاجتماعية / اتحاد الجامعات العربية: على الرابط http://www.mubs.edu.lb/swa/about_swa.aspx
- جوزيف س. ناي، مصدر سابق، ص26 وما بعدها
- س. غومبرت، ديفيد، وبيننديك، هانس، (2016): القدرة على الارغام مواجهة الاعداء

بدون حرب، بحث حُضِّرَ لمصلحة الجيش الأمريكيّ، نشر بواسطة مؤسسة RAND سانتا مونيكا، كاليفورنيا، للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني على الرابط التالي: www.rand.org

- السلمي، علي (ب، ت): السلوك الانساني في الادارة، مكتبة غريب، القاهرة، ص165
- سليمان، يمنى، (2016): القوة الذكية المفهوم والابعاد دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. على الرابط: www.eipss
- السيد، فؤاد البهي، وعبد الرحمن سعد، (1999): علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة، دار الفكر العربي، ص260
- العيسوي، عبد الرحمن، (2000): علم النفس العام، دار المعرفة الجامعية، ص75
- غيدنز، انتوني، (ب. ت): علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فائز الصيّاغ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، ص104.
- الكعود، اياد خلف عمر، (2016): استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الاردن، ص22
- ناي، جوزيف، ودوناهيو، جون، (2002): الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، مطبعة العبيكان، ط1، ص66.
- هنتنغتون، صموئيل، (1999): مصدر سابق ص103
- هنتنغتون، صموئيل، (1999): صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا. ص184 وما بعدها.
- ياسين، عمار حسين، (2012): مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية 2011، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية في عددها 53.

المؤتمر العلمي السنوي

كلمات افتتاح المؤتمر العلمي السنوي

- كلمة سعادة أمين عام جمعية الخدمة الاجتماعية في اتحاد الجامعات العربية - أ. د. هدى سليم
- صاحب الرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الحريري ممثلاً بحضرة الدكتور داوود الصايغ.
- عطوفة الأستاذ الدكتور سلطان أبو عرابي العدوان أمين عام اتحاد الجامعات العربية ممثلاً بسعادة الدكتور خميسي حميدي.
- سعادة الدكتور حاتم علامي رئيس مجلس أمناء الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم.
- سعادة الدكتور أنس بوهلال ممثل الأمم المتحدة.

كلمة سعادة أمين عام جمعية الخدمة الاجتماعية في اتحاد الجامعات العربية ـ أ. د. هدى سليم

حضرات الضيوف والزملاء الكرام

أهلاً وسهلاً بكم في مؤتمرنا العربي السادس الذي تنظمه جمعية الخدمة الاجتماعية العربية في اتحاد الجامعات العربية.

نلتقي وإيّاكم اليوم ونحن على مسافة أسبوعٍ واحدٍ من الانتخاباتٍ النيابيّة، نأمل أن تأتي بنتائج خيّرة على الوطن بشكل عام، وعلى التربية والتعليم وخدمة المواطن بشكل خاص، وأن يتلوّن المجلس النيابي بوجوه جديدة تحمل تطلّعات وآفاق جديدة لبناء وطنٍ يرتكز على العدالة الاجتماعية.

يسعدني أن أستهل كلمتي بالشكر الجزيل إلى اتحاد الجامعات العربية وأمينه العام الأستاذ الدكتور سلطان أبو عرابي العدوان، كما وأخصّ بالشكر الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم وعلى رأسها سعادة الدكتور حاتم علامي رئيس مجلس الأمناء، والشكر موصول إلى جميع الضيوف والباحثين الذين قدموا من الدول العربية الشقيقة، والأساتذة الباحثين من الجامعات اللبنانية. كذلك أتقدّم بالشكر إلى الجمعية العلمية للكليات والمعاهد العليا للموسيقى في اتحاد الجامعات العربية بشخص أمينها العام الأب الدكتور بديع الحاج في جامعة الكسليك، كما وأتقدّم بجزيل الشكر إلى اللجنة التنظيمية التي نظمت هذا المؤتمر واللجنة العلمية التي تشرف على الأبحاث قبل نشرها في مجلة الجمعية التي تصدر سنوياً. ولن أنسى رؤساء الجلسات من عمداء، أساتذة، رؤساء مؤسّسات اجتماعية محليّة ودوليّة، وقادة عسكريين في الدولة اللبنانية.

نظراً لتعدّد اهتمامات جمعية العمل الاجتماعي العربي بدعمها للمعرفة والبحث العلمي، نظّمت هذا المؤتمر لمناقشة عناوين هامّة في البحث العلمي في اليوم الأول، وورش عمل منوّعة وهامّة في اليوم الثاني وذلك لدعم المعرفة عند المهنيين في سوق العمل العربي، ومن أجل تعزيز أواصر التّعاون العلمي، وخلق قاعدة معرفية حوارية حول

توجّهات التعليم العالي في العمل الاجتماعي لبرامج الأمم المتحدة وذلك لتأسيس وعي موضوعي يرتكز على سمة التبادل المعرفي في تنظيم برامج الدعم والسلام من قبل الأمم المتحدة كي تتجاوز هذه البرامج السلبيات وقتل الهويات العربية الشخصية والجماعية من أجل تحقيق كرامة الإنسان وقيمته في سياسة مبدأ العدالة الاجتماعية والسلام للحد من هجرة وتهجير الشباب العربي وأُسَرِهِم وترك منازلهم وحرق أكباد أمهاتهم اللواتي أعتزّ بهن وبما حققن على صعيد العمل والعَلم والسّلام.

نجد أن العمل الاجتماعي العربي وبرامجه، ينظّم بقيادة المرأة وليس بقيادة الرجل كما يحصل في الدول الغربية والأوروبية، وكذلك نرى طلاب الخدمة الاجتماعية معظمهم إناث وهذا ما يدل أن الرجل العربي يعتبر الخدمة الاجتماعية مهنة هامشية فيها انتقاص لشخصه، ممّا يعني أن السياسات الثقافية والمجتمع في العالم العربي يجهلان فعاليّة مهنة العمل الاجتماعي التي تركّز على النهج الوطني السليم وعلى العدالة والمساواة بين جميع الشعوب، والعامل الاجتماعي يلعب دور القائد في تغيير الأنظمة المجحفة والإرتقاء بالذّات التي تصبح ركن للسياسات الوطنية لتنهض بوطن ديمقراطي معافى وليس بالمفهوم التقليدي (الحسنة والصدقة).

كثير من المؤسّسات الاجتماعية العربية ومنها لبنان التي أنشئت خلال الحروب، كانت ولا زالت تقدّم المساعدات الغذائية والإسعافات الأولية، وهذا ما أودى بالمفهوم الخاطئ لدى الشعوب العربية أن العمل الاجتماعي ينحصر في تأمين حصّة غذائية وهذا المفهوم يشبع الفرد بالإسترخاء والكسل وعدم الإنتاج بعكس المفهوم الصحيح للخدمة الاجتماعية التي تعتبر هذا العمل إذلالاً للنفس البشرية التي هي المحور الأساسي لمهنة الخدمة الاجتماعية.

ليس عسيراً على الأمم المتحدة استنباط منهج تنموي لبرامجها حتى ولو انطلقت من الواقع السلبي في الون العربي والعمل على ترجمة هذا المنهج إلى تقنيات تعمل على الإنتاج الفردي والجماعي بعد إعادة النظر بمفهوم إنسانية الفرد العربي ضمن حضارته.

أخيراً أجدّد ترحيبي وشكري للحضور الكريم على تلبية دعوتنا وإسهامهم في إنجاح مؤتمرنا هذا.

نعدكم بالمزيد من اللقاءات والمناسبات التي تصب في خدمة الفرد والأسرة والمجتمع والوطن.

وشكراً.

كلمة سعادة رئيس مجلس أمناء الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم والشبكة الوطنية للرعاية الدكتور حاتم علامي

بعد الترحيب بالحضور الكريم وتوجيه تحية لراعي المؤتمر رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الحريري الممثل بالأستاذ الدكتور داوود الصايغ.

بدأ الدكتور حاتم علامي حديثه بقضية اللاجئين السوريين والسعي على حصول الدعم الدولي غير المشروط بحيث تتحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها.

وبأننا اليوم متواجدون مع جمع كريم من أصحاب الإنجازات دون مقدمات ومعنا فعاليات سياسية وعسكرية وأكاديمية وتربوية بالإضافة إلى رؤساء جمعيات حققوا بصمة كبيرة في موضوع العمل الاجتماعي.

وأضاف وبأنه بطبيعة الحال مفتاح العلاقة بين الأمم المتحدة والعمل الاجتماعي هو الإنسان وحقوق الإنسان بكل إيجابياتها.

واليوم نعرف المدى الذي قامت من أجله الأمم المتحدة لتحقيق السلام الدولي لحياة حرّة كريمة في غياب وجود الاستقرار، كما وتندرج وسائل أخرى في هذه العلاقة وتحديات كثيرة.

التحدي الأول: كما حدّد في رزنامة العمل الدولية حتى العام 2030 تتعلّق بمواجهة الفقر باعتباره التحديث الأصعب على الصيد العالمي.

والقضية هنا كما حددت في إطار منظومة العلاقات تعبّر عنها هيئات دولية سياسية:

أولاً: الجمعية الدولية لكليات العمل الاجتماعي والمؤسّسة الدولية للإختصاصيين الإجتماعيين وأخيراً الإتحاد الدولي للعمل الاجتماعي.

تابع قائلاً: هذه الجمعيات التي رسمت العلاقة بينها وبين الأمم المتحدة وبالتالي

حتى العام 2030 هناك رزنامة يجرى العمل لتنظيم برنامجها وطبعاً فيما يتعلق في الجامعة نعتبره حلقة أساسية في تطوّر هذه الجامعة وهو يعطي روحيّة خاصّة لمثل هذا التطور وهو يصحّح مسارات التطوّر في بناء مؤسّسة تعليميّة تحرص على الجودة التعليميّة وتفعيل البحث العلمي.

ونحن في مسار علاقات خاصة مع جامعات عريقة في العالم وأخيراً جرى بحثاً مع جامعة ستانفورد في موضوع اللاجئين السوريين في لبنان.

وبالتالي الإنحياز إلى مسألة الخدمة الاجتماعية كان السبب الرئيسي الذي أدّى إلى إنشاء الشبكة الوطنية للرعاية استجابة لهذه التحدّيات.

في هذا الإطار لدينا الثقة بأن على الإختصاصيين الإجتماعيين إعداد أنفسهم والتهيّؤ للعب دور أساسي في المقابل مسؤولية الدولة في إيجاد البيئة المناسبة لكي يأخذ هؤلاء حقهم في المجتمع وتغيير نمط التفكير إزاء دور العمل الاجتماعي كما ذكرته الدكتورة سليم.

ختم الدكتور علامي موجّهاً الشكر إلى من سبقه بالحديث وإلى منظمي المؤتمر.

حيث رأينا نماذج وخلاصة في المؤتمرات السابقة المشاركة الداعمة من الباحثين العرب نحييهم ونشد على أيديهم وعلى أيدي الأستاذ الدكتور سلطان أبو عرابي أمين عام اتحاد الجامعات العربية الممثل بالدكتور خميسي حميدي.

ووجّه التحيّة لإطلاق جمعية العمل الاجتماعي العربي في رحاب وكنف الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم والجهود والدعم اللذين بذلا، كما وجه رئيس مجلس أمناء الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم رسالة أمل لدولة الرئيس سعد الحريري بأنه الأوفر حظاً في سبيل التصحيح والتطوير الداعين بإتجاه مشروع الدولة، ويؤمن للمجتمع العدالة والمساواة والعمل من أجل الأفضل.

كلمة سعادة أمين عام اتحاد الجامعات العربية أ. د. سلطان أبو عرابي ألقاها الأستاذ الدكتور خميسي حميدي

بعد الترحيب بكافة الحضور

بدأ الدكتور خميسي حديثه بمشاعر صادقة يعبر فيها عن شكره وامتنانه لرسالة فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون التي شكر فيها جهود القيمين على جمعية الخدمة الاجتماعية في اتحاد الجامعات العربية والكليات المتنوعة، كما شكر دولة الرئيس الشيخ سعد الحريري قائلاً بأنه يبدي اهتماماً واضحاً للمؤسّسات العلمية ليس فقط على مستوى لبنان الشقيق لكن على مستوى العالم العربي.

وتابع قائلاً: من النادر جدّاً أن يبدأ مؤتمراً من المؤتمرات في مثل هذه الموسيقى الرايقة التي تهيئ النفس وتشرح الروح وتوجّه بالشكر إلى الأب الدكتور بديع الحاج على هذه المقطوعة الجميلة.

إن اتحاد الجامعات العربية كما ذكر في عدّة مناسبات نشأ بقرار من الجامعة العربية وبدأ عمله عام 1969 وهو الآن يتوزّع على أكثر من الأمة العربية وقد وصل إلى أكثر من 600 جامعة يهدف الإتحاد العربي لترقية الإنسان العربي والعمل على التنسيق بين الجامعات ومساعدة الأساتذة والطلبة العرب كما أنشأ مركزاً لما يسمّى مركز الجودة وهذا المركز يقوم بجهود جبّارة للوصول إلى مستوى الجامعات العربية.

ومن أهداف الإتحاد توطيد العلاقة بين الجامعات فأنشأ اتحاد الجامعات الروسية في بلغراد كما أنشأ اتحاد الجامعات التركية واتحاد جامعات الشرق الأقصى والإتحاد يسعى دائماً من خلال خيار الجامعات العربية التي وصل عددها إلى 1000 جامعة.

نجتمع اليوم في هذا المؤتمر حول موضوع من أهم المواضيع وهو الخدمة الاجتماعية.

هذا العالم مليء بالعنف والقتل والتفريق وفي مقابل ذلك نجد هناك النوايا الحسنة والطيبة التي تسعى إلى تقديم خدمات ضرورية لهذا العالم الجريح.

لقد أصبح عالمنا في طريق مهدّد والقنابل اليدوية التي يمكن أن تفجره.

إذاً لا بد من وجود مساع حميدة إلى إنقاذ البشرية ولا بد أن يحتاج الإنسان منا إلى مساعدة في حالات كثيرة كالقتل والتشرّد والفقر والمرض الذي يفتك بالناس.

ختم الدكتور خميسي كلمته بالشكر الجزيل إلى أمين عام جمعية الخدمة الاجتماعية الأستاذة الدكتورة هدى سليم وإلى سعادة رئيس مجلس أمناء الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم الدكتور حاتم علامي على هذا المجهود الجبّار.

كلمة الأمم المتحدة

الدكتور أنس بوهلال، إختصاصي برامج التعليم العالي بالمنطقة العربية في اليونيسكو

بدأ الدكتور بوهلال كلمته بالترحيب بالحضور الكريم وشكر على دعوة الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسكو على مشاركتكم في هذا اللقاء العلمي وتابع بأن منظمة اليونيسكو بعملها في بيروت هي المنظمة الوحيدة للأمم المتحدة التي تعنى في التعليم العالي وقليل من يعلم هذه المعلومة.

وأضاف بأنّ المكتب الإقليمي في بيروت يغطي 19 دولة على مستوى التعليم العالي، ونقل تحيات مكتب بيروت وعلى رأسهم الرئيس الدكتور محمد أمّاني.

إن خطة التربية المستدامة لعام 2030 لديها 17 هدف واليوم سأتحدث عن هدف واحد هو القر ممكن هناك 69 غاية لهذه الأهداف تقرّرت موافقة كافة الأعضاء في الأمم المتحدة لعام 2016 في كوريا.

ترسم الخارطة طريق بعيدة الرؤيا لسائر الدول والجهات المعنية كي تعمل جاهدة في عالم ينعم بالإزدهار المستدام والإندماج الاجتماعي والمساواة على عدم حرص إهمال أحد، إنها لمهمة شاقة جداً فعلينا أن نطلق بهذه المسؤولية المهمة إلى جنب مستخلصين العبر ومتابعة خطة التنمية لعام 2030.

وفي تنفيذ هذه الجهود تأتي مهمة التوعية، وبناءً لهذا الهدف حصل لقاء بيروت ثلاثة أيام على مستوى الأسكوا للتحضير إلى مؤتمر الأمم المتحدة فيما يخص موضوع الزراعة الذي سيعقد في نيويورك أيلول وممثل لبنان الوحيد سوف يقدّم كما قدمته باقي الدول العربية عن التنمية المستدامة، وهذه الدول مجتمعة تشكل قوى وطنية تناقش على

مستوى بلد معين قطاع التعليم العالي وهذه المعلومات ترفق إلى الدول المعنية ومن ثم إلى أصحاب سلطات القرار.

وتابع متحدثاً عن الهدف الرابع للتنمية المستدامة عام 2030 وهو ضمان التعليم الجيّد المنصف للجميع مدى الحياة والغاية من هذه الهدف هي (الغاية 47) ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المهارة لدعم التنمية المستدامة وتحقيقها واتباعها وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافية بحلول 2030.

أما فيما يخص موضوع مؤتمرنا العلمي اليوم الذي أتى في وقته المناسب نتساءل عن مسؤولية مفهوم التربية والتعليم في تفعيل التوجهات الإيجابية للأمم المتحدة.

تطرّق بعدها الدكتور بوهلال إلى موضوع أراد التوقف عنده وهو تحديد مهنة العمل الاجتماعي / ما هي مهنة العمل الاجتماعي داخل الدول العربية وكان قد تراجع الأهداف المقدمة أمام هذه المؤتمر ما بين الدول العربية.

الأهداف للعمل الاجتماعي وطنياً وعربياً؟

مدى عمل الجهات المسؤولة على مستوى القطر العربي وأيضاً العالمي.

وتحديد مهنة العمل الاجتماعي مؤسّساتياً هي من مهام وزارة التعليم العالي في لبنان بالشراكة مع اليونيسكو وبعض المنظمات العالمية، علينا أن نعمل على إعداد الإطار الوطني للمؤهلات وهذا مجال للجامعات أن تقدم آراءها من أجل تحديد مهام هذه التنمية وفهم ما نقصد بالعمل الاجتماعي إلى أن ننتقل إلى المفهوم التقليدي للعمل الاجتماعي وكيف هو مقونن وما دوره؟

أما من جانب اليونيسكو تابع قائلاً بأنه يدعو جميع الجامعات العربية ومؤسّسات التعليم العالي في التنافس على كرسي اليونيسكو، وذكر بأن الإحصائيات الأخيرة تقول بأن هناك 37 كرسي لليونيسكو في المنطقة العربية مع 19 دولة.

ختم قائلاً بأن مسؤولياتنا جميعاً تعتمد على آليات عمل تشاركية في تطبيق وإخراط جميع الفئات المعنية بما فيها الحكومة على اختلاف مستوياتها والمجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمان والمؤسسات الوطنية المهتمة بالإنسان.

كذلك نتمنى للبلدان العربية بإمتلاك خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الحريري

ممثلاً بالأستاذ الدكتور داوود الصايغ

أيها الحفل الكريم هذا المشهد الصباحي الماثل أمامنا الآن ينتشلنا من الصور والشعارات الانتخابية ويقودنا إلى المستقبل والألتزامات الواعدة وإني لا أقصد إلتزامات المرشحين تجاه الناخبين وهي معروفة في كل زمان ومكان والجميع تسابقوا في الوعود، ولكن التزامات لبنان أمام المجتمع الدولي والتزام هذا المجتمع تجاه لبنان الذي حضر منذ يومين مؤتمر بروكسل المخصص لمعالجة الأزمة لا بل المأساة السورية بشخص رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري الذي أولاني شرف تمثيله في مؤتمركم هذا وذلك بعد مؤتمر روما وباريز المعروف بـ (سيدر) وحضرة 51 دولة ومؤسّسة دولية.

ونحن إذا كنا التزمنا أمام الأصدقاء الدوليين والعرب لمعالجة قضايا معظمها طارئ ومثقل على اقتصادنا واجتماعنا مثل مشكلة النازحين السوريين مقابل تضامنهم معنا من موقع الصداقة والحرص على لبنان لأنهم يعرفون موقع لبنان المميّز في هذا الشرق والعالم ويدركون أنه كان من مؤسّسي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة حقوق الإنسان، كما أنه كان ولا يزال طليعياً في مجال التربية والتعليم العالي عبر عراقة مؤسّساته الجامعية التي تقود إلى منتصف القرن التاسع عشر واستمرار التطور في القطاع الجامعي مع المؤسسات الجديدة التي تلبي حاجات سوق العمل على غرار الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم المشتركة في الدعوة إلى هذا المؤتمر وإن انضواء لبنان في اتحاد الجامعات العربية بأكثر من 25 جامعة مندرج في إطار التعاون بين الجامعات خاصّةً فيما يعرف بالكليّات المتناظرة.

أيّها الحفل الكريم،

نحن أمام قطاع يرتبط بالمستقبل ولعلّه يجسّد التطور الهائل الذي بات ملتصقاً بالتعليم ولذلك يكون لبنان أدرك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وكيفيّة تطبيقها، وقد بادر دولة الرئيس سعد الحريري إلى تأليف لجنة من مختلف الوزارات لمتابعة تلك الأهداف، وتفرّعت عنها لجان تتداخل فيها كل المحاور بأهداف التنمية المستدامة لأن كل ما له علاقة بالتربية والتعليم يؤثر مباشرة في البيئة والمواطنة في تنمية القدرات الوطنية على جميع المستويات الاجتماعية منها والتكنولوجية ويساعد في تطوّر المجتمع في مختلف الحقول.

إن ذلك يعني أن يكون لنبا استراتيجيات وطنية لتنمية الحاضر مع الحفاظ على الخيارات للأجيال الجديدة.

في لبنان اليوم أيّها الحفل الكريم 30 جامعة و 19 كلية جامعية فهذا كثير بحيث أن نعترف أن هذا كثير على بلد مثل لبنان يسعى إلى التميّز وأن يعتمد التنمية بربط التعليم بسوق العمل وتأمين هذه الفرص للشباب وهذا ما سيأتي حتماً في أولويات التحديات التي ستواجهها الحكومة، ولكن لا بأس في هذا المجال إن أشرت إلى أن في لبنان 10 جامعات معتمدة على المستوى الدولي وهي تمثل 80% من طلاب لبنان.

أيّها الأخوة، إننا نتطلّع أن تكون الجامعات كلها على المستوى العالمي طليعيّون كما كنا في مجتمعات شابّة كأن من حظ لبنان والبلدان العربية أن تكون مجتمعاتها شابّة ملتقية مع العصر في زمن التواصل وعوالم المعرفة أقول عوالم لأن ما نشهده من تطوّرات تكاد تحتّم علينا فتح الأبواب كلّها، لأن أبواب المعرفة ليست محصورة في الأبواب العلمية بل هي مثل كل شيء، والإنفتاح على الأفكار والمعتقدات وبكليّة على الآخر، لأن ما نشهده من تطوّر للعلوم يقابله حالات من التشتّت والرفض للأخر، ومنطقتنا العربية شهدت في الآونة الأخيرة بكل أسف نزاعات هي نقيض لما تتطلع إليه الأجيال القادمة، نزاعات هدّدت دورة التقدّم وأرجعت الكثيرين إلى الإنطلاق.

في تحديدها الجامعة تجمع ومن فضل اللغة العربية إنّها تختصر والعرب اجتمعوا في

جامعة رغم الإختلافات ولا نزال نأمل أن يطوف شمس المنطقة الضياء، وتنشر شمسها في كل سماء.

ومؤتمركم هو علامة من علامات هذا الضوء في مواكبة المستقبل وتحدياته اللامحدودة وإني واثق أنه ليس بين الجامعات العربية واللبنانية من سيتأخر عن هذه المواكبة مع التمنيات لكم بالتوفيق والنجاح.

بعض المشاهد من المؤتمر

كلمة سعادة أمين عام الجمعية العلمية للكليات
والمعاهد العليا للموسيقى في اتحاد الجامعات العربية الأب الدكتور بديع الحاج.

بعض المشاهد من المؤتمر

لجنة تقييم الأبحاث

من اليمين الدكتور مأمون طربيه، د. علي حمدون، الأستاذ هشام فواز

الجلسة العلمية الأولى برئاسة العقيد غسان عثمان، رئيس فرع السجون في قيادة الدرك

فرقة الجمعية العلمية للكليات والمعاهد العليا للموسيقى
في اتحاد الجامعات العربية بإشراف الأب الدكتور بديع الحاج.

ورش عمل أقامتها الجمعية بالتعاون مع الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم في حرم الجامعة في سبيرز

عنوان الورشة: التدخل الاجتماعي للحد من الفكر الإرهابي

تقديم: أ. د. أنطوان سعد
الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم / لبنان

عنوان الورشة : التدخل الاجتماعي مع كبار السن

تقديم: د. ختام تميم
جامعة عجمان / الإمارات

إن مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة ولدت في القرن العشرين على أثر المشاكل الاجتماعية التي عمت العالم، وتطورت تبعاً للحاجات والاهتمامات، وهذه المهنة ترتكز على قواعد علمية ومهارات في العلاقات الإنسانية، تساعد الفرد والأسرة والمجتمع على الاكتفاء والاستقلالية، وقد تعدت مهنة الخدمة الاجتماعية حقول إختصاص متعددة إلى البحث العلمي.

في حالة المسنين، هناك أساليب ونظريات عدة، وفي دور المسنين. ونأمل أن تساعد هذه الورشة على تحقيق الخدمات لهذه الشريحة، وذلك بدعم وجود الإختصاصي الاجتماعي في جميع المؤسسات العربية، وأينما وجدت المشكلة وذلك عن طريق وضع القوانين والمراسيم، التي تسمح له بالتدخل في حياة الشعب، ودعمه من قبل الأجهزة الحكومية والأهلية.

عنوان الورشة : التدخل الاجتماعي مع أطفال الشوارع

تقديم: الإختصاصية الاجتماعية منال رمضان وجمعية سوا - البقاع / لبنان

إن الآثار والنتائج السلبية لتشرّد الأولاد لا تنحصر فقط بما تشكله من خرق للقوانين والإتفاقات الدولية وإنما ما تشكله أيضاً من أخطار صحية ونفسية وتربوية على شريحة كبيرة من أولاد الشوارع الذين يتألمون بصمت، والذين نصادفهم كل يوم على الطرقات وعلى أبواب الأفران والمحلات الغذائية، وقد غابت البسمة عن وجوههم وترهقهم الساعات الطويلة تسكعاً في شوارع المدن والقرى.

من هنا كان لا بد لنا أن نمحور اهتمامنا حول ضرورة القيام بهذه الورشة لإلقاء الضوء على هذه الشريحة التي تتفاقم يوماً بعد الآخر وقد تشكل مشكلة اجتماعية خطيرة لاسيما أن الأطفال هم جيل المستقبل الذي نعلق عليه آمالنا في النهوض بالوطن العربي بعد الأزمات التي تعرض لها.

Sawa
MUBS

MUBS

عنوان الورشة : التدخل الاجتماعي للحد من الإدمان على المخدرات

تقديم: أ. د. سليمان جاري
الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم
والجامعة اللبنانية

الادمان على المخدرات معضلة اجتماعية و صحية خطيرة تزيد نسبتها في المجتمع المعاصر بشكل ملحوظ خاصة في اوساط المراهقين و الشباب.

يوجد نوعان من الادمان:

1. الادمان على المخدرات بأنواعها
2. الادمان بدون مخدرات، اي الادمان ممارسات و ظواهر مختلفة تحتل مساحة كبيرة في يوميات الانسان المعاصر مثل: الانترنيت و التواصل الاجتماعي و التلفون المحمول و العاب الحظ و القمار و المشتريات و الرياضة و العمل و الموضة و الازياء و التجميل و الجنس و البورنوغرافي.

بدأ الوسط العلمي يهتم بهذا النوع من الادمان و بدأت تظهر مراكز و مستشفيات متخصصة في علاجه.

يواجه علاج الادمان صعوبات و انتكاسات كثيرة و يشمل وسائل مختلفة: كالعقاقير و العلاجات النفسية و السلوكية و طرق جديدة مستقبلية مثل التلقيح ضد الادمان و وقف عمل مستقبلات هرمون الدوبامين.

يرتكز العلاج على قاعدتين:

1. كسر حلقة الادمان أي ازالة اسبابه.
2. و عودة التوازن الفيزيولوجي في مركز المتعة و المكافأة في الدماغ.

تظهر اهمية الاخصائي الاجتماعي في علاج الادمان على عدة مستويات هي:

1. العمل على الوقاية و البتعاد عن العوامل المساعدة و الدافعة الى الادمان خاصة في الاوساط الاجتماعية الفقيرة و عند الام الحامل و في فترتي الطفولة الاولى و المراهقة.
2. مساعدة المدمن بعد العلاج على ابعاده عن مصدر المخدرات وعدم استرجاعه للظروف التي دفعته الى الادمان.
3. مساعدة المدمن بعد علاجه على الانخراط مجدداً في المجتمع و متابعة مراقبة سلوكياته و ضبطها و ارشاده.

Dr. Sleiman Jari – M.D

- Neuro - endocrinology and neurobiology
- Clinical sexology
- Endocrinology

MUBS

MUBS
Le système de la récompense

MUBS